

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Badji Mokhtar University- Annaba

Université Badji Mokhtar- Annaba



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

## تقييم مناخ الاستثمار وأثره على التشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

ل : حملي حسين

جامعة باجي مختار - عنابة

أستاذ التعليم العالي

مدير أطروحة التخرج: ماضي بلقاسم

أمام أعضاء اللجنة:

أ.د. ثلاثية نوة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عنابة.
أ.د. ماضي بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة.
أ.د. بوعشة مبارك	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة.
د. ليو محمد لمين	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة عنابة.
د. بن رجم محمد خميسي	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة سوق أهراس.
د. خروف منير	أستاذ محاضر "أ"	عضوا	جامعة قالمة.

السنة الجامعية 2015/2016

## التصريح

أنا الباحث **حمبلي حسين**، أصرح بشرفي أن أطروحة الدكتوراه بعنوان "تقييم المناخ الاستثماري وأثره على التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" والمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم هو عمل أكاديمي خاص أنجز تحت مسؤوليتي، ولم يقدم، جزء منه أو كله، لأي مؤسسة علمية أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية.

---

**حمبلي حسين**

## الملخص:

يشكل الاستثمار أداة جوهرية واستراتيجية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في ظل التحولات العميقة والرهانات التي تفرضها العولمة على الاقتصاد الجزائري, كما أن الاستثمار يشكل الانشغال الرئيسي للحكومات المتتالية في إطار سياساتها التنموية والاستثمارية بما يؤثر على نمو الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وخاصة تكوين مناصب الشغل في ظل سياستها لمكافحة البطالة. من جهة أخرى, لا يمكن للمشروع الاستثماري على المستوى الكلي أو الجزئي أن يكون ناجحا وفعالا إلا في ظل مناخ استثماري ومناخ أعمال تتوفر فيه الشروط الملائمة والعوامل اللازمة لتحفيز المستثمر على تجاوز العراقيل المختلفة التي تعيق العملية الاستثمارية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المناخ الاستثماري ومدى تأثيره على التشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ مرحلة الاقتصاد المخطط إلى غاية الإصلاحات الاقتصادية المتضمنة الانتقال إلى اقتصاد السوق, وذلك بالتركيز على أهم المفاهيم والنظريات للاستثمار والتشغيل ذات العلاقة بتقييم مناخ الاستثمار من منظور اقتصادي, مؤسسي وقانوني, داخلي ثم خارجي على ضوء تقييم بعض المنظمات الدولية للمناخ الاستثماري السائد في الجزائر وعلاقته بالتشغيل.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار, مناخ الاستثمار والأعمال, التشغيل, الإصلاحات الاقتصادية.

## **Résumé :**

Nul ne conteste le rôle fondamental et stratégique que joue l'investissement dans le développement économique. Cependant, l'investissement public, privé, étranger et même informel, ne peut se concevoir, comme variable-clé dans la dynamique économique, sans un climat des affaires, institutionnel, politique et économique propice, tant au plan macroéconomique dans le cadre des programmes gouvernementaux d'investissement, qu'au plan microéconomique, dans le cadre de l'entreprise, censée être le pivot de la croissance économique, via l'investissement.

De même, l'investissement, sous toutes ses formes et mécanismes, est considéré comme le meilleur promoteur et créateur de l'emploi au vu des différentes études académiques et empiriques, le hissant ainsi au rang de première préoccupation des politiques gouvernementales de lutte contre le chômage.

L'objet et le but de cette étude est de tenter une évaluation multiforme de l'impact de l'environnement de l'investissement et du climat des affaires sur la création de l'emploi en Algérie, et ce, depuis les premiers plans quadriennaux jusqu'aux récentes réformes économiques portant transition à l'économie de marché. Cette évaluation est autant interne qu'externe sur la base des évaluations et notations de plusieurs organismes et institutions internationaux.

**Mots-clés :** Investissement, climat des investissements et des affaires, emploi, réformes économiques .

**Abstract :**

The most important goal of investment in a country is to reach higher level of growth and development and to improve population living standards in general, and in particular, to reduce negative impacts of unemployment by creating jobs.

However, public, private or foreign investment can not take place without objective conditions of a good investment climate.

The aim of this study is to assess the different effects of an investment climate, whether in the curriculum of economic, institutional and political of a macroeconomic approach, or in the one micro-economic concerning business climate for private company, at the level of job opportunities during the last economic reforms periods in Algeria.

**Key-words:** Investment, investment climate, employment, economic reforms.

## شكر وتقدير

بعد التوفيق من الله عز وجل سبحانه وتعالى

أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور ماضي بلقاسم الذي لم يدخر جهداً ووقتها من خلال صبره وتوجيهاته أثناء الإشراف على هذه الرسالة متمنياً له كل التوفيق والصحة له ولأسرته وراجياً من الله عز وجل أن يجزيه خير جزاء ويجعل هذا العمل في ميزان حسناته. كما أشكر كل من ساهم وساعد ونصح في إنهاء هذا المشوار العلمي المتواضع.

## الإهداء

إلى وطني الغالي, مهد الحضارات وقلعة الأحرار.  
إلى والديا الكريمين.  
إلى أسرتي العزيزة.  
إلى أصدقائي الأعزاء.

حمبلي حسين

## قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ديناميكية مناخ الاستثمار	20
02	علاقة الطلب على النقود بسعر الفائدة	33
03	علاقة عرض وطلب العمل بالأجر الحقيقي	41
04	التوازن الكلاسيكي في سوق العمل	42
05	علاقة حجم العمالة بالدخل والأجر الحقيقي	43
06	التوازن الكينزي في سوق العمل	46
07	الأثر الكمي للإنتاجية على التشغيل	63
08	علاقة الاستثمار بالتشغيل	65
09	علاقة الإنفاق الاستثماري بمعدل الفائدة	92
10	تطور ميزانية الدولة في ظل برنامج التعديل الهيكلي.	158
11	تطور الاستثمار في القطاع العام 1980-2005.	175
12	تطور حجم الاستثمارات حسب برامج التنمية 2001-2014.	177
13	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط 2001-2004.	179
14	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط 2005-2009.	179
15	أهم الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي في المخطط 2010-2014.	181
16	التطور النسبي للنفقات الاستثمارية داخل وخارج المحروقات 1993-2003.	183
17	نسبة المحروقات من الصادرات لبعض الدول البترولية 2004.	183
18	تطور معدل البطالة في الجزائر بين 1990 و 2005.	188

195	التطور النسبي للاستثمار العمومي بالنسبة للنتاج المحلي في قطاع النقل 1992-2004.	19
196	تطور النفقات الحقيقية للاستثمار العمومي حسب القطاعات 1998-2004.	20
197	تطور الاستثمارات العمومية من خلال اعتمادات الميزانية 2001-2007.	21
203	تطور نفقات التجهيز حسب فروع قطاع التربية 2000-2006.	22
219	موقع الجزائر من أحسن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى افريقيا 2010-2011.	23
219	موقع الجزائر من أحسن الاستثمارات الأجنبية الصادرة من افريقيا 2010-2011.	24
222	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات 2003-2011.	25
235	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي 1995-2011.	26
236	تطور مخزون دول المغرب العربي من الاستثمار الأجنبي الوارد 1990-2011.	27
237	تطور مخزون دول المغرب العربي من الاستثمار الاجنبي الصادر 1990-2011.	28
247	تطور ظاهرة عدم التصريح لدى مستخدمي القطاع الخاص 2002-2006.	29
264	تطور مشاريع الاستثمار والتشغيل في الجزائر في الفترة 2002-2011.	30
265	حصة القطاع الخاص من الاستثمار والتشغيل 2002-2011.	31
266	التوزيع الجغرافي للتشغيل في الجزائر خلال السداسي الأول 2012.	32
357	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير التابع : حجم التشغيل	33
358	نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع: حجم التشغيل.	34
359	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير المستقل: حجم الاستثمار.	35
359	نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير المستقل: حجم الاستثمار.	36
360	تقييم معادلة الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى.	37
374	Doing Business ترتيب الجزائر حسب مؤشرات الأعمال لمنظمة	38
377	بعض التكاليف لدى المؤسسة في عينة من الدول.	39
378	نسب الشباب من فئة 15-24 سنة المحرومين من الدراسة والشغل	40

	والتكوين.	
379	المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	41
382	موقع الجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2014.	42

## قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
01	العوامل المؤثرة في الاستثمار	01
49	بعض التصنيفات لظاهرة البطالة	02
67	التطور النسبي للاستثمار والتشغيل في بعض الدول	03
70	تطور الانتاجية والعمالة في الصناعة والزراعة (1950-2011)	04
70	تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات (1950-2011)	05
83	نسب استعمال معايير اختيار المشاريع الاستثمارية	06
88	تغير معدل النمو في الفترة (1950-1982).	07
89	مؤشرات المخاطر السياسية بالنقطة حسب PRS .	08
90	مستويات المخاطر السياسية.	09
97	ترتيب بعض الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية 2014-2016.	10
120	هيكل الاستثمارات المنجزة في الفترة 1967-1978	11
121	نسبة الاستثمارات المبرمجة والمنجزة حسب القطاعات 1967-1977	12
124	هيكل الاستثمارات في المخطط الخماسي حسب القطاعات 1980-1984	13
127	حجم التشغيل والبطالة في 1977	14
128	هيكل التشغيل في الفترة 1977-1987	15
140	هيكل صناديق المساهمة حسب فروع النشاط الاقتصادي وتوزيع المؤسسات.	16
142	تطور هيكل القيمة المضافة 1967-1973	17
143	التطور النسبي لحصة القطاع الخاص من القيمة المضافة 1969-1978.	18
144	المساهمة النسبية للقطاع الخاص في التشغيل 1977.	19

145	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل حسب الفروع الصناعية 1966-1977.	20
146	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر 2003-2005.	21
146	توزيع رقم الأعمال الخاضع في القطاعين العام والخاص خارج المحروقات 1973-1977.	22
148	عدد حالات التأميم للشركات المتعددة الجنسيات في بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي 1960-1976.	23
154	تطور معدل الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي 1990-2005.	24
155	حركة الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية في الجزائر 1990-1997.	25
157	تطور ميزانية الدولة 1993-1996.	26
162	التسلسل الزمني لبرنامج الاصلاحات في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.	27
164	معدل نمو الناتج المحلي 1990-2003 .	28
164	معدل النمو حسب القطاعات 1995-2004.	29
164	تطور معدل البطالة في الفترة 1989-2001.	30
165	تطور معدل التضخم 1985-2004.	31
169	عدد المؤسسات التي تمت تصفيتها والمحولة لفائدة العمال.	32
170	حجم العمالة في القطاع الصناعي الخاص 1994.	33
178	توزيع الاعتمادات الاستثمارية في البرنامج التكميلي لدعم التنمية 2005-2009.	34
184	تطور معدلات النمو الحقيقية لبعض الجامعات الكلية 1990-2005.	35
186	تطور حصة الاستثمار الحكومي من الناتج المحلي 1995-2005.	36
193	تطور الانفاق الاستثماري الحكومي حسب القطاعات الاجتماعية 1990-2006.	37
198	توزيع ميزانية التجهيز والتسيير بين فروع قطاع النقل 2000-2009.	38
199	الانتاجية في قطاع السكك الحديدية في بعض الدول.	39
200	تأخر بعض المشاريع العمومية 1996-2005.	40

202	تطور النفقات في قطاع التربية 2000-2006.	41
206	تطور الانفاق الحكومي في قطاع الصحة.	42
207	مؤشرات الانفاق في الصحة في بعض الدول 2002.	43
216	موقع الجزائر حسب بعض مؤشرات مناخ الأعمال 2011-2012.	44
217	موقع الجزائر حسب بعض معايير مناخ الأعمال 2011-2012.	45
220	ترتيب الجزائر في افريقيا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر 2011.	46
223	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 2003 و 2006.	47
225	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 1997-2007.	48
226	توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية حسب مناصب الشغل 2002-2011.	49
227	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات 2002-2011.	50
228	مصدر الاستثمار الأجنبي في الجزائر 2002-2011.	51
229	عينة من نشاطات بعض الشركات الأجنبية في الجزائر 2000-2006.	52
232	حصيلة نشاط شركة أوراسكوم إلى غاية 2005.	53
233	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية 1995-2002.	54
234	تطور تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي.	55
244	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل 2001-2007.	56
246	تطور هيكل التشغيل 1992-2006.	57
248	تطور التشغيل في القطاع الموازي في الجزائر 1985-2006.	58
249	حصة القطاع الموازي من التشغيل في الجزائر 2007.	59
251	مميزات المستثمرين في القطاع الخاص الرسمي والموازي غير الفلاحي.	60
254	نصيب القطاع الموازي من التشغيل 1992-2003.	61
256	هيكل التشغيل في القطاع الموازي في الجزائر 1992-1996.	62
258	نسبة التشغيل الموازي في الجزائر.	63
263	تطور مشاريع الاستثمار والتشغيل في الجزائر 2002-2011.	64
292	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية بجاية.	65

294	تطور التشغيل والبطالة في الجزائر 2005-2009.	66
296	حصيلة مناصب الشغل المنجزة إلى غاية الثلاثي الأول 2011.	67
299	توزيع تكلفة التشغيل في دول المغرب العربي 2003.	68
300	جدول الرموز الخاصة بمؤسسات الوساطة في أسواق العمل المغاربية.	69
345	حصيلة مشاريع الاستثمار والتشغيل في الفترة 2002-2012.	70
347	توزيع الاستثمارات والتشغيل حسب القطاع القانوني.	71
348	توزيع الاستثمار والعمالة حسب المصدر.	72
349	توزيع الاستثمار والتشغيل حسب طبيعة المشروع.	73
350	توزيع الاستثمار والتشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي.	74
352	التوزيع الجغرافي للاستثمار والتشغيل 2002-2012.	75
353	التكلفة والعمالة المتوسطة حسب حجم المشروع.	76
354	توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية.	77
362	سلم التنقيط للمخاطر حسب شركة Coface	78
363	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 2012-2015.	79
364	نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري حسب Coface	80
364	موقع الجزائر حسب مؤشري المخاطر القطرية ومناخ الأعمال 2015.	81
367	موقع الجزائر في تقييم المخاطر السياسية والاستثمار.	82
369	معايير سلم التنقيط لدى هيئة Standard and Poor's	83
372	موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية. 2013-2014.	84
375	ترتيب الجزائر حسب مؤشرات منظمة Doing Business	85
376	تطور ترتيب الجزائر عالميا خلال الفترة 2009-2015.	86

## قائمة المختصرات

رقم	الرمز	توضيح باللغة الأجنبية	توضيح باللغة العربية
01	TRI	Taux de Rendement Interne	معدل المردود الداخلي
02	ONU	Organisation des nations-unies	منظمة الأمم المتحدة
03	OIT	Organisation Internationale du Travail	المنظمة العالمية للشغل
04	BIT	Bureau international du travail	المكتب الدولي للشغل
05	ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصاء
06	STR	Population sans travail	فئة بدون عمل
07	FBCF	Formation Brute de Capital Fixe	التكوين الخام لرأس المال الثابت
08	FNCF	Formation Nette de Capital Fixe	التكوين الصافي لرأس المال الثابت
09	DR	Délai de Récupération	أجل الاسترجاع
10	VAN	Valeur Actuelle Nette	القيمة الحالية الصافية
11	IP	Indice de Profitabilité	مؤشر الربحية
12	PRS	Political Risk Services	خدمات المخاطر السياسية
13	ICRG	International Country Risk Guide	دليل العالمي للمخاطر
14	IDH	Indice de Développement Humain	مؤشر التنمية البشرية
15	IPP	Indice des Prix à la Production	مؤشر الأسعار للسلع الانتاجية
16	IPC	Indice des Prix à la Consommation	مؤشر الأسعار للسلع الاستهلاكية
17	ILE	Indice de Liberté Economique	مؤشر الحرية الاقتصادية
18	BNP	Banque Nationale de Paris	البنك الوطني الباريزي
19	PME	Petite et Moyenne Entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	IGG	Indice Global de Gouvernance	المؤشر العام للحوكمة
21	RD	Recherche et Développement	البحث والتنمية
22	NTIC	Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication	التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال
23	AMM	Autorisation de Mise sur le Marché	رخصة البيع في السوق
24	JORA	Journal Officiel de la République Algérienne	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

## قائمة المختصرات

القانون العام للعمال	Statut Général des Travailleurs	SGT	25
التسيير الاشتراكي للمؤسسات	Gestion Socialiste des Entreprises	GSE	26
المخطط البلدي للتنمية	Plan Communal de Développement	PCD	27
برنامج دعم الانعاش الاقتصادي .	Plan de Soutien à la Relance Economique	PSRE	28
برنامج التكميلي لدعم التنمية	Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance	PSCE	29
المؤسسة العمومية الاقتصادية	Entreprise Publique Economique	EPE	30
المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري	Entreprise Publique à caractère Industriel et Commercial	EPIC	31
أمانة الدولة للتخطيط	Secrétariat d'Etat au Plan	SEP	32
وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية	Ministère du Plan et de l'Aménagement du Territoire	MPAT	33
برنامج التعديل الهيكلي	Plan d'Ajustement Structurel	PAS	34
المستصلحات الفلاحية للتثورة الزراعية	Exploitations Agricoles Communes	EAC	35
المستصلحات الزراعية الاشتراكية	Domaines Agricoles Socialistes	DAS	36
الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج والخدمات	Taxe Unique Globale sur la Production et les Prestations de Services	TUGP/TU GPS	37
عقود ذات المدة المحدودة	Contrats à Durée Déterminée	CDD	38
المرافقة الجديدة عند إنشاء مؤسسة أو تحويل ملكية	Nouvel Accompagnement pour la Création et la Reprise d'Entreprise	NACRE	39
استثمار أجنبي مباشر	Investissement Direct Etranger	IDE	40
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence Nationale du Développement de l'Investissement	ANDI	41
المجلس الوطني للاستثمار	Conseil National de l'Investissement	CNI	42
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	Ministère de l'Industrie, des Petites et moyennes entreprises et de la Promotion de l'investissement	MIPPI	43
الشباك الوحيد اللامركزي	Guichet Unique Décentralisé	GUD	44
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	ANGEM	45
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes	ANSEJ	46
الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة	Caisse Nationale d'Assurances Chômage	CNAC	47
أشغال منفعة عامة ذات كثافة عالية من اليد العاملة	Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main-d'œuvre	TUPHIMO	48

## قائمة المختصرات

عمل مستأجر ذات منفعة محلية	Emploi Salarié d'Initiative Locale	ESIL	49
تنمية جوارية	Développement Communautaire	DC	50
تكوين ذاتي لمناصب شغل	Création Autonome de Travail Indépendant	CATI	51
التعويض الجزافي التضامني	Allocation Forfaitaire de Solidarité	AFS	52
آلية المساعدة على الإدماج المهني	Dispositif d'Aide à l'Insertion Professionnelle	DAIP	53
عقود إدماج حاملي الشهادات	Contrat d'Insertion des Diplômés	CID	54
عقود إدماج مهني	Contrat d'Insertion Professionnelle	CIP	55
مركز البحوث حول الشغل	Centre de Recherche sur l'Emploi	CRE	56
مساعدة المؤسسات في وضعية صعبة	Aide aux Entreprises en Difficulté	AED	57
وكالة التنمية الاجتماعية	Agence de Développement Social	ADS	58
الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري	Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière	ANIREF	59
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Agence Nationale de Développement des PME	ANDPME	60
صندوق التأمين للقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Fonds de Garantie des crédits aux PME	FGAR	61
اللجنة المحلية لتطوير الاستثمار والضبط العقاري	Comité d'Assistance à la Localisation, Promotion des Investissements et Régulation Foncière	CALPIREF	62
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	Organisation des Nations-Unies pour le Développement Industriel	ONUDI	63
مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية	Centre de Recherche en Economie Appliquée et Développement	CREAD	64
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	Conférence des Nations-Unies pour le Commerce et le Développement	CNUCED	65

## جدول المواد

الصفحة	المكونات
أ	التصريح .....
ب	ملخص باللغة العربية .....
ت	ملخص باللغة الفرنسية .....
ث	ملخص باللغة الإنجليزية .....
ج	الإهداء .....
ح	التقدير والشكر .....
خ-د-ذ	قائمة الأشكال .....
ر-ز-س-ش	قائمة الجداول .....
ص-ض-ط -----	قائمة المختصرات والرموز .....
ظ-ع-غ	جدول المواد.....
01	<b>مقدمة</b> .....
12	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار والتشغيل.</b>
12	تمهيد .....
13	المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأهميته وأهدافه .....
13	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ومناخ الاستثمار.....
20	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار.....
24	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار.....
28	المبحث الثاني: المقاربات النظرية للاستثمار والتشغيل .....
28	المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار.....
36	المطلب الثاني: الإطار النظري لسوق العمل.....
58	المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار والتشغيل.....
72	المبحث الثالث: تصنيف الاستثمار ومعايير اختياره والعوامل المؤثرة فيه.....
72	المطلب الأول: تصنيف الاستثمار ومعايير اختياره .....
87	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الاستثمار.....
102	المطلب الثالث: مجالات النشاط الاستثماري .....

116	.....خلاصة الفصل الأول
117	الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط .
117	.....تمهيد
118	المبحث الأول: تقييم حصيللة مناخ الاستثمار والتشغيل خلال المرحلة 1967-1989
118	المطلب الأول: تقييم حصيللة الاستثمار خلال المخططات الرباعية والخماسية...
125	المطلب الثاني: حصيللة حول مناخ التشغيل خلال المخططات الرباعية والخماسية 1967-1989.....
129	المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في ظل الإصلاحات الذاتية 1980-2000.....
129	المطلب الأول: إعادة هيكلة المؤسسات وأثرها على التشغيل.....
137	المطلب الثاني: الإصلاحات المتضمنة استقلالية المؤسسات وصناديق المساهمة
150	المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في ظل برنامج التعديل الهيكلي.....
152	المطلب الأول: محتويات برنامج التعديل الهيكلي.....
161	المطلب الثاني: انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مناخ الاستثمار والتشغيل.
171	.....خلاصة الفصل الثاني
173	الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر بعد سنة 2000
173	.....تمهيد
174	المبحث الأول: عرض وتحليل المؤشرات الكلية للاستثمار والتشغيل في القطاع الحكومي.....
174	المطلب الأول: خصائص المشروع الاستثماري الحكومي في ظل برامج التنمية..
189	المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الحكومية ذات الطابع الاجتماعي.....
209	المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الأجنبي.....
209	المطلب الأول: تطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
225	المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة.....
241	المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص الرسمي والموازي.
241	المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص الموازي.....
261	المطلب الثاني: أهمية تهيئة مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص الرسمي ومعوقات تطويره.....
271	.....خلاصة الفصل الثالث

	الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني
273	تمهيد.....
273	المبحث الأول: السياسات الحكومية الخاصة بتأطير التشغيل والاستثمار.....
275	المطلب الأول: الآليات والبرامج الحكومية في مجال التشغيل.....
275	المطلب الثاني: تقييم أداء الآليات الحكومية في مجال تأطير سياسة التشغيل....
292	المطلب الثالث: المؤسسات المكلفة بتأطير سياسة الاستثمار.....
304	المبحث الثاني: عرض وتحليل الإطار القانوني لمناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر..
318	المطلب الأول: حصيلة القوانين والتشريعات حول الاستثمار في الفترة 1962-1990.....
319	المطلب الثاني: حصيلة التشريعات حول الاستثمار خلال الفترة 1991-2013.
329	المبحث الثالث: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر.....
344	المطلب الأول: التقييم الداخلي الذاتي لمناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر.....
345	المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال من طرف المنظمات والهيئات الدولية.....
361	خلاصة الفصل الرابع.....
383	خاتمة.....
385	قائمة المراجع.....
393	الملاحق.....

مقدمة

## مقدمة:

تعاني معظم الدول النامية من العديد من المشكلات التي تؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية التي أصبحت تشكل أكبر الرهانات الحالية والمستقبلية في ظل الضغوطات التي تفرضها العولمة. ولعل أكبر انشغال للسلطات السياسية والمتعاملين الاقتصاديين يتمثل في تحقيق معدلات مرتفعة في الاستثمار الذي يشكل الأداة الجوهرية والوسيلة الأساسية للوصول إلى معدلات نمو تدفع بعجلة التنمية بما لها من تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

تعد محاربة البطالة في الجزائر، خاصة في أوساط الشباب من أكبر الأولويات في البرامج التنموية الحكومية سواء في فترة التخطيط المركزي أو في ظل برامج الانعاش الاقتصادي من خلال أهمية الاستثمار ودوره الأساسي في تحقيق نسب مرتفعة من التشغيل، بحيث لا يختلف اثنان في أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون استثمار وليس هناك تشغيل بدون استثمار.

من هذا المنطلق، يشكل هذا الارتباط الوثيق وتلك العلاقة المزدوجة بين متغيري الاستثمار والتنمية من جهة، وبين الاستثمار والتشغيل من جهة أخرى، شرط توازن ونجاح الخطة التنموية من خلال التكامل في هذه الحلقة الوظيفية والسببية بين هذه المتغيرات من الجانب الكمي والكيفي ومن خلال تطور حجم العمالة المحققة في كل قطاع ومنطقة وفترة زمنية، وكذلك من خلال طبيعة العلاقة بين متغيري الاستثمار والتشغيل في ضوء اختلاف المقاربات والأطر النظرية التي تفسر هذه العلاقة.

إن نجاح العملية الاستثمارية وتأثيرها الإيجابي على التشغيل لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر بيئة أعمال ملائمة تتوفر فيها كل الشروط الموضوعية التي تضمن الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة التنموية بمعنى أن ظروف ونوعية المناخ الاستثماري المواتية، على المستوى الكلي وعلى مستوى بيئة الأعمال في محيط المؤسسة، هي التي تحدد نجاح أو فشل هذا الارتباط الضروري بين الاستثمار والتشغيل، وهو الذي يشكل التساؤل الرئيسي في دراستنا.

يطرح تقييم مناخ الاستثمار وعلاقته بالتشغيل في الجزائر عدة مصاعب منهجية وإحصائية بالنظر إلى:

-ازدواجية المقاربة والتحليل في دراسة مثل هذا الموضوع سواء كانت المقاربة جزئية تخص بيئة المؤسسة المستثمرة والعوائق التي تميز محيطها، أو من المنظور الكلي الخاص بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والخاص بمناخ الاستثمار، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات في انتقاء المعايير والمؤشرات الجزئية أو الكلية اللازمة والمناسبة للإحاطة الكاملة بالموضوع.

-على المستوى النظري، يسوقنا تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل إلى المقاربات النظرية للتوازن في سوق العمل وعلاقته بالاستثمار والذي ستتحدد فيه طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين المستقل المتمثل في الاستثمار من جهة، والتشغيل كمتغير تابع من جهة أخرى.

-تعدد أدوات ومؤشرات التقييم سواء كان مصدرها داخلي والذي يتناقض أحيانا مع التقييم الخارجي لمناخ الاستثمار من طرف هيئات ومنظمات دولية وكذلك من خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

- تعدد وتفرع أدوات وأساليب تحليل المناخ الاستثماري حسب القطاع المستثمر سواء كان استثمار عمومي أو خاص بشقيه الرسمي أو الموازي أو الأجنبي في شكل استثمار أجنبي مباشر، في حين أن ظاهرة البطالة في الدول المتخلفة لها خاصيتها التي تميزها عن هيكل سوق العمل في الدول المتقدمة.

من جهة أخرى، يقتضي تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل محاولة ضبط الدراسة من عدة جوانب تشكل المفاصل المنهجية الأساسية لدراسة محددات التقييم وأسبابه وحدوده في المكان والزمان من خلال عدة تساؤلات. التساؤل الأول خاص بأسباب التقييم بمعنى لماذا نقيم؟ والإجابة جوهرية بالنظر إلى أهداف التقييم الذي يفيدنا في تقويم السياسات والخطط التنموية وتصحيح الاختلالات والنقائص بفعل أن

التجارب الاستثمارية والتشغيلية الحالية تعد محطة انطلاق في المسار التنموي الصحيح في المستقبل. أما التساؤل الثاني، فهو يطرح إشكالية طرق ومناهج التقييم الصحيح بمعنى كيف وبماذا نقيم؟ والإجابة من منظورنا للمشكلة المدروسة تكمن في مدى استغلال المصادر التوثيقية وبنوك البحوث والمعطيات الاحصائية الواجب توفرها في كل دراسة حالة، والتي تتضمن مختلف المؤشرات الكلية والجزئية اللازمة في تقييم التجربة الجزائرية في مجال تعبئة المناخ الاستثماري الناجح وتأثيره على سياسة تشغيل ناجحة. كذلك، فإن القائم بعملية التقييم من باحثين أو هيئات ومنظمات محلية أو دولية وحتى الفاعلين

الاقتصادييين وصناع القرار من سلطات سياسية يحتاجون إلى تحديد الفضاء الزمني للتقييم ضمن التسلسل الزمني ومرحلة التجربة الاستثمارية الجزائرية، بمعنى متى نقيم؟ ومن ثم الاستفادة من الأخطاء السابقة في الخيارات الاستراتيجية مثلا خلال مرحلة التخطيط الاشتراكي ومحاولة تصحيح المسارات التنموية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق إلى حد الاستفادة من تجارب ناجحة مرت بها دول أخرى. فالتقييم بالفترات وتعاقب التجارب التنموية في سياق استغلال المنهج التاريخي لا بد أن يكون مقرونا بالتقييم حسب الطبيعة القانونية لملكية رأس المال ومن ثم طبيعة العلاقة بين الاستثمار وأثره على التشغيل، بمعنى ضرورة التمييز بين مميزات وخصائص الاستثمار وأثره على العمالة في كل من القطاع العمومي أو الخاص الأجنبي أو الخاص المحلي بشقيه الرسمي والموازي، وبالنظر إلى تطور التشريعات والقوانين ونوعية الإصلاحات الاقتصادية في كل حقبة زمنية.

#### إشكالية الدراسة:

انطلاقا من ازدواجية العلاقة المطروحة بين مدى توفر الشروط الملائمة لنجاح أو فشل مناخ الاستثمار في تحريك العملية الاستثمارية- أي علاقة الاستثمار بمناخه- من جهة، ومدى تأثير الاستثمار في خلق مناصب الشغل من جهة أخرى، اخترنا صياغة الإشكالية الرئيسية في التساؤل المركزي التالي:

**ما مدى مساهمة المناخ الاستثماري الناجح في تحقيق معدلات تشغيل مرتفعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟**

ينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما مدى فاعلية التجربة التنموية الجزائرية خلال فترة التخطيط المركزي في مجال الاستثمار وعلاقته بالتشغيل؟

- إلى أي مدى ساهمت الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية في تحقيق تأثير إيجابي على العمالة في الفترة ما بعد سنة 2000؟

-هل لعبت المنظومة المؤسسية والقانونية دورا مشجعا أو معوقا في تأثير الاستثمار على التشغيل في الجزائر؟

-ما هي السياسات الناجعة في تفعيل وتعبئة المناخ الاستثماري للحد من البطالة؟

### فرضيات الدراسة:

من خلال الاشكالية الرئيسية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية على ضوء العلاقة بين مناخ الاستثمار والتشغيل:

**الفرضية الأولى:** إن عملية الاستثمار تولد حتما نسب معينة من مناصب الشغل.

**الفرضية الثانية:** يؤثر مناخ الاستثمار الناجح عبر مؤشراتته الملائمة في تحقيق نسب مقبولة من التشغيل.

**الفرضية الثالثة:** نجحت التجربة التنموية والاستثمارية في الجزائر في توفير مناصب الشغل الكافية خلال فترات الاصلاحات الاقتصادية المتتالية.

### أهمية الدراسة وأهدافها:

إن الأهمية القصوى التي تكتسبها هذه الدراسة تتجسد في الوقت الراهن من خلال الانشغالات الكبرى للسلطات السياسية والمتعاملين الاقتصاديين والباحثين على حد سواء بالنظر إلى:

-إن الاستثمار ومصادر تمويله ودوره في دفع عجلة التنمية يشكل المحور الأساسي والعمود الفقري في مختلف المخططات والبرامج التنموية منذ الاستقلال وهو مؤشر فعال لقياس ركود أو انتعاش الاقتصاد الوطني، في حين أن ظاهرة البطالة وآثارها السلبية على التوازن الاجتماعي والبشري تعد بمثابة النقطة السوداء في كل المشروعات وبالنسبة للدولة أو المؤسسة من خلال أثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي خاصة لو تعلق الأمر بفئات الشباب وحاملي الشهادات على المستوى الكلي، كما أن ندرة اليد العاملة وحدة تكلفتها وعدم تأهيلها تعد تكلفة وعائقا لنشاط وأداء المؤسسة.

- إن العمل على توفير مناخ استثماري مناسب هو شرط أساسي في فاعلية الاستثمار عندما يؤثر هذا الأخير على مستوى التشغيل كونه متغير تابع ضمن دالة الانتاج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. كما يضل التشغيل محورا أساسيا وذات أولوية كبرى في البرامج الحكومية وضمن التقارير الرسمية، وحتى في الحملات الانتخابية بالرغم من أنه صعب التجسيد في الميدان في ظل ضعف السياسات المحكمة والناجعة للحكومات وبفعل قلة الدراسات وضعف المؤشرات في برامج تهيئة المناخ الاستثماري خاصة في الدول النامية.

### أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع تم تبعا لمجموعة من الأسباب التي حفزتنا على ذلك والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

-الأهمية القصوى للموضوع في ظل التحديات والصعوبات الكثيرة التي تواجهها الحكومات المتتالية في مجال تعبئة ميزانيات ضخمة وقياسية كأداة فعالة وجوهرية للقيام بالنمو والتنمية من خلال المخططات والبرامج التنموية المتعاقبة والتي تطرح دائما اشكالات تمويله بالإضافة إلى فاعلية أداء الانفاق الاستثماري، وهو الرهان المطروح في تمويل التنمية خارج المحروقات في المستقبل القريب.

-إن تأخر الجزائر في تهيئة مناخ استثماري ملائم -على ضوء ترتيبها في مؤخرة الدول- يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التحتية والظاهرية لهذا الضعف بالرغم من توفر الطاقات المالية والبشرية والطبيعية، وبالمقارنة مع دول وتجارب أجنبية حصلت قفزات نوعية في هذا المجال رغم مواقع ضعيفة وطاقات أقل.

-كما يعود السبب الجوهري إلى الآثار الخانقة للبطالة في أوساط الشباب والمتقف منه بالخصوص وما أفرزته الوضعية من يأس جماعي لدى هذه الفئات وما أعقبه من اختلال يهدد الكيان الاجتماعي ككل. كما نضيف أن اختيارنا لهذا الموضوع ينطلق من إيمان خاص بأن البطالة الحالية هي بالدرجة الأولى وليدة سياسات سيئة وأخطاء في الخيارات الاستراتيجية تتكرر في كل مرة تجعل العنصر البشري الذي هو أساس الثروة، في مؤخرة الأولويات وتهمش الأغلبية دون المساس بمصالح الأقلية.

-أخيرا، يمكن ادراج هذه الرسالة كمساهمة متواضعة كمرجع إضافي في تدعيم المصادر التوثيقية للمكتبة الجامعية ومرجعا لبحوث مستقبلية في باب الاستثمار والتشغيل في الجزائر .

### منهجية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة على الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، ارتأينا أن نجتمع بين المناهج التالية:

-المنهج الوصفي الذي يناسب إلى حد كبير وصف الجوانب المفاهيمية والأطر النظرية من محاور هذا الموضوع.

-المنهج التاريخي الذي يتطابق مع تتبع المسار الزمني لمختلف التجارب التنموية في الجزائر في مجال الاستثمار والتشغيل وفي ظل مناخ غير مستقر تؤثر فيه العديد من المتغيرات حسب تسلسل الفترات المدروسة بالإضافة إلى المنهج التحليلي ضمن دراسة الحالة والمتضمن تحليل المعلومات والمعطيات انطلاقا من مصادر مختلفة من كتب ودوريات وملتقيات ومواقع الإنترنت. لم نستطع تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل عبر نموذج قياسي شامل إلا في حدود قياس واختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرين في برنامج لتحديد معامل الانحدار الخطي، وذلك بسبب تعدد المتغيرات المؤثرة في هذا المناخ وتعدد القطاعات مجال الدراسة.

### الدراسات السابقة:

من منظورنا الخاص وبالنظر إلى وجود علاقة مزدوجة بين الاستثمار ومناخه من جهة والاستثمار والتشغيل من جهة أخرى واللتين تشكلان العمود الفقري للدراسة، لاحظنا أن الكم من الدراسات السابقة يتراوح بين الوفرة والندرة. فالبحوث المتوفرة نسبيا تتمحور أكثرها في دراسة العلاقة العامة بين الاستثمار والتنمية بصفة عامة وتكون دراسات جزئية حول مناخ الاستثمار إما الأجنبي أو في القطاع الخاص فقط وقليل ما تكون مرتبطة بالتشغيل خاصة في جوانبها الميدانية أو القياسية، في حين أنها شبه نادرة عند

ربط الاستثمار ومناخه الكلي والجزئي في جميع القطاعات وخلال فترة طويلة بظاهرة معقدة مثل البطالة في الدول النامية. نقدم فيما يلي عينة نراها ممثلة للدراسات السابقة ولها صلة بموضوعنا.

1-دراسة الباحثين عبد الباسط عبد الله عثمانة وبشير خليفة الزعبي في شكل مقالة بعنوان " العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في الأردن، دراسة تحليلية قياسية (1973-2005)" ، بمجلة العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009. هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في الأردن خلال الفترة المذكورة ومدى تسارع حجم الاستثمارات في تعزيز مستويات التشغيل عبر نموذجين قياسيين، هدف الأول إلى تقدير دالة الطلب الكلي الأردني للعمالة الأردنية والعمالة الوافدة إلى الأردن. أما الثاني، فيشير إلى البعد الزمني لاستجابة متغير التوظيف إلى متغير الاستثمار. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدة المتوسطة للاستجابة فاقت السنتين وتراوحت بين 2,07 و 2,68 سنة للعمالة الأردنية والعمالة الوافدة على التوالي.

2- دراسة الباحثة عويسي وردة بعنوان " الاستثمار الزراعي وأثره على سوق العمالة في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر" في شكل أطروحة دكتوراه ، جامعة باجي مختار، عنابة سنة 2014-2015. هدفت الدراسة إلى مدى مساهمة القطاع الزراعي في توسيع القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الجزائري في ظل مختلف برامج وسياسات التنمية. خلصت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى ضرورة القيام بالاستثمار الزراعي من خلال دفع التكامل مع القطاع الصناعي قصد الوصول إلى تنمية شاملة والحد من مشكل البطالة بأداء دون المستوى حسب استنتاجات الباحثة.

3- دراسة الباحثة فطيمة بوعلام بعنوان " الاطار المؤسسي وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الجزائر" في شكل مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " الانفتاح والصعود في الفضاء المتوسطي"، الرباط، المغرب، بتاريخ 17-18/10/2008. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نوعية الإطار المؤسسي في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. خلصت الدراسة إلى أن المناخ المؤسسي في الجزائر مازال -رغم المجهودات والتشريعات الأخيرة- ضعيفا بالنظر إلى هشاشة الإطار المؤسسي في الدول النامية وأن حركية إرساء القواعد الهيكلية الدائمة والناجعة لهذا الاطار ما زالت تصطدم وتتعارض مع

مصالح ريعية محلية ، مما يجعل الجزائر وجهة ثانوية في أولويات الشركات المتعددة الجنسيات في باب الاستثمار وأثره المحدود على التشغيل المحلي.

4-دراسة الباحثين م. خان وس.رينهارت بعنوان "الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في الدول النامية" في شكل مقالة في مجلة" التنمية في العالم" رقم 18، سنة 1990. هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المشاكل التي تعيق النمو الاقتصادي والتشغيل في الدول النامية. خلصت الدراسة إلى أن أنجع السبل لتعزيز النمو ومن ثم التشغيل تكمن في سياسات التحفيز الاستثمار والاستثمار الخاص على وجه الخصوص في علاقة تكاملية مع القطاع العام وليست تنافسية للوصول إلى مستوى تشغيل مرتفع.

5-دراسة الباحث سعدي يحي بعنوان "تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" في شكل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالنظر إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم بالإضافة إلى التطرق إلى السياسات العامة المقترحة لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الأعمال وتخفيض المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وجذب هذه الاستثمارات. خلصت الدراسة إلى أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية لم يحقق النتائج المرجوة في باب التشغيل بسبب عدم تطابق أهداف الشركات الأجنبية مع مميزات سوق العمل في الجزائر لأنها تستعمل كثافة عالية من رأس المال وتفضل العمالة الأجنبية أو المهارات العالية من العمالة المحلية فقط.

6- دراسة الباحثين مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب بعنوان "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر" في شكل مقالة في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 9، 2010، جامعة غرداية. هدفت الدراسة إلى إبراز المحددات الاستراتيجية لتنمية القطاع الخاص ومدى نجاح الجزائر في تهيئة مناخ استثماري مناسب لنمو اقتصاد يقوده القطاع الخاص. خلص الباحثان إلى ضرورة توفر شرطان أساسيان هما الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي يشملان العديد من المؤشرات الكلية اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص، وأن تباطؤ نمو هذا القطاع ودوره في خلق مناصب

الشغل سببه الجوهري في عدم فاعلية المناخ الاستثماري والعديد من المعوقات مثل التمويل والعقار والبيروقراطية.

7-دراسة الباحث ناجي بن حسين بعنوان " تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر " في شكل مقالة في مجلة بحوث اقتصادية، رقم 31، المجلد ب، جوان 2009، جامعة قسنطينة. هدفت الدراسة إلى إبراز وتحليل العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب من خلال تحليل عدة مؤشرات كمية. خلص الباحث إلى ضرورة تجاوز عدة معوقات تشكل عقبة في تطوير مناخ استثماري مناسب منها أساسا الإطار التشريعي والمؤسسي والاستقرار الاقتصادي وقدم الباحث مجموعة من الاقتراحات تهدف إلى دفع وتهيئة شروط نجاح المناخ الاستثماري في الجزائر.

8-دراسة الباحثة عنان فاطمة الزهرة بعنوان " واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وآثارها على التشغيل في ظل الشراكة الأورومتوسطية" في شكل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2014-2015. هدفت الدراسة إلى إظهار مدى تنافسية الاقتصاد الجزائري وآثارها على التشغيل إثر انضمامها إلى الشراكة الأورومتوسطية. خلصت الباحثة إلى أن اتفاق الشراكة اهتم فقط بالجانب الاقتصادي والتجاري عند تطبيقه في أرض الواقع دون تأثير فعلي وتدابير واضحة للنهوض بالتشغيل، بالرغم من اعتماد جملة من الاجراءات لتحسين تنافسية الاقتصاد وتعزيز المناخ الاستثماري.

9-دراسة الباحث بوعدام كمال بعنوان " مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الوجهات الحالية والآفاق" في شكل مقالة بمجلة العلوم الانسانية، عدد 12، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، نوفمبر 2007. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الموانع والعراقيل التي ما زالت تعيق استقطاب الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر رغم تحسن بعض المؤشرات. خلص الباحث إلى أن بعض المظاهر السلبية ما زالت تسد طريق الانفتاح الفعلي للاقتصاد الجزائري مثل البيروقراطية والرشوة وتأخر النظام المصرفي بالإضافة إلى مشكل العقار وبعض الاختلالات الهيكلية التي تجعل من الجزائر سوق فرص ظرفية دون اهتمام جوهري بالوجهة الجزائرية من طرف رأس المال الأجنبي وما ينجر عن ذلك من فرص لتحسين العمالة المحلية.

10- دراسة الباحث علام عثمان بعنوان "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014" في شكل مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول حول "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي" بتاريخ 25-28/01/2015، شرم الشيخ، مصر. هدفت الدراسة إلى إبراز دور البرامج الاستثمارية الحكومية في الفترة 2001-2014 في تحقيق التنمية الوطنية وعلاقتها بتوفر مناخ استثماري ملائم. خلص الباحث إلى أن العديد من المعوقات ما زالت قائمة في وجه تهيئة هذا المناخ للوصول إلى الأهداف المنتظرة من هذه البرامج الاستثمارية الضخمة.

11- دراسة الباحث جابر مهدي بعنوان "أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة قطاع الصناعات التحويلية" في شكل أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016. هدفت الدراسة إلى إظهار دور مناخ الاستثمار في دفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في ثلاثة ولايات شرقية. خلص الباحث إلى إبراز العديد من المشاكل التي تحد من تنافسية هذه المؤسسات في ظل مناخ وبيئة غير مناسبة في العديد من الجوانب مثل التمويل.

#### حدود الدراسة :

-الحدود الزمانية: باستخدام المنهج التاريخي تمت تغطية كل الفترة الزمنية الممتدة منذ المرحلة الانتقالية ما بعد الاستقلال إلى غاية سنة 2015، وتم تقسيمها إلى فترتين، تضمنت الأولى تحليل مناخ الاستثمار والتشغيل خلال مرحلة التخطيط المركزي وامتدت إلى مرحلة ما بعد برنامج التعديل الهيكلي. أما الفترة الثانية، والممتدة من سنة 2000 إلى يومنا هذا، من خلال التقييم في ظل البرامج الحكومية لانعاش الاقتصاد بالإضافة إلى تحليل وضعية الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

-أما حدود المكان، فكانت شاملة كذلك بفعل دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ككل ولم تتحصر في منطقة ما أو قطاع ما بل توسعت أحيانا إلى الإشارة إلى بعض التجارب الأجنبية قصد المقارنة في مجال تهيئة مناخ ملائم لترقية الاستثمار ومحاربة البطالة.

## هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى خطة من أربعة فصول وبمتوسط ثلاث مباحث في كل مرة تناولت في فصلها الأول المفاهيم الأساسية والإطار النظري للاستثمار والبطالة والعلاقة بينهما في المبحثين الأول والثاني، في حين أن المبحث الثالث تضمن دراسة معايير اختيار الاستثمار ومجالاتها وأثرها على التشغيل.

في الفصل الثاني، تم تحليل المناخ الاستثماري والتشغيل على ضوء التجربة الاشتراكية ضمن مرحلة المخططات الرباعية والخماسية في مبحث أول، ثم دراسة تطور مناخ الاستثمار والتشغيل في ظل الإصلاحات الذاتية ضمن مبحث ثاني، وأخيرا نفس التقييم من خلال برنامج التعديل الهيكلي وانعكاسه على التشغيل. أما الفصل الثالث بعنوان تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر بعد 2000، فقد تضمن في مبحثه الأول عرضا وتحليلا للمؤشرات الكلية للاستثمار والتشغيل في القطاع الحكومي في حين أن المبحث الثاني تطرق إلى تحليل المناخ في القطاع الأجنبي من خلال واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على تقليص البطالة. شمل المبحث الثالث تحليل مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص المحلي بشقيه الرسمي والموازي.

تناول الفصل الرابع دراسة المؤشرات المؤسسية والقانونية التي تخص مناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر من خلال مبحث أول تضمن السياسات الحكومية في مجال التأطير والتكفل بسوق العمل من جهة وترقية الاستثمار من جهة أخرى. أما المبحث الثاني، فاختص بدراسة وتحليل الإطار القانوني لمناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء تطور التشريعات والقوانين في الفترة 1962-2011. تضمن المبحث الثالث مقارنة داخلية ذاتية من جهة، وأخرى خارجية من طرف منظمات وهيئات دولية، خاصة بتقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وأثرها على التشغيل في الجزائر.

## الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار والتشغيل

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار والتشغيل.

### تمهيد:

إن الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الاستثمار في تحريك عجلة التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر مناخ استثماري كلي ملائم وبيئة أعمال محفزة للمؤسسة والمستثمرين . ينعكس هذا الدور الأساسي في شتى القطاعات والمجالات على مدى فاعلية هذا الاستثمار ودوره في تقليص مستوى البطالة. من هذا المنطلق، تشكل العلاقة المزدوجة، من الزاوية النظرية والميدانية، بين متغير الاستثمار ومناخه من جهة، وبين الاستثمار والتشغيل من جهة أخرى، حجر الزاوية في هذه الدراسة .

يتكون الفصل الأول من ثلاثة مباحث كالتالي:

**المبحث الأول:** ماهية الاستثمار وأهميته وأهدافه.

**المبحث الثاني:** المقاربات النظرية للاستثمار والتشغيل.

**المبحث الثالث:** تصنيف الاستثمار ومعايير اختياره والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ومناخ الاستثمار.

أولاً: مفهوم الاستثمار:

يتفق جل المنظرين في مجال الاقتصاد على أن الاستثمار والاستهلاك مكونين أساسيين في الطلب الكلي، فالاستثمار يمثل الأداة المثلى لتحريك عجلة النمو الاقتصادي عبر ارتباطاته الوثيقة بالمتغيرات الكلية الأساسية في الدورة الاقتصادية، على رأسها الدخل الوطني والناجح الوطني، إلى جانب اعتباره آلية جوهرية تعتمد عليها معظم السياسات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي.

رغم تعدد المفاهيم والتعاريف والأشكال التي يأخذها الاستثمار بتعدد المقاربات النظرية التي تشكل الإطار النظري لدراسة الاستثمار، فلا يختلف اثنان في أن " وبصورة عامة، الاستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل "<sup>1</sup>. فإذا كان "الاستثمار هو التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية "<sup>2</sup>، فإنه بمثابة " استخدام المدخرات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها "<sup>3</sup>.

كما يشير نفس المؤلف إلى أن " التعريف السابق للاستثمار لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة بغرض زيادة حجم طاقتها الإنتاجية بل ينسحب أيضا إلى تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة أو تجديد هذه الطاقات. إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معين، تتطلب المحافظة

<sup>1</sup> إرييش السعيد (2007)، الاقتصاد الكلي. نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 133.  
<sup>2</sup> محمد الصالح الحناوي (1997)، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 2.  
<sup>3</sup> حسين عمر ( )، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 158.

على قدرتها الإنتاجية على مدار عمرها الإنتاجي، وتحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة<sup>1</sup>.

كما أن الاستثمار يمثل "الإضافة إلى رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية الملموسة"<sup>2</sup> وكذلك فهو "توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر"<sup>3</sup>.

الاستثمار أداة هامة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ومضاعفة الثروة وكذلك مصدر اهتمام السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية كونه " تكاثر معدات الطاقة الموجودة وهو عبارة عن تضحية لضمان المستقبل " وهكذا فإن" الاستثمار هو حكم بين الحاضر والمستقبل"<sup>4</sup> حيث هو امتناع عن استهلاك حالي وترقب ومخاطرة وحساب اقتصادي ومالي لتحصيل إيرادات مستقبلية.

كما أنه استثمار لأموال لفترة زمنية محددة تعويضا عن "المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول عن التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها"<sup>5</sup>.

فبالنظر إلى الدوافع التحفيزية التي تحرك القرار الاستثماري، فهو يشكل العمود الفقري للنظريات الاقتصادية حول النمو والتنمية وعلى وجه الخصوص عند التيار الكينزي الذي تناول بعمق فكرة الدافعية والتحفيز الاستثماري في الكتاب الرابع من النظرية العامة في 1936<sup>6</sup> ، حيث يرتبط الاستثمار ومضاعفه بميل المجتمع إلى الاستهلاك كنسبة من الدخل، والذي تؤثر فيه عدة عوامل موضوعية وأخرى ذاتية ونفسية كما أن قرار الاستثمار يتحدد في نهاية المطاف انطلاقا من مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال.

<sup>1</sup>حسين عمر(2000)، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص 37.

<sup>2</sup>كامل بكري وآخرون(2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية، ص 87.

<sup>3</sup>الحضيري حامد العربي(2000)، تقييم الاستثمارات، إدارة الكتب العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص19.

<sup>4</sup>ميلودي أبو بكر(1999)، اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع، دار الآفاق، ص 12.

<sup>5</sup>زيد رمضان (2005)، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص13.

<sup>6</sup>J.M.KEYNES(1936) : "Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie". pbb. Traduction de Jean de largentaye. Paris. 1977. livre IV. p 149.

بتعدد وتنوع مفاهيم الاستثمار من الزاوية النظرية والتقنية، يمكن إدراج مفهوم الاستثمار في ثلاثة خانات أساسية هي: المفهوم الاقتصادي، المفهوم المالي والمفهوم المحاسبي للاستثمار.

## 1- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

هو " تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة (إضافية أي استثمار منتج) " <sup>1</sup>. من هذا التعريف، نستنتج عدة منافع للاستثمار وهي التشغيل وزيادة القيمة المضافة والإنتاج وأساسا الزيادة في رأس المال الثابت من المنشآت والآلات والمعدات والمصانع والمباني والعقارات والهياكل القاعدية على أساس ما يسمى بالتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ( FBCF ) أو الزيادة في المخزون من العتاد ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار والوقود والمواد الأولية والوسيلة...إلخ، وكذلك أشكال الاستثمار في الإسكان بشتى أنواعه أي العقارات المبنية، كون أن " الاستثمار عكس رأس المال يمثل تدفقا وليس رصيذا يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة " <sup>2</sup>.

يمكن ربط المعنى الاقتصادي للاستثمار بالإضافات التي تزيد في رأس المال المجتمع ككل بمراعاة شكلها الخام والصافي أو المنتج وغير المنتج إلى جانب طبيعة ومصدر وحجم المشروع الاستثماري. ويعتبر الاستثمار بهذا المفهوم استثمارا إجماليا أي خاما يحتوي على النقص في قيمة الموجودات السابقة سواء كان ذلك ناتجا عن استخدامها في العمليات الإنتاجية وهو ما يمثل الاهتلاك أو التآكل بمجرد مضي الوقت عليها في شكل تقادم، وهو ما يسمى عادة بالاستثمار التعويضي لرأس المال والذي يكون مخصصا لإعادة الطاقة الإنتاجية إلى حالتها الأصلية. فإذا طرحنا قيمة الاستثمار التعويضي لرأس المال (اهتلاك + تقادم) من قيمة الاستثمار الإجمالي نحصل على ما يسمى بالاستثمار الصافي.

<sup>1</sup> السعيد برييش (2007)، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره. ص 133  
<sup>2</sup> رشيد فواد التميمي وأسامة عزمي سلام (2004)، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص16.

كما يميز الاقتصاديون بين " الاستثمار التلقائي (الذاتي) وهو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتحدد بغض النظر عن مستوى الدخل أي أنه مستقل عن الظروف الاقتصادية الحالية ولكنه مبني على الظروف المتوقعة في المستقبل، والاستثمار التابع أو المحدث وهو الاستثمار الذي يتبع الدخل بمعنى أنه كلما ارتفع الدخل فإن الاستثمار لإنتاج سلع رأسمالية جديدة يرتفع والعكس صحيح".<sup>1</sup>

## 2- المفهوم المالي للاستثمار:

يعبر الاستثمار المالي عن اكتساب الأوراق المالية من أسهم وسندات ثم التنازل عنها وبيعها سعياً وراء تحقيق الربح وذلك في الأسواق المالية بحيث يعطي الحق لصاحبها حق الملكية في رأس مال المؤسسة كما يمكنه من تحصيل عوائد من الأرباح المحققة. فهو ليس استثماراً عينيًا يولد لدى الشخص طاقة إنتاجية أو قيمة مضافة أو تأثيراً إيجابياً على التشغيل بل مجرد عمليات شبه مضاربة في البورصات باعتبارها تحويل ملكية أوراق مالية وأرصدة بين المتعاملين الاقتصاديين ولعل الغرض الكينزي للاحتفاظ بالنقود من أجل المضاربة هو اهتمام الأفراد بمثل هذه العمليات التي تشكل في الواقع مصدراً أساسياً في تمويل الأنشطة الإنتاجية للمؤسسات.

من جهة أخرى، فإن الاستثمار المالي الذي يأخذ شكل التعامل بالأسهم والسندات والأوراق المالية<sup>2</sup> مرتبط بالتقلبات التي تحدث في الأسواق المالية بحيث تعد تقلبات البورصة مرآة للتقلبات التي تحدث في الدورة الاقتصادية. ويعد هذا النوع من الاستثمار شديد الربحية عندما يحسن حاملها التوقعات والتنبؤ بمعنى شرائها عند نزول أسعارها وانتظار فرصة بيعها عند الارتفاع، عكس البعض الآخر الذي يخرج خاسراً من البورصة بسبب سوء تقديرهم للوضع الاقتصادي السائد والمستقبلي وبالنظر إلى تعدد

<sup>1</sup> عمر صخري(2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ص 170.

<sup>2</sup> قاسم نايف علوان(2009)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، ص 29.

العوامل التي تؤثر في هذه التقلبات مثل السياسة المالية أو تغيير نظام الحكم أو التغيير في سعر الصرف أو بصفة عامة المناخ التفاؤلي أو التشاؤمي للأعمال.

إن مدى الربحية أو الإفلاس في التعاملات في البورصة تغطي عليها عوامل ذاتية ونفسية دفعت بعض المفكرين إلى اعتبارها "غرفة للأعمال"<sup>1</sup> بدلا من سوق تقليدية رغم الكم الهائل من القوانين والإجراءات التي تصدرها الحكومات من أجل مراقبة التجاوزات التي تشكل مصدرا للمضاربة غير الشرعية بالرغم من أن البورصة تلعب دورا أساسيا كونها تشكل ديناميكية محفزة للتراكم الكبير الذي يشكل الثروة الحالية للقطاع الرأسمالي الخاص.

### 3- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

إن المفهوم المحاسبي للاستثمار يعكس حجم السلع القائمة لدى المؤسسة سواء التي اشترتها أو أنتجتها من " ثابتات مرتبطة بالاستغلال" كونها وسيلة عمل كالأثاث والمنقولات المادية ووسائل النقل و"الثابتات خرج الاستغلال" من أدوات وعقارات مرافقة لنشاط المؤسسة مثل مطاعم المؤسسة ومراكز الاصطياف وعقارات وقاعات رياضية... الخ<sup>2</sup>.

ويحصى المخطط المحاسبي الوطني ضمن المجموعة الثانية تلك الوسائل المادية ( أو المعنوية) التي تشتريها أو تنتجها المؤسسة بغرض استخدامها لمدة طويلة. ويتغير مفهوم الاستثمار في شكله المحاسبي عند اعتماد الأنظمة المحاسبية الدولية الجديدة في تأثيره على القيمة المحاسبية أو الفعلية (الحقيقية) للأصول محل الاستثمار أو البيع مقارنة بالمفهوم التقليدي للقيمة المحاسبية الصافية وأنظمة الاهتلاك.

<sup>1</sup> R.G.LIPSEY, D.D.PURVIS, P.O.STEINER (1992) : "Macroéconomie". Gaëtan Morin éditeur. Québec. Canada. p 226.

<sup>2</sup> السعيد برييش (2007) ، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 135.

بتعدد المفاهيم والأصناف" تعتبر دراسة الاستثمار وتكوين رأس المال من الدراسات الصعبة في الاقتصاد حيث لا يوجد لحد الآن علاقة أو قانون أو نظريات كاملة تشرح عمليات الاستثمار بشكل دقيق"، ويصعب التحكم في دالة الاستثمار بسبب تعدد المتغيرات الداخلية والخارجية وكذا المتغيرات التنظيمية والثقافية من جهة وصعوبة قياس بعضها<sup>1</sup> من جهة أخرى، كما يظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم 01 : العوامل المؤثرة في الاستثمار.

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية	المتغيرات التنظيمية والثقافية
الأرباح السابقة	معدل الفائدة	التصرفات اتجاه الخطر
مخصصات الاهتلاك	سياسات الحكومة(المالية والنقدية)	التصرفات اتجاه الربح
المبيعات	التغيرات التكنولوجية	الحالة الدينية
عمليات الإنتاج	مستوى النشاطات الاقتصادية	الحالة التعليمية للسكان
التوقعات	التوقعات الأخرى	التصرفات اتجاه الاكتناز
عمر المصنع	ظروف البضائع الرأسمالية	
عوامل مالية أخرى	حالة الحرب والسلم	
	الاستقرار السياسي	
	القوة العاملة	
	الهيكل النقدية (بنوك، شركات تأمين...)	

المصدر: عمر صخري: " التحليل الاقتصادي الكلي ". مرجع سبق ذكره، ص 169.

<sup>1</sup> عمر صخري(2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره. ص 169.

## ثانيا: مفهوم مناخ الاستثمار :

حسب تعريف البنك العالمي ومنظّمته المكلفة بتحليل بيئة الأعمال الخاصة بالمؤسسات، فإن مناخ الاستثمار يمثل " مجموعة العوامل والظروف والشروط التي تؤثر في السلوك الاستثماري للمتعاملين الاقتصاديين من بيئة ملائمة وإطار مؤسسي، سياسي، اقتصادي، قانوني واجتماعي شامل الذي يؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على معنويات المستثمرين، بما فيها مجموع المحفزات أو المعوقات ، والتي تشكل القاعدة الموضوعية للقيام والمبادرة في مجال الاستثمار والأعمال في بلد ما ".<sup>1</sup>

نلاحظ من خلال التعريف السابق عدم التمييز بين مناخ الاستثمار ومناخ الأعمال باعتبار الارتباط الوثيق بين المصطلحين<sup>2</sup>. كما أن المناخ الأعمال يمثل تفاعل عدة مدخلات تتمثل أساسا في العوامل التي تحيط ببيئة المؤسسة كونها تتحمل العديد من التكاليف و المخاطر عند اتخاذ القرار الاستثماري، بحثا عن مختلف الفرص الموجودة في السوق، في حين أن مناخ الاستثمار يمكن أن يكون أشمل وأوسع ويحمل مؤشرات وطنية كلية و كذلك خارجية .

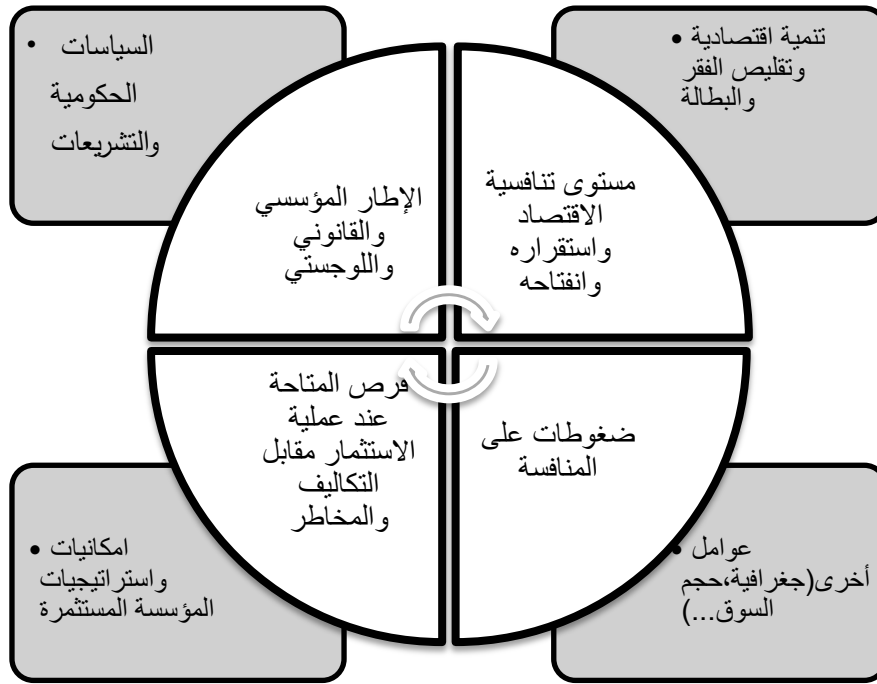
تتأثر نتائج المؤسسة وأدائها بضغوطات عديدة تتمثل في نجاعة ونوعية السياسات الحكومية من خلال عدة مؤشرات كلية وجزئية، اقتصادية وسياسية ومؤسسية تشكل كلها الإطار المؤسسي والقانوني لبيئة الأعمال التي تنشط فيها المؤسسة.

من جهة أخرى، تكمن مخرجات البيئة الاستثمارية للمؤسسة المستثمرة في مدى مساهمتها في تحقيق التنمية والقيمة المضافة وجلب إيرادات جبائية للدولة بالإضافة إلى دورها في تحقيق أهداف ذات طابع اجتماعي تتمثل في رفع معدلات التشغيل.

يبين الشكل التالي هذه الديناميكية التي مركزها مناخ الاستثمار والأعمال.

<sup>1</sup> Banque Mondiale (2005) : « Rapport sur le développement mondial 2005 : un meilleur climat pour tout le monde » 2005.

<sup>2</sup> جابر مهدي(2016)، أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص72.



الشكل رقم 01: ديناميكية مناخ الاستثمار

Source : fait à partir des données de la Banque Mondiale : « Rapport sur le développement mondial : un meilleur climat d'investissement pour tout le monde ». 2005.

## المطلب الثاني: أهمية الاستثمار.

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار بوصفه متغيرا اقتصاديا أساسيا يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره على مدار الزمن بما فيه الارتباطات الوثيقة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية كالادخار والاستهلاك والدخل ومستوى التشغيل. كذلك، يكتسي الاستثمار أهمية قصوى سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل حيث يلعب دورا أساسيا في زيادة الطاقة الإنتاجية و عصرنتها ومن ثم التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصفة أوسع، ويعني ذلك الرفع في حجم الإنتاج والتقليل من الندرة في السلع والخدمات وبصفة أشمل تمكين المشاريع الاستثمارية الناجحة من الزيادة في الدخل الوطني ومضاعفة الثروة. يمكن حصر أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

أ) الزيادة في حجم الناتج الوطني ومن ثم مضاعفة الدخل عبر آلية المضاعف الاستثماري بنوعيه السكوني والحركي وكذلك بالنظر إلى العوائد من الأرباح التي تحققها الاستثمارات، حيث تقتضي

آلية المضاعف تأثير زيادة في الاستثمار على زيادة الدخل في حين أن الآلية المعاكسة، وهي مبدأ المعجل الاستثماري تحدث عند تأثير زيادة الدخل على زيادة الاستثمار. فالاستثمار في نهاية المطاف هو نتيجة للدخل عبر مبدأ المسرع وسببا في تغير مستوى الدخل عبر مبدأ المضاعف، وتظهر حينئذ الأهمية الاقتصادية للاستثمار في دفع الحركة التراكمية في الاتجاه التصاعدي أو عكس ذلك عند الميل الانكماشى. يكون هذا التفاعل بين المبدئين في شكل دورة مفرغة تحرك الدورة التراكمية والنمو إذا كان مصدرها مثلا زيادة في رقم المبيعات من السلع الاستهلاكية ، والنتيجة هو أن التابع المستمر والمنكرر للآليتين في الاتجاه التصاعدي هو بداية الحركة التراكمية التي يشكل الاستثمار أساسها. سنتطرق إلى تفصيل هذين المبدئين في مبحث لاحق خاص بالنظريات الاقتصادية للاستثمار.

ب) تحقيق موارد مالية إضافية للمؤسسة بصفة خاصة وللدولة بصفة عامة سواء بالعملة المحلية أو الصعبة مما يؤثر إيجابيا في الطاقة التمويلية للمؤسسة مستقبلا أو في وضعية ميزان المدفوعات للدولة، الذي يحتوي على حساب خاص بالتحويلات من الخارج في شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر. كما أن إنتاج السلع والخدمات وتصدير الفائض منها يمكن من توفير العملات الأجنبية وشراء المعدات والآلات التي تشكل أساس التكوين الرأسمالي.

ج) يلعب الاستثمار دورا أساسيا في امتصاص نسب معتبرة من البطالة خاصة بالنسبة للاستثمارات التي تحتوي على كثافة مرتفعة من اليد العاملة وكذلك عند تكفل الدولة بمشاريع استثمارية ضخمة ذات منفعة عامة ضمن سياسات إنفاق توسعية مصدرها الاستثمار. عادة ما تأخذ هذه الاستثمارات شكل برامج حكومية للأشغال الكبرى هدفها مكافحة البطالة وذلك عبر تحريك آلية الإنفاق العام والطلب الفعال لإنعاش الاقتصاد. تظهر كذلك أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري عند توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإطارات والعمالة الماهرة.

د) تكمن أهمية المشاريع الاستثمارية كذلك في مدى إحداث قفزات كمية ونوعية المتضمنة تطوير مستوى ونوعية الهياكل القاعدية مثل إنجاز أو تهيئة شبكة طرقات سريعة أو عصنة وتوسيع طاقة استيعاب الموانئ والمطارات لتدفقات الحركة التجارية أو إنجاز شبكة مكثفة وعصرية لوسائل الاتصال أو مشاريع كبرى لاستصلاح الأراضي والتهيئة الإقليمية والعمرانية بالإضافة إلى مشاريع فك العزلة والاستثمارات الخاصة بالتحكم في الموارد المائية...إلخ. تشكل هذه الاستثمارات في الأسس التحتية للاقتصاد الوطني سندا لوجستيا هاما لأي سياسة حكومية من ناحية كما أن توفرها يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات الخاصة والأجنبية بالأخص عند قرار توطين وتمركز استثماراتها في الدول النامية.

هـ) تكتسي المشاريع الاستثمارية كذلك أهمية عندما توفر للدولة وللمجموعات الإقليمية موارد جبائية متنوعة حسب مصدرها وحجمها بالرغم من أن الإعفاء الضريبي أصبح يشكل أداة جد مستعملة لاستقطاب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، كما أن الحوافز والامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين الخواص تعد في معظم الأحيان بندا أساسيا في السياسات الاستثمارية لصالح بعض الفئات الاجتماعية مثل الشباب أو في حالة تطوير وترقية المناطق النائية والفقيرة. لابد من الإشارة إلى أن خزينة الدولة تدعم كذلك، ومن جهة أخرى، الكثير من المشاريع خاصة الحيوية منها بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأن التخفيض من الضغط الضريبي، يعد من الجانب النظري أداة أساسية لتحفيز وتنشيط الاستثمارات، في حين أن البعض الآخر يعتبر أن الامتيازات الجبائية هي عنصرا ثانويا في حسابات وقرارات الشركات المستثمرة خاصة الأجنبية منها.

و) كذلك، يعد الاستثمار أداة فعالة للابتكار والعصنة واستحداث طرق وأنظمة وأنماط جديدة في الإنتاج والتسويق والتسيير انطلاقا من فكرة الاختراعات التي تحدث من حين إلى آخر في المجتمعات.

يصنف جوزيف شومبيتر<sup>1</sup> الابتكارات إلى خمسة أنواع رئيسية والتي يميزها عن الاختراع، وهي:

- إنتاج سلع جديدة غير موجودة من قبل في السوق.
- استحداث طرق ونماذج إنتاجية جديدة متميزة عن سابقتها.
- إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة جديدة.
- إيجاد منافذ جديدة لتصريف وتسويق المنتجات.
- كشف مصدر جديد للمواد الأولية اللازمة لإنتاج سلع معينة.

وعليه، فإن هذه الابتكارات تندرج عموماً في الشكل المادي أو غير المادي الذي تتخذه هذه الأساليب والتحسينات التي تواكب إدخال الاستثمارات في الأصول الرأسمالية وفي المنتجات ومصادرها من المواد الأولية، وكذا آليات إدارة إنتاجها وتوزيعها. كذلك وحسب نفس المفكر، فإن الابتكارات تكون في شكل مجموعات أو ما يسمى بـ"عناقيد ابتكارية" (grappes d'innovation) كما أنها تشير إلى الذهنية الهجومية وروح المخاطرة التي يتسم بها المقاول المستثمر، وهي التي تشكل في نهاية الأمر الأداة الأساسية والقوة الدافعة للنمو الاقتصادي. ما يرمز كذلك لمصطلح الابتكار عند ج. شومبيتر، هي تلك القدرة والقوة التي تقضي على مناخ أو بيئة تقليدية ما وتنشأ وتخلق بيئة أخرى موازية لها أكثر عصرية وابتكار تحل محلها على مدار الزمن. (destruction créatrice).

قد تبدو مفاهيم الابتكار والاختراع والإبداع مقاربة ومتداخلة رغم الاختلافات الدقيقة بينها بحيث يعتبر البعض الابتكار والإبداع كمرادفين، في حين أن البعض الآخر يرى فيهما مرحلتين متعاقبتين

<sup>1</sup> J.SCHUMPETER (1942) : "Capitalisme, Socialisme et Démocratie" . 1ere édition. Traduction de Gael Fain. Ed petite bibliothèque payot. Paris. 1965.

بمعنى التوصل إلى الفكرة الجديدة ومن ثم إلى المنتج الجديد أو فتح سوق جديدة أو تقديم طريقة جديدة وذلك حسب ب.ف. دراكر في كتابه الخاص بدور التجديد في المؤسسة.<sup>1</sup>

كما يختلف مفهوم الاختراع عن الابتكار في أن الاختراع هو التوصل إلى فكرة جديدة ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر على المؤسسات في حين أن الابتكار يعني التجديد بوصفه إعادة تشكيل الأفكار الجديدة لتأتي بشيء جديد.<sup>2</sup>

و) للاستثمار أهمية أخرى تكمن في دوره الأساسي في الحركة التراكمية سواء في الاتجاه التصاعدي أو التنازلي وذلك من خلال التفاعل بين آليتي المضاعف الاستثماري من ناحية، ومبدأ المسرع من ناحية أخرى، حيث أن في المضاعف تكون زيادة الاستثمار سببا في تغير الدخل في حين أثر المسرع معاكس تكون فيه زيادة الاستثمار نتيجة لزيادة الدخل.

من جهة أخرى ، فإن للاستثمار دور وأهمية في دراسة التقلبات الاقتصادية الدورية ومن ثم في السياسات الاقتصادية التوسعية في حالة الرخاء أو الانكماش في الحالة المعاكسة، والتي تتأثر بمتغيرات تربط الاستثمار بالكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة والميل الحدي للاستهلاك في النموذج الكينزي.

### المطلب الثالث: أهداف الاستثمار.

إذا كان الاستثمار في المفهوم العام هو التضحية بالاستهلاك الحالي من أجل الحصول على أرصدة مستقبلية، فإنه بمثابة صيرورة تراكمية لرأس المال سواء كانت ضيقة أو موسعة وبحسب مجال النشاط وقوة المردود. تختلف الأهداف المبرمجة أو المحققة من مشروع استثماري إلى آخر باختلاف التحليل من الزاويتين الكلية الخاصة بالدولة، أو الجزئية للاستثمار المتعلقة بالمؤسسة، وذلك:

<sup>1</sup> - ب.ف. دراكر (1985)، "التجديد والمقاولة"، ترجمة حسين عبد الفتاح، مركز الكتب الأردني عمان، الأردن، 1985  
<sup>2</sup> S.P. ROBBINS , R. STUART-KOTZE et M. COULTER : "Management". Ed Pearson-education. Canada. 2003. p 354.

- عند توظيف أرصدة مالية في عملية استثمارية، تبحث المؤسسة الخاصة دوما عن عوائد ملائمة وربحية قصوى وسعة في التمويل بأقل التكاليف، فيقوم المستثمر بالمفاضلة بين المشاريع الاقتصادية عبر الحساب الاقتصادي بحيث يصبح المردود المالي يشكل أهم الأهداف عند إنجاز المشاريع الاستثمارية الخاصة.

- عكس ذلك، فإن المشاريع الاستثمارية العمومية تطغى عليها ميزة المردودية الاجتماعية بمفهوم المنفعة العامة التي يحصلها المجتمع ككل من المشروع الاستثماري حتى ولو كلف خزينة الدولة خسارة، وبالتمييز بين المقاربتين الجزئية والكلية لمبررات الاستثمار، يمكن تلخيص أهم أهداف الاستثمار في النقاط التالية:

(أ) من الأهداف الأساسية للاستثمار، توفير السلع والخدمات عبر الزيادة في الانتاج والذي يمكن من مضاعفة الثروة والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية الشاملة ومستوى المعيشة للسكان. فيعد الاستثمار بذلك النواة الأساسية لتراكم رأس المال وتحقيق النمو في المدى المتوسط والطويل.

(ب) يعتبر الاستثمار أداة فعالة في محاربة مظاهر الاكتناز والمضاربة عبر امتصاص المدخرات الوطنية الموجودة لدى المتعاملين الاقتصاديين، وهي وسيلة للموازنة والترجيح بين ضمان توفير السيولة اللازمة من أجل المعاملات دون الإفراط في الاكتناز المضر بالاقتصاد من ناحية، وندرة السيولة التي تعيق المعاملات من ناحية أخرى. فالاستثمار يعتبر قناة أساسية في تصريف واستغلال فعال للأرصدة المكتنزة أو غير الموجهة للاستهلاك في المدى القصير.

(ج) للاستثمار أهداف ذات طابع اجتماعي من ضمنها فك العزلة على المناطق النائية والفقيرة وإعطاء الأولوية للتوازن الجهوي وذلك عند إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية إلى جانب التوزيع

العادل للثروة عبر التنمية الإقليمية والمحلية وتوزيع الميزانيات كما هو الحال في البرامج التنموية الخاصة في الكثير من الدول. فيكون الاستثمار حينئذ وسيلة للتوطين العادل للمشاريع التنموية في كل المناطق عبر برامج التنمية المحلية، كما كان الحال في برنامج الصناعات المحلية في الجزائر في مرحلة الاقتصاد المخطط<sup>1</sup>. يندرج كذلك هذا الهدف في إطار تهيئة الإقليم وتمركز الأقطاب الصناعية حول المدن الكبرى والمناطق العمرانية الكثيفة السكان في شكل استقطاب جغرافي للاستثمارات.<sup>2</sup>

(د) إن الهدف من الاستثمار مرتبط بطبيعة سياسة الدولة ومدى كثافة تدخلها في النشاط الاقتصادي. فعندما تكون الدولة غير متدخلة، فيقتصر دورها على تهيئة المناخ العام القانوني وضبط إجراءات السياسة العامة عبر السياسة المالية والنقدية أو قوانين المالية<sup>3</sup> أو تقديم التدعيمات والمساعدات للمؤسسات عندما تقتضي الضرورة أو التكفل بمشاريع استثمارية ثقيلة قليلة وبطيئة الريح والتي يتهرب منها المستثمر الخاص كون عبئها أكثر من مردودها.

(هـ) كذلك، للاستثمار دور كبير في سياسات الانفتاح الاقتصادي على الخارج، فمن أهدافه اختراق الأسواق الخارجية وتحويل المعرفة والتكنولوجيا واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر بالإضافة إلى التدفقات السلعية والخدمية والتدفقات البشرية في إطار العمالة والتعاون الفني وكذلك تدفقات المعلومات والاحتكاك بالتجارب الخارجية، مثل التعاون بين وكالات ترقية الاستثمار. في هذا الصدد، يبقى الاستثمار أداة لتوظيف واستغلال الفائض من الأرصدة المالية عبر إعادة استثمار الأرباح وكذلك عوائد التصدير من العملة الصعبة والتي تمكن الدول وبالأخص

<sup>1</sup> TEHAMI.A: "Le programme algérien des industries locales". SNED-OPU. Alger. 1979. p43-47. et ECREMENT. M: " Le programme d'industrie locale de l'Algérie". Revue du Tiers-Monde. n° 80. Oct-Nov 1980.

<sup>2</sup> HAMBLI. H: "Polarisation industrielle et phénomène migratoire: le cas de Annaba". Mémoire de Magister. Université de Batna. 2006. P 57.

<sup>3</sup> بريش السعيد(2007)، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة، مصدر سابق. ص 137.

الشركات المتعددة الجنسيات من التنقيب والبحث عن فرص وقنوات و فضاءات مربحة للاستثمار حسب ما تقدمه الدول المضيفة من امتيازات مختلفة.

(و) يبقى الهدف الرئيسي للاستثمار ، والذي يشكل موضوع اهتمامنا في هذه الرسالة، متمثلا في الدور الجوهري الذي يلعبه الاستثمار في امتصاص نسب كبيرة من البطالة، وذلك باعتماد السياسات والبرامج التنموية التي لها أكبر تأثير على سوق العمل وبالأخص إعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الكثافة التشغيلية الأكبر. تشكل العلاقة بين الاستثمار والتشغيل الإشكالية المركزية لهذا البحث بمعنى محاولة تقييم المناخ الاستثماري الملائم الذي يؤثر إيجابيا على التشغيل. لهذا الغرض، لا بد من تقديم لمحة موجزة حول المقاربات النظرية للاستثمار في مطلب أول من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى في مطلب ثاني، وأخيرا الربط بينهما من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في مطلب ثالث، وهو محتوى المبحث الثاني من هذا الفصل.

## المبحث الثاني: المقاربات النظرية للاستثمار و التشغيل.

### المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار.

#### أولاً: الاستثمار في النظرية الكلاسيكية.

تعتبر النظرية الكلاسيكية سعر الفائدة ثمناً للادخار ويتحدد سعر الفائدة على أساس الطلب والعرض مثل أي ثمن آخر، باعتبار أن الطلب على الاستثمار يتوقف على الانتاجية المتوقعة من رأس المال، في حين أن عرض رؤوس الأموال أي الادخار يتوقف على مدى الاستعداد لتأجيل الاستهلاك من الحاضر إلى المستقبل. يتحدد سعر الفائدة التوازني عندما تتساوى الكمية المعروضة (الادخار) مع الكمية المطلوبة (الاستثمار) بحيث يرتفع أو ينخفض سعر الفائدة تبعاً لارتفاع أو انخفاض كل من الادخار والاستثمار ويعمل سعر الفائدة على إحداث التوازن بينهما.

من ثم، إذا زاد الادخار عن الاستثمار، ينخفض سعر الفائدة ويؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار بمعنى وجود علاقة طردية بينهما، كما توجد بالمقابل علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة. أما إذا حدث العكس وانخفض الادخار عن الاستثمار، يرتفع سعر الفائدة ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار على أساس:

$$S(i)=I(i) \quad S'(i) > 0 \quad ; \quad I'(i) < 0$$

إن التساوي بين الادخار والاستثمار يحدث باعتبار أن كل ما لا يستهلك يتحول حتماً إلى ادخار وبالتالي إلى استثمار، وهذا ما يحقق قانون "ساي" الذي يقر بأن العرض قادر على أن يخلق الطلب الذي يساويه في ظل الحرية الاقتصادية وآلية جهاز الأسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Loi des débouchés de J.B.Say: "L'offre crée sa propre demande".

كذلك، يرتبط مفهوم سعر الفائدة بالأسس التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية والتي أهملت التغيرات في الدخل والعمالة بحيث اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو العامل الوحيد الذي يعادل بين الادخار والاستثمار بالرغم من أن قرار الادخار ليس له ارتباط مباشر بسعر الفائدة، حيث أنه مرتبط بالدخل، أي أن، عند كل مستوى من الدخل، توجد نسبة من الادخار لا يحددها سعر الفائدة وإنما يحددها مستوى الدخل، كما أن التصرف في المدخرات قد يأخذ أشكالاً مختلفة وأهداف أخرى غير الاستثمار مثل الاحتفاظ بالنقود في شكل سيولة أو سندات وحتى إقراض الآخرين. كذلك، فإن النظرية الكلاسيكية استبعدت الاحتفاظ بالنقود من أجل الاكتناز وما يحتويه عنصر الزمن من توقعات التي تستلزم القيام بالاكتناز، واعتبار النقود في نهاية المطاف وسيلة للتبادل فقط. فباعتبار فرضية التساوي بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي بدلالة سعر الفائدة، فإن ذلك يتنافى مع دور سعر الفائدة في إحداث التوازن أي أن احتواء التحليل الكلاسيكي على العديد من الافتراضات الخاطئة وجهت إليها بعض الانتقادات منها:

-العلاقة بين الادخار والاستثمار لا تتأثر بتغيرات الدخل تصور غير واقعي وافتراض أن كل ما يدخر يستثمر (عدم وجود اكتناز).

-التطابق المستمر بين الادخار والاستثمار ينفي دور سعر الفائدة في تحقيق التوازن وينفي حدوث الأزمات الاقتصادية.

-التوظيف الكامل هو السائد باستمرار، وسياسة السلطات النقدية في تحديد حجم النقود ترجع أساساً إلى اعتبارات أخرى غير التغيرات في سعر الفائدة.

وعليه فإن النظرية الكلاسيكية تفترض تلقائية التوازن الاقتصادي من خلال ميكانيكية جهاز الأسعار، وتوافر عوامل المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية، وأن النظام الرأسمالي من هذا المنظور لا

يعترف بإمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية كونها مؤقتة و ظرفية، وأن التطابق بين العرض و الطلب يكون تلقائي في ظل التوظيف الكامل، و ليس للاستثمار دورا مباشرا في تقلبات الدورة الاقتصادية و اختلال التوازن.

### ثانيا: الاستثمار في النظرية الكينزية.

رفض كينز ما جاء بشأن سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية حيث يرى أن سعر الفائدة ليس هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الاستثمار و الادخار، بل إنه الثمن الذي يحقق التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالأموال في شكل نقود سائلة أي الطلب على النقود من جهة و بين الكمية المتاحة من النقود أي عرض النقود من جهة أخرى. و يقصد بتفضيل السيولة (preference pour la liquidité) الرغبة في الاحتفاظ بجزء من الأصول المملوكة لدى الأفراد في شكل سيولة نقدية، في حين أن كمية النقود تعني إجمالي الأرصدة النقدية في شكل عملات معدنية أو ورقية أو ودائع.

فحسب كينز، هناك ثلاثة دوافع أساسية لطلب النقود، وهي:

(أ) دافع المعاملات حيث يحتاج الأفراد المستهلكين و المستثمرين إلى النقود بغرض تلبية الاحتياجات اليومية من السلع و الخدمات و تزداد الكمية المحتفظ بها من السيولة بغرض المعاملات كلما طالت المدة الزمنية بين استلام الدخل و إنفاقه. فباعتبار أن النقود أداة و وسيلة للتبادل، فإن الأفراد يبحثون من وراء هذا الغرض على توازن معاملاتهم عند الإنفاق المستمر للدخل مثل قطاع الأعمال الذي يحرص على تحقيق التوازن للمعاملات بتوفير نسبة كافية من الأرصدة تنفق لمواجهة التكاليف اليومية مثل أجور العمال و مصاريف النقل و مستلزمات الإنتاج. وهكذا يصبح الطلب على النقود بدافع المعاملات تابع لمستوى الدخل الكلي. و يتفق كينز مع الكلاسيك على أن الأفراد يحتفظون بالنقود من أجل المعاملات لكن يختلف معهم عندما يضيف غرضين آخرين هما دافع الاحتياط و دافع المضاربة.

ب) دافع الاحتياط بحيث يحتفظ الأفراد بالأرصدة بهدف مواجهة الأحداث الطارئة ويكون كذلك الارتباط وثيق بين حجمها كتابع لمستوى الدخل الكلي مع الفرق بينها وبين دافع الاحتفاظ من أجل المعاملات على أساس الاحتياجات تكون مؤكدة عند غرض المعاملات وغير مؤكدة وتستلزم الحذر في حالة دافع الاحتياط. والتي تتطلب احتياطي إضافي من الأرصدة لمواجهة الانفاق عليها.

ج) أما دافع المضاربة<sup>1</sup>، وهو من المستجدات الفكرية للنظرية العامة الكينزية، فيعني أن الأفراد وخاصة قطاع الأعمال يخصصون جزء من ثروتهم للقيام بالمضاربة في الأسواق المالية بحثا عن أرباح غير متوقعة عند التعامل بالأسهم والسندات وارتباط عوائدها بتغير سعر الفائدة، خاصة عندما تتجه نحو الانخفاض. إن حامل النقود يتحمل تكلفة مقابل تفضيله للسيولة، فإذا ارتفع سعر الفائدة، فإن تكلفة الاحتفاظ بالنقود ترتفع ولذلك يحتفظ بكمية قليلة من النقود، أما إذا انخفض سعر الفائدة فإن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تقل وبالتالي تزداد الأرصدة النقدية السائلة المحتفظ بها. ولذلك نجد أن سعر الفائدة هو الثمن الذي يدفع في مقابل الاحتفاظ بالنقود وأن تفضيل السيولة هو حسب كينز دالة لكل من معدلات سعر الفائدة والدخل بحيث أعطى أهمية خاصة لدافع المضاربة عكس دافعي المعاملات والاحتياط الثابتين والمتوقعين بشكل عام وهما عديما المرونة تقريبا بالنسبة لسعر الفائدة. وتكون حساسية المضاربة لتغير سعر الفائدة كبيرة. كما أن العلاقة تكون عكسية بين الطلب على النقود من أجل تفضيل السيولة وسعر الفائدة وكذلك تكون عكسية بين نفس سعر الفائدة وسعر السندات.

كذلك، وبفعل الاعتقاد السائد لدى المضاربيين والمستثمرين أن سعر الفائدة لا يمكن أن ينزل تحت

مستوى ما سماه كينز ب "مصيدة السيولة"<sup>2</sup>، فإن منحني الطلب على النقود سيأخذ شكلا أفقيا

<sup>1</sup> طاهر حيدر حدران (2008)، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، عمان الأردن، ص 22.

<sup>2</sup> "trappes à liquidités".

كامل المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، وأن السياسة النقدية تكون عاجزة على تخفيض سعر الفائدة والزيادة في الطلب على السندات ومن ثم تفشل في جذب استثمارات جديدة تدعم الطلب الكلي. فيكون حجم الطلب الكلي في جزئه الأول (أي على النقود من أجل المعاملات والاحتياط) مرتبطا طرديا بمستوى الدخل الكلي ومستوى التشغيل والطلب الفعال، في حين أنه يكون مرتبطا عكسيا في الجزء الآخر (أي بحجة المضاربة) بسعر الفائدة كما يظهر في المعادلات التالية:

$$Md = f(Y ; i)$$

$$Md = Md1(Y) + Md2(i)$$

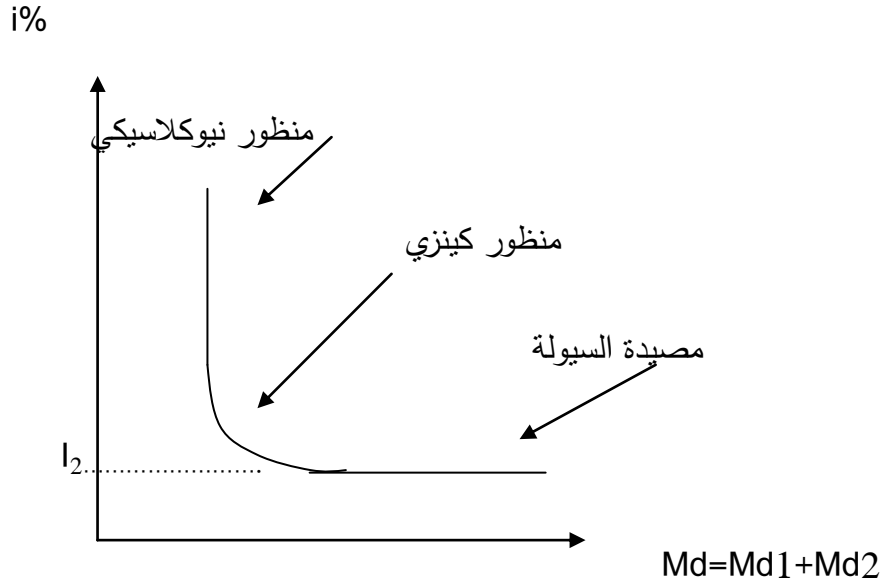
$$Md1(Y)' > 0 \quad \text{و} \quad Md2(i)' < 0$$

حيث أن :

$$Md2 , Md1 , Y, i$$

وهي على التوالي سعر الفائدة، مستوى الدخل، الطلب على النقود من أجل المعاملات والطلب على النقود من أجل المضاربة. يظهر الشكل التالي العلاقة بين سعر الفائدة وكمية النقود حسب المنظورين الكلاسيكي والكينزي:

الشكل رقم (02): علاقة الطلب على النقود بسعر الفائدة.



Source: C.Menendian<sup>1</sup> : « Fiches de Macroéconomie ». Ed Ellipses. Paris. P

116.

على ضوء ما سبق يتضح أن النظرية الكينزية تركز أساساً على المفهوم النقدي للفائدة ومن ثم تكون تغيرات سعر الفائدة مرتبطة بالعرض والطلب على النقود، وأن التخفيض في سعر الفائدة يندرج ضمن السياسة النقدية التي يهدف إلى تشجيع الاستثمار.

من جهة أخرى، فإن تغير الاستثمار يشكل الأداة الجوهرية في الرفع من مستوى الدخل القومي حيث تقوم هذه العلاقة الأساسية على أساس مفهوم المضاعف الاستثماري الذي يعتبر قلب النظرية الاستثمارية الكينزية، وباعتبار أن الاستثمار المستقل هو تعبير عن إنفاق ناتج عن تغير في سلوك المؤسسة أو الإدارة العمومية (الدولة)، فإن آلية المضاعف تكمن في تأثير الزيادة في الإنفاق الاستثماري على الزيادة في الدخل في حدود العلاقة التالية:

$$\Delta Y = k (\Delta I)$$

<sup>1</sup> C. M2NENDIAN : « Fiches de Macroéconomie ». Ed Ellipses. Paris. p 116.

حيث أن  $k$ ،  $l$ ، و  $Y$  هي التوالي مضاعف الاستثمار، الاستثمار والدخل مع  $C$  و  $S$  بمثابة الميلين الحدين للاستهلاك والادخار.

$$k = \Delta Y / \Delta l = 1 / (1 - c) = 1 / s \quad (c = 1 - s).$$

$$\Delta Y = \Delta l + c \Delta l + c^2 \Delta l + c^3 \Delta l + \dots + c^n \Delta l$$

وبما أن الدخل كونه فائض نقدي،<sup>1</sup> هو مجموع الاستهلاك و الادخار على ضوء المعادلات التالية:

$$Y = C + S$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

$$\Delta S = \Delta l$$

بمعنى تساوي تغيير الادخار وتغيير الاستثمار عند التوازن إثر تحويل التوازن المحاسبي إلى توازن اقتصادي في سوق السلع والخدمات. نلاحظ كذلك أن الاختلاف الجوهرى بين النظريتين الكلاسيكية والكينزية يكمن ، رغم تساوي الادخار والاستثمار في كلتا الحالتين، في أن آلية المضاعف هي التي تحدد التوازن عند كينز وأن سعر الفائدة هو شرط التوازن عند الكلاسيك.

لو طرح الإشكال التوازني في ظل العلاقة مع التشغيل، نرى أن التوازن الكينزي في سوق السلع والخدمات لا يعني بالضرورة تشغيل كامل في سوق العمل بمعنى أنه عندما يكون الطلب الفعال غير كاف فإن نسبة من العمالة تبقى معطلة، ولهذا السبب ورغم تصريف كل ما تم إنتاجه، فإن التوازن يحدث في ظل تشغيل ناقص.

ينجر عن هذا الاختلاف بين المنظورين الكلاسيكي والكينزي أن علاقة الطلب على العمل من طرف المؤسسات بمستوى الطلب الفعال تجعل البطالة إرادية لدى التيار الأول وغير إرادية لدى الثاني بما له علاقة بدالة الانتاج في المدى القصير (عند مستوى ثابت لرأس المال).

<sup>1</sup> محمد مطر (2004)، إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 18.

سنتطرق في مطلب موالى لتحديد التوازن في سوق العمل من المنظورين الكلاسيكي والكينزي.

كذلك، لا بد من الإشارة ضمن هذه المقارنة بين النظريتين إلى القواعد التي تحكم القرار الاستثماري، والذي تقوم على مصطلح الكفاية الحدية لرأس المال (أو للاستثمار) عند كينز والتي تتحدد في المقارنة بين مجموع التدفقات المستقبلية المحيئة (المجهولة أو المرتقبة بهامش من الخطأ) من جهة، وحجم الاستثمار الأصلي والمعلوم على أساس العلاقة التالية:

$$I = R_1/(1+r) + R_2/(1+r)^2 + R_3/(1+r)^3 + \dots + R_n/(1+r)^n$$

حيث،  $r$ ،  $R_i$ ،  $I$

هي على التوالي الكفاية الحدية لرأس المال EMC<sup>1</sup>، سلسلة تدفقات الدخل المحيئة وحجم الاستثمار في بداية الفترة.

أما من منظور نيو كلاسيكي، فإن مصطلح الكفاية الحدية لرأس المال عند كينز لا يختلف عن مصطلح معدل المردود الداخلي TRI<sup>2</sup> الذي تحسبه المؤسسة عندما تنوي القيام بمشروع استثماري. يطرح على المؤسسة حينئذ الاختيار بين استثمار الأرصدة المالية التي بحوزتها (التي تشكل طاقة تمويلية ذاتية) في استثمارات عينية أو إيداعها في المصارف والأسواق النقدية على شكل استثمار مالي حسب القاعدة التالية:

(أ) المشروع الاستثماري مقبول ويحتوي على مردودية عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية ( $i < r$ ) لرأس المال.

(ب) عند ( $i > r$ ) يفضل المستثمر الاستثمار المالي لأن سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال.

<sup>1</sup> I.Fontagné (1991) : « Macroéconomie ». Vuibert. Paris. France. P 138.

<sup>2</sup> A.Jacquemin et H.Tulkens et P.Mercier : « Fondements de l'économie : analyse microéconomique et analyse monétaire ». Vol 1. De Boeck Université. Bruxelles. Belgique. 2006. P 158.

فعلدها تكون دالة الاستثمار في علاقة عكسية مع سعر الفائدة كما تبينه المعادلة التالية حيث أن:

$$I = -di + I_0$$

حيث أن  $I, d, i$  و  $I_0$

هي على التوالي حجم الاستثمار ومعامل يقيس حساسية الاستثمار بالنسبة لمعدل الفائدة ومعدل الفائدة والاستثمار المستقل. نتطرق فيما يلي إلى التوازن في سوق العمل من منظور النظريتين الكلاسيكية والكينزية باحثين دائما عن نقاط الارتباط بين الاستثمار والتشغيل.

### المطلب الثاني: الإطار النظري لسوق العمل.

لا يختلف اثنان في وجود علاقة وثيقة وثابتة بين الاستثمار من جهة والتشغيل من جهة أخرى، ويغض النظر عن قوة العلاقة أو ضعفها من قطاع إلى آخر، أو من بلد إلى آخر وحسب طبيعة الاستثمار وفاعلية المضاعف الاستثماري خاصة في الدول المتخلفة التي يتميز فيها المشروع الاستثماري بظاهرة التأخر في آجال التنفيذ من ناحية، وتضخم التكلفة من ناحية أخرى، مع الميول أحيانا إلى الجانب الجمالي للمشروع دون مراعاة مردوديته الفعلية سواء كانت مالية أو اجتماعية.

فالاستثمار هو أداة للنمو الاقتصادي والتشغيل حيث " يرجع الكثير من الباحثين في المجالات الاقتصادية إلى أن إحدى أهم العوامل وراء تحريك عملية النمو الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد الكلي والتقلبات الاقتصادية الكلية يعود إلى مدى فعالية الاستثمار وتأثيره على سوق العمل".<sup>1</sup>

انطلاقا من هذه الفرضية، يكون من الضروري الاطلاع على نماذج التوازن في سوق العمل في ظل النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية والكينزية والنقدية، وذلك لإبراز في مطلب ثالث أهم العناصر

<sup>1</sup> بريش السعيد: "الاقتصاد الكلي". مرجع سابق. ص133.

التي تحدد العلاقة بين مفهوم التشغيل والبطالة من جهة، والاستثمار من جهة أخرى. قبل ذلك نقدم لمحة موجزة حول أهم التعاريف الخاصة بالبطالة وطرق قياسها.

إن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها معظم الدول وما واكبها من تغير في سوق العمل، هيأت الظروف الاقتصادية لتضع البطالة ضمن الأولويات والانشغالات الكبرى، كظاهرة تستحق البحث والتحليل وخاصة طرق المعالجة، وذلك من خلال رسم سياسة ناجعة للتصدي لهذه المشكلة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي كونها سبيلا رئيسيا الى معظم الأمراض الاجتماعية، كما أنها تؤثر كذلك على الجانب الاقتصادي لأنها تحرم الاقتصاد الوطني من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة، ناهيك عن أبعادها السياسية الخطيرة.

خصصنا هذا الباب الأول لتحليل ظاهرة البطالة عبر ملخص للمفاهيم الأساسية والعامية للشغل والبطالة ومختلف أشكالها، وفي باب ثاني خاص بالتصورات المتعددة للبطالة في الفكر الاقتصادي، يليه باب ثالث يتضمن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لظاهرة البطالة.

#### أولاً: ماهية البطالة : التعريف والقياس.

تعددت الآراء حول تعريف البطالة وتحديد مفهومها نظرا لتعدد أشكالها وأنواعها ولما تحمله هذه الظاهرة من معاني واختلاف في طرق قياسها وكذلك الأسباب المؤدية لظهورها.

فباعتبارها من المصطلحات الاقتصادية المعقدة التي ليست لها تعريفا جامعا ومطلقا بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين حول مفهومها، وتعدد أسبابها وظروف نشأتها وتفاقمها في المكان والزمان، فإن البطالة تعني، اصطلاحا، التعطل عن القيام بنشاط أو عمل بتسمية صاحبها بالبطال أو العاطل عن العمل كما يشير القاموس الاقتصادي إلى فقدان الأجير أو غير الأجير لعمله إراديا أو

جبرياً<sup>1</sup> كما أنها تعرف بأنها " اختلالاً بين جانبي الطلب على العمل من ناحية، والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى".<sup>2</sup>

كما تعبر البطالة عن " الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل، فلا تساهم في العملية الإنتاجية رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك ولهذا فهي تمثل هدراً في جزء من الثروة البشرية للمجتمع".<sup>3</sup>

فحسب تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU) ، يكون في بطالة كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهداً في البحث عنه، وحسب منظمة العمل الدولية (OIT) فالعاطل عن العمل هو " كل قادر عن العمل وراغب فيه، وبيحث عنه ويقبله عند الأجر السائد، ولكن دون جدوى".<sup>4</sup>

نلاحظ كذلك أن هناك فئات من البطالين مستبعدة لا يشملها الإحصاء مثل:

-البطالين المحبطين اللذين يرغبون في العمل ولم يحصلوا عليه لمدة طويلة ويئسوا من البحث خاصة في فترات الكساد(بطالة طويلة المدى).<sup>5</sup>

-الأفراد اللذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل لأسباب إرادية أو إجبارية وكذلك العمال اللذين لهم وظائف لكن كانوا غائبين أثناء الإحصاء لأسباب قاهرة ومؤقتة مثل المرض والعطل والتريص.

-الأطفال ، المرضى، العجزة ، كبار السن والمتقاعدين.

<sup>1</sup>:M . LAKEHAL(2001) : « Dictionnaire d'économie contemporaine ». 2eme édition Europe .S.L. Barcelone. p 113.

<sup>2</sup> زينب صالح الأشوح(2003):"الإطراد والبيئة ومداواة البطالة". دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة، ص75.  
<sup>3</sup>محمد عبد الله الظاهر(2004): "الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل". الطبعة الأولى. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. لبنان، ص279.

<sup>4</sup>O. BELLEGO et al (2005) : « Dictionnaire des questions sociales : l'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux ». Harmattan. Paris . p 60.

<sup>5</sup>P. BOUILLAGUET (1991) : « Comportements des acteurs et sélectivité du marché du travail, introduction ». in : « Le chômage de longue durée :comprendre, agir, évaluer » . Actes du colloque. Délégation à l'Emploi/MIRE. Paris. Nov 1991. P 133

-الأشخاص المالكين للثروة و المال ، القادرين عن العمل ولكنهم غير راغبين في العمل.

- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل رتبة و أجرا.

من ناحية أخرى، يحدد المكتب الدولي للشغل (BIT) فئة البطالين في كل الأشخاص الذين تتراوح

أعمارهم بين 16 و 59 سنة و المنتمين إلى إحدى الفئات التالية:

(ا) بدون عمل: أي غير عاملين مقابل أجر، و معنى هذا المعيار هو التمييز بين البطالة

والتشغيل.

(ب) متاح للعمل: أي باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً و يعني هذا المعيار الاستطاعة و الشروع في

العمل فوراً دون تأجيل أو أولويات أخرى.

(ج) يبحث عن العمل: بمعنى جدية البحث عن العمل بالبرهان كالتسجيل في مكاتب العمل و نشر

الإعلانات و طلب المساعدة بالأصدقاء و الأهل.

أما الديوان الوطني للإحصاء (ONS) فيعتبر الشخص بطالا عند توفر المواصفات التالية:

✓ سن العمل يتراوح بين 16 و 60 سنة.

✓ لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي.

✓ أن يكون الشخص في حالة بحث عن عمل.

✓ أن يكون كذلك مستعداً و قادراً على العمل فوراً.

و عليه، فإن فئة البطالين تنقسم إلى جزئين: STR1 و STR2 و هما على التوالي الأشخاص الذين

لا يعملون و يبحثون عن عمل ولكنهم اشتغلوا من قبل، عكس الحالة الثانية التي تخص الأفراد الذين لم

يعملوا سابقاً. مما سبق، يتضح أن مختلف المصادر متفقة في جوهر تعريف البطالة من حيث وضعية

البطال و البحث عن العمل و الرغبة فيه و الاستعداد و القدرة على العمل.

ثانيا: تحليل البطالة في الفكر الاقتصادي: أهم التيارات.

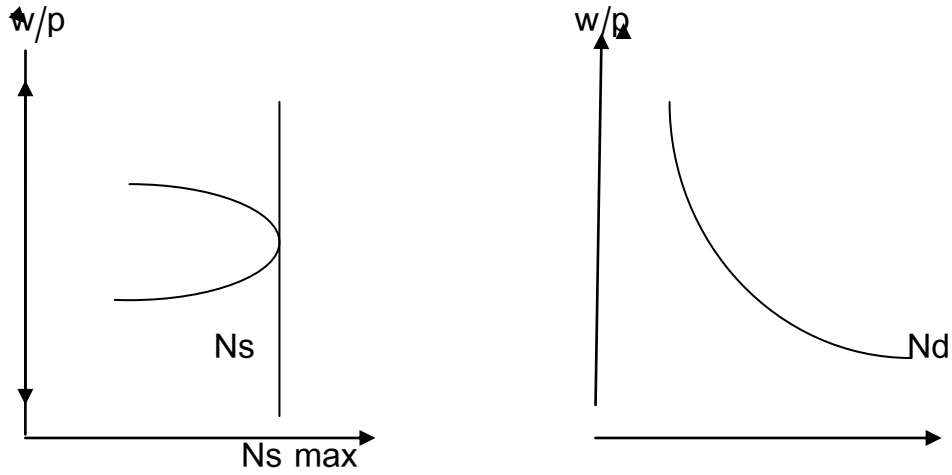
1- سوق العمل من المنظور الكلاسيكي.

يقول بيرو " إن معظم المفكرين النيوكلاسيك يعتبرون سوق العمل كباقي الأسواق دون خاصية في سلعتها(أي اليد العاملة) أو آليتها المؤسساتية التي تندرج فيها المبادلات أي بعبارة أخرى عدم تخصيص تحليل معين أو معالجة استثنائية لهذه السوق".<sup>1</sup>

من هذا المنطلق يزداد دخل العامل كلما زاد وقت العمل إلى حد معين يرفض فيه العمال استبدال أو إحلال وحدة إضافية من الراحة أو الترفيه مقابل وحدة إضافية من الدخل(الأجر) وذلك بسبب خاصية مشقة العمل، وهذا ما يفسر شكل دالة عرض العمل المقوسة في نقطة العتبة أي أقصى عرض للعمل ( $N_{max}$ ) التي يعوض فيها أثر الإحلال أثر الدخل، مع العلم أن في المنظور الكلاسيكي لسوق العمل، فإن متغير الأجر الحقيقي ( $w/p$ ) هو الذي يحدد عرض العمل في علاقة طردية، وعكسيا مع الطلب على العمل. فسلوك العامل(أي عارض قوة العمل) يكمن في الاختيار بين الراحة(اللاعلم) والدخل الحقيقي أي القدرة الشرائية المقابلة لذلك وعندها كلما زادت النسبة ( $w/p$ ) زاد عرض العمل كما يظهر في الشكل التالي:

<sup>1</sup>Justesse PERROT (1992): "Les nouvelles théories du marché du travail". Ed La découverte. Paris . p6.

الشكل رقم (03): علاقة عرض (Ns) و طلب العمل (Nd) بالأجر الحقيقي (w/p).



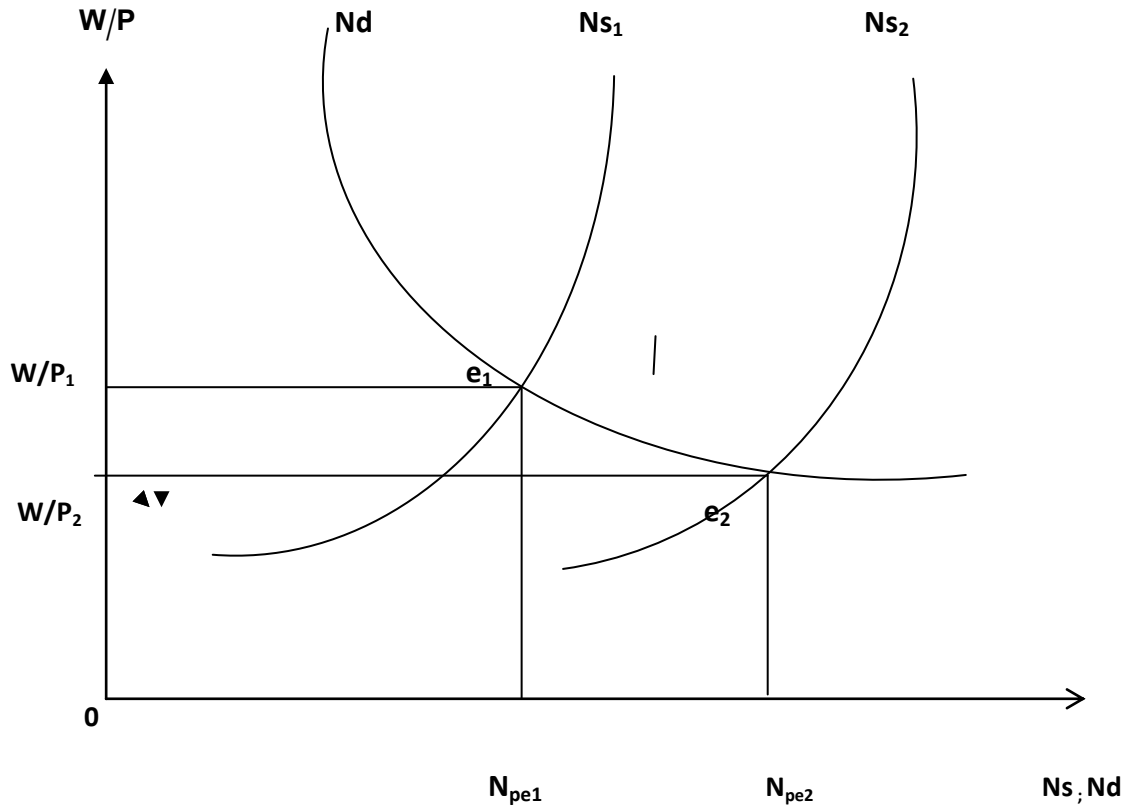
Source: C.Ménendian (1997). Op cité. p 81

$$Ns = Ns(w/p) ; (Ns)' > 0$$

$$Nd = Nd(w/p) ; (Nd)' < 0$$

مقابل ذلك يكون الطلب على العمل متزايد في حدود انخفاض الأجر الحقيقي لأن مسعى تعظيم الربح يمر بتسعيرة عوامل الإنتاج (العمل) في حدود الإنتاجية المتناقصة لعنصر العمل، ويحدث التوازن في سوق العمل عند تساوي العرض والطلب أي تقاطع المنحنيين تعبيراً عن تقاطع الهدفين أي تعظيم الربح لدى المؤسسات الطالبة للعمل من جهة، وتعظيم المنفعة لدى العامل عارض قوة العمل من جهة أخرى في وضعية توازنية تتميز بالتشغيل الكامل لا تكون فيها البطالة إلا اختيارية تحت شرط معدل الأجر الحقيقي الجاري في السوق كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: التوازن الكلاسيكي في سوق العمل

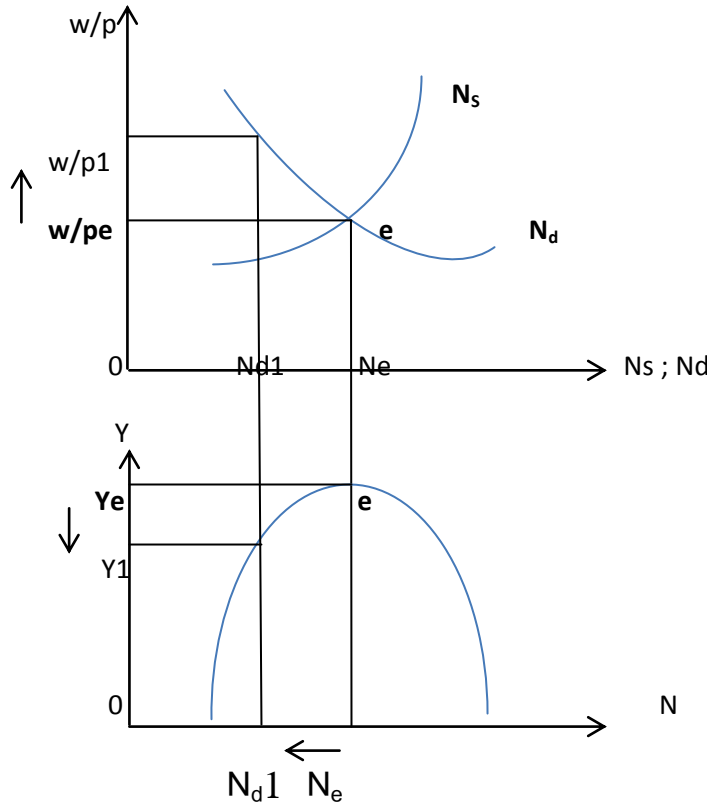


Source: C.MENENDIAN: Op cité . p 83.

تحت الشروط السابقة الذكر وفي حدود ديناميكية التوازن نلاحظ أن الزيادة في عرض العمل  
 المجسدة في انتقال منحنى العرض من (Ns1) إلى (Ns2) تمر بانخفاض الأجر الحقيقي من  
 (w/p1) إلى (w/p2) وكل بطالة تكون من ثم اختيارية لأنها تخص العمال الذين يرفضون العمل  
 بالأجور الحقيقية الجارية في السوق. فبمنظور المدرسة النيوكلاسيكية تبقى البطالة طوعية تحت شرط  
 توفر مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض في وضعيات توازنية تتميز بالتشغيل الكامل.

على ضوء ما سبق يتحدد حجم الإنتاج والدخل ومن ثم حجم العمالة في النقطة التوازنية كما يظهر في  
 الشكلين التاليين:

الشكل رقم 05 : علاقة حجم العمالة (N) بالدخل (Y) وبالأجر الحقيقي (w/p).



Source: C. MENENDIAN: "Fiches de macroéconomie".Op cité. .p84.

$(W \nearrow W1) ; (dp=0) \rightarrow (w/p_e \nearrow w/p1) \rightarrow (N_e \searrow N_{d1}) \rightarrow (Y_e \searrow Y1)$ .  
( $\Delta P=0$ )

في حالة رغبة الباطلين في إيجاد عمل فذلك يقتضي منهم قبول أجور حقيقية أقل من جهة وأن كل نقاط توازن تمثل وضعيات تشغيل كامل. كذلك، فإن مرونة الأجور الإسمية (w) نحو الانخفاض تحدد تلقائياً مستوى الأجور الحقيقية (w/p) ومن ثم حجم الاستخدام على أساس أن أنواع البطالة النيوكلاسيكية تكون طوعية، وأن حجم الإنتاج (Y) يتحدد عند نقطة التوازن (Ye).

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نموذج التشغيل الكامل وذلك بسبب وجود نسبة من البطالة

الاحتكاكية في كل الحالات ويرجع ذلك إلى بعض الاختلال في نظام المعلومات في السوق (الناقصة

أو الخاطئة أو المتأخرة أو الغائبة تماما) التي تصل إلى المتعاملين الاقتصاديين وخاصة العمال قصد إدماجها في اتخاذ القرار. حاول العديد من الباحثين إعادة تهيئة المنظومة النظرية للتوازن في سوق العمل وتحليل البطالة في ظل بعض التعديلات النظرية منها:

(أ) نظرية "البحث عن العمل"<sup>1</sup>

(ب) نظرية "الأجر الفعال"<sup>2</sup>.

(ج) نظرية "العقود الخفية"<sup>3</sup>

(أ) نظرية البحث عن العمل:

إذا كانت السوق تتسم بضعف وعدم دقة المعلومات وصعوبة وصولها إلى العمال بسبب الاختلالات الموجودة في نظام المعلومات فإن الباحثين عن العمل في غياب شفافية نظام الأسعار يقومون بمقارنة مستوى الأجور المتداولة والجارية في سوق العمل من جهة بالمستوى اللذين يرغبون فيه من جهة أخرى مفضلين طوعا البقاء دون عمل عند وجود فارق كبير ويمضون كذلك وقتا طويلا في البحث عن عمل والذي يكلفهم أعباء ونفقات<sup>4</sup> متعددة كالتنقل من مكان إلى آخر وشراء الجرائد... إلخ .

من هذا المنطلق، وكلما طالت مدة البحث عن العمل بفعل تغير مستوى الاجور المقترحة من مؤسسة إلى أخرى أو وإلى حد أقصى ترك منصب العمل الحالي للتفرغ للبحث عن وظيفة جديدة أكثر ملاءمة لقدرات ومؤهلات الباحث عن العمل ضمن سلوك اختياري يجعل من البطالة تأخذ صبغة احتكاكية وأحيانا طويلة المدى يرتبط فيها البحث المستمر والطويل على المعلومات وإجراء الاتصالات

<sup>1</sup>Théorie du Job Search.

<sup>2</sup>Théorie du Salaire d'efficience.

<sup>3</sup> Théorie des contrats implicites.

<sup>4</sup>M. LALLEMENT (1994): " Travail et emploi: le temps des métamorphoses". Harmattan. Paris . p149.

والمقابلات مرتبط بأحوال السوق والمناخ الاقتصادي العام في البلاد كوفرة فرص العمل في فترات الرواج أو ندرتها عند الكساد الاقتصادي.

من الملاحظ كذلك أن بعض الفئات من البطالين (مثل الشباب أو بعض المتأخرين في الالتحاق بسوق العمل) هم في وضعية أكثر تعرض للبطالة بسبب انعدام خبرتهم بأحوال سوق العمل أو كثافة تنقلهم من وظيفة إلى أخرى وحتى التعود والتأقلم مع وضعية البطال حيث أثبتت بعض الدراسات الإحصائية والملاحظة الميدانية كذلك أن البطالين ذوي المدة الطويلة في البطالة يلاقون صعوبات أكبر في إيجاد عمل جديد.

### ب) نظرية "الأجر الفعال":

تحاول هذه النظرية تفسير وجود البطالة انطلاقاً من قلة المرونة في الأجور لأن المؤسسات تربط دفع أجور أكبر من مستوى الأجور المتداولة في السوق إلا عند رفع العمال للإنتاجية بالمقابل. ففي هذه الحالة تكون البطالة إجبارية وتقل المؤسسة من طلبها على العمل والتوظيف الخارجي مفضلة "سوق داخلية" للتوظيف.

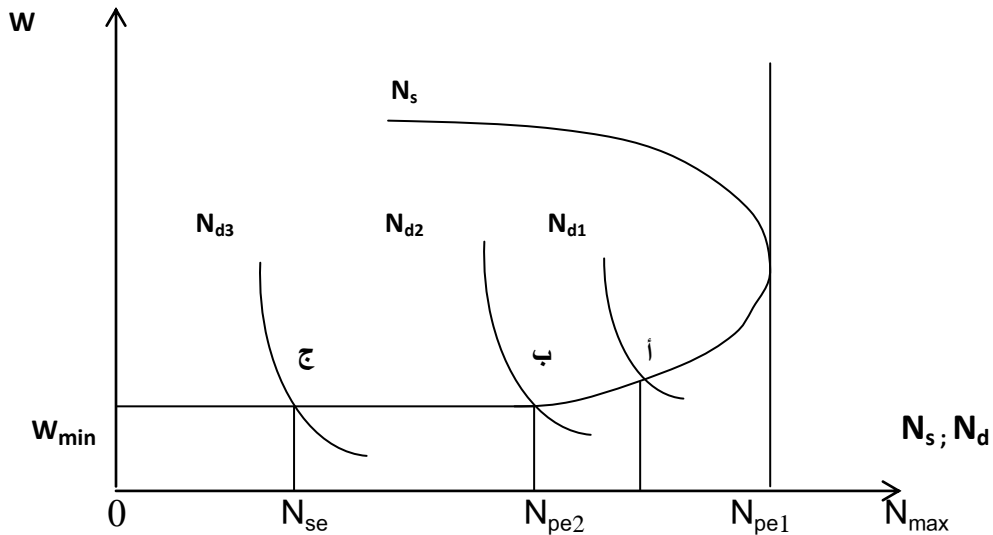
### ج) نظرية "التعاقد أو الاتفاق الضمني":

مثل سابقتها فإن هذه النظرية تعتمد على ضعف المرونة في الأجور كأساس وسبب في وجود بطالة تحولت إلى صيغة إجبارية بحيث أن العمال، تحت ضغط التقلبات التنافسية يتعاقدون مع مؤسساتهم ضمن اتفاق ضمني بقبول مستويات أجور لا تفوق ولا تنافس الأجور التنافسية في سوق العمل مقابل تأمين واستقرار ضمني لمنصب العمل ضد التقلبات المحتملة.

### 2- تحليل سوق العمل من المنظور الكينزي.

من الناحية الشكلية، تتشابه دوال الطلب والعرض على العمل في التحليلين الكلاسيكي والكينزي إلا أن الاختلاف الجوهرى بينهما يكمن في طبيعة الأجر كمتغير يحدد العرض والطلب على العمل، فعكس الأجر الحقيقي في التحليل النيوكلاسيكي فإن الأجر الإسمي عند كينز هو الذي يجعل العمال يتأثرون بالوهم النقدي بسبب عدم درايتهم بمستوى الأسعار إلا بعديا عند القيام بتعظيم المنفعة. تكمن حينئذ خاصية النموذج الكينزي في أن سبب البطالة يرجع أساسا إلى عدم مرونة الأجر لأسباب هيكلية ومؤسسية منها المستوى الأدنى للأجور المفروض قانونا تحت ضغط النقابات وكذلك وجود منح بطالة تشكل كلها حاجزا أدنى يرفض تحته العمال التوظيف بصفة طوعية. من جهة أخرى، يختلف التصور الكينزي لسوق العمل في أن الانسان ليست سلعة كأى السلع في باقي الأسواق الأخرى وإنما هو بشر يبحث عن عمل قصد تحصيل مورد وعيش لائق وكريم، فمن ثم تتحدد دوال الطلب والعرض على التوالي عكسيا وطرديا مع الأجر الإسمي، مع وجود مستوى أدنى مفروض في شكل "مصيدة بطالة" كما هو الحال في "مصيدة السيولة". يظهر الشكل التالي التوازن الكينزي في سوق العمل.

الشكل رقم 06 : التوازن الكينزي في سوق العمل.



Source: P.Barthélemy (2000):"Macroéconomie". Vuibert. Paris.p114.

(ا) في النقطة (ا) وهي وضعية تشغيل كامل (مثل النموذج النيوكلاسيكي) حيث البطالة اختيارية بحجم  $(N_{max} - N_{pe1})$  وحجم التوظيف الكامل  $(N_{pe1})$  ولا تنفع أية سياسة لأن العمال يرفضون طوعيا مناصب العمل.

(ب) إذا كان التوازن في النقطة (ب) فنكون في نفس الوضعية السابقة باختلاف في حجم البطالة الايرادية نفسها حيث ازدادت لتصبح  $(N_{max} - N_{pe2})$ .

(ج) أما في التوازن عند النقطة (ج) فهناك نسبة موجودة من العمال المستعدين للعمل بالأجر الأدنى ولكن لا يجدون منصب عمل بمعنى وجود بطالة إجبارية بحجم  $(N_{pe2} - N_{se})$  ترافقها بطالة اختيارية بحجم  $(N_{max} - N_{pe2})$  بحجم تشغيل قدره  $(N_{se})$ ، فيستلزم امتصاص البطالة غير الإرادية هذه (أي الانتقال من المنحنى الثالث إلى المنحنى الثاني) والتي يكمن سببها في ضعف الطلب الإجمالي أي استقرار التوازن في التشغيل الناقص بتطبيق عدة سياسات منها:

- سياسة نقدية (أي التخفيض في سعر الفائدة لتحريك الاستثمار .

- سياسة جبائية (أي تنشيط الطلب الاستهلاكي).

- سياسة تخص الزيادة في النفقات العمومية مثل دفع الاستثمار العمومي كالأشغال الكبرى ذات

المنفعة العامة.

الخلاصة أن في ظل غياب مرونة الأسعار (الأجر) وتعدد أنواع البطالة فإن المقاربة الكينزية

تقتضي التصحيح والتعديل بالكميات وليس بالأسعار كما أتى به النيوكلاسيك وذلك برفض النيوكينزيين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-A. LIEJONHUFVUD(1968) : « On Keynesian Economics and the Economisc of Keynes : a study in monetary theory ». Oxford University Press 1968

R.J. BARRO et H. GROSSMAN (1971) « A general disequilibrium model of income and employment ». American Economic Review. Vol 61. N° 1. Mars 1971. Pp 82-93.

التحليل النيوكلاسيكي للتعديل التلقائي بالأسعار باعتبار أنها ثابتة في المدى القصير وأن السوق غير قادرة على توفير المعلومات الخاصة بالأسعار ومن ثم لا يمكن التعديل (الرجوع إلى التوازن) إلا عبر تغيير الكميات وليس بمرونة تغيير الأسعار فقط. فعند دمج التوازن في سوقي العمل مع سوق السلع والخدمات يتضح أن اختلال التوازن يعيق العارضين تارة (حيث بسعر مرتفع يعتبر الطلب غير كاف لامتناس عرضهم) ومن ثم التأثير السلبي على استعدادهم للتشغيل في سوق العمل كرد فعل بسبب طاقة محدودة في تصريف السلع، كما أن، وفي الحالة العكسية وبسعر منخفض، يعاني الطالبون من عجز في العرض. كل هذه الوضعيات الاختلالية واللاتوازنية في السوقين (تسعة حالات) تولد أشكالاً مختلفة للبطالة يصعب تشخيصها وقياسها ومعالجتها في الاقتصاديات المختلفة. من هذه الوضعيات نلخص منها فيما يلي الأربعة الأهم بالنسبة لتحليل البطالة وهي:

-- البطالة الكينزية (chômage keynésien) وهي وضعية يكون فيها العرض أكبر من الطلب في السوقين بمعنى عدم قدرة المؤسسات على تصريف منتجاتها بسبب ضعف الطلب بحيث يمنعها ذلك من التوظيف بالإضافة إلى وجود معدلات أجور مرتفعة وبطالة غير إرادية. تكون السياسات الملائمة لمعالجة مثل هذا الوضع سياسات كينزية تقتضي تدخل الدولة أساسها تنشيط الطلب الكلي ولا يكمن الحل في تلقائية السوق.

-- البطالة الكلاسيكية (chômage classique) حيث الطلب أكبر من العرض، فتعاني الأسر (دون المؤسسات) من عدم توفر السلع بالأسعار الجارية في السوق من جهة وكذلك لا تجد مناصب شغل كافية بمعدلات الأجور الجارية من جهة أخرى وسبب هذا الاختلال يعود إلى ضعف القدرة الإنتاجية أي التجهيزات. فلو كانت الأسعار مرنة، فإن انخفاض معدل الأجور، بتخفيضه للتكلفة، سيؤثر في الزيادة في مناصب العمل والتشغيل. فالحل يكمن هنا في قابلية الأسعار والأجور على الانخفاض دون ضغوط قانونية أو مؤسسية.

-- وضعية تضخمية (inflation contenue) حيث يسود السوقين العمل والسلع والخدمات فائض في الطلب لا تستطيع الأسر أن تستهلك بسبب مستوى الأسعار الجارية ولا يجد المقاولون مترشحين للعمل بمعدلات الأجور المتداولة في السوق من ناحية أخرى مما ينتج عن ذلك وضع تضخمي شامل بسبب عدم مرونة الأسعار والأجور نحو الارتفاع، فهي وضعية تشبه إلى حد كبير اقتصاد الندرة وطوابير الطالبين في الاقتصاديات الاشتراكية سابقا.

--الوضعية الرابعة (cas anticlassique) والتي تتميز بضغط مزدوج على المؤسسات أي عدم إمكانية تصريف منتوجاتها بالأسعار الجارية بسبب فائض في العرض من ناحية وكذلك عدم توفر اليد العاملة. فلا يتسنى لمؤسسة أن تبادر بالتوظيف إذا كانت تجد صعوبة في بيع سلعها وهذه الوضعية غير محتملة لأن المنتج العقلاني يقلص من إنتاجه وعرضه كلما كان تصريف السلع صعبا أو مستحيلا. يلخص الجدول التالي هذه الأصناف من البطالة.

الجدول رقم(02): بعض التصنيفات لظاهرة البطالة.

#### سوق السلع والخدمات

		الطلب أكبر من العرض	الطلب أقل من العرض
سوق العمل	الطلب أقل من العرض	بطالة كلاسيكية	بطالة كينزية
	الطلب أكبر من العرض	وضعية تضخمية	وضعية غير محتملة

Source : J. Gautier (1993) : « Les politiques de l'emploi ،les marges étroites de la lutte contre le chômage ».Vuibert. Paris. p68.

نستخلص مما سبق أن أسباب البطالة متعددة سواء كانت ناتجة عن ضعف الطلب أو تكلفة العمل ويمكن أن تختلف من قطاع إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى أو أن الوضعية هي مزيج من

أنواع مختلفة من البطالة الكلاسيكية والكينزية بالإضافة إلى عدم توافق مؤهلات وتكوين عارضي العمل مع متطلبات المنصب. في نهاية المطاف تغطي الميزة الهيكلية طويلة المدى على سياسات محاربة البطالة بعيدا عن التصورات الظرفية . كذلك، فإن الأشكال والصيغ التي تأخذها البطالة في الاقتصاديات المتخلفة تجعل تحليلها وقياسها ومعالجتها أكثر تعقيدا، ويبقى الإشكال مطروحا في مدى تطابق وملائمة السياسة الاستثمارية مع طبيعة البطالة وسرعة وفعالية التأثير عليها، وهذا ما نحاول التطرق إليه في المطلب الثالث المتعلق بعلاقة الاستثمار بالتشغيل.

### 3- سوق العمل في النظرية النقدية.

يرى (Friedman.M) أن للنقود دورا بارزا في الاقتصاد القومي حيث أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والنتاج والتوظيف سواء بالزيادة أو بالنقصان، يكون سببها في التغيرات الخاصة بعرض النقود، بحيث أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة وأن معالجتها تكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية. فعند اتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود (شراء سندات) يصبح الأفراد يملكون نقود أكثر وبإنفاقها على الأوراق المالية أو الأصول العينية مثل العقارات، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك والاستثمار الكلي، ومن ثم، فإن السياسة التوسعية تزيد حينئذ من مستوى الإنتاج الكلي وتخفّض في حجم البطالة بتشغيل الطاقات المعطلة. يحدث العكس في حالة الانكماش النقدي عند قرار السلطات النقدية تخفيض عرض النقود ، وبانخفاض مستوى الطلب الكلي، وكون البطالة اختيارية من هذا المنظور، فإن العاطلين عن العمل يرفضون العمل الذي يعرض عليهم مقابل أجر أقل، وتطول فترة تعطلهم عن العمل بسبب اعتقادهم أنهم سيجدون عملا في الأجل القريب في حين أن البعض الآخر منهم يفضل الالتحاق بدورات وبرامج تكوينية تؤهلهم للمناصب المطلوبة، وبالتالي يعتقد أنصار هذا التيار أن القضاء على البطالة يمر بالزيادة المتواصلة في عرض النقود.

### ثالثا : أنواع البطالة و آثارها.

للبطالة أشكال متعددة تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جدا لأننا تبعاً لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها، ويمكن تقسيم البطالة إلى قسمين أساسيين:

#### 1) التقسيم الأول للبطالة:

يعتبر من أهم التقسيمات المعمول بها في تحليل ظاهرة البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتتفرع البطالة إلى الأنواع التالية:

#### 1- البطالة الاحتكاكية:

كون المصطلح مقتبس من العلوم الميكانيكية، فإن معناها يشير إلى عدم تلاؤم دولا ب الطلب ودولاب العرض في سوق العمل، وعدم التناسب هذا قد يكون بسبب المكان أو نوع المهارات عندما يغير العامل مهنته أو ينتقل إلى منطقة جغرافية إلى أخرى، بمعنى أن الحصول على فرصة عمل جديدة تتطلب وقتا للبحث على الإمكانيات والفرص الجديدة المتاحة والمفاضلة بينها، وتكون البطالة الاحتكاكية دليلا على الحركية الدائمة لسوق العمل تعبيراً على التدفقات المستمرة للعمال من وفي اتجاه سوق الشغل. إلى جانب التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي ومتغيراته، فإن عدم التدفق الكامل للمعلومات وبالصورة المثلى<sup>1</sup> وكذا ضعف المعلومات حول سوق الشغل، يحول دون تأمين قناة اتصال تربط بين عارضى وطالبي العمل وتشكل من ثم السبب الرئيسي في وجود مثل هذه الظاهرة، بحيث أن العاطل عن العمل لا يجد منصبه الملائم ويتحمل تكلفة البحث عن العمل بالرغم من توفر الكفاءات المطلوبة لديه من جهة، وكذلك توفر المنصب من جهة أخرى. من خصائص البطالة الاحتكاكية أنها قصيرة الأجل إلا أنه

البشير عبد الكريم(2004)، تصنيفات البطالة ومحالة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينيات، مجلة<sup>1</sup>اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ص149.

لوحظ في بعض الدراسات وكذلك إحصائيا، أن هذه المدة تطول نسبيا وكأن العاطل عن العمل يفقد تدريجيا حيويته ورغبته في البحث عن المنصب المناسب ويشعر بالملل والإحباط إلى درجة تحوّل البطالة الاحتكاكية إلى بطالة طويلة الأجل<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، تعتبر البطالة الاحتكاكية اختيارية كونها تنشأ من الرغبة الطبيعية للأشخاص في البحث عن عمل أفضل سواء من ناحية ظروف العمل أو بحثا عن مزايا نقدية مثل تحسين الأجر أو أسباب مرتبطة بالتأهيل والتخصص.

### ب- البطالة الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج بسبب التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد، مثل ظهور وسائل إنتاج أكثر كفاءة أو اكتشاف موارد أو سلع جديدة، فتصبح حينئذ مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص التشغيل الجديدة إثر تقلص الطلب على الصناعات والمنشآت القديمة وزيادته في القطاعات الحديثة التي واكبت التطور، فينعكس ذلك على معدلات البطالة التي لا يمكن استيعابها في هذه القطاعات. عادة ما يتزامن ذلك مع إحلال عنصر رأس المال التقني من آلات محل اليد العاملة التي تفتقد إلى التأهيل والتخصص والمهارات والخبرات اللازمة خاصة عند تزايد وتيرة توافد الشباب العاطل على سوق العمل. من أبرز الأمثلة للبطالة الهيكلية تاريخيا، نذكر التغيير الهيكلي للطلب عند إحلال طاقة مناجم الفحم التي أغلقت بسبب تعويضها بالنفط كمصدر جديد للطاقة، أو تزايد معدلات البطالة في المدن الكبرى إثر النزوح الريفي في الدول النامية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> J. Freyssinet (1991) : « Le chômage de longue durée : diagnostics, politiques, pratiques. ». Colloque international sur le thème « Le chômage de longue durée ». Délégation à l'emploi du ministère de l'emploi/ MIRE. 18-19/11/1991. Paris. Syros/ Alternatives. Paris. 1992.pp 43-56.

<sup>2</sup> رمزي زكي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطار مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، ص27.

نلاحظ أن البطالة الهيكلية هي اختيارية في الدول المتقدمة وإجبارية في الدول النامية في حين ان البطالة الاحتكاكية تبدو مؤقتة نسبيا لأن الشخص له مهارات لا تتطابق مع المنصب الشاغر، في حين أنه يفتقر تماما إلى المؤهلات اللازمة والمطلوبة في حالة البطالة الهيكلية إلا بعد إعادة التدريب والتكوين. يختلف الوضع حينئذ بين الدول المتقدمة التي تتوفر لديها إمكانات ووسائل التكوين وإعادة الرسكلة مقارنة بضعف الوسائل المادية والمالية والتأطير في الدول المتخلفة. فالمشكلة مادية وأكثرها مؤسسية في غياب المرونة اللازمة للتأقلم والتجديد وإحداث العصرية في الاقتصاد.

### ج -البطالة الدورية:

من مميزات النشاط الاقتصادي في جميع الاقتصاديات الحديثة اختلاف وتيرة النمو من فترات انتعاش أو انكماش وركود تتغير مدتها ومداها من بلد إلى آخر تشكل كلها الدورة الاقتصادية، ومن ثم، فخاصية التكرار والدورية تصاحبها ارتفاع أو انخفاض في معدلات النمو ومعدلات البطالة التي تسمى بالبطالة الدورية في هذه الحالة. ففي فترات الصعود والرواج، يزداد الطلب على الوحدات الاقتصادية التي تزيد في الإنتاج والتشغيل ويحدث العكس في فترات الركود حيث يرتفع معدل البطالة.

### د-البطالة الموسمية:

يختلف هذا النوع من البطالة عن سابقه كونه مرتبط أكثر بدورية الموسم وطبيعة النشاط حسب القطاعات الاقتصادية وليس بالضرورة إلى فترات الركود أو الانطلاق. فيرتفع الطلب على العمل في بعض المواسم دون الأخرى على غرار ما يحدث في الزراعة أو الطلب على الخدمات السياحية في بعض موسمها رغم اختراع تقنيات التسويق للترويج لمواسم بديلة للمواسم التقليدية. وتكون معدلات البطالة حينئذ مرتبطة بتذبذب الطلب على العمالة ومدى التقلبات التي تميز الدورة الاقتصادية في كل قطاع وطبيعة موسمه.

## (2) التقسيم الثاني للبطالة:

تصنف البطالة في هذا التقسيم حسب طبيعة الآثار التي تخلفها، ومن أهمها:

### أ- البطالة السافرة:

مهما كان أو تغير نوع البطالة أو شكلها، فتمتيز البطالة السافرة بالتعطل الكلي الذي يعاني منه جزء من قوة العمل القادرين والراغبين والباحثين عن عمل وعند مستوى معدل الأجور السائد. ويعتبر هذا النوع من البطالة مؤشرا عن اختلال البناء الاقتصادي وانفض قدرته على استيعاب عنصر العمل<sup>1</sup>. وبغض النظر عن طبيعتها أو مدتها، فإنها تستلزم تدخل عاجلا للحكومات بسبب الآثار الأليمة التي تخلفها علي المستوى الفردي والاجتماعي ومن أهم الاجراءات والسياسات وضع شبكات وآلية للمساعدة المالية لصالح البطالين مثل منح التعويض عن البطالة التي تتكفل بها صناديق وهيئات حكومية تنشأ لهذا الغرض في حدود القدرات المختلفة للدول.

### ب- البطالة المقنعة:

تشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الإضافي من قوة العمل ويعني ذلك أن تلك الفئة من العاملين تبدو في الظاهر تساهم في الجهد الإنتاجي لكن حذفها لا ينقص من حجم الإنتاج شيئا. ونشاهد هذا النوع من البطالة عادة في القطاع الزراعي حيث ضغط السكان على الموارد الزراعية يرافقه فائضا من العاطلين يتم توظيفهم دون المساهمة الفعلية في زيادة المنتج وبصفة مستترة كما أننا نشاهد هذا النوع من البطالة في

<sup>1</sup> محمد علاء الدين عبد القادر: (2003) البطالة، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الغات والعولمة وتحديات الإصلاح الاقتصادي. منشأة المعارف، الإسكندرية، ص4.

قطاع الخدمات الحكومية في الدول النامية الهدف منه امتصاص أكبر عدد ممكن من البطالين ( من الشباب وخريجي الأسلاك التعليمية والتكوينية) وذلك ضمن ما تقتضي الضرورة الاجتماعية للسياسات والبرامج الحكومية الخاصة بمكافحة البطالة. أشارت المفكرة الاقتصادية "جوان روبنسون " إلى مثل هذه الظاهرة من البطالة المقنعة عند وجود مؤشر خاص بإنتاجية حدية للعمل تكون سالبة.

### ج- البطالة الإجبارية والاختيارية:

في الحالة الأولى، تتعطل نسبة من قوة العمل بصفة جبرية خارج عن إرادة العمال عن طريق تسريحهم والاستغناء عنهم بصفة قصيرة رغم قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وكذلك قبوله عند مستوى الأجر السائد<sup>1</sup>. وتفتش هذا النوع من البطالة في العشرينين الأخيرتين نتيجة سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة وسياسات التعديل الهيكلي للاقتصاديات النامية والتي تضمنت حملة واسعة من غلق المصانع وتسريح العمال. تختلف البطالة الاختيارية عن البطالة الإجبارية عند عزوف العمال إراديا عن العمل بسبب التفضيل والاكتماء بمبلغ التعويضات ومنح البطالة المقدمة له في إطار السياسات الحكومية للحماية ضد البطالة أو عند البحث عن عمل بمزايا أحسن.

### ثالثا: الآثار المختلفة لظاهرة البطالة:

تعددت الآثار التي تنجم عن ظاهرة البطالة وذلك بالنظر الى العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية التي تخلفه على المستويات التالية:

#### (1) الآثار الاقتصادية:

<sup>1</sup> رمزي زكي: (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأكبر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. مرجع سبق ذكره، ص30.

- تعد البطالة هدرا للطاقات والقدرات البشرية كما هي كذلك هدرا لكل ما أنفق خلال سنوات في عملية تعليمهم وتكوينهم، وقد تولد عند البعض سببا لانصرافهم مستقبلا عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية.

- كذلك، للبطالة أثر سلبي على الإنتاج بما يكون لارتفاع معدل البطالة من تأثير على انخفاض الناتج المحلي الخام، كما يترتب عن البطالة خسارة في المهارة والتدريب وتأهيل اليد العاملة كلما طالّت مدة البطالة. كما أن انخفاض الناتج الوطني هو بمثابة تأثير سلبي على انخفاض القدرة الشرائية للعاطلين عن العمل.

-تعد البطالة تعطيلا في قوة العمل يكلف خزينة الدولة والمجتمع نفقات تحويلية ذات طابع اجتماعي للتعويض عن البطالة تتحملها صناديق الضمان الاجتماعي وهو عبئ متزايد يؤثر في عجز ميزانية الدولة خاصة عند انخفاض إيراداتها وزيادة نفقاتها العامة.

-كما أن البطالة المتزايدة تساهم في تطور نشاطات غير رسمية وموازية لها أثر سلبي على تقليص موارد الجبائية للدولة رغم الاعتراف بأن هذا القطاع الموازي يساهم في خلق فرص كثيرة للتشغيل في النشاطات غير المصرح بها مما يشكل تعويضا للضرر الذي ينتج عن البطالة.

### (ب) الآثار الاجتماعية:

عادة ما تكون الآثار الاجتماعية ناتجة عن الآثار الاقتصادية، ويمكن تلخيصها في النقاط

التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> عادل أحمد عبد الجواد: (2005)، البطالة والجريمة، مجلة الأمن والحياة، عدد 278، ص58.

-إن زيادة عدد البطالين يعد عتبة للدخول إلى عالم التهميش والجريمة<sup>1</sup> والعزلة الاجتماعية بسبب عدم قدرة البطال على إشباع حاجاته بالوسائل المشروعة نتيجة الإحباط واليأس من إمكانية الوصول إلى العيش الكريم والميول إلى الانطواء والانحراف.

-كما ينتج عن ذلك ارتفاع الأمراض النفسية في أوساط العاطلين عن العمل وتفشي العنف العائلي وتفكك الأسرة في ظل الآفات الاجتماعية (انتحار، طلاق، تشرد الأطفال، انحراف خلقي...).

-لوحظ كذلك أن الفقر له تأثير مباشر على الفشل المدرسي كما أن البطالة تؤثر على عدم الاستقرار وعلى الهجرة وتأخر سن الزواج وتوازن الأسرة.

### ج) الآثار السياسية:

-إن تفاقم ظاهرة البطالة تشكل بدون شك الانشغال الجوهري لدى السلطات السياسية لما لها من انعكاس مباشر وغير مباشر على الوضع السياسي وبعد الاستقرار الاجتماعي والأمن الداخلي من الأهداف الأولى للحكومات التي تخصص لها ميزانيات كبيرة في برامجها مما يجعل الاستقرار الاجتماعي وثيق العلاقة بالوضع السياسي. وهكذا تركز الأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية على أولوية مكافحة البطالة بهدف استقطاب أصوات الناخبين خاصة لدى فئة الشباب.

-تبرم الحكومات اتفاقيات مع الدول الأجنبية لتنظيم الهجرة الى الخارج سعيا وراء تمكين بعض الفئات من فرص العمل، كما يتزامن ذلك حاليا مع تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، وحتى إلى الجزائر بالنسبة للدول الإفريقية المجاورة، مما يشكل انشغالا كبيرا لحماية حدودها قصد التصدي لبعض الظواهر مثل الارهاب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة.

## المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار والتشغيل.

تشكل العلاقة بين متغيري الاستثمار والتشغيل المحور الأساسي في بحثنا بما تطرحه من أهمية على المستويات الاقتصادية في الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني وكذلك من الناحية السياسية والاجتماعية كونها تشكل الانشغال الرئيسي للسياسات الحكومية وعامل استقرار اجتماعي مهم.

تبدو هذه العلاقة سببية بحيث يفترض مبدئياً أن لا تشغيل بدون استثمار ولذلك فإن الارتباط الوثيق بين المتغيرين يظهر في مختلف المدارس الفكرية ولو اختلفت المقاربات والنماذج والمتغيرات من تيار إلى آخر حسب طبيعة الاستثمار وطبيعة البطالة المراد معالجتها.

تؤكد نظرية رد الفعل المتسلسل (Chain Reaction Theory CRT)<sup>1</sup> إلى دور الاستثمارات في تحفيز التوظيف والحد من البطالة من خلال تأثير الاستثمارات على طلب العمالة، بالإضافة إلى التفاعل بين الإبطاءات الزمنية بين متغير الاستثمار المستقل من جهة وسوق العمل التابع من جهة أخرى.

فإذا كان منطلق النظرية الكلاسيكية يعتمد على الأجر الحقيقي والطبيعة الإرادية للبطالة عند تفسيرها للاختلال التوازن في سوق العمل، فإنها بالدرجة الأولى نظرية عرض ذات تشغيل كامل لوسائل الانتاج. عكس ذلك، فإن المقاربة الكينزية للتوازن في سوق العمل تحدد مفهوم البطالة في وجود مستوى أدنى للأجور الاسمية كضغط قانوني ومؤسسي على انخفاض الأجر وأن سبب الاختلال يكمن في نقص في الطلب الفعال في التوازن ذات التشغيل الناقص.

يقتضي ذلك انتهاج سياسات مختلفة ومزدوجة تارة عبر آلية الميزانية وتارة أخرى عبر آليات مالية و نقدية لتفعيل دور الاستثمار في تحقيق النمو من جهة، وانعكاسه على معالجة البطالة من جهة أخرى.

تتأثر علاقة الاستثمار بالتشغيل بعدة متغيرات منها:

<sup>1</sup> M.Karanassou et H.Sala et D.J.Snow(2007) : « The macroeconomics of the labor market : three fundamental views ». IZA Working paper. n° 585. Department of Economics. Queen Mary University of London. pp 2-3.

(ا) حجم الاستثمار ومصدره (عمومي أو خاص وطني، استثمار أجنبي أو تمويل ذاتي في المؤسسات...)، وكذلك علاقته بالادخار.

(ب) مجال النشاط الاستثماري ونوعه (القطاع والفرع، استثمار مباشر أو غير مباشر، منتج أو غير منتج...)، وطبيعته ومردوديته (جديد، توسعي، تحديث وعصرنة التجهيزات).

(ج) طبيعة السياسات الحكومية الخاصة بالاستثمار والتشغيل.

لا يعد الاستثمار "المحدد الأوحد للتشغيل على مستوى الاقتصاد، فثمة محددات أخرى متعلقة بالدورة الاقتصادية وأخرى ديمغرافية خاصة بالنمو السكاني إضافة إلى المحددات الاجتماعية المتعلقة بالإحجام عن العمل أو الإقبال عليه" ، وبالتالي يتطلب قياس العلاقة المباشرة بين الاستثمار والتشغيل "تحليلا اقتصاديا كليا وشاملا يتم فيه بناء نماذج قياسية أنية تجسد الوضع التوازني للاقتصاد الوطني برمته"<sup>1</sup>.

فيما يلي نقدم ملخصا حول العلاقات المختلفة بين الاستثمار من جهة، والادخار والتشغيل والتطور التقني من جهة أخرى.

**أولا: علاقة الاستثمار بالادخار:**

تعتبر هذه العلاقة جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها وتعني أن لا تشغيل بدون استثمار ولا استثمار بدون ادخار يمول هذا الاستثمار. ففي التوازن الكينزي مثلا يكون شرط التوازن في تساويهما حيث:

عبد الباسط عبد الله عثمانة وبشير خليفة الزعبي (2009)، العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في الأردن، دراسة تحليلية قياسية (1973-2005)،<sup>1</sup>مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 379.

كونها معادلة التوازن الكلي يتساوى فيها الطلب الكلي  $C+S+T = C+I+G+(E-M)$

والعرض الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني. أما في حالة اقتصاد مغلق بقطاعين، فيتساوى الاستثمار مع الادخار بحيث:

$$C + S = C + I \quad \text{ومنه:}$$

حيث  $S = I$   $C ; S ; T ; I ; G ; E ; M$  هي التوالي الاستهلاك والادخار

والضرائب والاستثمار والنفقات الحكومية والصادرات والواردات. ولهذا التوازن ارتباط بالسلوك الادخاري

للمجتمع أي الميل الحدي للادخار  $s$  والميل الحدي للاستهلاك  $c$  كون  $c = 1 - s$  تساوي

تغير الاستهلاك على تغير الدخل  $Y$ .

من جهة أخرى، لا بد من تحديد طردية أو عكسية العلاقة بين المتغيرين عند مستويات ضعيفة

أو كبيرة من الادخار.

فلنلاحظ أن مستوى جد مرتفع من الادخار على حساب الاستهلاك والطلب الفعال، يخفض آليا من

حجم الاستثمار وعكس ذلك ميل ضعيف من الادخار لا يكفي لاستغلاله في استثمارات نافعة للتشغيل.

ينتج عن ذلك أن:

- السلوك الادخاري لدى الأفراد والمجتمعات هو عنصر أساسي في تحريك الاستثمار والتشغيل.

- العلاقة المثلى (relation optimale) بين الاستثمار والادخار تقتضي مستوى أرجح من

المدخرات للوصول إلى مستوى استثماري مفيد للتشغيل ( meilleur dosage de l'épargne ).

فحسب "دلومي"، فإن السلوك الادخاري له ميزة ثقافية وتاريخية تختلف من مجتمع إلى آخر حسب

الميول إلى الادخار مثل "النملة" أو بالعكس إلى الاستهلاك مثل "الصرصور". يظهر هذا السلوك في

بعض المؤشرات مثل مدى تأخر أو تقدم بعض الأسر في سنة انخراطها في مخططات خاصة بالتأمين على التقاعد.

-إشكالية "تسرب" الأرصد المدخرة إلى قنوات بديلة للاستثمار العيني المولد للشغل طمعا في المردودية المالية والمضاربة ( placements financiers )، ومنه يبقى السؤال مطروح حول تحديد الحجم الأمثل من الادخار الذي يؤثر كما ونوعا على الاستثمار ومنه على التشغيل.

فالخلاصة أن الادخار سيف ذو حدين بمعنى أن ندرته تحد من الطاقة الاستثمارية وتحريك عجلة النمو الاقتصادي في حين أن كثرته لها أثر عكسي كذلك عندما يحد من الطلب الاستهلاكي. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تضخ المدخرات و تستغل في قنوات استثمارية منتجة لقيمة مضافة و مولدة لمناصب شغل.

نشير كذلك إلى أن ظاهرة الاكتناز في الاقتصاديات المتخلفة تشكل ضررا آخر على الاستثمار كونها أرصد مجمدة لا تنتج مناصب شغل في غياب نظام مصرفي قادر على امتصاصها وضخها في الدورة الاقتصادية، كما أن بعض المدخرات توظف في مجالات ونشاطات استثمارية لا يجد منتوجها مشتريا وطالبا عكس ما سنه قانون "ساي" للمنافذ. مثل على ذلك، تلك الملايين من المساحات العقارية المبنية من المكاتب الموجهة للبيع أو للكراء في العواصم الكبرى، والتي بقيت شاغرة خلال فترة طويلة من السنة. نقدم فيما يلي حوصلة موجزة لعلاقة الاستثمار بالتشغيل.

### ثانيا - علاقة الاستثمار بالتشغيل:

تقاس مدى فاعلية هذه العلاقة بطبيعة وحدة الارتباط بين هذين المتغيرين. فإلى أي مدى يؤثر الاستثمار إيجابيا على التشغيل، وما هي العوائق والموانع التي تحول دون ذلك؟

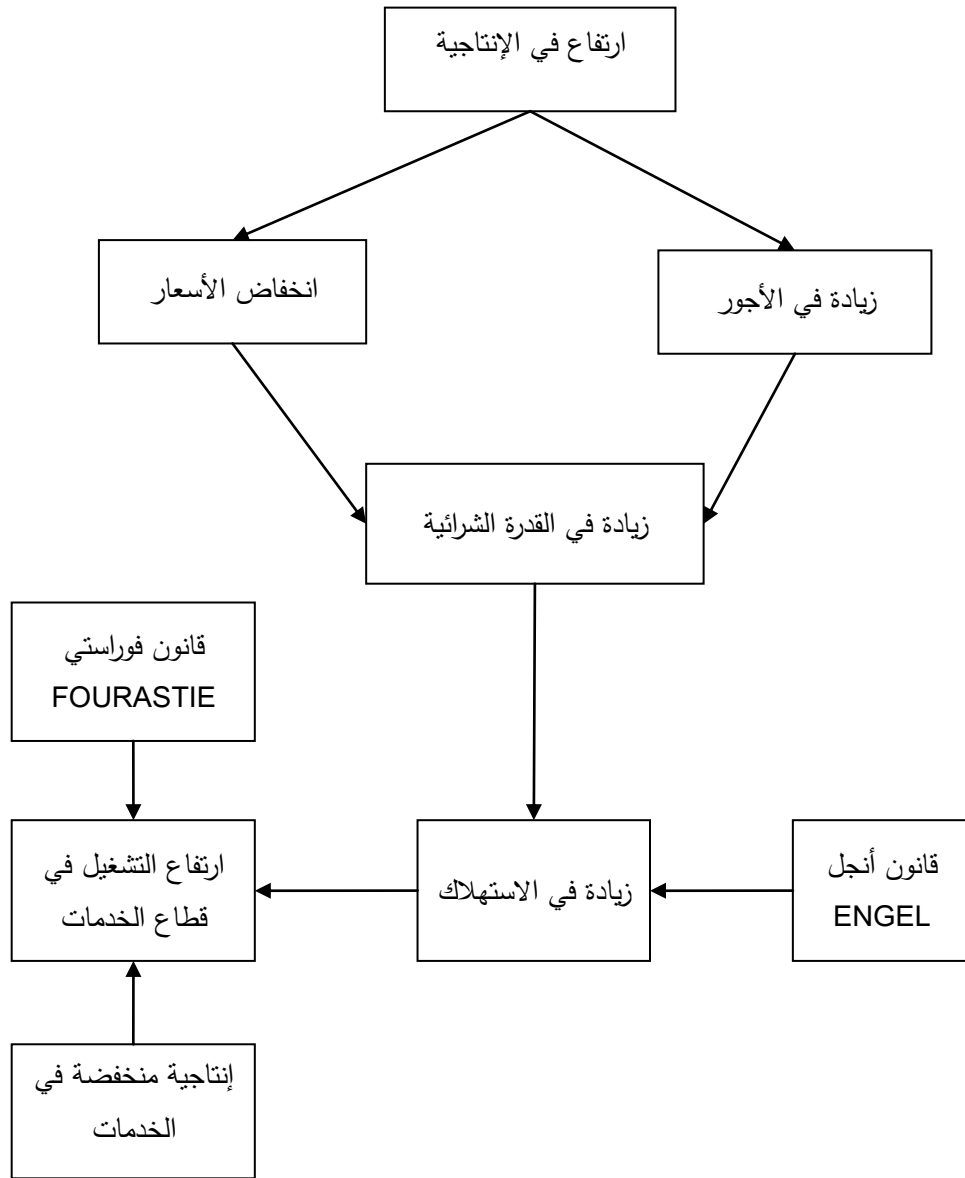
إذا افترضنا مبدئياً أن الاستثمار منتج، لا بد من معاينة طبيعته والتميز بين أشكاله ومن ثم استنتاج وتحليل آثاره على التشغيل. فحسب "ج. فوراستي" ، يقاس حجم التغير في التشغيل (dE) على أساس الفرق بين التغير في الانتاج (dP) من جهة، والتغير في الانتاجية (dPté) من جهة أخرى، أي:

$$dE = dP - dPté$$

فيكون لتغير الانتاج (dP) أثر إيجابي على زيادة مناصب العمل عند توسع الطاقة الانتاجية في المدى القصير مثل إنشاء مصانع جديدة أو عتاد وآلات إضافية. وهذا النوع الأول من الاستثمار له علاقة بالطاقة الانتاجية (investissement de capacité). أما النوع الثاني، والخاص بتغير الانتاجية (investissement de productivité) ، فيهدف إلى عصرنة وتحديث وتطوير (innovation) الطاقة الانتاجية الموجودة، بمعنى الرفع في إنتاجيتها بما له من آثار سلبية على التشغيل انطلاقاً من تقليص عدد العمال (compression des effectifs) إلى حد التسريح (licenciements) خاصة عند إعادة توطين الاستثمارات إلى الخارج (délocalisation vers l'étranger) أو عند زيادة كثافة رأس المال في الدالة الانتاجية (robotisation) في بعض القطاعات الاقتصادية، ولو أن هذا النوع من الاستثمار يعيق التشغيل في المدى القصير، فزيادة الطاقة الإنتاجية بوتيرة أسرع من الإنتاجية في المدى الطويل، سيكون لها بالعكس أثراً إيجابياً على التشغيل كما يظهر في

البيانات التالية:

الشكل رقم 07 : الأثر الكمي للإنتاجية على التشغيل.



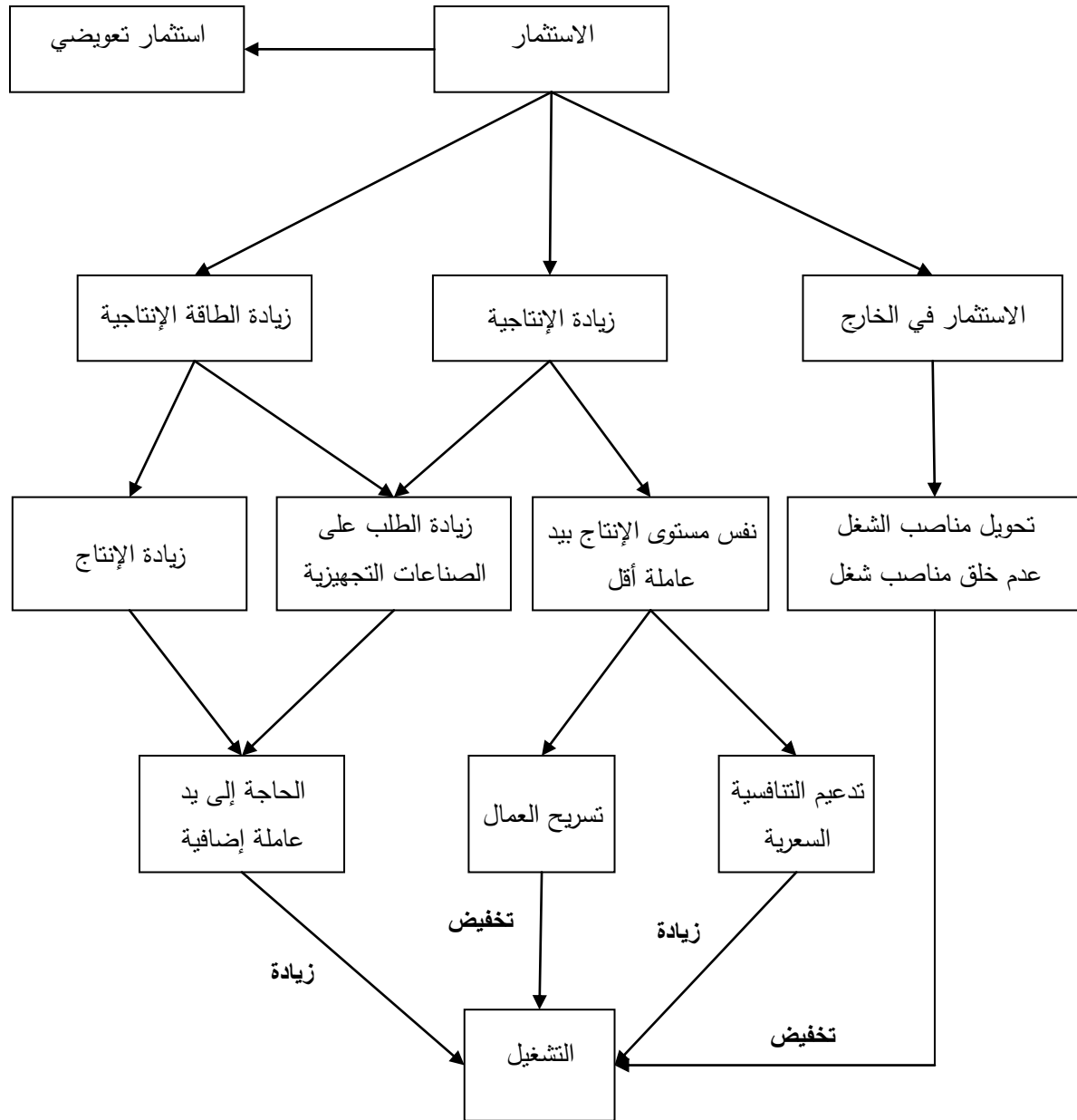
Source : [Webetab.ac.bordeaux.fr/](http://Webetab.ac.bordeaux.fr/)

Etablissements/SudmedocSES/2001/TD12/htmp92 .

كما يوضح الشكل التالي العلاقة بين الاستثمار و التشغيل حسب طبيعة الاستثمار، والتي تكون

مزدوجة تارة طردية بأثر موجب على التشغيل وتارة عكسية بالأثر السالب.

الشكل رقم 08 : العلاقة بين الاستثمار و التشغيل



Source : [www.algerie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-investissement-et-emploi.html](http://www.algerie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-investissement-et-emploi.html)

يظهر من خلال الشكلين السابقين أن العلاقة بين الاستثمار والتشغيل مزدوجة، إما طردية أو عكسية بأثر موجب أو سالب على التشغيل وذلك حسب طبيعة الاستثمار، حيث:

-التأثير الموجب يحدث عندما يهدف الاستثمار إلى توسيع الطاقة الانتاجية أو إحداث استثمار جديد عبر طلب إضافي على الصناعات التجهيزية مما يؤدي إلى الحاجة إلى يد عاملة إضافية.

-في حين يكون التأثير سلبي على التشغيل عندما يهدف الاستثمار إلى رفع الانتاجية أي الحصول على نفس حجم الانتاج بأقل يد عاملة ويمر ذلك بعصرنة وسائل الانتاج . من جهة أخرى، يتغير معامل رأس المال (coefficient de capital) والذي يعني ناتجه (K/L) " كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة ويكون منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعلاقة التي تحتاج رأس مال كبير وذات التقدم الفني العالي".<sup>1</sup>

- كذلك، يتأثر الاستثمار بمستوى الأرباح التي تحصلها المؤسسة. فحسب المقولة الشهيرة للمستشار الألماني السابق هـ. شميد، فإن "الأرباح المحصلة اليوم تشكل استثمارات الغد وتشغيل ما بعد الغد"<sup>2</sup> في ظل العلاقة الوثيقة التي تربط بين الأرباح الموزعة وإعادة استثمارها من جهة، ثم ما تولده هذه الاستثمارات من مناصب شغل في مرحلة ثانية من جهة أخرى. يبقى التساؤل مطروحا حول مدى توفر الشروط المحفزة لإعادة استثمار الأرباح من طرف القطاع الخاص في الدول المتخلفة وكذلك تحويل أرباح الشركات الأجنبية وإعادة توطينها في الخارج. من جهة أخرى، أظهرت النظرية الكينزية لمضاعف الاستثمار آلية تأثير تغير الاستثمار على الدورة الاقتصادية والنمو عبر زيادة الدخل الوطني حيث المضاعف  $k = dY/dI$  يعني أن الدفعة الأولى من الاستثمار تحرك الدخل الذي بدوره يرفع في

بريش السعيد (2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية عدد 12، نوفمبر 2007، جامعة بسكرة، ص 63.

<sup>2</sup> H. Schmidt (1976) : « Les profits d'aujourd'hui sont les investissements de demain et sont les emplois d'après-demain ». Discours au Bundestag. 1976.

الاستهلاك عبر الطلب الفعال والميل الحدي للاستهلاك والذي يولد بدوره موجة ثانية من الدخل والاستهلاك على أن ينعكس ذلك إيجابيا على التشغيل.

سبق " ر.ف. كاهن" <sup>1</sup> الفكر الكينزي عند طرحه للعلاقة بين الاستثمار والتشغيل في ظل مصطلح

مضاعف التشغيل ( multiplicateur d'emploi ) حيث يرى أن الزيادة في الاستثمار الصناعي  $dI_s$

تؤدي إلى زيادة التشغيل في تلك الصناعات  $dN_2$  ومن ثم، فإن التغير في الحجم الكلي للتشغيل  $dN$

هو مضاعف لزيادة التشغيل  $dN_2$  حسب "مضاعف التشغيل"  $K$  في العلاقة:  $K = dN / dN_2$

وذلك في حدود ميل حدي معين للاستهلاك.

لو نظرنا من الزاوية الإحصائية، نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين الاستثماري  $I$  والتشغيل  $E$  دائمة

ومستقرة وشبه طردية في معظم الدول المتقدمة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (03): التطور النسبي للاستثمار والتشغيل في بعض الدول.

1997-1974		1973-1960		المرحلة
% d E	% d I	% d E	% d I	الدول
----	-----	2	4,5	الولايات المتحدة
0	0,7	1	7,5	فرنسا
-----	-----	1,2	14	اليابان

المصدر: من إنجاز الباحث

<sup>1</sup>R.F.Kahn : (1931) : « La relation entre l'Investissement Intérieur et le Chômage ». Economic Journal. Cité par J.M.Keynes dans « Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie ». Op cité Chap 10. P129.

يبقى أن هذه العلاقة تتأثر بعدة عوامل منها طبيعة الاستثمار وكثافة عنصر رأس المال ووضعية الاقتصاد وكذلك عوامل مؤسسية واقتصادية مثل السياسات الحكومية الخاصة بمكافحة البطالة ونوعها.

### ثالثا) علاقة الانتاجية (التطور التقني) بالتشغيل:

يحمل مفهوم الإنتاجية عدة أشكال يمكن صياغتها في العناصر التالية:

- تحصيل نفس حجم الإنتاج أو أكثر بتخفيض مدة العمل أو عدد العمال.
- عصونة وسائل وطرق الإنتاج وإدخال التطور التقني في استثمارات جديدة.
- تقسيم العمل وتكثيف برامج التكوين وإعادة تأهيل العمال.

فالسؤال المطروح هو مدى تأثير زيادة الإنتاجية على التشغيل. تدرس هذه العلاقة حسب النظرية

الاقتصادية من زاوية التأثير الإيجابي أو السلبي في المدى القصير والطويل.

باعتبار أن إنتاجية عناصر الإنتاج هي علاقة مزدوجة بين حجم الإنتاج أو القيمة المضافة من

جهة، وحجم عنصر الانتاج على أساس عدد العمال أو المدة المتوسطة للعمل من جهة أخرى، فيمكن

حسابها كالتالي:

$$(ا) \quad \text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{وحدة نقدية مستثمرة من رأس المال.}}$$

$$(ب) \quad \text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العمال.}}$$

$$(ج) \quad \text{إنتاجية العمل للساعة الواحدة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد ساعات العمل.}}$$

$$(د) \quad \text{إنتاجية العمل للساعة الواحدة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العمال} \times \text{متوسط مدة العمل}}$$

$$(هـ) \quad \text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{عدد العمال.}}$$

من جهة أخرى، إن تطور الإنتاج عبر إدخال نماذج وطرق تنظيمية حديثة<sup>1</sup> للعمل في المؤسسة أحدث ثورة تكنولوجية ومعلوماتية في الصناعة والزراعة في مرحلة أولى منذ الستينيات ثم بعد ذلك في الخدمات، مكن من تحقيق زيادات معتبرة وقياسية في الإنتاجية بآثار سلبية مباشرة في المدى القصير على تسريح العمال إثر خلق فائض في اليد العاملة وانعكاسه على تقسيم مدة العمل بالأثر على الأجور. أما في المدى الطويل، فتشير النظرية الاقتصادية<sup>2</sup> وكذلك الدراسات الميدانية<sup>3</sup> إلى وجود أثر موجب على التشغيل بفعل أن:

-زيادة الإنتاجية هي بمثابة تخفيض في التكلفة الوحيدة للأجور ومن ثم الرفع في أرباح المؤسسة وهو مؤشر لزيادة الاستثمار والتشغيل عند إعادة استثمارها.

-كذلك، فإن زيادة الإنتاجية تمكن من تخفيض الأسعار مما يرفع في الميزة التنافسية أي زيادة الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة التشغيل.

- عند زيادة الإنتاجية، يكافأ العامل، بمعنى زيادة الأجر والقدرة الشرائية وتأثيرها على ارتفاع الطلب الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل.

يبين الجدول التالي العلاقة العكسية بين الزيادة النسبية للإنتاجية في الصناعة والزراعة نتيجة تكثيف استعمال الآلات والمكننة من جهة، والانخفاض النسبي لعدد العمال من جهة أخرى في الفترة ما بين 1950 و 2011:

<sup>1</sup> Taylorisme ; Fordisme ; Toyotisme ; Kaizen ; Méthode projet ; Merise.

<sup>2</sup> J.M.Keynes (1933) : « Essais de persuasion ». Paris. Gallimard. p...

<sup>3</sup> Blanchard, R.Solow et Wilson: (2011) « Robotisation, Automation, Labor productivity and employment across country ». MIT.

الجدول رقم(04) : تطور الإنتاجية و العمالة في الصناعة والزراعة (1950-2011).

تطور عدد العمال	تطور الإنتاجية	القطاع
-41,26 %	+ 281,6 %	الصناعة
-198,67 %	+ 391,8 %	الزراعة

Source : J.C. Giuliani : « Causes et conséquences des gains de productivité »

<http://www.mouvementpourundevveloppementhumain.fr/author/jc-giuliani/> 12/12/2015 à

10h15m.

الخلاصة هي أن الزيادات القياسية في معدل الإنتاجية في الصناعة والزراعة منذ ستين سنة وما أنجر عنها من خلق فائض في اليد العاملة وتسريح العمال أدى حسب " ألفريد، سوفي" <sup>1</sup> إلى ظهور تدفقات تحويل معتبرة لهذه اليد العاملة نحو قطاع الخدمات بشطريه السوقية وغير السوقية الذي أصبح حسب هذه النظرية (théorie du déversement) مؤشرا في تغير الهيكل القطاعي للاقتصاد من اقتصاد زراعي ثم صناعي إلى اقتصاد يهيمن عليه قطاع الخدمات كما تبينه الإحصائيات في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات. (1950- 2011 (%)

السنة	الفلاحة	الصناعة	البناء	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية
1950	28,5	4,8	5,2	26,1	15,1
2011	2,7	11,9	6,8	49,4	28,8

Source : [www.algérie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-](http://www.algérie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-investissement-et-emploi.html)

[investissement-et-emploi.html](http://www.algérie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-investissement-et-emploi.html)

[12/12/2015 à 11h00.](http://www.algérie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-investissement-et-emploi.html)

<sup>1</sup> A. Sauvy : (1980) « La machine et le chômage, le progrès technique et l'emploi ». Dunod. Paris . pp 200-217.

نستنتج من المبحث السابق أن الاستثمار يمكن من خلق مناصب شغل أو الحفاظ عليها أو من رفع قدرات ومهارات العمال وكذلك من تخفيض التكاليف ومن ثم الأسعار وتحسين النوعية.

## المبحث الثالث : تصنيف الاستثمار ومعايير اختياره والعوامل المؤثرة فيه.

تتعدد أشكال الاستثمار باختلاف معايير تصنيفه. نقدم في هذا المطلب الأول أهم التصنيفات للاستثمار، ثم ملخصاً لأهم المعايير المعتمدة في اختيار المشاريع الاستثمارية.

### المطلب الأول: تصنيف الاستثمار ومعايير اختياره.

#### أولاً: تصنيف الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمار من عدة جوانب نذكر منها:

(أ) الاستثمار الخام والاستثمار الصافي.

(ب) الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص.

(ج) الاستثمار المستقل والاستثمار التابع.

(د) الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي.

(هـ) الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.

(و) الاستثمار في المدى القصير وفي المدى الطويل.

يختلف تصنيف الاستثمار والتميز بين المشروعات من مصدر إلى آخر كما أتى في معايير التفرقة عند عبد الغفار هناء<sup>1</sup> حيث يصنف الاستثمار حسب التدفق النقدي أو الغرض والهدف منه أو حسب طبيعته أو حسب القائم بالاستثمار أو حسب المدة أو حسب الجنسية أو حسب الاستثمار الخاص والعام.

#### (أ) الاستثمار الخام و الاستثمار الصافي:

<sup>1</sup> عبد الغفار هناء (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. الصين نموذجاً. دار الحكم، بغداد، العراق. ص 112.

يمثل الاستثمار الخام القيمة الاجمالية للسلع الرأسمالية في فترة زمنية ما تحويه من مفهوم تعويضي للطاقة الانتاجية من أجهزة وآلات وعتاد على شكل اهتلاك وهو ما يعبر عليه بالتكوين الخام لرأس المال الثابت (FBCF) . أما المفهوم الصافي للاستثمار فيتحدد في الإضافات الصافية للأرصدة المادية أي بعد طرح التكاليف وهو بمثابة طاقة انتاجية جديدة، وهو ما يسمى بالتكوين الصافي لرأس المال الثابت (FNCF) حيث:

$$\text{الاستثمار الصافي} = \text{الاستثمار الخام} - \text{الاهتلاك.}$$

الاستثمار الصافي عند كينز<sup>1</sup> يعبر على الزيادة الصافية للأجهزة من رأس مال بشتى أنواعه باعتبار التغيرات في قيمة الأجهزة القديمة التي تدخل في حساب الدخل الصافي.

(ب) الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص.

يرتكز هذا المعيار على الطبيعة القانونية لملكية وسائل الإنتاج. فإذا كان الاستثمار العمومي ممثلا في البرامج الاستثمارية الحكومية في مجمل الحالات، فأساسها في الغالب هي الملكية العامة وأهدافها إجتماعية بالدرجة الأولى لا تعطي الأولوية للربح بل تولي اهتماما غلى المردودية الاجتماعية وتلبية الحاجات الاجتماعية في ظل المنفعة العامة. وكثيرا من هذه الاستثمارات تكون غير منتجة بالمفهوم الاقتصادي وتأخذ أحيانا الصبغة الرمزية (projets ostentatoires) وحتى السياسية دون عائد مالي مباشر وتكلف الميزانية أعباء كبيرة. فتطغى عليها ميزة المشروع الأضخم أو الأكبر أو الأعلى يبحث من ورائها زعماء السياسة عن شهرة سياسة أو تاريخية... إلخ

عكس ذلك، فإن الهدف من الاستثمار الخاص يكمن أساسا في المردودية والربحية المالية وهو تعبير عن فلسفة وقيم النظام الليبرالي والمبادرة الحرة. فتتكاثر فرص الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص

<sup>1</sup>J.M.Keynes : (1936) : « Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie ». Op. Cité. p 96.  
« L'investissement ainsi défini, correspond par conséquent à l'augmentation de l'équipement en capital, que celle-ci porte sur le capital fixe, le capital circulant ou le capital liquide ».

كلما تقلص تدخل الدولة في الاقتصاد مكتفية بدور الرقابة والتحكيم والتدعيم والتحفيز في ظل متطلبات السياسات الاقتصادية عبر تعبئة المنظومة القانونية لاستقطاب المستثمر الخاص الأجنبي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم بغية تحقيق أهداف اجتماعية معينة مثل التشغيل محل دراستنا.

من جهة أخرى، نلاحظ أن العلاقة بين القطاعين الخاص والعام تطورت في ظل ما يسمى بعقود الشراكة بين الحكومة والشركات الخاصة المحلية أو الأجنبية (partenariat public-privé)، مما يطرح تساؤلات حول أهداف هذه الشراكة وأشكال تمويل هذه المشاريع.

انتشر هذا الأسلوب في بريطانيا منذ 1992 تحت مسمى (Project Finance Initiative) ثم في فرنسا عبر المرسوم رقم 2004/559 المؤرخ في 17 جوان 2004 كونه عقد إداري والذي أدخل عليه تعديل في 2008 خاص بمسألة التمويل. يمكن هذا التعاقد في ظل الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام الممثل في الدولة أو المجموعات المحلية أو المرافق العامة من الشراكة في مشروع بناء أو إدخال تغييرات وتحسينات أو صيانة وحتى إدارته وتسييره لمدة معينة مقابل دخل تدفعه الدولة.

يرى دعاة مثل هذه الشراكة أنها مفيدة تتميز بمرونة أكثر في تسيير المشاريع العمومية وتمكن من تخفيض التكاليف في حين أن المعارضين ينتقدون هذه الشراكة كونها تمثل إخفاء لحجم الدين العمومي المتزايد.

بدأ هذا الأسلوب ينتشر في الدول المتخلفة خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا في بعض القطاعات مثل المياه بارتفاع عدد الدول من 4 إلى 38. انتهجت المملكة العربية السعودية مؤخرا هذا النوع من الشراكة في مشروع انجاز وتسيير الخط السريع للسكك الحديدية الذي يربط جدة بالمدينة كما أن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية تشجع مثل هذا الأسلوب مثل البنك العالمي والبنك الأوروبي للاستثمار.

ج) الاستثمار المستقل والاستثمار التابع.

يتمثل الاستثمار المستقل ( investissement autonome ) في ذلك الاستثمار الذي ليس له ارتباط أو علاقة سببية بالمتغيرات الأخرى ما عدا أساليب التنظيم وتقنيات الانتاج ومستوى التكنولوجيا. ويعني الاستثمار المستقل مدى تأثير زيادة في حجم الاستثمار على زيادة الدخل القومي عبر آلية مضاعف الاستثمار (multiplicateur d'investissement).

$$K = dY / dl$$

فهذا النوع من الاستثمار مستقل عن الطلب يندرج في حالة تدخل الدولة ضمن برامج استثمارية حكومية مثل استثمارات في الأشغال الكبرى كتطوير الهياكل القاعدية. حسب هذه الآلية للمضاعف، فإن زيادة الاستثمار تولد زيادة في الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة في الدخل من الأرباح وأجور تؤدي بدورها إلى زيادة في الاستهلاك ومن ثم مضاعفة الدخل في حدود ميل حدي معين للاستهلاك. عكس ذلك، فإن الاستثمار التابع مرتبط بتغير الطلب بحيث زيادة الطلب الاستهلاكي يؤدي إلى تغير أكبر في السلع التجهيزية والعكس صحيح عبر آلية المسرع (accélérateur d'investissement). ففي المضاعف، يؤثر الاستثمار في الدخل في حين أن في المسرع يؤثر الدخل في الاستثمار.

د) الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي.

فالتباين واضح بينهما حيث يمثل الاستثمار الحقيقي أي العيني أو الاقتصادي عمليات الانفاق قصد اقتناء سلع رأسمالية جديدة في حين أن الاستثمار المالي أو الظاهري هو عبارة عن استثمار في الأسهم والسندات والأوراق المالية في المصارف عادة ما تغطي عليه أشكال المضاربة.

هـ) الاستثمار حسب معيار المدة.

هو الفرق بين المشاريع القصيرة والمتوسطة المدى التي تتراوح مدة استغلالها بين سنة وثلاثة سنوات، ويتميز بهدف الربحية السريعة وقلة الأرصدة وصغر البرامج في قطاعات ذات الهياكل الثقيلة عكس المشاريع الطويلة المدى ذات الآفاق البعيدة والربحية البطيئة والتكلفة المرتفعة مثل إنشاء الهياكل القاعدية مما يجعل الدولة مضطرة للتكفل بها. انتشر منذ سنوات قليلة الميول لدى المستثمرين وحتى رجال السياسة إلى تفضيل المشاريع قصيرة المدى (court termisme) التي تعني الربحية السريعة والتقليل من المخاطر.

#### و) الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي بشكليه المباشر وغير المباشر قد يكون نتيجة ضعف الاستثمار المحلي ونتيجة سياسات استقطاب جد محفزة ومتنوعة الأشكال. فالاستثمار المحلي سواء كان من القطاع الوطني الخاص أو تابع للحكومة هو تعبير عن مدى تعبئة الطاقة الادخارية للاقتصاد الوطني وكذلك قدرة النظام المصرفي على امتصاص هذه المدخرات المحلية وتوظيفها في فرص استثمار ناجحة. فهي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل الحدود الإقليمية لبلد ما، مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات وحسب مكونات الطلب الكلي. فتأخذ شكل التكوين لرأس المال الثابت أو الزيادة في المخزون من السلع أو استثمار فائض الصادرات أو الاستثمار في الأوراق المالية. أما الاستثمار في رأس المال الثابت، فينقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

- أ) الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي مثل تأسيس المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات.
- ب) الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الانتاجية مثل الاستثمار في الهياكل القاعدية والطرق والجسور والسدود... إلخ

ج) الاستثمار في رأس المال الثابت الذي لا يساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة الطاقة الانتاجية مثل المتاحف و التماثيل و النصب التذكارية و التي تعتبر غير منتجة لكنها مصدرا لعائدات و مداخل طائلة عند استغلالها في الصناعة السياحية مثلا.

أما الاستثمار في تكوين المخزون، فيكون الغرض منه تسهيل العملية الانتاجية و استمرارها دون تعطل و ضمان عملية البيع و التسويق دون توقف نتيجة انقطاع التمويل. فتكون المتاجرة أسهل بالنسبة للمنشأة التجارية بحيث يتيسر للوسطاء التجاريين على مستوى تجارة الجملة أو نصف الجملة و التجزئة تسليم السلع إلى العملاء وقت تلقي طلباتهم دون انتظار وصولها من المستوى الأعلى في قطاع التجارة أو المنشأة الصناعية.<sup>1</sup>

في حين أن الاستثمار في فائض التصدير هو عبارة عن صافي قيمة السلع و الخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي و يحسب فائض التصدير بمقدار رصيد الميزان التجاري خلال فترة زمنية معينة كرصيد معاملات الدولة مع الخارج.

أما الاستثمار في الأوراق المالية فهو يتمثل في الاستثمار في الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

أما الاستثمار الخارجي، فهو عبارة عن استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية و الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية خارج الحدود الإقليمية للمستثمر المقيم سواء كان مباشرا أو غير مباشر. تختلف طبيعة الاستثمارات الخارجية عن المحلية بطبيعة و أنواع الأدوات الاستثمارية المختارة و العملات المستخدمة فيها و درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر و مقدار العائد و المرونة التي يحققها مثل هذا الاستثمار، و يلعب الاستقرار السياسي دورا مؤثرا في جذب الاستثمارات الخارجية و كذلك حجم

<sup>1</sup> عمر حسين: (2000)، الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، مرجع سابق، ص 40-41.

السوق من حيث عدد السكان والدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي ودخل الفرد، بالإضافة إلى ضرورة توفر البنى التحتية والهيكلية الأساسية في اقتصاد البلد باعتبارها ميزة جاذبة للاستثمار الخارجي. للاستثمار الخارجي خصائص تميّزه عن الاستثمار المحلي نذكر منها:

-المرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر.

-تتميز أسواق الاستثمارات الخارجية المتطورة بالانتظام والتخصّص والنمو والتعامل بكافة أنواع أدوات الاستثمار.

-إن التعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار يؤدي إلى توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين.

-استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة بشكل موسع وبسهولة مما ينعكس على سرعة توفر المعلومات الكاملة للمستثمر وتوفر الأرضية المناسبة لاتخاذ القرار.

-وجود خبراء ومحللين ماليين وسماسرة ومؤسسات متخصصة يمكن الاعتماد على آرائهم لاختيار أدوات الاستثمار المربحة ومجال الاستثمار المناسب.

-ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة.

من الفوائد المفترضة للاستثمار الأجنبي، يمكن التركيز على استغلال الموارد الطبيعية الجديدة في عين المكان واستقطاب أسواق جديدة للمستثمر واليد العاملة المحلية غير المكلفة مع امكانية تحويل التكنولوجيا كما يعاب على الاستثمار الخارجي التأثير السلبي على البيئة وظروف العمل والنسب الضئيلة للتشغيل وتحويل الأرباح دون إعادة استثمارها محليا.

## ثانيا: معايير اختيار المشاريع الاستثمارية.

يمكن تصنيف المعايير المعتمدة في اختيار وترتيب والتميز بين المشاريع الاستثمارية انطلاقا من

وضعيتين:

1 - طرق الاختيار المعتمدة في المستقبل المعلوم ( en avenir certain ).

2 - طرق الاختيار المعتمدة في المستقبل المجهول ( en avenir incertain ).

### 1 - طرق الاختيار في المستقبل المعلوم.

وتتضمن هذه الفئة الأولى عدة معايير نذكر منها:

(ا) معدل المردود المتوسط ( Taux de Rentabilité Moyen ).

(ب) مدة أو آجال الاسترجاع ( Délai de Récupération ).

(ج) القيمة الحالية الصافية ( Valeur Actuelle Nette ).

(د) معدل المردود الداخلي ( Taux Interne de Rendement ).

### (ا) معدل المردود المتوسط.

يعتمد هذا المعيار على المقارنة المباشرة بين التدفقات المتوسطة التي تم تحصيلها أي نتيجة

الاستغلال المتوسطة من جهة، وحجم الاستثمار المتوسط من جهة أخرى أي:

معدل المردود المتوسط = نتيجة الاستغلال المتوسطة / حجم الاستثمار المتوسط.

فيقيس هذا المعيار مردودية رأس المال المستثمر بالنظر إلى متوسط التدفقات المالية التي يجنيها

المشروع على ممر الفترات الزمنية، وهو بمثابة المؤشر الأكثر استعمالا في النماذج الأنفلوسكسونية عند

قياس فعالية وربحية رؤوس الأموال المستثمرة ( Return on Investment ).

**ب) مدة الاسترجاع. ( Pay Back ).**

يمثل هذا المعيار عدد الفترات اللازمة لتغطية إجمالي النفقات الاستثمارية بمعنى أن فاعلية المشروع الاستثماري تكمن في أسرع مدة استرجاع لرأس المال المستثمر. تساوي هذه المدة قسمة مبلغ الاستثمار على التدفق العائد خلال مدة حياة المشروع ، ويتم تحديد هذه المدة عندما يتمكن إجمالي القيمة الحالية للتدفقات المالية من تغطية المبلغ المستثمر.

من عيوب هذا المؤشر أنه يركز فقط على سرعة الاسترجاع للمبالغ المستثمرة حتى ولو كانت صغيرة ولا ينظر إلى المبالغ المحصلة بعد فترة الاسترجاع وكذلك يراعي بالدرجة الأولى السيولة المرتقبة من المشروع دون النظر إلى مردوديته الفعلية وعوائده غير المباشرة على المدى الأطول، وبالتالي يعاب عليه أنه مؤشر المدى القصير (vision court termiste) يعتمد عليه أكثر فأكثر مما دفع M. PORTER إلى اعتبار كثرة استعماله سببا في ضعف الصناعة الأمريكية.

**ج) القيمة الحالية الصافية (Valeur Actuelle Nette).**

تمثل القيمة الحالية الصافية الفرق بين القيمة الحالية لتدفقات عوائد الاستثمار خلال الفترة  $n$  والقيمة الحالية لنفقاته وتكاليفه من جهة أخرى، وهي بمثابة القيمة الإضافية التي يجنيها المشروع الاستثماري للمؤسسة أو الفرد . ويعتبر الاستثمار ذات مردود أي مقبول عندما تكون القيمة الحالية الصافية موجبة وعكس ذلك عندما تكون سالبة أو معدومة. يفضل حينئذ المستثمر توظيف رؤوس أمواله كمدخرات في المصارف بدلا من استثمارها عندما يكون معدل التحيين أقل من سعر الفائدة حيث الاستثمار المالي في شكل إيداع المدخرات في البنك أفضل من الاستثمار العيني. من عيوب معيار القيمة الحالية الصافية ما يلي:

-ليست له فعالية عند المقارنة بين مشاريع مختلفة الحجم والأهمية، فهو معيار يقدر مردودية مشروع ما وليس معيار لترتيب عدة مشاريع. مثال على ذلك، مشروعين ب n قيمة حالية صافية للأول وضعفها 2n للثاني ومعدل مشترك لكلاهما. فرغم اختلاف حجمهما فإن لهما نفس المردودية انطلاقا من نفس المعدل للمشروعين. تجاوزا لهذا الانتقاد، يقترح معيار آخر يسمى بمؤشر الربحية (Indice de Profitabilité) يمكن من اختيار المشروع الربح وفي آن واحد الترتيب والمقارنة بين العديد من المشاريع ومعادلته هي:

$$I P = 1 + V . A . N / D^{\circ}$$

حيث I P: هو مؤشر الربحية و  $D^{\circ}$  هو حجم النفقات الاستثمارية و V.A.N هي القيمة الحالية الصافية.

-من جهة أخرى، لا يمكن معيار القيمة الحالية الصافية من مقارنة المشاريع ذات المدة المختلفة n. لذلك يقترح حساب ما يسمى بالحصصة السنوية المساوية (Annuité Equivalente) X حيث r هو معدل التحيين وتكون المعادلة:

$$X = V.A.N / 1 / (1+r)^t$$

وعند المقارنة بين عدة مشاريع نعتد المشروع ذات الحصصة السنوية المساوية الأكبر.

-يمكن العيب الثالث للقيمة الحالية الصافية في مدى ارتباطها وحساسيتها لتغير المعدل r مما يؤدي إلى استعمال معيار معدل المردود الداخلي ( Taux de Rendement Interne : TRI ).

(د) معدل المردود الداخلي ( TRI ).

وهو معدل التحيين r الذي تتساوى فيه مجموع عوائد الاستثمارات من جهة ونفقات وتكاليف المشروع من جهة أخرى أي عندما تكون القيمة الحالية الصافية معدومة ( V.A.N = 0 ). وعند تعدد

المشاريع يتم اختيار المشروع ذات المعدل الأكبر. أما في حالة مشروع وحيد فيتم الاختيار بين الاستثمار المالي والاستثمار العيني في ضوء العلاقة بين معدل التحيين وسعر الفائدة.

من الإشكالات التي يطرحها هذا المعيار عند التمييز بين المشاريع ، مثلا بين مشروعين متماثلين في العوائد والنفقات، فيفضل المشروع الأول عند اعتماد معيار معدل المردود الداخلي في حين يتم تفضيل الثاني عند اعتماد معيار القيمة الحالية الصافية. أما الإشكال الآخر، فهو احتمال غياب المعدل الداخلي للمردود تماما، أو تعدده عند وجود بعض العوائد السالبة في بعض الفترات من حياة المشروع.

الخلاصة أن في مجال معايير اختيار المشاريع والتمييز بينها في المستقبل المعلوم، يجب اعتماد المعيار الأنسب والأقرب تطابقا مع كل وضعية بالنظر إلى الاستراتيجية المطبقة من طرف المؤسسة المستثمرة. إحصائيا، نلاحظ أن بعض الطرق تبقى مفضلة عامة في سلوكات القرار الاستثماري لدى المؤسسات، والجدول التالي يحصي بعض النسب الخاصة باستعمال المعايير لدى المؤسسات.

الجدول رقم (06): نسب استعمال معايير اختيار المشاريع الاستثمارية.

النسبة ( % )	المعايير
2,5	تكوين القيمة (création de valeur)
2,5	نظرية الخيارات (théorie des options)
32,9	أجال الاسترجاع (délai de récupération)
37,9	معدل المردود الداخلي (taux de rendement interne)
20,2	القيمة الحالية الصافية (valeur actuelle nette)

Source : J. Koehl : « Les choix d'investissement ». Dunod. Paris 2003. P46.

نقدم فيما يلي المعايير المستعملة في اختيار المشاريع الاستثمارية في المستقبل المجهول.

## (2) طرق الاختيار في المستقبل المجهول.

رغم تعدد طرق اختيار المشاريع، تبقى متغيراتها تتميز بعدم ثباتها خلال مدة حياة المشروع كونها

تتأثر بعوامل عديدة يصعب التحكم فيها وقياسها والتنبؤ بها، ومن هذه المتغيرات:

(ا) حجم العوائد الاستثمارية المتوقعة.

(ب) حجم نفقات الاستغلال.

(ج) مدة استعمال التجهيزات وسيرورة اهتلاكها.

(د) معدل التحيين نفسه والذي يقيس مردودية المشروع.

فالعوائد يمكن أن تكون متذبذبة كالمبيعات مثلا في قطاع التسويق في غياب سياسة تسويقية أو

تغير في الكميات المباعة أو السعر إلى جانب تغير أذواق المستهلكين.

أما بالنسبة لحجم النفقات، فإن التغيير يخص أساسا سعر المواد الأولية و نفقات اليد العاملة وحتى التغيير في طرق العمل مما يقتضي نظام محكم في مراقبة التسيير للسيطرة على التكاليف.

أما مدة استغلال التجهيزات، فتبقى مجهولة نسبيا لأنها ليست خاضعة للنظام الاهتلاكي المحاسبي فقط بل تتأثر أكثر فأكثر بالتقادم إثر التطور التكنولوجي السريع إلى حد أن في بعض القطاعات يؤثر التطور التكنولوجي إلى درجة أن المنتج يعتبر قديما وباليا عند بداية تسويقه.

في حين أن المعيار الأخير وهو القيمة الحالية الصافية كونه أداة لقياس مردودية الاستثمار، فإنه يجمع كل العناصر المجهولة أو غير المتوقعة والتي تؤثر سلبا على نجاح المشروع الاستثماري.

الخلاصة أن علماء المالية ميزوا بين المستقبل المجهول (incertain) والمستقبل الذي يحتوي على نسبة من المخاطرة (avenir risqué) والذي يمكن قياسه والتنبؤ به نسبيا باستعمال قوانين توزيع الاحتمالات للمتغيرات المدروسة.

فالطرق التقليدية في قياس المخاطر تستعمل عدة مؤشرات و متغيرات منها متوسط الخسارة واحتمال الخسارة واحتمال الإفلاس باستعمال المقاييس المعروفة في التشتت لسلسلة إحصائية (variance, écart-type)

هناك طرق أخرى تستعمل لقياس المخاطر في المشروع الاستثماري منها:

(ا) معامل بومول (coefficient de Baumol) والذي استعمل أصلا في قياس المخاطر

المتعلقة بالأسهم. فهو يعتمد على الفرق بين متوسط مردود المشروع والانحراف المعياري له:

$$L = X - b E$$

حيث أن X : هو متوسط المردود و E هو الانحراف المعياري و b معامل المخاطر (aversion

.pour le risque)

فكلما انخفض L كانت المخاطر أكبر.

ب) معامل ماوو ( coefficient de Mao ).

حيث يراعي هذا المعامل المخاطر التي تركّز أساسا على أسباب فشل المشروع باستعمال أداة.....(Semi-variance) باعتبار أن سبب المخاطر في مشروع ما، يكمن أساسا في ضعف المردودية. عموما، يمكن حصر مختلف الطرق والمناهج لقياس المردودية في مستقبل مجهول في أربعة مجموعات:<sup>1</sup>

(1) الطرق التي تفضل قصر المدى باعتبار أن المخاطر تزداد كلما طالت المدة (futurophobe).

(2) تفضل تناول ومعالجة المخاطر عن طريق قوانين التوزيع الاحتمالية وعلى رأسها قانون التوزيع العادي (Loi Normale).

(3) الطرق التي تقيس المخاطر بإدماج ما يسمى بمنحة المخاطر (Prime de Risque) ويعني ذلك رفع قيمة معدل القيمة الحالية أي التخفيض في هذه القيمة ( V.A.N ) واعتماد المشروع الأقل خطورة غير أنه من الصعب تحديد قيمة هذه المنحة في الواقع.

(4) المقاربة الرابعة والأخيرة هي طريقة "المقابل الفعلي" (équivalents-certains) وهي تتناول المخاطر بمعامل مختلف حسب سلسلة تدفقات العوائد المحيئة والمصححة كلما طالت حياة المشروع.

هناك طرق أخرى تستعمل نظرية الاحتمالات عند قياس المخاطر في مردودية المشاريع الاستثمارية ومنها:

<sup>1</sup> J. Koehl : (2003) : « Les choix d'investissement ». Op cité. p 50.

-طريقة السيناريوهات (Méthode des Scénarios).

-طريقة هرتز (Méthode de Hertz).

كما أن هناك طرق أخرى تستعمل نظرية الألعاب (théorie des Jeux) تعتمد عدة نماذج

ومعايير مثل:

ا) نموذج لابلاس (modèle de Laplace) انطلاقا من أكبر متوسط حسابي للأرباح

المحصلة.

ب) معيار والد (critère de Wald) باعتماد أكبر الدخول الصغرى (Maximin).

ج) معيار سافاج (critère de Savage) باعتماد أصغر الخسارات الكبرى (Minimax).

د) معيار هورويتز (critère de Hurwitz) باعتماد أكبر النتائج المتوسطة.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن كل هذه الطرق هي بمثابة محاولات لاحتواء ظاهرة المخاطر في القرارات الاستثمارية وليست نماذج مطلقة لتجاوزها كليا. فالنجاح الكامل والأتمتة لمشروع ما غير وارد بصفة مطلقة، وتبقى المردودية حصيلة متغيرات كثيرة ذاتية أحيانا صعبة القياس وغير متكررة في المكان والزمان، وفي بعض الأحيان، يكون فشل أو نجاح المشروع الاستثماري مرتبط بشخصية المستثمر وبعد النظر وفتنته وهو ما سمته ج. روبنسن "بالغريزة الحيوانية" عند بعض المستثمرين عند قوة التردد والتنبؤ بالفرص والمشاريع المربحة في الأسواق والبورصات.

بعد تصنيف الاستثمار وتحديد معايير اختياره، نقدم فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار.

## المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الاستثمار.

حتى يتحقق نجاح الاستثمار، يجب توفر العوامل المناسبة والتي تشكل البيئة المناسبة سواء كانت داخلية أو خارجية مما يستوجب تحليل تلك العوامل وشروط توفيرها قصد الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها. يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

### 1- الاستقرار السياسي.

يلعب الاستقرار السياسي دورا أساسيا ومؤثرا على الاستثمار والمستثمرين داخل بلد ما، كما أن الاستقرار السياسي يتأثر بدرجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى. يمكن قياس حدة هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات والتقلبات السياسية نذكر منها مدى استقرار الحكم ونموذج التداول على السلطة وكذلك درجة الاحتجاجات والاضطرابات السياسية والاجتماعية والنزاعات الحزبية. من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي كذلك احتمال نشوب صراعات عرقية في المجتمع تؤدي في بعض الأحيان إلى حروب أهلية(رواندا) تتزامن مع وضع أمني هش وصراعات ذات طابع ديني أو تمييز عنصري أو نزاعات إقليمية وجهوية. في بعض الأحيان، يكون سبب عدم الاستقرار بين دول متجاورة أصله نزاع حول الحدود أو السيطرة على إقليم يؤدي إلى انقسام الدولة (السودان).

يكن سبب عدم الاستقرار السياسي كذلك في هشاشة وعدم استقرار المنظومة القانونية وعدم الثقة في تطبيق القوانين وعدم حماية الملكية للمستثمر في حالة احتمال انقلاب عسكري أو التغيير السريع في الحكومات في غياب احترام القواعد الديمقراطية والغش في نتائج الانتخابات. يقاس عدم الاستقرار السياسي كذلك بعدد الاغتيالات السياسية وعدد الثورات والإضرابات والتدخل العسكري أو الأجنبي في القرار السياسي.

يؤثر عدم الاستقرار السياسي مباشرة على معدل النمو الاقتصادي بحيث يؤجل أو يلغي المستثمر مشروعه الاستثماري عند عدم ثبات السياسات الحكومية إلى حد إعادة توجيهه وتوطين المشروع إلى الخارج أو عدم إعادة استثمار الأرباح محليا.

أثبتت الدراسات الميدانية مدى ارتباط تغير النمو الاقتصادي بالاستقرار السياسي، واحسن مثال على ذلك دولة الأرجنتين التي كانت في 1960 مصنفة ضمن العشرين دولة الأولى من حيث الناتج المحلي للفرد الواحد يفوق الناتج الفردي لليابان. لكن تنقلب الوضعية في 2000 ليصبح اليابان يتصدر الترتيب من حيث معدلات النمو بسبب الوضع السياسي المستقر في اليابان عكس تدهور الوضع السياسي الداخلي في الأرجنتين (انقلابات عسكرية، أزمات سياسية، حرب المالوين، آفات اجتماعية، اغتيالات...).

في دراسة ميدانية<sup>1</sup> شملت عينة من 112 دولة في الفترة 1950-1982 ، اظهرت النتائج الارتباط الوثيق بين معدل النمو الاقتصادي من جهة واحتمال وقوع انقلابات كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تغير معدل النمو في الفترة 1950-1982 (%)

معدل النمو %	احتمال وقوع انقلاب
0	30,4
-2	67,6

Source : A. Alesina et al (1996) . op cité.

<sup>1</sup>A.Alesina, J.Ozher, N.Roubini, P.Swagel (1996) : « Instabilité politique et croissance économique ». Journal of Economic Growth.

كذلك فإن متوسط معدل النمو الاقتصادي يصل إلى حوالي 2،8% في حالة استقرار سياسي ثم ينزل إلى 0،1% في حالة سقوط الحكومة ويصبح سالبا بحوالي 1-،3% عند حدوث انقلاب عسكري، وهي بمثابة الضربة القاضية للاقتصاد. فقياس المخاطر السياسية في بلد ما يرتكز على عدة مؤشرات باعتبار وزنها النسبي عند التأثير على الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر كما يظهر في نموذج قياس المخاطر السياسية لدى وكالة (PRS (Political Risk Services :

**الجدول رقم (08): مؤشرات المخاطر السياسية بالنقطة حسب PRS**

الرقم	المؤشر	العلامة القصوى
01	استقرار الحكومة	12
02	الظروف الاقتصادية والاجتماعية	12
03	نمط وظروف الاستثمار	12
04	النزاعات الداخلية	12
05	النزاعات الخارجية	12
06	الرشوة	6
07	تدخل العسكريين في السياسة	6
08	الصراعات الدينية	6
09	تطبيق القوانين والنظام العام	6
10	النزاعات العرقية	6
11	المسؤولية الديمقراطية	6
12	نوعية البيروقراطية والإدارة	4
	<b>المجموع</b>	<b>100</b>

Source: Political Risk Services, (in) [http://www.prsgroup.com/ICRG\\_Methodology.aspx](http://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx)

يبين الجدول التالي مستوى المخاطر السياسية حسب المجالات من 0 إلى 100%.

**الجدول رقم 09 : مستويات المخاطر السياسية.**

مستوى المخاطر السياسية	المجالات في ترتيب المخاطر
مرتفع جدا	من 0 إلى % 49,9
مرتفع	من 50 إلى % 59,9
متوسط	من 60 إلى % 69,9
ضعيف	من 70 إلى % 79,9
ضعيف جدا	أكثر من % 80

Source : PRS. Op cité.(International Country Risk Guide :ICRG).

2- الاستقرار الاقتصادي:

يمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني مثل الناتج الاجمالي والناتج الاجمالي للفرد وكذلك من خلال التوازنات الكلية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى طبيعة السياسات النقدية والمالية للدولة ومدى انتهاجها لسياسات اقتصادية تدخلية أو إجراءات قصد تحرير الاقتصاد من خلال دور القطاع العام وعلاقته بالقطاع الخاص. من جهة أخرى، يرتبط الاستقرار الاقتصادي بمدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي في ظل العلاقات الاقتصادية والتعاون والشراكة مع الدول الأجنبية وهي أداة محفزة للاستثمار المحلي. تشكل كذلك السياسات الخاصة بمعدل الفائدة والصرف إلى جانب وضعية ميزان المدفوعات والميزان التجاري ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات أدوات جوهرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها المستثمر ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عواما اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والبطالة وطبيعة السياسات النقدية والمالية ومناخ الأسواق المالية وحجم الاستثمارات الممولة محليا وكلها مؤشرات تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قرار المستثمرين، أو كونها مخاطر خارجية ناتجة عن طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والانضمام إلى منظمات دولية أو اقليمية تسهل تدفقات رؤوس الأموال من أجل الاستثمار.

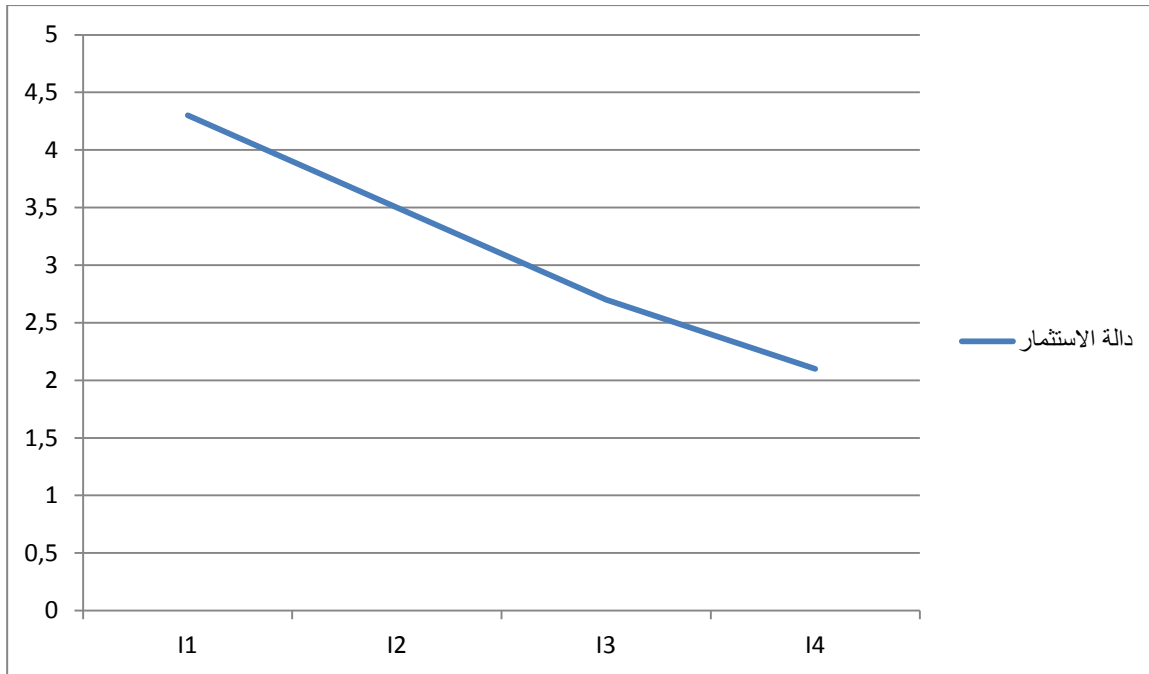
فالشركات العالمية مثلا تراعي في قراراتها الاستثمارية في الخارج العديد من المؤشرات عند توطين مشاريعها مثل:

- حجم السوق المحلية والمشار إليها عادة بحجم الناتج المحلي للفرد الواحد.
- تكلفة اليد العاملة المحلية الرخيصة الجاذبة.
- الحواجز المختلفة التي تشكل عائقا على التجارة المحلية والتبادل مع الخارج.
- معدل النمو ومؤشر التنمية البشرية (IDH).
- درجة الانفتاح الاقتصادي.
- مستوى العجز التجاري في المبادلات مع الخارج.
- استقرار معدل الصرف.
- نوعية البنى التحتية.
- مستوى النقل والعبء الضريبي والرسوم الجمركية.

3- سعر الفائدة.

يؤثر سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث تكلفة الاستثمارات وعوائدها كون معدل الفائدة هو بمثابة سعر رأس المال أي تمويل الاستثمار وهو ثمن تأجيل الاستهلاك والتعويض عنه. وتتأثر أسعار الفائدة بجملة من العناصر أهمها حجم العرض والطلب على النقود ومدة الاستثمار وكلفة التمويل وحدة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية المطبقة بهذا الشأن، كما أن تقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية . فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال وهجرة الأموال المحلية إلى الخارج ومن ثم التأثير السلبي على الاستثمارات المحلية ، كما أن تقلبات سعر الفائدة تؤثر على أسعار العملة و قيمة الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية. يبين الشكل التالي مدى ارتباط الإنفاق الاستثماري بمعدل سعر الفائدة حيث تكون العلاقة عكسية بينه وبين الإنفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى.

الشكل رقم (09): علاقة الإنفاق الاستثماري بمعدل الفائدة  
معدل الفائدة(%)



المصدر: من إنجاز الباحث.

الإنفاق الاستثماري .

كما أن التغيير في معدل سعر الفائدة له تأثير على السلوك الاستهلاكي والإقراضي للأسر بحيث عند انخفاض هذا المعدل يزداد ميول الأسر على طلب القروض الاستهلاكية (التي تم إيقافها في الجزائر مؤخرا) أو الاتجاه إلى الطلب المتزايد على شراء العقارات خاصة الادخار من أجل السكن العائلي. وهذا ما يحفز أرباب العمل في زيادة الاستثمار في قطاع البناء مثلا.

#### 4- مستوى الدخل القومي وحجم السوق.

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات من حيث حجم الدخل المتاح ومعدلات نموه وتوزيعه على أفراد المجتمع، فكلما زاد الدخل الوطني ارتفع الميل الحدي للادخار بمعنى فرص جديدة للاستثمار بطاقات إنتاجية أوسع مع ارتفاع مرونة الطلب الكلي للمجتمع، وذلك دليل على وجود علاقة طردية بين الدخل والاستثمار.

يعني ذلك ضرورة الاقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والارتفاع في مستوى الدخل الذي يؤدي إلى الزيادة في حجم المبيعات الناتجة عن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية وكذلك السلع التجهيزية. هذه الزيادة المرتقبة في الطلب تتطلب بدورها زيادة في الاستثمار خاصة لو صاحبته توقعات تفاؤلية في المستقبل القريب والمتوسط، وذلك ما يثبت العلاقة الطردية بين الدخل والاستثمار.

$$I = f(dY)$$

#### 5- التوقعات.

يفترض في سلوك المستثمر أو المنتج العقلاني الذي يتميز عن منافسيه بخاصية بعد الرؤية والنظر وانفراده بالميزة التنبؤية، أن يربط قراره الاستثماري الحالي بمدى ثقته بالمستقبل ومن ثم فإذا كانت ثمار الاستثمار لا تجنى إلا بعد فترة طويلة أو متوسطة نسبيا، فلا بد على رجل الأعمال أن يراجع

توقعاته حول جدية العوائد المحتملة لمشروعه على أساس ادماج متغيرات جديدة في حساباته الاقتصادية. فلو أساء التقدير مثلا عند قرار عدم توسيع الطلقة الانتاجية للمنشأة بينما زاد الطلب في السوق و فإنه قد فسح المجال لمنافسيه الأكثر بعدا في التصور والتوقعات.

من جهة أخرى، فإن تعدد المتغيرات المؤثرة في الاستثمار تجعل عملية التنبؤ صعبة ألى حد ما، فعلى رجل الأعمال أن يكون على دراية تامة بتقلبات السوق ومحتوى وتطور السياسات الحكومية ومحددات مناخ الأعمال والذي يساعده على التمييز بين القطاعات والقنوات الاستثمارية الأكثر ربحية وأن يوازن بين مجال الثقة الضروري لاقتحام سوق ما من ناحية وقياس المخاطر بصفة موضوعية دون الخوض في المغامرة.

بصفة عامة، فإن الشعور السائد والحالة النفسية لدى المستثمرين يتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم عند الزيادة أو النقصان في إنفاقهم الاستثماري. فهناك فئة تتميز عن الأخرى بخاصية غريزية تجعلهم روادا في مجال الأعمال الأكثر مخاطرة وفي الاستباق إلى البحث عن الفرص الاستثمارية المربحة واحتلال المواقع الاستراتيجية في السوق والانفراد باحتكار الحصص الكبيرة منها.

#### 6- معدل التضخم.

التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في مستوى للأسعار تختلف أسبابه من الجانب النظري حسب زيادة الطلب أو زيادة التكاليف الإنتاجية. يقاس التضخم انطلاقا من مؤشر الأسعار للإنتاج (IPP) ومؤشر الأسعار للاستهلاك (IPC). فالأول خاص بتغير أسعار السلع وعوامل الإنتاج بالأخص سعر المواد الأولية في حين أن الثاني يقيس تغير أسعار التجزئة للسلع والخدمات كونه معيار للتعبير عن القدرة الشرائية للمستهلكين.

من هذا المنظور، يكون لتضخم آثار سلبية وإيجابية على المتعاملين الاقتصاديين حسب قيمة معدل التضخم. فبالنسبة للمستهلك يؤثر التضخم في تدهور القدرة الشرائية خاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود أو الثابت كالمقاعدنين مثلا وذلك في غياب سياسات حكومية تعويضية بزيادة الأجور (politique d'indexation).

أما بالنسبة للمستثمرين، فإن ارتفاع معدل التضخم يخلق جوا من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال بمعنى صعوبة تحكم المستثمر في الإنفاق الاستثماري في المستقبل وكذلك التحكم في المخاطر المحيطة بالمشروع وانعكاس ذلك على المردود والأرباح. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار والعزوف عن إنشاء المشاريع إلى حد توجيهها إلى بلدان أخرى يكون فيها معدل التضخم أصغر.

على سبيل المثال، لو كان معدل التضخم يساوي 3% ومردود الاستثمار بمفهوم معدل الفائدة الإسمي 2%، يكون المردود الحقيقي سالبا في هذه الحالة قدره 1%-.

كذلك، لو استثمر شخص في شراء سند ثمنه 100 و.ن لمدة خمس سنوات، وإذا كان معدل التضخم السنوي يساوي 3%، فإن قيمة السند الحقيقية تساوي 86 و.ن فقط.

بصفة عامة، يؤثر التضخم سلبيا على أربعة مستويات:

-بالنسبة للمستهلكين: تنخفض القدرة الشرائية مما يقلص في حجم الطلب ومعدل النمو الاقتصادي ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمارات في الفترة الموالية.

-بالنسبة للمدخرين: تنخفض العائدات الحقيقية المدخرة إذا كان معدل الفائدة ثابت.

-بالنسبة للمقترضين مثل قرض الاستهلاك أو القروض العقارية: عندما يكون معدل الفائدة متغير، تزداد قيمة تسديد القرض.

-بالنسبة للمستثمرين: في غياب التحكم في تكاليف المشروع في المدى المتوسط والطويل يلجأ المستثمر إلى تأجيل أو إلغاءه.

من جهة أخرى، فإن انخفاض قيمة العملة في بلد ما يؤدي إلى الزيادة في أسعار السلع المستوردة خاصة التجهيزية منها الذي يؤثر في تضخم تكلفة المشروع الاستثماري.

#### 7- توفر ونوعية البنى الارتكازية ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

إن توفر البنى التحتية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الانتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرقات ، الموانئ، شبكات الكهرباء والماء وكذلك نوعية الاتصالات وتكنولوجيات الاعلام والاتصال...الخ.

كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الأجنبية منها، كما أن الانفتاح الاقتصادي في بلد ما يتطلب درجة عالية من الحرية الاقتصادية التي لها ارتباط وثيق بحرية إقامة المشاريع الاستثمارية. ويقاس مؤشر الحرية الاقتصادية ( ILE ) فاعلية اقتصاد ما انطلاقا من عشرة معايير هي حسب منظمة إريتاچ فونديشن وصحيفة وال ستريت كالتالي:

-حرية المبادلات.

- حرية إنشاء مؤسسة.

- حماية الملكية الخاصة.

- الاستقرار النقدي.

- مكافحة الرشوة.

- إعادة التنظيم المالي dérégulation financière

- حرية الاستثمار.

- نقل الرسوم والضرائب.

- تحرير قوانين العمل.

- النفقات الحكومية.

احتلت الجزائر مرتبة سيئة (146) من 178 دولة لسنة 2014 بنقطة 50,8 من 100 ثم تراجعت إلى المرتبة 154 في سنة 2016 بنقطة 50,1, وتبين المؤشرات أن الجزائر دولة متوسطة الانفتاح والحرية تحت المتوسط العالمي(60,7 نقطة) وتحت المتوسط الاقليمي(62,6 نقطة)، كونها تفتقر أساسا إلى تحرير المنظومة القانونية والمؤسسية اللازمة لدفع الاقتصاد بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة.

الجدول رقم (10): ترتيب بعض الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية 2014 - 2016.				
الدولة	الرتبة ضمن 178 دولة(2014)	العلامة من 100 (2014)	العلامة من 100 (2016)	التطور في العلامة
هون كونغ	1	90,1	88,6	(-)
البحرين			74,3	(-)
الأردن	39	69,2	68,3	(-)
المغرب	103	58,3	61,3	(+)
تونس	109	57,3	57,6	(+)
الجزائر	146	50,8	50,1	(-)
كوريا الشمالية	178	1,00	2,30	(+)

Source: Heritage Foundation/ Wall Street Journal. Index of Economic Freedom.

[www.heritage.org/index/country/algeria](http://www.heritage.org/index/country/algeria) 27-05-2016 à 9h00.

8- توفر مصادر التمويل وفعالية النظام المصرفي:

يشكل عنصر التمويل شرطا ضروريا في إنجاز العملية الاستثمارية كونه محفزا أساسيا في القرار الاستثماري، فسهولة أو صعوبة الحصول على القروض من المصارف مرتبطة بمدى فعالية ومرونة النظام المصرفي وكذلك في تعدد وتنوع المنتجات البنكية وسرعة التعامل مع المستثمرين أو بالعكس تقل الإجراءات البيروقراطية عند الحصول على القروض خاصة في البنوك العمومية التي تكاد تشبه شبك سحب و إيداع بعيدا عن توفر الآليات البنكية الحديثة للتمويل ومتابعة ومرافقة المستثمر .

يكون هذا الضعف في أدوات التمويل مرآة للسوق المالية والنقدية وحيوية البرصة ومدى نجاح الإصلاحات الخاصة بالنظام المصرفي ككل بالإضافة إلى التحول البطيء للمنظومة القانونية وعدم جدوى السياسات المالية والنقدية.

يظهر ذلك في الجزائر في بطء خصوصية البنوك العمومية وكذلك في الموافقة وإعطاء التأشيرات للمصارف الأجنبية عند دخولها السوق الوطنية. من نقاط الضعف التي تميز النظام المصرفي الجزائري يمكن ذكر ما يلي:

-هيمنة البنوك العمومية على هيكل النظام المصرفي حيث تفوق حصتها في التمويل 90% من المجموع ، معظمها في شكل قروض استغلال وقروض عقارية للخواص والبقية قروض تدعيم للشبكات الحكومية موجهة للبطالين والشباب. لا تساهم القروض الموجهة للاستثمار المنتج إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 10%.

-ضعف التغطية الجغرافية من حيث عدد الوكالات البنكية رغم تزايد عدد السكان وتضاعف النشاط الاقتصادي والطلب على التمويل.

-تأخر عملية الخوصصة رغم بداية محتشمة في فتح رأس مال بعض البنوك العمومية مثل بنك التنمية المحلية.

-ضعف استعمال أدوات التكنولوجيا الحديثة في التداول و المعاملات بين البنوك رغم التفكير في اقتناء آلات كشف الكترونية و مواقع للسحب الفوري... الخ.

-ضعف التأطير و التسيير البنكي الحديث ، ذلك ما برر خلع و استبدال بالجملة لمدراء عامين في عدة بنوك عمومية مؤخرا من طرف الوصاية.

-ضعف الميزة التنافسية للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية بالإضافة إلى ضعف "البنكة" (faible bancarisation) و قلة عدد و نوعية المنتجات و الخدمات البنكية المقدمة للزبائن مقارنة

ببنوك حديثة التوطن بالجزائر. على سبيل المثال يعرض البنك الفرنسي (Société Générale Algérie) قروض استغلال و استثمار متنوعة و موجهة إلى فئات مهنية معينة كالمهنة الحرة و متعاملي الصيدلية الأطباء(1) بمعدلات متغيرة حسب طبيعة المشروع و القدرة التسديدية للمقترض ، أو بنك (PNB Paribas El Djazair) الذي يمول المشاريع الاستثمارية في كل القطاعات و يعرض نموذج جديد (Flexco PME) موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

#### 9- مدى توفر اليد العاملة المؤهلة.

سواء كان الحال بالنسبة لدخول الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر أو بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المحلية، فإن توفر اليد العاملة المؤهلة و المختصة يشكل انشغالا رئيسيا في نجاح المشروع الاستثماري. وإذا كان الاستثمار أداة ضرورية لتحقيق التشغيل، فإن المؤسسة المستثمرة تسعى إلى استقطاب أحسن العمال و الإطارات في سوق العمل لتكريس ميزتها التنافسية من جهة و لتجسيد موقعها في

المجال الانتاجي والتوزيعي، بحيث يكون موقعها في البورصة كمؤشر شديد الارتباط بقيمة ونوعية وتأهيل إطاراتها وعمالها من زاوية كفاءة رأس المال البشري.

لوحظ أن العديد من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تفتقر إلى النوعية والتأهيل لدى المترشحين إلى منصب عمل من حاملي الشهادات الجامعية ، والتي تتطلب تكويننا و تریصات إضافية لوصولها إلى المعايير الدولية في مجال المعرفة، ناهيك عن عدم التأهيل شبه الكلي لدي الشرائح الاجتماعية الأخرى غير المتعلمة. فالقرار الاستثماري للمؤسسة يتأثر سلبيا بعدة عوامل يمكن حصرها في العناصر التالية:

- الندرة في اليد العاملة كما ونوعا.

-تكلفة عنصر العمل من الأجور وتأثيرها على المردودية.

-تقادم السن في العمالة لدى بعض المناصب.

-مشكلة الانضباط والغياب والتغيب والتأخر.

-ضغط النقابات.

-المنازعات العمالية في غياب شفافية ومرونة قوانين العمل(طول الإجراءات ، تكلفة التقاعد،

تكلفة تسريح العمال...).

-مشكلة معدل دوران العمل المرتفع.

-غياب أدوات ومؤسسات الوساطة في سوق العمل (intermédiation).

-مشكلة الإنتاجية الضعيفة لعنصر العمل.

-نظام التعويضات.

-في المؤسسات الكبرى، مشكلة "عولمة" العمالة والموارد البشرية من اختلاف اللغة والثقافة والتقاليد.

#### 10-المنظومة القانونية والمؤسسية.

تشكل البيئة المؤسسية (climat institutionnel) عنصراً أساسياً في استقطاب الاستثمار بصفة عامة وخاصة الاستثمار الأجنبي منه وانعكاسه الإيجابي على نمو الاقتصاد الوطني. كما أتى في نظرية الاقتصاد المؤسسي الجديد (Nouvelle économie institutionnelle) ، عرف D. North<sup>1</sup> الإطار المؤسسي في بلد ما على أساس مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظم العلاقات بين الأشخاص والمنظمات ككل داخل بلد ما والتي تشكل مختلف القواعد المتفق عليها والمعمول بها فذلك الفضاء الاجتماعي. وتشمل الإطار المؤسسي جميع القوانين وكذلك العادات والتقاليد التي تسيّر ذلك المجتمع ويتضمن عدة جوانب منها:

-نوعية تسيير الشؤون العامة وتتضمن نوعية القطاع العام والحقوق السياسية ومحاربة الرشوة وتطبيق القوانين خاصة المتعلقة بحماية الملكية الخاصة.

-الحدود المفروضة على المسؤولين السياسيين مثل الرقابة على السلطة التنفيذية.

ذهب بعض المفكرين<sup>2</sup> إلى تصور مؤشر شامل وخاص بالإطار المؤسسي مثل المؤشر العام

للحوكمة ( Indice Global de Gouvernance ) على أساس مجموعة من العوامل مثل:

-نوعية القوانين ومدى تطبيقها.

-مدى استقلالية وفاعلية الجهاز القضائي.

<sup>1</sup>D.North (1991) : « Institutions ». Journal of Economic Perspectives. Vol 5. N°1 .pp97-112.

<sup>2</sup>Hali Edison (2003) : « Qualité des institutions et résultats économiques : un lien vraiment étroit ». Finances et Développement . p 36.

-وجود صحافة مستقلة.

-الاستقرار السياسي والأمني وغياب العنف.

-المساهمة والسلوك الحضاري و المسؤول لدى المواطنين.

-مستوى حماية الأشخاص والممتلكات من العنف والسرقة.

-فاعلية القوانين الخاصة بحماية الملكية الخاصة وتحويلها واحترام تنفيذ العقود بين المتعاملين.

ذهبت بعض الدراسات<sup>1</sup> في نتائجها حول مدى جاذبية الاطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي

المباشر إلى فكرة وجود عراقيل مؤسسية تكمن في تعارض مصالح المستثمرين الأجانب مع مصالح "تحتية" للنخبة المحلية (insiders) من مسؤولي القرار السياسي والاقتصادي.

### المطلب الثالث: مجالات النشاط الاستثماري.

تتعدد فرص الاستثمار حسب تنوع المجالات والقنوات المختلفة التي يوظف فيها المستثمر أمواله.

ولكل مجال فضاؤه الاستثماري وطبيعته وبيئته الخاصة ومميزاته في الحجم والمدة والمردود والتي تشكل

متغيرات جدوى المشروع (faisabilité du projet).

من أهم الانشغالات التي يراعيها المستثمر عند اختيار مجال الاستثمار نذكر:

-حجم الأموال والأرصدة اللازمة لتمويل المشروع.

-المردودية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع وحساسيته بالنسبة للظروف السياسية والاجتماعية.

<sup>1</sup> F. Boualem (2008) : « Institutions et Attractivité des IDE ». Communication dans Colloque international sous le thème : « Ouverture et Emergence en Méditerranée ». 17-18/10 /2008. Rabat. Maroc. p 20.

- المدة اللازمة لاسترجاع رأس المال وقابلية تحويل الأرباح إلى الخارج في حالة الاستثمار الأجنبي.

- تأثر المشروع بالتطور التكنولوجي وحساسيته بالدورات الاقتصادية وكل العوامل التي تدخل في المفاضلة والترجيح بين عدة مجالات استثمارية أي الاختيار مثلا بين الاستثمار في السياحة أو الزراعة أو الصناعة.

رغم إمكانية تطبيق جميع الأساليب والطرق والمناهج العلمية في تقييم المشاريع إلا أن الطبيعة الخاصة وميزة كل مجال استثماري تفرض تحليل ومقاربة مختلفة في الدراسة وأخذ القرار حسب كل مجال. فمثلا، الفنادق في السياحة تشترك مع الزراعة في المردود ذات المدى الطويل وكذلك في الميزة الموسمية لتحصيل العوائد وحتى في ثقل الاستثمارات الأولية وحتى في مدى التأثير على حجم التشغيل. كذلك يتميز الاستثماري في العقارات أو المضاربة في البورصات<sup>1</sup> عن الاستثمارات الحكومية في الهياكل القاعدية في أن الأولى تدر أرباحا ومردود كبير في المدى القصير دون مقابل مباشر في زيادة الانتاج أو تكوين قيمة مضافة، عكس الثانية التي تتميز بالتكلفة الضخمة وقلة الربحية وطول مدة الانجاز. وعليه، فإن اختلاف الاعتبارات والخصائص في كل مجال اقتصادي، يدفع بالمستثمر إلى اعتماد معايير ومقاربات مختلفة حسب المجال أو القطاع المراد الاستثمار فيه.

فيما يلي نقدم بعض خصائص الاستثمار في بعض المجالات:

### (1) الاستثمارات المالية:

هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للمستثمر في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة زمنية معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في

<sup>1</sup> حامد العربي الحضيرى, (2000): تقييم الاستثمارات, مرجع سبق ذكره, دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع, القاهرة, ص 50.

السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعلية وكفاءة ورقابة عالية كونها أسواق شديدة التنظيم تتسم بمخاطر مرتفعة. والأوراق المالية هي عبارة عن "كوبونات" <sup>1</sup> تمثل حقوق ينتج عنها حق المطالبة وفق شروط محددة، والهدف من شراء الأصول المالية هو تحقيق أكبر عائد بأقل المخاطر الممكنة نتيجة زيادة ثروة المستثمر. من خصائص هذا النوع من الاستثمار أنه لا يؤدي إلى زيادة في الناتج الاجمالي المحلي كونه لا يمثل انتاج مباشر أو خلق عناصر انتاج جديدة، بل هو عبارة عن انتقال حقوق ملكية الشركات بين المتعاملين الاقتصاديين. وتنقسم الاستثمارات المالية <sup>2</sup> إلى ثلاثة مجموعات هي:

- (أ) الاستثمارات غير القابلة للتداول كالودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الايداع غير القابلة للتداول وقروض فائض الاحتياطي الإلزامي واتفاقيات إعادة الشراء والسندات الادخارية الحكومية.
- (ب) الأدوات المتداولة في سوق النقد، وتتكون من أوامر السحب القابلة للتداول وشهادات الايداع القابلة للتداول والقبولات المصرفية والأوراق التجارية وأذونات الخزانة.
- (ج) أدوات الاستثمار المتداولة في سوق رأس المال كالأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات. فسواء كانت أدوات ملكية أو أدوات دين، قبله أو غير قابلة للتداول في الأسواق المالية الأولي أو الثانوية، فإنها تختلف من حيث طبيعة الدخل ودرجة الأمان وتغير العوائد بتغير الانتاج والأرباح التي تحققها الشركات.

## (2) الاستثمار في العقارات.

يعتبر هذا النوع من الاستثمار من أكبر وأسرع القنوات الاستثمارية تطورا في السنوات الأخيرة، ومن أبرز المؤشرات التي تدل على ذلك مستوى الأسعار الخيالية للمتر المربع بالنسبة للمساحة من جهة،

1 منير ابراهيم هندي (2010)، الفكر الحديث في الاستثمار، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية  
2 دريد كامل آل شبيب (2009)، الاستثمار والتحليل للاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ص52.

وتفاقم ظاهرة المضاربة عند تداول العقارات المبنية وغير المبنية في غياب سياسة حكومية واضحة تنظم هذه السوق. وبالنظر إلى التزايد غير المسبوق في الطلب على السكن من جهة، والعقار الصناعي(من الصلاحيات الجديدة للولاية حسب المادة 48 من قانون المالية التكميلي 2015) والتجاري والفلاحي مؤخرا، من جهة أخرى، ازداد العجز ليمس سوق جديدة وهي سوق الايجار الرسمية والموازية خاصة في التجمعات الحضرية الكبرى. وهناك شكلان للاستثمار في العقار:

-الاستثمار المباشر وهو شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق يقوم المستثمر بإدارتها والتصرف فيها مباشرة.

-الاستثمار غير المباشر عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الاستثمار في المنتجعات السياحية.  
من خصائص الاستثمار العقاري نجد أنه:

-يتسم بارتفاع درجة الأمان على الأموال المستثمرة حيث يسجل باسمه ويتمتع بحرية التصرف به. كذلك، لتشجيع الاستثمار في العقار تمنح بعض الدول مزايا واعفاءات للمستثمرين خاصة في إطار البرامج الحكومية لتقليل من أزمة السكن.

-يمكن من الحصول على عوائد مرتفعة نسبيا عند المتاجرة بالملكية بشرط حسن التنبؤ أو ايراد جاري شبه دائم وريح رأسمالي إذا كان العقار عمارية سكنية أو تجارية. كذلك، فإن الاستثمار في السكنات الجديدة له علاقة بسعر الفائدة عند الاقتراض من أجل الاستثمار، فكلما انخفض هذا المعدل، زاد الطلب على العقارات السكنية وطرديا كذلك مع زيادة دخل الأشخاص.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>R.G.Lipsey et D.D.Purvis et P.O.Steiner (1992), : « Macroéconomique ».Op cité. P 218.

- للاستثمار في العقار صلة وثيقة بقطاع البناء والأشغال العمومية من حيث التشغيل من جهة ومن حيث سلسلة التكامل والارتباط الخلفي والأمامي حسب المقولة المشهورة<sup>1</sup>، حيث يجر الاستثمار في عقاري معه عدة نشاطات واستثمارات مثل الاسمنت والمحاجر والخشب والزجاج والدهن وشبكات الربط للماء والغاز والكهرباء والهاتف وتهيئة الممرات والمساحات التجارية والترفيهية والخضراء. كما نلاحظ تزايد ارتفاع الطلب على القروض ضمن الادخار السكني وكذلك في سوق الرهن العقاري (marché hypothécaire).

نريد في الخلاصة الإشارة إلى الاهتمام الكبير مؤخرا بالاستثمار في العقار الزراعي وهي قناة استثمارية جديدة تطورت في الدول المتقدمة<sup>2</sup> خاصة بعد الأزمة المالية في البوصات العالمية في 2008 وتنتشر بسرعة في الجزائر حيث يبرر المحللون هذا الاهتمام بعدة عوامل منها المردود العالي رغم تذبذبه عند الاستغلال فظل رهانات الأمن الغذائي وتزايد السكان والطلب على الغذاء والتزايد المستمر لسعر العقار وضم المساحات والأراضي الزراعية نتيجة توسع المدن والعمران (زيادة سعر العقار ب 42% في فرنسا خلال 7 سنوات وارتفاع سعر الكراء للهكتار الواحد من 2784 أورو في سنة 2000 إلى 4062 أورو في سنة 2012) ولا تخفى ظاهرة الارتفاع والمضاربة في الجزائر على أحد.

### (3) الاستثمار في السلع.

تعد السلع إحدى أدوات الاستثمار المهمة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة، وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخا هذه الأسواق مثل سوق الشاي السيلاني في سريلانكا، وسوق الذهب في لندن والقطن في نيويورك...وأغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم بطريقة العقود المستقبلية، التي هي عبارة عن

<sup>1</sup> « Quand le bâtiment va , tout va ».

<sup>2</sup>N. Peycru(2014) : « Investir dans le foncier agricole , malin ? » .www.investissementmalin.fr .consulté le 08-01-2016. 20h00.

عقد بين طرفين الأول الذي ينتج السلعة والطرف الآخر الوكيل ، إذ يتعهد المنتج بموجب هذا العقد للسماح بتسليمه كمية معينة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي وبكمية محددة وسعر متفق عليه مقابل الحصول على تغطية أو عمولة تحدد نسبة معينة من مبلغ العقد، وتتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة والسيولة كون هذه السلع معلنة في السوق ولا تخضع للمساومة، ولا تصلح جميع السلع للتعامل في هذه الأسواق المتخصصة إلا تحت بعض الشروط وهي التجانس والقابلية للتصنيف والترتيب حسب الدرجات والنوعية(مثلا نפט برانت وعربي خفيف...) وكذلك التعامل بها في سوق منافسة مثلى كثيرة البائعين والمشتريين لا مجال فيها للاحتكار وأخيرا بصيغة الخام أو نصف المحول فقط. تنقسم فئة المتعاملين من السماسرة إلى نوعين، الأولى تشمل أصحاب المهنة نفسها على صلة تامة بالسلعة والتي تقع ضمن مجال استثمارهم (فتجار الذهب هم مساهمين في مناجم الذهب)، في حين أن الفئة الأخرى، تمثل مضاربين من أفراد ومؤسسات متخصصة ومحترفة بتجارة السلع بيعا وشراء قصد جني الأرباح. من خصائص هذا النوع من الاستثمار:

- ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن عدم قابلية السلعة للتخزين في الفترة أو الكلفة.
- ارتفاع المضاربة لدى المتعاملين بهذه السلع حيث مرونة الطلب عليها مرتفعة وهي مستهلكة من طرف شرائح واسعة من المجتمع الدولي تدفع بعض الدول والمنظمات الدولية إلى تحديد أسعارها وفق مجال أعلى وأدنى لحماية المستهلك وتحقيق الاستقرار.
- إن الآفاق الزمنية للاستثمار في هذه السلع قصيرة نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى ب مدة أقصاها سنين للعقد.

#### (4) الاستثمار في المشاريع الاقتصادية.

وهي أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وتتصف هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها، ومن ميزاتها أنها تساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد وتزيد من ثروة المستثمرين وزيادة الناتج الاجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال. ومن خصائص هذا النوع من الاستثمار:

-عائده مستقر ومعقول مقارنة بتكلفه لأنه قائم على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ولو طالّت مدة الاستثمار، مع هامش أمان مرتفع ومخاطر منخفضة نسبيا لاعتماد المشروع على الدراسات التفصيلية لبيئة المشروع الخارجية والداخلية وحجم الطلب وطبيعة الانتاج.

-غالبا ما يقوم المستثمر بإدارة هذه المشاريع بنفسه وخاصة في المشاريع الفردية، أو يستعين بخبرات ادارية كفئة في المشاريع المساهمة.

-ارتفاع حجم الفائدة المتحققة للمجتمع من الاستثمار في هذه المشاريع لأنها تؤدي إلى انتاج السلع والخدمات أي تزيد من الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه توظف الأفراد القادرين على العمل وهو من أكبر الانشغالات والرهانات المطروحة على الحكومات.

#### (5) الاستثمار في العملات الأجنبية.

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، أي أنها الوجه الآخر للمعاملات الدولية والعلاقات بين الدول، ولم يكن هذا السوق الافتراضي مزدهرا قبل عام 1971 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل بالعملات الأجنبية أي إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب. وظهرت أهمية السوق بعد إلغاء تحويل الدولار على ذهب واستخدام نظام تقييم أسعار العملات الأجنبية بعضها تجاه البعض الآخر وخاصة الرئيسية منها، ويعتمد سوق العملات

الأجنبية على الأسعار المعروضة من قبل أشهر المصارف العالمية في سوق نيويورك، لندن، طوكيو وفرانكفورت وهو سوق يعمل على مدار الساعة ، وتحدد أسعار العملات في أسواق حرة تسمى سوق الصرف الأجنبي (foreign change market) الذي تتم فيه مبادلة عملات الدول بفعل قانون العرض والطلب. ونشير إلى أن العملات الأجنبية كأداة استثمارية هي حساسة جدا وتتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية ترفع درجة المخاطر عند التعامل بها منها المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة ومخاطر السيولة عند عدم توفرها عند حلول موعد التسديد ومخاطر الائتمان وعدم التسديد عند الإفلاس، فيلجأ المتعاملون الاقتصاديون عند ارتفاع درجة المخاطر في سوق العملات الأجنبية إلى عقود المشتقات المالية (dérivés financiers) ومنها عقود الخيارات (options) كوسيلة من وسائل الحماية من هذه المخاطر.

## 6) الاستثمار الزراعي.

من مميزات المشروع الاستثماري في الزراعة، يمكن ذكر:

- حجم المساحات الصالحة للزراعة وموقعها الجغرافي ونوعية الأراضي ونوعية النشاط (مسقية، جافة، بيوت بلاستيكية...).
- مدى حساسيتها بالعامل الطبيعية (جفاف، كوارث طبيعية...) مما يؤثر على تكاليف تأمينها.
- متذبذبة المردودية والمحصول حسب طبيعة المحصول وطرق ومناهج العمل (كثيفة رأس المال) تغطي عليها خاصية الموسمية في التشغيل يرتفع عند الحصاد والجني والحرث .
- مردودها طويل المدى (عدة سنوات مثلا في زراعة الفواكه بين أول غرس قطف الثمار).
- ملوثة نسبيا عند استعمال المواد الكيماوية بكثافة (مبيدات الحشرات...) التي تنتسرب إلى المياه الجوفية الصالحة للشرب.

- تتطلب أحيانا تكاليف باهظة عند استصلاحها (مناطق جبلية، صحراوية، مالحة، ملوثة...)  
وكذلك تكاليف النقل والتخزين والصيانة وغلاء سعر المدخلات من أسمدة و بذور وعتاد فلاحي وقطع  
الغيار وأجور اليد العاملة بالنظر إلى ندرتها في الموسم، بالإضافة إلى كل اجراءات التشجيع ضمن برامج  
الدعم الحكومي المباشر ( فتح الطرقات وحفر الآبار والسدود وشبكات السقي وتسهيل القروض البنكية  
ودعم سعر البذور والمحصول) ، وغير المباشر عند الاعفاء الجبائي والامتيازات الأخرى.

- للاستثمار الزراعي تأثير إيجابي على المشروعات التابعة له من خلال الفرص الاستثمارية في  
قطاع الصناعات الغذائية عند تعدد وتنوع قوة الارتباط ضمن المركب الزراعي الغذائي بين مختلف  
الوحدات الانتاجية في شكل شبكة كثيفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يظهر مدى هذا الارتباط  
عند زيادة مستوى التشغيل كلما تم إنشاء وحدة جديدة أو توسيع الطاقة الانتاجية.

في الأخير، تبقى الاستثمارات الزراعية مرتبطة باستراتيجية الأمن الغذائي في الدولة ومدى  
استقلاليتها بالنسبة للخارج والشركات العالمية في ظل الصراع بين القوى الفلاحية الكبرى والدول  
المستهلكة.

## 7) الاستثمارات السياحية.

أصبحت السياحة ومشتقاتها تشكل انشغالا أساسيا في السياسات التنموية للعديد من الدول كونها  
قناة استثمارية استراتيجية من خلال الآثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني حيث:

- هي مصدر أساسي من العملة الصعبة بالنظر إلى تزايد عدد المسافرين والسياح عبر العالم  
حيث تشكل العائدات السياحية نسبة مرتفعة في ميزانية بعض الدول.

- تتعدد انواع السياحة بتنوع أسبابها والغرض منها<sup>1</sup> مما يتيح للمستثمر فرص وفضاءات متعددة للاستثمار من خلال العلاقات الخلفية والأمامية بين مستويات عديدة من النشاطات الاستثمارية مثل الفلاحة والنقل والمصارف والصناعات التقليدية والخدمات والفندقة والإيجار...إلخ.

- الاستثمارات السياحية وخاصة الفندقة والمنتجات تتميز بالكثافة وعبء التكاليف الأولية في فترة الانجاز لكن مردودها يكون على المدى الطويل، يتسم بالدوية والموسمية مثل سياحة الجنوب الجزائري التي تمتد من أكتوبر إلى غاية افريل. من جهة أخرى، تتطلب السياحة توفر مناخ استثماري من عدة مكونات<sup>2</sup> مثل البيئة السياسية والاستقرار الأمني والبيئة الضريبية المناسبة والبيئة الاقتصادية ووجود مدخرات والأسواق المالية، بالإضافة إلى دور الذهنيات وثقافة المجتمع في مدى استقطاب السواح وتوفير مناخ وبيئة سياحية وثقافية ملائمة.

- كما أن شدة المنافسة الإقليمية تجعل منه استثمارا حساسا متذبذب المردود ، ذات مخاطر مرتفعة مما ضرورة الدراسات النوعية والمتخصصة حول تسويق المنتج السياحي في ظل المنافسة (Benchmarking).

- أهمية التأثير على التشغيل بما يتطلب من آلية لقياس مضاعف الشغل في هذا القطاع بمعنى كم تولد وحدة نقدية مستثمرة من مناصب عمل سواء متخصصة أو غير مكونة.

- تبقى السياحة هي القناة البديلة ذات الأهمية الاستراتيجية لدى بعض الدول كونها تشكل العائد الأساسي للدولة ويفترض في الجزائر مثلا أن تصبح، إذا تمت تعبئة الاستثمارات فيها، بمثابة الصناعة الثقيلة الجديدة وقاطرة الاقتصاد الوطني لما تحمل من مميزات دفع وجر بقية القطاعات في ظل سياسة

بوشويشة رقية : (2015): الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، غنابة، 2015، صص 28-33.  
غانم المسبلي ولبنى حسين صالح (2003)، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد 2، ص 15. دمشق

انفتاح فعلية على الخارج. ويرجح البعض أن السياحة ستشكل البديل للمحروقات كمصدر جزئي لتمويل التنمية في المستقبل.

#### (8) الاستثمار في البحث والتنمية (R.D):

يكتسي هذا النوع من الاستثمارات أهمية قصوى لدى الشركات الكبرى حيث أصبح أداة لا مفر منها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة التي تخصص ميزانية باهظة ضمن استراتيجية تنميتها. ومثال على ذلك الشركات المتعددة الجنسيات في ميدان الصيدلة ونتاج وتسويق الأدوية الجديدة أو شركات البرمجيات الإعلامية والحاسوب التي تتعاقب فيها الآفاق التكنولوجية بسرعة كبيرة عند اكتشاف طرق أحدث وفي زمن أقصر.

تتعدد الأنشطة الاستثمارية في ميدان البحث والتنمية بتزامنهما مع التطور التكنولوجي قصد العصرية والاستحواذ على حصص سوق أكبر في ظل تحقيق الميزة التنافسية والمقصود هنا هو مواكبة التطور التقني والفني بالمفهوم الواسع " كابتكار منتجات جديدة أو استثمار في أسواق جديدة واستخدام طرق جديدة للتنظيم أو دمج مواد أولية جديدة أو استخدام عمليات جديدة لتلبية حاجات الزبون".<sup>1</sup> من أهم قنوات الاستثمار:

-شركات الحاسوب والبرمجيات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (NTIC).

-الصناعات الطبية والصيدلانية(médicaments génériques).

-المواد المركبة والحيوية وتصنيع المكونات.

-الصناعات البيئية المضادة للتلوث.

-الهايكل الصغرى.

<sup>1</sup>سكوت.ا. شين(2005), الاستثمار الناجح في التقنيات الحديثة المتقدمة, دار العربية للعلوم, بيروت, ص 13.

-الصناعات الذرية و الفضائية و الالكترونية.

إذا كانت النشاطات تشكل أكبر اهتمام في دوائر البحث للمؤسسات الكبرى و بالأخص في الجامعات، فإنها كذلك من الانشغالات الكبرى للحكومات التي تخصص لها نسبة عالية من الناتج المحلي من خلال مثلاً إنشاء شبه مدن للعلماء و الباحثين المتميزين، مثل ذلك تجمع SiliconValley في الولايات المتحدة لم تتجز مثلها للأسف في الدول العربية رغم توفر القدرات المالية. و من مميزات الاستثمار الناجح في البحث و التنمية:

-يتطلب الاستثمار في البحث و التنمية نوع من المجازفة بفعل التكاليف الباهظة مقابل نتائج غير مضمونة حيث أن هذه الاستثمارات يحسب عائدها في المدى الطويل، و مثل ذلك انتاج و تشويق دواء جديد يتطلب سنوات عديدة من البحوث و التجارب الميدانية لتحصيل رخصة التسويق (AMM) و مدة إضافية لتحصيل عوائد مريحة.

-من المنظور السابق، فإن الكثير من الأرصدة و المدخرات المجمدة تعد فرص ضائعة كونها تضخ في العديد من المشروعات غير المنتجة و التي لا تخلق قيمة مضافة للمجتمع.

-بالرغم من ذلك تبقى هذه الاستثمارات تتميز عن غيرها كونها رائدة في دفع عجلة التنمية من خلال انتاج براءات الاختراع تدر عوائد كبيرة عند بيعها للآخرين باعتبارها ملكية فكرية محمية قانوناً.

-تعتبر كذلك من القنوات المتميزة في التداول في البورصات مثل مؤشر ناسداك في الولايات المتحدة و كذلك معياً للابتكارات الجديدة و إنشاء المؤسسات الصغرى الفنية و الرائدة في العديد من الميادين الاقتصادية و التكنولوجية (Act up) حيث أصبح تصنيف و ترتيب المؤسسات عالمياً و إقليمياً يعتمد على معايير التدفق التكنولوجي و العلمي الأكبر كثافة و نوعية مثل ترتيب الجامعة.

9) الاستثمارات في البيئة.

أصبح الاهتمام بالبيئة والاستثمار في النشاطات المتعلقة بها من الأولويات الكبرى في الدول المتقدمة في ضوء التحولات الكبرى للاقتصاد العالمي وفي ظل متطلبات التنمية المستدامة والعولمة، وذلك على مختلف الأصعدة:

-سياسيا: أصبح الانشغال بالبيئة رهانا وبطاقة انتخابية تطرحها الأحزاب "الخضراء" للوصول إلى السلطة مستندة على تطور الرأي العام حول المسائل البيئية من خلال ظهور تكتلات اجتماعية في شكل منظمات غير حكومية مناهضة للعولمة وناشطة في مجال حماية المناخ والبيئة مثل منظمة قرين بيس (green peace).

-اقتصاديا وقانونيا: أصبح المساس بالبيئة يعيق النمو والتنمية ويحتم تصورات وبرامج جديدة في النمو تستلزم مثلا تخفيض الانبعاثات الصناعية من جهة وضع قوانين إضافية حول التلوث مثل مبدأ "الملوث الدافع" (Pollueur-Payeur). كذلك على مستوى القانون الدولي والعلاقات بين الدول من خلال المنتقيات العلمية والمنتديات السياسية العالمية حول مستقبل المجتمع الدولي على ضوء الاتفاقيات والقمة المختلفة.

-اجتماعيا: أصبح الاطار المعيشي خاصة في المدن الكبرى الملوثة له صدى مقلقا لدى الأفراد والحكومات من زاوية ضرورة المحافظة على البيئة وتهيئة وتجميل المحيط كونه يفرض تصورات جديدة في علاقة الانسان بمحيطه، وكذلك في توعية الرأي العام باستهلاك المنتوجات الخضراء. من زاوية بحثنا، فإن الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على الاستثمار متعددة:

1) أصبحت برامج المحافظة على التوازن البيئي تولد مشاريع استثمارية متنوعة تنفق فيها ميزانيات معتبرة تؤدي إلى خلق مناصب شغل كثيرة ونشاطات غير مألوفة في السابق مثل إعادة رسكلة النفايات

وتطهير الشواطئ عند حدوث كوارث بيئية كتسرب البترول من السفن الناقلة أو صيانة الغابات ، إلى حد التفكير في آليات تصور الاستثمار المسؤول اجتماعيا (ISR).

ب) الاهتمام بالبيئة له علاقة متينة بالتنمية المستدامة من خلال عقلنة استغلال الموارد وعدم التبذير والتفكير في مصير الأجيال القادمة والحفاظ على التوازن البيئي، لذا فإن الاستثمارات الحديثة ترمج في دراستها ضمن استراتيجية المؤسسة هذا المتغير للوصول إلى مفهوم الامتياز البيئي<sup>1</sup> (excellence environnementale)، وهو مفهوم شبه مجهول في المنظومة القانونية للدول المتخلفة.

يبقى الاشكال مطروحا في كيفية قياس تكاليف المتغيرات البيئية في النظام المحاسبي للمؤسسة ضمن حساب مردود المشروع الاستثماري كتلوث العقار أو إعادة رسكلة بعض النفايات أو تدمير هياكل تاريخية وثقافية أو ثروات طبيعية وحت في أبسط الظروف فكرة تقييم أضرار بيئية وادماجها في حساب التكلفة المادية والمعنوية. من جهة أخرى ، يمكن تصور آلية لقياس مضاعف التشغيل للمبالغ المستثمرة في النشاطات البيئية أي في شكل مصفوفة تبين عموديا المبالغ المستثمرة في كل قطاع أو فرع وما تنشؤه من مناصب شغل حسب طبيعتها (موسمية، دائمة... إلخ)

<sup>1</sup> C. Gallez et A. Moroncini (2003) : « Le manager et l'environnement, outils d'aide à la décision stratégique et opérationnelle ». Presses polytechniques et universitaires romandes. Lausanne. P 3.

## خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار من خلال عرض موجز لأهم أصنافه وأهميته في تفعيل الدورة الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف المنتظرة من الجهد الاستثماري، خاصة في المجال الاجتماعي من خلال دور الاستثمار في خلق مناصب الشغل. قدمنا كذلك مفهوما لمناخ الاستثمار وبيئة الأعمال التي تحتضن عملية إنجاز المشروع الاستثماري على ضوء التحديات المفروضة على المؤسسة المستثمرة من تكاليف ومخاطر، تلك المؤسسة التي تبحث باستمرار عن استغلال الفرص المتاحة في السوق في ظل مناخ استثماري ملائم.

قدمنا كذلك ضمن هذا الفصل حصيلة لأبرز التيارات الفكرية الاقتصادية التي تطرقت لتحليل العلاقة بين متغيري الاستثمار والتشغيل في ظل التوازنات الكبرى في مختلف الأسواق قصد استنتاج العلاقة ارتباطية بين المتغير المستقل الاستثماري من جهة والمتغير التابع وهو التشغيل من جهة أخرى، وبالنظر إلى طبيعة العلاقة بين عوامل الانتاج ومعامل رأس المال وكثافة اليد العاملة في الدالة الانتاجية.

قدمنا كذلك بعض المعايير المستعملة في اختيار وانتقاء المشاريع الاستثمارية، من خلال عدة مؤشرات بالإضافة إلى تقديم عينة من المجالات والقنوات التي تستقطب النشاط الاستثماري، وبالنظر إلى خصائصها في كل مرة.

ما يمكن استخلاصه في هذه البداية أن الارتباط بين الاستثمار والتشغيل وثيق جدا على المستويين النظري والميداني من جهة، وأن قوة هذا الارتباط لا يمكن الاستفادة منها إلا بتوفر مناخ استثماري ملائم على المستوى الكلي والجزئي. نضيف في الأخير إلى أن اعتماد الربحية كهدف استراتيجي لدى المؤسسة المستثمرة لا بد أن ترافقها مردودية أخرى ذات طابع اجتماعي تضمنها الدولة وتقاس بمدى تأثير الاستثمار على التشغيل. يجرنا ذلك مباشرة إلى التساؤل حول أسباب تأخر بعض الدول منها الجزائر في تهيئة مناخ مناسب يفيد المؤسسة والتشغيل.

## الفصل الثاني:

تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة  
الاقتصاد المخطط.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

### تمهيد:

إن تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر في الوقت الراهن يحمل ضمن معاييرها ومتغيراته النتائج التي أفرزتها التجربة التنموية الجزائرية في الحقبة الزمنية الممتدة من بداية السبعينيات إلى حد الشروع في الإصلاحات المتضمنة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وعليه، استوجب علينا تسليط الضوء على ما تضمنته هذه المرحلة التاريخية كتجربة اقتصادية أولى بعد الاستقلال وهي تجربة الاقتصاد المركزي المخطط.

ينطوي هذا الفصل على المحاور التالية حسب تسلسل تاريخي ارتأيناه مفيدا لتحليل وضعية الاستثمار والتشغيل في إطار وصف وتحليل للمناخ السائد آنذاك:

### المبحث الأول: والخاص بتقييم الاستثمار والتشغيل خلال فترتي المخططات

الرباعية (1967-1977) والمخططات الخماسية (1980-1989)، وهي بداية الإصلاحات الاقتصادية.

### المبحث الثاني: والخاص بتطور المناخ الاستثماري في ظل الإصلاحات الذاتية المتضمنة

إعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها في إطار إنشاء صناديق المساهمة.

### المبحث الثالث: المتضمن تقييم المناخ الاستثماري والتشغيل في ظل برنامج التعديل الهيكلي.

## المبحث الأول: تقييم حصيلة المناخ الاستثماري والتشغيل خلال المرحلة 1967-1989.

تم تقسيم هذه الفترة إلى عشرينين تقريبا، على ضوء ما أتى به نظام التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري الذي هيمن عليه القطاع العام الحكومي، وهما على التوالي مرحلة المخططات الثلاثية والرباعية الممتدة من 1967 إلى 1977 ومرحلة المخططات الخماسية 1980-1989 والتي شكلت المنعرج الحقيقي في الإصلاحات المتضمنة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

### المطلب الأول: تقييم حصيلة المناخ الاستثماري خلال المخططات الرباعية والخماسية 1967-1989.

تميزت الحقبة الزمنية ما بعد الاستقلال بمرحلة انتقالية تعتبر محطة انتظار وترقب وتحضير للمستقبل بما سادها من ظروف صعبة على كل المستويات، ويمكن تلخيص بعض خصائصها الأكثر أهمية بالنسبة لبحثنا في النقاط التالية:

-تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي من حيث مخلفات الاستعمار وما فرضته اتفاقيات إيفان على الدولة الجزائرية الفتية.

-الفراغ شبه الكامل في جميع ميادين النشاط الاقتصادي بعد رحيل المعمرين.

-اعتماد المنهج الاشتراكي كفلسفة ونموذج لتنمية الاقتصاد الوطني على ضوء ما رسمه برنامج طرابلس وميثاق الجزائر.

-انتهاج أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة لتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية ودفع عجلة التنمية.

-اعتبار القطاع العام كأداة استراتيجية للقيام بالدور الاستراتيجي والتاريخي لتحقيق التنمية وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

-إعادة النظر في دور القطاع الخاص المحلي من خلال قرار القطيعة مع النظام الرأسمالي رمز الاستغلال والإمبريالية.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

-الوضعية الاجتماعية المزرية والمتميزة باستفحال الفقر والجهل والبطالة التي أصبحت من الأولويات الكبرى في مخططات التنمية.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أن القطاع العام أصبح الممثل الشرعي والوحيد في بناء المؤسسات والهيكل السياسية والاقتصادية والادارية وبمناخ القاطرة التي ستدفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر التكفل ببرامج الاستثمار الوطنية من خلال المخططات الرباعية ثم الخماسية، بعد فترة فراغ برمج فيها مخطط ثلاثي تجريبي إلى غاية 1970 ، تاريخ بداية التأميمات الكبرى وإنشاء الشركات الوطنية في مختلف القطاعات.

نشأ القطاع العام في ظروف تاريخية ميزتها الإرادة السياسية الهادفة إلى إرساء الدولة الجزائرية الفتية ولملء الفراغ الكبير في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبسبب ضعف البرجوازية الرأسمالية المحلية عادة الاستقلال باستثناء بعض النشاطات التي يشرف عليها القطاع الخاص الأجنبي المقننة والمحمية في إطار اتفاقيات إفيان. رغم ذلك، تمكنت السلطات الجزائرية من اطلاق بعض المشاريع الاستثمارية الصغرى وبتمويل خارجي مثل الصناعات النسيجية والجلد والغذائية من جهة، وتأطير أولى الواردات من الخارج عبر الديوان الوطني للتسويق وتنظيم مبادرة الفلاحين المتعلقة بملف التسيير الذاتي للمستصلحات الفلاحية الشاغرة تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في إطار مراسيم مارس 1963 إثر رحيل المعمّرين.

أعطت السلطات الجزائرية الأولوية للتصنيع كمحرك لباقي القطاعات بانتهاج نموذج "الصناعات المصنعة" الذي سيضمن حسب منظّره " نمو اقتصادي متسارع للتشغيل عبر زيادة الانتاج الزراعي والصناعي".<sup>1</sup>

وينطلق هذا النموذج من فكرة تكثيف الاندماج الاقتصاد الوطني ودفع الارتباطات والمبادلات بين مختلف القطاعات، عبر ضخ استثمارات ضخمة ذات كثافة تكنولوجية عالية وحديثة في بعض القطاعات الرائدة التي ستجر بدورها باقي القطاعات في مصفوفة من العلاقات الفنية الأمامية

<sup>1</sup> G.D.De Bernis : « Les industries industrialisantes et les options algériennes ». Revue du Tiers-Monde. n° 47. Juillet-Septembre 1971.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

والخلفية المتسارعة والشاملة تمكن من رفع انتاجية العمل وإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية ككل وتغيير السلوكات على مستوى واسع.

يكون الأسلوب لبلوغ هذا الهدف وتطبيق هذا النموذج عبر إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية وبالأخص إلى قطاع المحروقات الذي سيشكل الاداة الأولى في تمويل الاستثمارات الضخمة بالمعدلات القياسية والتاريخية التي سيعرفها الاستثمار والتراكم في الجزائر على ضوء مخططات التنمية.

نقدم فيما يلي بعض الإحصائيات الخاصة بالجهد الاستثماري في القطاع العام من خلال المخططات التنموية للفترة 1967-1977 والتي تمكننا من تسليط الضوء على أبرز مميزات المناخ الاستثماري وأثره على التشغيل. يبين الجدول التالي تركيبة الاستثمار في مختلف القطاعات:

الجدول رقم 11: هيكل الاستثمارات المنجزة 1967-1978. (مليار دينار).

الفترة	1967-1969	1967-1969	1970-1973	1970-1973	1974-1977	1974-1977	1978	1978
القطاع	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
محروقات	2,7	28	9,8	27	36	30	14,7	28
-سلع تجهيزية	2,2	22	9,7	27	33	29,8	13,8	26,2
-سلع استهلاكية	0,45	6	1,3	3	5	4,3	4	7,6
مجموع الصناعة	5,4	56	20,8	57	74,2	61,3	32,5	61,8
الفلاحة	1,6	16	4,6	13	5,8	4,7	2,4	4,5
بني تحتية	2,7	28	11,3	30	40,8	33,3	17,7	33,7
المجموع	9,7	100	36,7	100	120,8	100	52,6	100

Source : A. benachenhou (1980) : « Planification et développement en Algérie. 1962-1980 ». Presses de l'E.N imprimerie commerciale. Alger. p 48.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

جدول رقم 12: نسبة الاستثمارات المبرمجة والمنجزة حسب القطاعات (1967-1977).

الفترة	المخطط الأول (69/67)	المخطط الأول (69/67)	المخطط الثاني (73/70)	المخطط الثاني (73/70)	المخطط الثالث (77/74)	المخطط الثالث (77/74)
القطاع	النسبة المخططة	النسبة المنجزة	النسبة المخططة	النسبة المنجزة	النسبة المخططة	النسبة المنجزة
محروقات	41,9	50,9	36,9	47,1	40,6	48,6
سلع تجهيزية	47	40,6	48,9	46,2	47,6	44,5
سلع استهلاكية	11,1	8,5	14,2	6,7	11,8	6,9
مجموع الصناعة	48,7	55,3	44,7	57	43,6	62
الفلحة	16,9	16,4	14,9	13	13,2	4,7
بني تحتية	34,4	28,3	40,4	30	43,2	33,3
المجموع	100	100	100	100	100	100

Source : A.Benachenhou (1980). Op cité. p 49.

من خلال الجدولين السابقين يمكن استنتاج الملاحظة التالية:

(أ) تسارع الوتيرة السنوية للاستثمار من 2,3 مليار دينار في المخطط الثلاثي إلى 9,2 مليار في المخطط الثاني ثم إلى 30,2 مليار في المخطط الثاني ليصل إلى 52 مليار في سنة 1978 مما يطرح إشكال مراقبة ومتابعة هذه الأعداد الهائلة من المشاريع الاستثمارية منذ التخطيط لها ووضع الاعتمادات المالية إلى حد تجسيدها وإنجازها على أرض الميدان، ناهيك عن التداخلات والعلاقات المعقدة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي الناتجة عن تسيير ومراقبة عقود الشراكة والمناولة وحتى الرقابة على التسريبات والامتيازات غير القانونية.

(ب) هيمنة قطاع الصناعة وخاصة المحروقات على هيكل الاستثمارات من حيث الفجوة بين النسب المبرمجة في الخطة من جهة، والنسبة المنجزة في الميدان من جهة أخرى، بحيث نلاحظ عدم تمكن سلطات التخطيط من التحكم في مستويات الانجاز المتزايدة في قطاع الصناعة والمحروقات (55,3 مقابل 48,7 في المخطط الثلاثي الأول و 62 مقابل 43,6 في الرباعي الثاني) عكس العجز المسجل في الانجاز بالنسبة للقطاعات الأخرى مثل الزراعة ب 4,7 مقابل

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

13,2، والهياكل القاعدية ب 33,3 مقابل 43,2 في الفترة 77/74، وهو تعبير واضح عن الاختلال الخطير في سيرورة التخطيط المركزي، والضعف في آليات الانفاق العمومي وأساسا في سلبية وعدم جدوى القرار السياسي الذي فرض توطين وتمركز جل الاستثمارات في أقطاب صناعية عملاقة يصعب التحكم في تسييرها، والبرهان على ذلك يظهر في تراجع المسؤولين لاحقا عن هذا النموذج.

ج) تظهر الفجوة كذلك من زاوية تزايد معدل الانجاز المالي مقارنة بمعدل الانجاز المادي للمشاريع، وهو دليل على تضخم تكلفة المشاريع وتأخرها أو تأجيل جزء منها أو كلها وهو اختلال إضافي يعبر عن الخلل في منهجية الانفاق الاستثماري العمومي وعدم التحكم في رزنامة انجاز المشاريع والذي لا يزال مستمرا حتى السنوات الأخيرة. تشير الاحصائيات إلى تضخم المشاريع الاستثمارية بنسبة 31% حيث كانت الاعتمادات الأولية تقدر ب 209,9 مليار دينار في 1978 مقارنة بالتكلفة الفعلية بعد الانجاز والتقييم التي قفزت إلى 381,1 مليار دينار، ثم وصلت هذه النسبة إلى 53,8% في برامج الاستثمار لسنة 1978 بسبب مناخ تضخمي عالمي يعاني منه المخطط عند إعادة برمجة ما تبقى من الانجاز (restes à réaliser) ، والتي بلغت تكلفتها الاجمالية في نهاية 1978 ما يقارب 210 مليار دينار وهو ما يعادل اعتمادات أربعة سنوات من البرامج بوتيرة 1978. فماذا نقول عن نموذج ومناخ استثماري يتأخر فيه إنجاز المشروع وتتضاعف تكلفته ويهيمن عليه قطاع واحد دون أي تنافسية مع القطاع الخاص المحلي، عندما يعد منظره بوتيرة متسارعة للنمو، إلا أن إرادة سياسية "مغامرة" راهنت على الحد من الاستهلاك الحاضر ورفع مستوى المعيشة للمجتمع مقابل استثمار تكون عوائده المستقبلية مشكوك فيها، والدليل على ذلك الانعطاف الواضح بعد سنة 2000 في السياسات الاستثمارية من خلال برامج دعم التنمية.

د) من أوجه الاختلال كذلك في منهجية الاستثمار المخطط، تشير الاحصائيات إلى هيمنة "الوظيفة المالية" في الاعتمادات على "الوظيفة الصناعية" التي تشكل العمود الفقري في برامج الاستثمار كونها النواة الأساسية للتنمية، على أساس أن أغلب الموارد ينبغي توجيهها إلى جوهر القطاع الصناعي ذاته مثل البتروكيميا والأسمدة والبلاستيك ضمن قطاع المحروقات، لكن لم تستفيد هذه الفروع إلا من 10% فقط من الاستثمارات المنجزة مقابل 90% لصالح بعض

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

النشاطات التابعة مثل نفقات الاستكشاف والتوزيع والخدمات والقنوات والتكرير ونفقات المركز والوحدات والبحث والتنمية وذلك في الفترة 1967-1978، مع الإشارة إلى التوجه نحو الاستثمار في الغاز الطبيعي كمكمل وبديل للبترول في اعتمادات المخطط الرباعي الثاني.

هـ) بصفة عامة، نعتبر أن المناخ الاستثماري المتوازن والفعال على مستوى الاقتصاد الكلي هو بمثابة التوازن القطاعي والفرعي النسبي في توزيع الموارد المستثمرة بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي للاقتصاد الوطني. عكس ذلك، تشير الاحصائيات إلى تأخر بعض القطاعات التي نراها مهمة مثل الفلاحة والصحة والسكن والتربية والدليل على ذلك العودة إليها في العشرية الحالية ضمن البرامج الاستثمارية الخماسية الأخيرة لدعم النمو (PSRE , PCSC)<sup>1</sup>. على سبيل المثال، فحصة الفلاحة من الاستثمارات الاجمالية كانت 4,16% في المخطط الثلاثي ولم تتعدى 5,6% في المخطط الرباعي الثاني و 7,8% لو أضفنا لها قطاع الري. أما حصة قطاع الصحة، فانخفضت من 8,1% إلى 4,0% بين المخططين الرباعيين 1970-1973 و 1974-1977.

و) من جهة أخرى، تشير إلى أن القطاع الخاص لم يستفيد إلا بحصة ضئيلة من التدعيمات في هذه البرامج رغم مساهمته في التشغيل الرسمي وفي النشاطات الموازية في شكل استثمارات ممولة ذاتيا، ناهيك عن إجراءات تأميم الأراضي الفلاحية وقوانين تحديد الملكية الخاصة.

ي) تشير كذلك إلى محاولة سلطات التخطيط المتعلقة بإدخال نوع من اللامركزية والديمقراطية في سيرورة التخطيط من خلال إسهام العمال في قرارات المؤسسة عبر تكتلهم وراء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في إطار ما سمي بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات (GSE) من جهة، وإعطاء المبادرة للمجموعات المحلية في إطار المخططات المحلية (PCD) لكنها بقيت محاولات دون جدوى وفعالية لأن القرارات الجوهرية كانت تؤخذ في الواقع على المستوى المركزي.

بعد سنتين من التقييم والمراجعة وإنهاء ما تبقى من المخلفات غير المنجزة والتفكير في إدخال إصلاحات ذاتية على المنهج التخطيطي لحل الكثير من الاختلالات التي أفرزتها النهج الاشتراكي، بمعنى سنتين دون مخطط، انطلقت مخططات جديدة خماسية الأجل على ضوء تصورات وتوازنات

<sup>1</sup> PCSC : Plan complémentaire de Soutien à la Croissance.  
PSRE : Plan de Soutien à la relance Economique.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

جديدة في المرحلة ما بين 1980 و1989 بمخططين خماسيين الأول 1980-1984 والثاني 1985-1989 تخللتها فترة إصلاحات متعددة نتطرق إليها في المطالب المالية من هذا الفصل.

يبين الجدول التركيبة الجديدة للاستثمارات في المخطط الخماسي الأول من حيث توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم 13: هيكل الاستثمارات في المخطط الخماسي حسب القطاعات (1980-1984). مليون دينار. (بتصرف).

النسبة %	المبلغ	القطاع
38,6	154 500	-الصناعة
15,7	63 000	منها المحروقات
11,8	47 100	-الزراعة
3,2	13 000	-النقل
9,5	37 900	-الهيكل الاقتصادية
15,0	60 000	-السكن
10,5	42 200	-التربية والتكوين
4,1	16 300	-الهيكل الاجتماعية(الصحة)
2,4	9 600	-التجهيزات الجماعية
5,0	20 000	_مؤسسات الانجاز
100	400 600	المجموع

Source : S. Bedrani (1981) : « L'agriculture algérienne depuis 1966, Etatisation ou Privatisation . OPU. Alger. P 399.

نلاحظ من الجدول السابق أمرا مفيدا وهو الانعطاف الواضح للسياسة الاستثمارية الحكومية في اتجاه تعديل المسار نحو القطاعات التي كانت مهمشة سابقا مثل الزراعة والهيكل الاقتصادية(من مواصلات واتصالات وسكك حديدية وشبكات التخزين) والتربية والتكوين وبالأخص السكن الذي أصبحت حصته تعادل قطاع المحروقات للمرة الأولى. هذا القطاع الذي يشكو من عجز كبير في ظل تزايد السكان والطلب والنزوح الريفي(البيوت القزديرية وبرنامج المليون سكن الخيالي وتجميع

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

مستفيدي الثورة الزراعية في القرى الاشتراكية). نقدم فيما يلي حصيلة حول المناخ العام للتشغيل أثناء فترة المخططات التنموية 1967-1989.

### المطلب الثاني: حصيلة حول مناخ التشغيل خلال المخططات الرباعية والخماسية 1967-1989.

رغم موقعه الاستراتيجي في الانشغالات الكبرى للسلطات الجزائرية، لم تتمكن السياسات المنتهجة في تلك الفترة من الحد من تفاقم ظاهرة البطالة رغم التحسن النسبي في خلق مناصب الشغل حول الأقطاب الصناعية والمدن الكبرى. يرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل منها:

-تعدد أشكال البطالة وصعوبة تشخيصها ومن ثم صعوبة قياسها ومعالجتها. فحسب فيراتال<sup>1</sup> تراوح عدد السكان الباحثين عن العمل بين 30 و 50% من السكان الناشطين الذكور في 1970 في حين أن "ك. عمور" وآخرون<sup>2</sup> قدروها بمليون ونصف المليون بطل في 1970 بمعدل بطالة يقارب 41% بالنسبة لفئة الناشطين الذكور فقط، مع هيمنة الوظيف العمومي على هيكل العمالة بالثلث ن مناصب العمل وتمركز باقي العاملين في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والنقل والخدمات بمقدار 807000 عامل من إجمالي 1141000 منصب عمل وبنسبة 59% غير مؤهلين في الزراعة في سنة 1969، و 31,7% في الصناعة في 1971.

- ركود نسبة التشغيل وحتمية الهجرة: بالرغم من أن التشغيل كان يشكل الانشغال الأكبر لدى السلطات الجزائرية، فإن النموذج التنموي في إطار المخططات الاستثمارية الحكومية لم يتمكن من تحقيق النتائج المسطرة وتوفير منصب عمل لكل أفراد الفئة الشغيلة من السكان كهدف مبرمج في المخطط الرباعي الأول، إلا أن التراجع كان بعد ذلك بالاكتماء بمنصب عمل للأسرة الواحدة كهدف للخطة التنموية، وهو بمثابة اعتراف ضمني بفشل الخطة التنموية في هذا المجال. من الأسباب التي ساعدت على هذا التراجع، نجد الضغوطات الهيكلية الديمغرافية في زيادة السكان مثلا بنسبة 4,6% والنسبة المرتفعة في الخصوبة ( 10 أطفال ) ونسبة الزواج المبكر ( 18,6 سنة ) ونسبة المرتفعة للوفيات (1,7%)، كل ذلك أدى إلى تضاعف عدد السكان بمرتين في ظرف عشر سنوات من 11,8 مليون في سنة 1966 إلى 22,2 ساكن في 1985 بزيادة في قوة العمل الناشطة

<sup>1</sup> G. VIRATELLE(1970) : « L'Algérie algérienne ». Editions Ouvrières. Paris. P 217.

<sup>2</sup> K . AMMOUR, C. LEUCATE et J.J.MOULIN(1974) : « La voie algérienne ». Maspero. P 94.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

للكور من 1,96 مليون في سنة 1966 إلى 4,6 مليون فرد في سنة 1966. تجدر الإشارة إلى أن البطالة كانت متفشية خاصة في أوساط فئة الشباب ولا يزال هذا الوضع سائدا حتى الآن مهما اختلفت المصادر الاحصائية.

- تأثير طبيعة الاستثمارات في التشغيل: إن اقحام التصنيع ذات الطرق التكنولوجية الحديثة والكثافة الرأسمالية العالية في بيئة شبه فلاحية، عند إنشاء المركبات الصناعية الكبرى عبر ما سمي آنذاك "بالقفزة التكنولوجية"<sup>1</sup>، كان له الأثر السلبي على الحجم الاجمالي للعمالة لأنه خلق فائضا في اليد العاملة عند عملية إحلال المركبات الصناعية مكان الوحدات المنتجة التقليدية الموجودة آنذاك. فلم يكن الخيار في يد البطالين أو المسرحين إلا الرجوع إلى الأرض أو النزوح إلى المدن بحثا عن عمل مؤقت في نشاطات غير الصناعة وفي القطاع الموازي أو نشاطات غير فلاحية مثل النقل والبناء والخدمات.

- كذلك وبفعل ارتفاع الانتاجية إثر تكثيف المكننة في كثير من المستصلحات الزراعية، أصبح من الصعب امتصاص هذا الفائض من اليد العاملة على غرار ما حدث بعض التعاونيات الفلاحية التابعة للثورة الزراعية، بالإضافة إلى العدد الكبير من الفلاحين المستفيدين الذين انسحبوا من هذه التعاونيات مما برر إحلال عنصر العمل بالآلات خاصة في المواسم العليا مثل الحصاد أو قطف الخضر والفواكه وفي فترات ندرة اليد العاملة.

- تخصص الكثير من المستصلحات الفلاحية في منتوجات ذات مردود مالي مرتفع إلى حد التقليل من المساحات المزروعة مما أدى إلى نزوح الفلاحين البطالين إلى نشاطات موازية غير فلاحية.

يوضح الجدول التالي الوضعية العامة للتشغيل والبطالة في سنة 1977، وحسب التعداد العام السكان والسكن:

<sup>1</sup> P. Jacquemot et M. Raffinot(1977) : «Le capitalisme d'état algérien ». Maspero. Paris. P 215.

الجدول رقم 14: حجم التشغيل والبطالة في 1977.

فئة السكان	في المدن	في الأرياف	المجموع
1-السكان الناشطون	1271733	1652851	2924594
2-السكان العاملين	1085417	1251554	2336971
3-البطالين	171540	373920	545460
4-الإناث العاملات	14776	23377	42153
5-معدل البطالة: 1/3	13,4%	22,6%	18,6%

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 1977.

يوضح الجدول السابق وضعية البطالة التي يتراوح معدلها من 13,4% في المدن إلى ضعفها تقريبا في المناطق الريفية أي 22,6% بالنسبة للفئة السكانية بين 18 و 59 سنة، بالرغم من التزايد السريع لفرص العمل غير الزراعية في الأرياف. كذلك شهدت وضعية التشغيل تحسنا واضحا مقارنة بسنة 1967 بحيث انخفض معدل البطالة من 30,6% إلى 18,6% في سنة 1977 بمعدل 28% في المدن و 33% في الأرياف.

توصل "ع. بنهشنو"<sup>1</sup> إلى نسبة بطالة أكبر بمعدل وطني قدره 28,4% يصل إلى 33,8% في المناطق الريفية، غذا تم توسيع الفئة الناشطة إلى سن 65 سنة بدلا من 59 سنة من جهة وافترض نهاية سن الدراسة في 15 سنة لبعض الشباب الباحثين عن منصب عمل وهي طريقة حساب أقرب للواقع. يضيف نفس المصدر إلى نقشي الظاهرة بالأخص عند فئة الشباب الذين يقل عمرهم عن 25 سنة حيث وصل معدل البطالة لهذه الشريحة إلى 47,6%.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى هيكل التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة بين المخططات الرباعية والمخططات الخماسية يمكن ملاحظة ما يلي حسب الجدول التالي:

<sup>1</sup> A. Benachenhou(1980) : « Planification et développement en Algérie ». Op cité. p 221.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الجدول رقم 15 : هيكل التشغيل في الفترة 1977-1987. (مناصب عمل).

مؤشر 1966=100	%	الحجم في 1987	%	الحجم في 1977	القطاع
82,3	29,6	692160	49,4	852300	الزراعة
232	17,2	401462	10	172400	الصناعة
380	14,8	345816	5,4	90900	بناء وأشغال عمومية
131	7,9	183580	8,1	140100	تجارة وبنوك
175	5,6	132420	4,4	75500	النقل
117	16,9	397019	19,5	336800	الإدارة
324	7,8	127615	3,2	56900	خدمات أخرى
135	100	2336972	100	1724900	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن. 1977 و 1987.

- الانخفاض الكبير للتشغيل في الزراعة نتيجة تزايد فرص التشغيل في النشاطات غير الزراعية كحل بديل للبطال خاصة مقابل دخول أكبر من جهة، وتزامنا مع توقيف الهجرة إلى فرنسا بعد 1974.

- ارتفاع التشغيل في الصناعة بسبب تركز الأقطاب الصناعية حول المدن رغم السياسات والبرامج الحكومية الخاصة الهادفة إلى تحقيق التوازن الجهوي.

- الزيادة الهائلة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي كانت بمثابة استدرار التأخر الكبير في برامج السكن إثر التضخم غير المسبوق في العمران وحجم المدن، بحيث يعتبر هذا القطاع النواة الأولى في امتصاص اليد العاملة غير المؤهلة.

- تميزت هذه الفترة كذلك بحركية كبيرة للعمال من خلال معدل الدوران المرتفع في القطاع الصناعي المقدر ب 15% بالنسبة للعمال ويصل إلى 26% بالنسبة للإطارات بسبب عدم التأهيل أو البحث عن دخول أكبر.

## المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في ظل الإصلاحات الذاتية 1989-2000.

المطلب الأول: إعادة هيكلة المؤسسات وأثرها على التشغيل.

أولاً: المفهوم النظري لإعادة هيكلة المؤسسات وآثارها على التشغيل.

من الزاوية النظرية، تعد إعادة الهيكلة بمثابة تغيير التركيبية الأصلية لوحدة اقتصادية ما في اتجاه شكل أو نموذج أو هرم تنظيمي جديد تمليه أسباب وظروف تحيط بالمؤسسة أو الدولة في فترة معينة، أو عناصر أخرى مثل:

-التخلي عن منتج ما أو فرع انتاجي ما أو التوقف التام للنشاط.

-إعادة توظيف بعض النشاطات.

-إخراج بعض الوظائف من الهيكل التنظيمي الداخلي للمؤسسة.

-إعادة التركيبية العامة للمؤسسة إثر عمليات ادماج أو ابتلاع وتملك مؤسسات أخرى.

-عند تأهيل وسائل انتاج وإعادة تطابقها مع مستوى نشاط معين.

-إعادة تنظيم العمل وما له من علاقة بالاستثمار.

إعادة الهيكلة علاقة وثيقة بالجوانب السياسية والقانونية والتاريخية، وبالأخص آثارها السلبية على المستوى الاجتماعي من خلال تقليص مناصب العمل على مستوى كلي أو جزئي. فتفرض إعادة الهيكلة في الحالة الأولى مثلاً عند تحويل اليد العاملة من قطاع إلى آخر أو عند إدخال نمط تكنولوجي حديث يقتضي إعادة تأهيل اليد العاملة أو تحويلها من مهام ووظائف إلى أخرى، وفي أغلب الحالات تتمخض إعادة الهيكلة على مستوى كلي عند إدخال برامج تعديل هيكلية في ظل إعادة جدولة الديون وتحرير الاقتصاد. أما على المستوى الجزئي، فعادة ما تكون إعادة الهيكلة مرتبطة باستراتيجية تطور المؤسسة في شكل تنبؤات لاستباق الأحداث في محيطها الخارجي أو في شكل رد فعل لتدعيم ميزتها التنافسية.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

من أشكال إعادة الهيكلة نجد نوعين أساسيين هما إعادة النظر في حجم المؤسسة أو إعادة النظر في هندسة الوظائف الانتاجية والمالية (downsizing ; reengineering) كما عرفها Singh<sup>1</sup> بأنها " مجموعة العمليات التي تهدف إلى شراء أو بيع جزء من الأرصدة أو التغيير في هيكل رأس المال أو تحويل وتغيير في الهيكل الداخلي للمؤسسة ". يرى (Moulin)<sup>2</sup> أنها "استراتيجية متعمدة من طرف المؤسسة بهدف التقليل من عدد العمال على أساس أن هذا الإجراء هو الوسيلة الفعالة لرفع الكفاءة التنظيمية والمالية إثر التخفيض من تكلفة الأجور"، وهو ما أشار إليه Cascio<sup>3</sup> بالتهديم المخطط لمواقع الشغل".

حسب (Rasmus)<sup>4</sup> ، هناك عدة أسباب لإعادة هيكلة المؤسسات:

-السباق نحو النمو لدى المؤسسات الكبرى باعتبار أن موازين القوة تقع على أساس الحجم مما أدى إلى تكتلها في تجمعات صناعية كبرى على غرار ما يحدث الآن في الجزائر منذ نهاية سنة 2014.

-البحث عن مراكز تمكن من الهيمنة على الأسواق والتخفيض من التكلفة خاصة الأجور، وكذلك التمرکز في قلب المهنة بزيادة الانتاجية والتحكم في المخاطر والعمل في النظام المتطور للشبكات.

-تطور نماذج وأنماط التسيير والإدارة من خلال تطور نظم الهندسة في بعض المهام والوظائف الاستراتيجية المالية والانتاجية والتسويقية، وعلى ضوء إدخال أكثر معيارية في الإدارة والاتصال وتأثير التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

- التطور الخاص بمستوى المخاطر الجيوسياسية الإقليمية والعالمية خاصة عند توطن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

<sup>1</sup> E.H.Browman et H.Singh(1993) : « Corporate restructuring, reconfiguring the firm ». Strategic Management Journal. Vol 14. Special issue. 1993. Pp 5-14.

<sup>2</sup> Moulin(2001) : « Contribution à la connaissance du processus de réduction des effectifs instrumentée par un plan social : une analyse empirique des mécanismes formels et informels ». Paris 2. 2001.

<sup>3</sup> W.F.Cascio (1993) : « Downsizing : what do we know what have we learned ». Academy of Management Executive. Vol 7. N°1 1993. pp 95-104.

<sup>4</sup> V. Rasmus(2000) : « Reconcevoir le processus de création de valeur ». Communication au Séminaire annuel de la Direction des Statistiques d'entreprise de l'INSEE. INSEE Méthodes. N°95.Nov 2000.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

نلاحظ أن أي هيكل جديد يجر في سياقه مجموعة من عمليات إعادة الهيكلة تخص شركاء المؤسسة والمتعاملين معها مثل الموردين والمناولين وباقي النشاطات التابعة المباشرة وغير المباشرة.

لم تدرس الآثار السلبية الاجتماعية لإعادة الهيكلة في المؤسسات من زاوية حجم التسريحات العمال وإطارها القانوني وخاصة الاجراءات الخاصة بمرافقات العمال المفصولين في إطار ما يسمى بالمخطط الاجتماعي للتسريح لأسباب اقتصادية والمتضمن إشكال التعويضات وإعادة الأدماج في سوق العمل بالنسبة للمؤسسة والدولة كونها تكلف مزدوجة مالية واجتماعية، خاصة في غياب مرصدا فعالا لقياس هذه الآثار.

في هذا السياق، أظهرت إحصائيات لمنظمة Dublin Foundation<sup>1</sup> ، كونها مرصدا لقياس الآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة ، ومن خلال معيار تسريح العمال بنسبة 10% على الأقل من عدد العمال ، وفي مؤسسات لا تقل عن 250 عامل، أن فرنسا أحصت في سنة 2006 حوالي 55000 حالة تقليص ضمن 1305 مخطط تسريح بما لا يقل عن 900000 بطل إضافي حسب التصريحات المقدمة للوكالة الوطنية الفرنسية للشغل.

من الزاوية الجزئية، وبغض النظر عن طبيعة إعادة الهيكلة (عضوية، مالية...)، بررت الكثير من المؤسسات قرار التسريح وربطه بضرورة تحسين الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة رغم أن بعض الدراسات<sup>2</sup> أظهرت العكس أي العلاقة الضعيفة بين تقليص عدد العمال وزيادة المردودية في المستقبل. رغم ذلك، فإن مثل هذه البرامج تكلف المؤسسة نفقات إضافية عندما تأخذ بعين الاعتبار حالات الاحباط ونقص المردود عند العمال الباقين في المؤسسة من خلال التكفل بها عبر برامج إعادة التحفيز والوقاية من الأضرار النفسية والتي تأخذ شكل التعويضات كالعطل الاستثنائية ومنح الأسهم وهدايا أخرى.

<sup>1</sup> Foundation Dublin : Européan foundation for the improvment of living and working conditions. In European Restructuring Monitor. [www.https://fr.m.wikipedia.org/wiki/restructuration](http://www.https://fr.m.wikipedia.org/wiki/restructuration).

<sup>2</sup> J. Allouche et P. Laroche et F. Noel (2004) : « Suppression d'emplois et performance de l'entreprise : une méta-analyse ». Actes du congrès de l'AGRH. 2004. Tome 4. P 1301.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

تشير بعض الدراسات<sup>1</sup> حول المخلفات السلبية لتسريح العمال في الولايات المتحدة الأمريكية بين 2001 و2003 إلى أن:

- 35% من العمال المفصولين لم يجدوا منصب عمل جديد.

- 13% منهم لم يجدوا إلا عملاً بعقد محدود المدة.

- أخيراً، 13% منهم شهدوا انخفاضاً في الأجر مقارنة بالوضع الأصلي.

إلى حد أن م. رايفير<sup>2</sup> ميز تسريح العمال "بالنقطة السوداء في ملف إعادة الهيكلة".

من زاوية التحليل الكلي، خضعت الكثير من الدول إلى برامج إعادة هيكلة أملت لها ظروف اقتصادية صعبة على غرار ما حدث في الجزائر إثر انخفاض سعر البترول في 1986 والتي اقتضت برامج إصلاحية ذاتية تخللتها إصلاحات تضمنت إعادة هيكلة المؤسسات (كما هو الحال الآن، وكان التاريخ يعيد نفسه، بتزامن انخفاض سع البرميل إلى أقل من 30 دولار وشروع الحكومة في إعادة هيكلة جديد للمؤسسات العمومية التي ستتكتل في مجموعات صناعية كبرى) واستقلاليتها في ظل إنشاء صناديق المساهمة من جهة، والخضوع إلى إصلاحات تحت إشراف المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال إعادة جدولة الديون ومستلزمات برنامج التعديل الهيكلي، والتي سنحاول معالجة آثارها على التشغيل فيما تبقى من هذا الفصل.

### ثانياً: إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية في الجزائر.

أمام الاختلالات المتعددة التي ميزت تسيير الاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمؤسسة العمومية بصفة خاصة، شرعت السلطات العمومية في ضوء المرسوم 242/80 الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 1980 في عملية تطهير وإصلاح المؤسسة العمومية ضمن إطار عام هدفه إعادة تنظيم هيكل

<sup>1</sup> H.S.Farber(2005) : « What do we know about job loss in the United States/ Evidence from the displaced workers . Survey 1984-2004 . » in [www.https://fr.m.wikipedia.org](http://www.https://fr.m.wikipedia.org) wiki restructuration. Consulté le 24601-2016 à 20h00.

<sup>2</sup> M. Rayvere(2008) : « Le management social des restructurations et la prise en compte du travail. Enjeux et défis des restructurations d'entreprises ». International Managment. N° spécial .Vol 12.Montréal. 2008. pp 11-18.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الاقتصاد الوطني، وهي البداية الفعلية لعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بشقيها العضوي والمالي.

كانت ضخامة المؤسسة الاشتراكية تحول دون آليات تسيير ناجعة بالإضافة إلى تراكم الديون عليها إثر ضخ موارد مالية معتبرة لا علاقة لها بالمرودية والاحتياجات الفعلية للمؤسسة. كما أن ضرورة الفصل بين وظيفة الانتاج من جهة والتوزيع من جهة أخرى أصبح لا مفر منه بغية ترشيد وعقلنة الانتاج بعيدا عن تبذير الموارد، وكذلك إعادة النظر في آلية الوظيفة التسويقية التي لا بد لها أن تتدرج في سياق التوجهات الجديدة المتضمنة اعتماد اقتصاد السوق كنموذج لتسيير المؤسسة العمومية بعيدا عن مفهوم التسيير الإداري المركزي سابقا.

من أهداف إعادة الهيكلة كذلك ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المادية كالتسيير العقلاني للمخزون من مواد أولية وقطع غيار و سلع نهائية ونصف محولة ومواد طاقية... إلخ، والتي كانت مستوردة بنسب ووتيرة عشوائية دون ارتباطها بالاحتياجات الفعلية في سياق ضخامة المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى غياب سياسة فعالة وموضوعية للاستيراد التي كلفت ميزانية الدولة أعباء كبيرة. أدى ذلك إلى تراكم السلع في الموانئ وتضخم تكاليف تخزينها وشحنها أو في حالات كثيرة إتلافها إن لم تكن غير متطابقة مع الاحتياجات الفعلية الكمية والنوعية للمشروع. كان ذلك يسري تحت مظلة البيروقراطية الإدارية وتقل الاجراءات الجمركية وضعف الرقابة وغياب روح المبادرة في المؤسسة.

ولعل مشروع إعادة الهيكلة في مجمل أهدافه خاصة تفكيك المؤسسات الكبرى إلى وحدات أصغر تمكن من مرونة أكثر في التسيير، أصبح يشكل منعطفا أساسيا يهدف إلى معالجة ضعف مردودية الاستثمارات الصناعية التي كانت تتميز بالتأخر في الانجاز وتضخم التكلفة وإعادة تقييم الأغلفة المالية والرداءة في النوعية.

في حين أن هدف عقلنة استعمال الموارد البشرية كان أولوية في منظومة إعادة الهيكلة والذي يهدف إلى الحد من تضخم عدد العمال (sureffectifs) بالنظر إلى طاقة الاستيعاب في المؤسسة، وحتى بالنسبة لمعايير التوظيف والانتاجية، إلى حد أن المؤسسة أصبحت مجالا وفضاء

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

للحشو وامتصاص التسارع الديمغرافي والنزوح الريفي وتعبيرا لامتلاك وتوزيع الربوع والامتيازات دون مقابل في العمل والانتاجية والقيمة المضافة.

في ظل هذه الظروف، أصبحت المؤسسة العمومية حلبة للصراع السياسي والايديولوجي بين المسيرين من جهة وهيمنة النقابة الوحيدة التي تركز مبدأ ضمان توزيع الأرباح بل توزيع الربح البترولي كون المؤسسة العمومية الاشتراكية هي مرآة للعلاقات الانتاجية السائدة آنذاك.

تنقسم إعادة الهيكلة إلى نوعين هما إعادة الهيكلة العضوية والمالية.

### 1- إعادة الهيكلة العضوية.

تعني إعادة الهيكلة العضوية تفكيك وتجزئة المؤسسات العمومية الكبرى إلى مجموعة من الوحدات ذات الحجم الصغير من جهة، والمتخصصة نسبيا من جهة أخرى وذلك في إطار الانتقال من فلسفة التسيير الإداري إلى فلسفة التسيير الاقتصادي بمعنى أن، الحجم الصغير يمكن من مرونة وسهولة أكبر في التسيير من جهة، وانتهاج أسلوب التخصص يمكن من تدعيم المجهودات والموارد في قناة واحدة انتاجية أو تسويقية عبر فصل الوظيفتين وتحسين الأداء والمردودية في إطار المخطط التنموي للمؤسسة وإمكانية توسعها في المدى الطويل.

كمثال لإعادة الهيكلة العضوية، تفرعت الشركة الوطنية للنسيج (Sonitex) سابقا إلى هيكل جديد متكون من عدة وحدات اقتصادية كما يلي:

(ا) في الانتاج: -في الصوف (Elatex).

-في القطن (Cotitex).

-في الحرير (Soitex).

-في الأغذية (Couvertex).

(ب) في التوزيع: شركتي (Inditex) و (Distritex).

يتميز المناخ الاستثماري والتشغيلي في تلك الفترة بعدة عوامل نذكر منها:

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

-تقليص حجم المؤسسات أدى إلى تحديد الاختصاصات بشكل واضح لدى العمال من جهة، وكذلك تقليص نسبة عدد الإداريين مقارنة بنسبة المناصب ذات الطابع التقني بسبب إعطاء الأولوية للوظيفة الانتاجية وإعادة النظر في تركيبة الأعباء والتكاليف الاجتماعية المؤثرة سلبا على نتائج المؤسسة.

-أدى ذلك إلى ضرورة ربط الأجر بالإنتاجية وإدخال فكرة حساب العائد انطلاقا من الجهد الفعلي للعامل بالتمييز بين منحة المردود الفردي والجماعي.

-أما في مجال الاستثمار، تمت مراعاة مبدأ الأفضلية للاستثمار عن طريق التمويل الذاتي بصفة جزئية أو كلية في اتجاه تكريس مبدأ استقلالية المؤسسة ولا مركزية المخططات الاستثمارية. لكن يبقى الإشكال مطروح بالنظر إلى ضعف الطاقة التمويلية للمؤسسات الخاسرة التي تنتظر التدعيم ومحو الديون. في هذا السياق، ادرجت فكرة الفصل بين الاستثمارات ذات الطابع الانتاجي والتي ستحملها المؤسسة على عاتقها في حين أن الاستثمارات في نشاطات أخرى مثل إنشاء هياكل قاعدية ذات منفعة عامة، تكون على عاتق خزانة الدولة في إطار المخططات التنموية الوطنية والمحلية.

-كذلك، تم اعتماد مبدأ العمل بالمشورات المالية ضمن تقييم نتائج المؤسسة كأداة لتحسين أدائها وتسييرها.

فيما يلي نقدم الشق الثاني من منظومة الإصلاح الخاص بإعادة الهيكلة المالية في المؤسسات العمومية.

### 2- إعادة الهيكلة المالية:

اقتضى تراكم ديون المؤسسات العمومية خلال الفترات السابقة تدخل السلطات العمومية بإجراءات متعددة من ضمنها أساسا تكفل الخزانة العمومية بهذه الديون أو جزء منها قصد تخفيف العبء على ميزانية المؤسسة وتمكينها من انطلاقة جديدة وبآليات ومعايير جديدة في التسيير. تشير الإحصائيات إلى أن المبلغ الاجمالي لديون المؤسسات في أواخر المخطط الرباعي الثاني قارب 180 مليار دينار جزائري نتيجة الإستدانة المستمرة كما كلفت هذه الاختلالات المالية ما قيمته 60 مليار دينار كأعباء تسديد خزانة الدولة ومساهمات مختلفة، وأصبح الأمر أكثر خطورة عندما

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

تزامنت هذه التدعيمات والمساعدات المالية المتزايدة مع انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، والتي تشكل عوائدها المصدر الأساسي في تمويل الاقتصاد الوطني والاستثمارات بشكل خاص.

كذلك، تزامن تفكيك وتجزئة المؤسسات مع صعوبة الموازنة والتنسيق المالي والمحاسبي للوحدات الجديدة المنبثقة عن الكتل الكبرى سابقا، مما يطرح إشكالية إعادة توزيع أرصدها المادية والمالية والعقارية بالإضافة إلى توزيع ديونها وتشتت مواردها البشرية إثر التفرع الإقليمي إلى وحدات شرقية، غربية وجنوبية بعضها متخصص في الانتاج والآخر في التسويق، منها من يتعامل مع بنك واحد أو عدة بنوك تابعة أو غير تابعة للفرع أو الشركة الأم سابقا.

طرح هذا الوضع إشكال إعادة النظر في طرق تمويل استثماراتها والتحكم في هندستها المالية إلى حد التفكير في بعض الحالات في حل بعض المؤسسات أو إعادة تجزئتها من جديد أو خصصتها بما ينجر عن ذلك من عواقب خاصة بتسريح العمال. في العديد من الحالات تمت إعادة توزيع العمال الأصليين على الوحدات المنبثقة عن إعادة هيكلة المؤسسات، بحيث أدى تراكم هذه الأعداد الكبيرة في وحدات صغيرة الحجم إلى انخفاض الانتاجية، كونها بطالة مقنعة.

من منظور العنصر البشري وتسير الموارد البشرية، لم تكن إعادة الهيكلة في الميدان قائمة على أساس العقلنة الاقتصادية بل انحصرت في توزيع إداري على أساس قوائم يعاد توزيعها وتوطينها في الوحدات المهيكلة دون اعتبار قواعد الحساب الاقتصادي أو آليات التسيير التي أرادت إعادة الهيكلة استحداثها عبر هذا الإصلاح. من الاعتبارات غير الاقتصادية التي كانت سائدة عند توزيع العمال على الوحدات الجديدة، نذكر هيمنة الميزة البيروقراطية وأولوية الطابع الاجتماعي فقط على المعيار الاقتصادي مثل فكرة تقريب مكان العمل من مكان الإقامة أو في غالب الأحيان عملية حشو للموارد البشرية في مناصب أو وظائف دون مراعاة التخصص والكفاءة أو الحاجة الفعلية للمؤسسة في ظرف اجتماعي وسياسي طغت عليه إلزامية امتصاص البطالة والنزوح الريفي.

لم نتمكن من إيجاد حيلة إحصائية حول حجم تقليص العمال في تلك الفترة والتي كانت تفيد البحث من حيث التحليل الميداني.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

ما يمكن استخلاصه من ملف الإصلاح المتضمن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في تلك الفترة هو أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك شجعت على قيام نموذج استثماري تحت مظلة القطاع العام تمحور حول تفكيك الشركات الوطنية الضخمة قصد التحكم في تسييرها في ظل آليات جديدة للهندسة المالية. لم تكن الآثار جيدة على سوق العمل بسبب مشكلة تقليص العمال وفي غياب المرافقة والحماية الاجتماعية للمفصولين على غرار ما يحدث في الدول المتقدمة. فلم يكن مناخ الاستثمار والتشغيل إلا مرآة للعلاقات الانتاجية السائدة التي قام عليها تسيير الاقتصاد الوطني والمؤسسة العمومية آنذاك.

نتناول فيما يلي محورا آخر للإصلاحات وعلاقتها بالمناخ الاستثماري والتشغيل والمتضمن استقلالية المؤسسات في ظل إنشاء صناديق المساهمة.

### المطلب الثاني: الإصلاحات المتضمنة استقلالية المؤسسات وصناديق المساهمة.

#### أولا: وضعية القطاع العام:

أنت الإصلاحات المتضمنة استقلالية المؤسسات العمومية كخطوة موائية لهيكلة المؤسسات العضوية والمالية مع بداية الثمانيات لمعالجة الاختلالات التي أفرزتها الأزمة الخانقة التي مست الاقتصاد الوطني. من أهدافها الرئيسية تحسين مردودية المؤسسات العمومية والتحكم في تسيير الوحدات الانتاجية التي تميزت بسوء التسيير وتبذير الموارد وغياب العقلانية في الحساب الاقتصادي والعجز المالي ناهيك عن ضعف قدرات التسيير لدى الاطارات التي كان يخضع تعيينها في المناصب العليا في الإدارة والتسيير إلى اعتبارات ومعايير شبه سياسية.

تضمنت استقلالية المؤسسات مبدأ ضرورة رفع القيود المركزية على المؤسسة بمقتضى القانون رقم 88/01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) والمؤرخ في 12 جانفي 1988، وتضمنت الآليات القانونية مستجدات حول إحلال تنمية المؤسسة العمومية الاقتصادية مكان الشركة الوطنية سابقا لتصبح شخصا معنويا في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة تتمتع مبدئيا بالاستقلالية المالية وتعتمد على مبدأ المتاجرة (commercialité) والربحية من خلال حرية التعاقد والمعاملات أي التخفيف النسبي من ضغوطات قانون الصفقات

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

العمومية بالإضافة إلى صيغ جديدة تنظم علاقة المؤسسة العمومية بالدولة التي تبقى المالك والمساهم الرئيسي لحافضة الأسهم المكونة لرأس مال المؤسسة العمومية. مقارنة بالفترة السابقة، فإن الدولة تخلت عن مهمة التسيير الإدارة والإشراف المباشر عن طريق تفويض وتكليف ممثلها وهي صناديق المساهمة (Fonds de participation)، بمقتضى القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والتعلق بصناديق المساهمة، كونها شركات مسيرة للقيم المنقولة العامة عل شكل هيئة حافضة تشرف على تسيير هذه الأرصدة العمومية، لكن لا تعني استقلالية المؤسسة المتصل التام لأجهزة الدولة عن توجيه ومراقبة المؤسسة العمومية.

من مستجدات هذا الإصلاح كذلك حرية المؤسسة في إنشاء فروع لها (filialisation) أو تقسيمها (scission) أو تكتلها أو دمجها مع وحدات أخرى (fusion)، أو حتي حلها عند الإفلاس عند انعدام السيولة المالية لديها بمقتضى المادة 36 من القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وذلك في ظل منظومة التعديلات القانونية المرافقة التي أدخلت على القانون التجاري وقانون الاجراءات المدنية وعلاقات العمل والنشاط النقابي ومنازعات العمل وقوانين العقار والتهيئة العمرانية وأمالك الدولة ومجلس المحاسبة وتنظيم بعض المهن الحرة... إلخ كسند لوجيستي لهذه الإصلاحات.<sup>1</sup>

مقارنة بالفترة السابقة، فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية المنبثقة عن الشركات الوطنية تحصلت على حرية نسبية في ظل استقلالية المؤسسات يمكن حوصلتها في النقاط التالية:

-تستطيع المؤسسة وبكل حرية تحديد واعتماد الهيكل التنظيمي التي تراه مناسباً لخاصيتها التقنية والتسييرية.

-اختيار وتنظيم قنواتها التجارية في ظل حرية التمييز بين الوظيفة الانتاجية والتسويقية والتي كانت ممزوجة سابقاً في النظام التخطيط المركزي.

-امكانية التفاوض في تحديد أجور العمال في ظل الاتفاقات الجماعية (conventions collectives) وذلك بعد تعديل منظومتي القانون العام للعمل (SGT) والتسيير الاشتراكي للمؤسسات (GSE).

<sup>1</sup> « Les lois des réformes économiques . 1988-1991 ». ENAG/ Editions. Alger.1991.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

-حرية التعاقد دون ضرورة الترخيص المبدئي للوصاية والبنك بعيدا عن قانون الصفقات العمومية والتأشيرة المسبقة للبنك المعمول بها مسبقا، والتي تم إلغاؤها (Avis n°72) .

-عدم السماح بأي تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون المؤسسة خارج الأجهزة المشكلة قانونا وفي إطار الصلاحيات الخاصة بها وبمقتضى القانون 88-01 السابق الذكر (المادة 58) حتى بالنسبة للشركات الخدمات مثل النقل التي أصبحت تربطها بالدولة علاقة تعاقدية كلاسيكية من ناحية الحجم والمدة.

من جهة أخرى، وفيما يخص المناخ الاستثماري، فإن هذه الفترة تميزت بالخصائص التالية:

-حرية اختيار واعتماد البرامج الاستثمارية كما ونوعا في حدود استراتيجية نمو وتطور المؤسسة حسب القطاعات والفروع المعينة ومتطلبات السوق.

-كذلك اعتما معيار تعظيم الربح عند اختيار المشاريع الاستثمارية بحيث أصبحت آلية اختيار وتنفيذ الاستثمارات لامركزية وحررة نسبيا، تعتمد بالأولوية على التمويل الذاتي ويندرج ذلك في اجراءات المناخ الجديد الذي يحمل مرونة أكثر في آليات التخطيط كإحلال المجلس الوطني للتخطيط عوض الهيمنة البيروقراطية لوزارة التخطيط سابقا.

وفي خضم تحويل حوالي 300 مؤسسة عمومية من ضمن 450 إلى مناخ جديد يريد أن يتسم بالاستقلالية ومبدأ المربحة والاتجار من جهة، وباختلاف نماذج وأصناف وهياكل المؤسسات من طابع انتاجي أو خدماتي، صناعي وتجاري (EPIC)، وبالجم الوطني أو المحلي، وتحت ضرورة إجراء تدقيق دولي معمق لوضعية هذه المؤسسات (Audit international) تحت اشراف البنك الدولي، فإن عدة ظروف غير مواتية أثرت سلبا على نجاح هذه الإصلاحات من جهة، وعلى مناخ الاستثمار والتشغيل من جهة أخرى نذكر منها:

-اختلالات دائمة في الوضع المالي للمؤسسة راجعة جزئيا إلى تدهور سعر الصرف للدينار رغم عمليات التطهير المالي أو احتمال تصفية المؤسسات الخاسرة في ظل العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 93-08 المتضمن اجراءات التصفية والافلاس لمثل هذه المؤسسات.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

-سوء ونقص في تشغيل الطاقات الانتاجية بسبب العجز في التمويل وضخامة عدد العمال بالنظر للحاجات الحقيقية للمؤسسة كبطالة مقنعة، والتي تنبئ بإمكانية تسريح مكثف للعمال في ظل ما يسمح به القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل في المواد 69 و 70 و 71 وفي باب إنهاء علاقة العمل الخاصة بتقليص عدد العمال لأسباب اقتصادية. نفس التدابير نصت عليها المادة 95 في باب حماية النشاط والشغل ضمن القانون العام للعامل.<sup>1</sup>

نلاحظ في هذا السياق ارتفاع حالات النزاعات الاجتماعية المرتبطة بقانون العمل عقب الاعتراف دستوريا بحق الاضراب. تشير الحصيلة الاحصائية لتركيبية وتوزيع عدد صناديق المساهمة وبالنظر إلى الفروع والنشاطات الاقتصادية إلى هيمنة صندوق البناء ثم صناديق الصناعة والمحروقات والري والنشاطات الالكترونية والاتصال ثم الخدمات كونها تحمل أكبر عدد من المؤسسات من إجمالي 937 مؤسسة كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: هيكل صناديق المساهمة حسب فروع النشاط الاقتصادي وتوزيع المؤسسات.

الصناديق	الزراعية والغذائية والصيد	المناجم والمحروقات والري	السلع التجهيزية	البناء	الكيمياء والبتر وكيمياء والصيدلة	الالكترونية والاتصال والاعلام الآلي	نسيج وجلد وتجهيز منزلي	خدمات
	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8
درجة الهيمنة:								
-35	35	35	27	84	25	18	19	54
-25								
30%	61	78	82	54	67	93	72	63
-10								
20%	07	12	06	08	05	12	08	12
المجموع	103	125	115	146	97	123	99	129

Source : A . R. HADJ NACER(1989) : « Les cahiers de la réforme ». Op cité. p

100.

<sup>1</sup> HADJ NACER Abderrahmane Roustoumi (1989) : « Les cahiers de la réforme ».n° 1. Op cité. p 174.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الخلاصة أن مثل هذه البرامج الإصلاحية لم تحقق نتائج فعلية وميدانية إلا استقلالية شكلية لا علاقة لها بمفهوم عقلانية القرار الاستثماري وتأثيره الايجابي على التشغيل لأن أسباب الفشل تكمن أصلا في ظروف وشروط إنشاء واقام صناديق المؤسسة كهيئات وسيطة لم تركز إلا هيمنة الدولة المالكة<sup>1</sup> (Etat-Patron) على المؤسسات العمومية، كما كان الحال في الفترة السابقة. كذلك، زادت صلاحيات الدولة عند تفعيل مركزية القرار إثر اللجوء الاضطراري إلى برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي منذ نهاية 1993، والذي فتح آفاق جديدة لسلسلة من الإصلاحات الهيكلية في مؤسسات القطاع العام في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق والخصخصة. ففي سياق الآليات الجديدة للإدارة المؤسسية (régulation institutionnelle) للاقتصاد الوطني، فإن وسائل تأطير النشاط الاقتصادي للمؤسسة بدأ يميل تدريجيا إلى المفهوم اللامركزي في التخطيط من خلال المخطط المتوسط المدى للمؤسسة ببرامج استثمارية مزدوجة تتميز بما يلي:

### (أ) المشاريع والبرامج الاستثمارية اللامركزية:

- ذات ميزة استراتيجية وآثار مهيكلة للاقتصاد الوطني وكذلك بالنسبة لتهيئة الاقليم.
- تكلفة ضخمة واللجوء إلى مصادر تمويل هامة بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- درجة تعقيد وكثافة مرتفعة في التكنولوجيا والتي تقلص من فرص امتصاص البطالة.
- مستوى منخفض من المردودية المالية مما يقتضي تكفل المستوى بدراساتها وانجازها وتمويلها.

### (ب) البرامج والمشاريع الاستثمارية اللامركزية:

وهي التي تندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية والخطة المتوسطة المدى للمؤسسة والتي تتميز عكس النمط السابق، بطابعها البسيط من زاوية التكنولوجيا البسيطة وتوفر المردودية الاقتصادية والمالية وتوفر الأسواق وإمكانية التمويل الحكومي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> H. BENISSAD(1994) : « Algérie : Restructurations et réformes économiques (1979-1993). » OPU. Alger. 1994. P 47.

<sup>2</sup> A.R. HADJ NACER(1989) : « Les cahiers de la réforme : rapports sur l'autonomie des entreprises ». Cahier n°1. ENAG . Alger. P 58.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

كذلك، تندرج هذه المشاريع في إطار سياسة التوازن الجهوي خاصة عند ادراج هذه الاستثمارات ضمن البرامج التنموية الخاصة لفائدة المناطق المحرومة والناحية والصحراوية والهضاب العليا، والتي تهدف أساسا إلى فك العزلة وخلق مناصب الشغل.

### ثانيا: وضعية القطاع الخاص المحلي:

استمدت حالة الكراهية تجاه القطاع الخاص مصدرها من الفلسفة الاشتراكية التي انبثقت من ميثاق طرابلس في 1960 على أن هذا القطاع للبرجوازية المحلية الموالية للاستعمار، مما أدى التهميش الشبه الكلي من خلال الحد من الملكية الخاصة أو نزعها عبر سلسلة التأميمات من جهة وضعف التدعيم لهذا القطاع ومزاحمته من طرف القطاع العام من خلال سياسة الاحتكار المطبقة من طرف الدولة في المخططات والبرامج التنموية.

تبقى وضعية القطاع الخاص غير معروفة نسبيا من زاوية قلة أو تضارب الاحصائيات المتوفرة في تلك الفترة مما يحد من تحليل المناخ الاستثماري والتشغيل آنذاك. رغم ذلك يمكن القول أن مساهمة القطاع الخاص كانت معتبرة نسبيا وبالنظر إلى الضغوطات والعراقيل المختلفة التي كان يتعرض إليها. تعددت جوانب هذه المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني الناشئ مثل نصيبه من القيمة المضافة والتشغيل والجبائية..إلخ. يوضح الجدولين التاليين مساهمة القطاع الخاص الوطني في تكوين القيمة المضافة الاجمالية خلال المخططات الرباعية:

### الجدول رقم 17 : تطور هيكل القيمة المضافة(مليون دينار).1967-1973.

السنة	1967		1970		1973	
القطاع	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
القطاع العام	1487	33 %	3506	50 %	10921	82 %
القطاع الخاص	3608	67 %	3516	50 %	2333	18 %
المجموع	5096	100 %	7022	100 %	13254	100 %

Source : P. Jacquemot et M. Raffinot(1977) : «Le capitalisme d'état algérien ». Op cité. p 241.

الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الجدول رقم 18 : التطور النسبي لحصة القطاع الخاص من القيمة المضافة (1969-1978).

القطاع	1969	1973	1974	1977	1978
زراعة	76	81	77	74	73
صناعات قاعدية	57	49	33	18	18
صناعات تحويلية	52	51	39	26	27
بناء وأشغال عمومية	63	53	30	21	27
مناجم وطاقة	3	5	3	2	2
محروقات	81	14	18	17	17
نقل واتصالات	24	12	11	9	9
تجارة	69	62	86	77	68
خدمات	82	81	81	78	75
قيمة مضافة خارج المحروقات	63	54	52	45	42
مجموع القيمة المضافة	66	45	38	35	34

Source : MPAT. cité par A.Benachenhou : « Planification et développemnt en Algérie 1962-1980 ». Op cité. p 94.

بالرغم من تناقض بعض الاحصائيات الخاصة بحصة القطاع الخاص من اجمالي القيمة المضافة مثلا في سنة 1973 من 18% في الجدول الأول إلى 45% في الجدول الثاني, نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص كانت مقبولة نسبيا لا تقل عن الثلث رغم تراجعها من 66% إلى 34%

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

بين 1969 و 1978 بسبب مزاحمة<sup>1</sup> القطاع العام لهذا القطاع وبفعل حجم الاعتمادات الضخمة التي تم ضخها في المخططات التنموية الحكومية.

نلاحظ كذلك أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الاجمالية كبيرة في القطاع الزراعي وامتدت إلى نشاطات غير زراعية مثل التجارة والخدمات كونها قطاعات لم يفتحها القطاع العام مقارنة بالمحروقات والصناعة.

من زاوية التشغيل الذي يعد امتدادا لتكوين القيمة المضافة، نلاحظ أن مساهمة هذا القطاع معتبرة بلغت %38,2 من اجمالي الفئة الناشطة تركزت أساسا في القطاعات السالفة الذكر وهي الزراعة والتجارة والخدمات كما يظهر في الجدول التالي:

### الجدول رقم 19 : المساهمة النسبية للقطاع الخاص في التشغيل.(1977).

القطاع	زراعة	صناعات تحويلية	بناء وأشغال عمومية	نقل	تجارة	خدمات	المجموع
النسبة	55	34,4	36,5	30,1	72,7	69,9	38,2

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن. 1977.

لو نظرنا في مساهمة القطاع الخاص من خلال التشغيل في الصناعة خلال الفترة 1966-1977 على ضوء الجدول التالي:

مولاي لخضر عيد الرزاق وبونوة شعيب (2010). " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر". مجلة<sup>1</sup>الواحات للبحوث والدراسات. عدد 09. إمامة غرداية. ص 65-97.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الجدول رقم: 20 : مساهمة القطاع الخاص في التشغيل حسب الفروع الصناعية. 66-77.

السنة	1966	1969	1972	1975	1977
القطاع	عام	عام	عام	عام	عام
بناء.أ.ع	31500	40738	45183	74740	94956
صلب، ميكانيك وكهرباء	3713	12631	23302	53398	66144
نسيجية	1806	17767	12436	16257	18470
غذائية وتبغ	11027	19387	18351	24183	31255
خشب وورق	4449	7621	6890	12199	15704
كيمياة بلاستيك	619	5926	3333	6134	8041
صناعة متنوعة	95	404	106	520	614
عدد العمال	69872	136150	167068	281835	368002
المجموع =1966	100	100	239	403	527
100					

Source : SEP. Cité par A. BENACHENHOU : « Planification et développement en Algérie. 1962-1980 ». Op cité. p 96-97.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

-المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في التشغيل في قطاع الصناعة بوتيرة سنوية تقارب 10% والتي ارتفعت إلى 32,6% في نهاية الفترة في سنة 1977.

-تمركزت هذه المساهمة في بعض الفروع الصناعية وغير الصناعية مثل البناء والأشغال العمومية بنسبة 52,6% و45,2% في الصناعات النسيجية، و 45,3% في الكيمياء والبلاستيك، و91,2% في الصناعات المختلفة، و33,5% في صناعات الخشب والفلين والورق.

-تواصلت وازدادت مساهمة القطاع الخاص في عملية التشغيل ليتصدر الترتيب بالنسبة لحصته في خلق مناصب العمل مقارنة بالقطاع العام في الفترة 2003-2005 بأكثر من 5 ملايين عامل في سنة 2005 أي نسبة 63% من حجة التشغيل الاجمالي مقارنة ب 37% للقطاع العام كما

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

يظهر في الجدول التالي، وهو دليل على المكانة والدور الديناميكي الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية والتشغيل.

الجدول رقم 21: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر 2003-2005. ألف عامل.

البيان	2003			2004			2005		
	ق.عام	ق.خاص	مجموع	ق.عام	ق.خاص	مجموع	ق.عام	ق.خاص	مجموع
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
بناء.أ.ع	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
صناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
تجارة و خدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
المجموع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. نشرة 2007.

-كذلك ومن جهة أخرى، يمكن الإشارة إلى مساهمة القطاع الخاص من خلال حصته في التحصيل الجبائي بالنظر إلى هيكل رقم الأعمال الخاضع للضريبة مقارنة بالقطاع العام كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 22 : توزيع رقم الأعمال الخاضع بين القطاعين العام والخاص خارج المحروقات بين 1973 و1977.

المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	
100%	52,4%	47,6%	1974-1973
100%	58,9%	41,1%	1975-1974
100%	60,6%	39,4%	1976-1975
100%	63,3%	36,7%	1977-1976

المصدر: وزارة المالية.

-بالنسبة لحجم الاستثمارات الخاصة، والمؤشر لها من طرف اللجان الوطنية والجهوية للاستثمار، بلغت في الفترة ما بين 1967 و1974 حوالي ما 875 مليون دينار وهو ما يقارب 13% من

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

اجمالي الاستثمارات الاجمالية للقطاع الخاص التي تجاوزت 7 مليار دينار حسب دراسة للجمعية الوطنية للبحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>. كما أن لوحظ تزايد في نسبة إيداع الأرصدة الخاصة المدخرة لدى البنوك في تلك الفترة.

بالنسبة للقطاع الخاص الأجنبي، يكمن الإشارة إلى أن التعاقد مع الشركات الأجنبية كان تحت الرقابة الشبه الكاملة للدولة من زاوية تأطير النماذج المختلفة لهذه العقود الثنائية التي أخذت شكل "عقود مفاتيح باليد" وعقود "منتوج باليد" إلى حد "عقود زيون باليد" بما أفرزته من مشاكل حول التبعية وتحويل التكنولوجيا من جهة، والاختلالات الناتجة عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

كذلك وعلى غرار ما حدث في معظم الدول المتخلفة التي انتهجت الخيار الاشتراكي كنموذج تنموي بعد الاستقلال، نلاحظ أن عدائها للرأس المال الأجنبي وبالأخص تجاه الشركات المتعددة الجنسيات ومن ثم للاستثمار الأجنبي المباشر تجسد في حجم نزع الملكية والتأميم لفروعها المتواجدة في هذه الدول في الحقبة الزمنية من السبعينيات والتي زادت في تقييم المخاطر القطرية لهذه الدولة الشبه مغلقة على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى المخاطر حول احتمال عدم تحويل رؤوس الأموال والأرباح، بالرغم من أن حصة التدفقات الاستثمارية إلى هذه الدول لم تتجاوز مبلغ 1,5 مليار دولار، أي 1,6% من إجمالي مجزون الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم الثالث في الفترة 1978-1980. أظهرت دراسة<sup>2</sup> حول مدى انفتاح عينة من 21 دولة متخلفة ذات التوجه الاشتراكي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، حجم التأميم لفروع هذه الشركات من جهة كما يظهر في الجدول التالي، وحدة الضغوطات المفروضة عليها.

<sup>1</sup> A. Benachenhou (1980) : « Planification et développement en Algérie ». Op cité. p 100 .

<sup>2</sup> W. ANDREFF(1989) : « L'ouverture du tiers-monde socialiste aux investissements directs étrangers ». Communication présentée au v° colloque international du GRECO CNRS. EFIQ sur le thème « Investissement international et dynamique de l'économie mondiale ». Saint-Malo. France. Juillet 1989 . Editions Economica 1990. pp 364-391 .

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الجدول رقم 23 : عدد حالات التأميم للشركات المتعددة الجنسيات في بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي.(1960-1976).

عدد الحالات	5-1	15-6	25-21	30-26	أكثر من 50
الدول	افغانستان غينيا كمبوشيا سوريا اليمن	البنين العراق الموزمبيق	برمانيا الكونغو	مدغشقر	الجزائر انغولا اثيوبيا تنزانيا

Source : W. ANDREFF(1989) : « L'ouverture du Tiers-Monde socialiste aux investissements directs étrangers ».communication au V° Colloque du GRECO CNRS.EFIQ sur le thème « Investissement international et dynamique de l'économie mondiale ». Saint-Malo. France. P 370.

من جهة أخرى، نلاحظ أن العديد من العوائق ما بقيت مفروضة على الشركات الأجنبية التي ما زالت تمارس نشاطها في هذه الدول المضيفة، منها:

-ضرورة مساهمة الدولة المضيفة في رأس مال فروع هذه الشركات .

-الرقابة على الصرف بالإضافة إلى خضوعها لجباية ثقيلة ومراقبة الاسعار.

-تحديد عدد الإطارات الأجنبية المشاركة في المشاريع الاستثمارية.

-ضرورة تصدير نسبة من الانتاج المحقق في إطار هذه الشراكة وتحديد نسبة تحويل الأرباح إلى الخارج أو إلزام الشركة باستثمار جزء منها محليا.

-ضرورة التمويل من مصادر محلية وضرورة المساعدة الفنية للمؤسسات المحلية.

ما يمكن استخلاصه مما سبق، أن ديناميكية القطاع العام ونموذج تسييره هو الذي شكل القاعدة والشروط الموضوعية لتطور القطاع الخاص في تلك الفترة خاصة في الصناعة والتجارة من خلال العلاقات الرسمية التعاقدية بين القطاعين في شكل عقود شراكة ومناولة وتدعيم، وغير رسمية من

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

---

خلال الأشكال المتعددة من التسريبات التي تستفيد منها القطاع الخاص تحت مظلة القطاع العام كونه مصدر القرارات الاستراتيجية في توزيع الثروة الربعية وإعطاء الامتيازات.

## المبحث الثالث: تقييم المناخ الاستثماري والتشغيل في ظل برنامج التعديل الهيكلي.(PAS)

تميزت المرحلة ما قبل التعديل الهيكلي بخصائص الاقتصادية الاشتراكية البيروقراطية تشويها مركزية القرار وهيمنة الربح البترولي وضعف التسيير الاقتصادي. يمكن حصر ميزات الأساسية في العناصر التالية:<sup>1</sup>

- 1- التخطيط الاجباري المركزي.
- 2- الرقابة العامة على الأسعار والأجور ومعدل الصرف.
- 3- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- 4- هيمنة القطاع العام على الاقتصاد والممول من مصدر أساسي هو قطاع المحروقات يتميز بتدخل واسع للدولة، واختلال التوازنات المالية وسوء التسيير وضغط النقابات(الوحيدة)، والتبعية للمديونية الخارجية.
- 5- قطاع خاص منظم لكن مهمش يمارس جزء منه نشاطات تحتية موازية تتميز بمرونة كبيرة. بالإضافة إلى التأثير السلبي لهيمنة القرار السياسي على القرار الاقتصادي بما يميز الاقتصاديات المتخلفة الريفية ذات فائض مالي متذبذب حسب تقلبات أسعار المواد الأولية الخامة المصدرة. تشير المؤشرات العامة الكلية للاقتصاد الجزائري قبيل فرض برنامج التعديل الهيكلي إلى تدهور التوازنات الكبرى على جميع المستويات حيث:  
-في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1978- أي مرحلة المخططات الرباعية والخماسية- انتهجت الجزائر خطة تنموية على أساس تصنيع مكثف عبر مركبات صناعية ضخمة يهدف إلى إنشاء علاقات ارتباط وتكامل خلفية وأمامية بين القطاعات حسب نموذج "الصناعات المصنعة"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> H. BENISSAD (1999) : « L'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb ». OPU. Alger. P 56.

<sup>2</sup> G.D.DE BERNIS(1969:) : « Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale ». Revue du Tiers-Monde. Juin-Septembre 1969.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

تميز الجهد التراكمي بمعدلات مرتفعة في الاستثمارات الموجهة أساسا إلى الصناعة تقارب نسبة 50% في 1978 وهو من أكبر معدلات التراكم في العالم، والذي مكن من نمو سنوي مرتفع وسريع يقارب 7% في الفترة 1967-1979.

-تراجع الاهتمام والأولوية للتصنيع بعد 1980 إثر التغيير في القيادة السياسية بمبرر إعادة النظر وتقييم ما تأخر من الانجازات والحد من التبذير وعقلنة تسيير الاستثمارات -سنتين دون تخطيط- والاهتمام بإدارة أكثر نجاعة للمشاريع والحد من ضخامتها بسبب امتصاصها لموارد هائلة من عائدات المحروقات مع التفكير في إعادة هيكلة بعض القطاعات منها المؤسسات الكبرى، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص أمام عدم فاعلية القطاع العام من جهة، واعتماد نموذج جديد أكثر انفتاح على الشراكة مع الرأس مال الأجنبي من خلال عقود شراكة من نوع (joint-ventures) بمقتضى قانون الصادر في أوت 1982 والمتضمن مساهمة الشركات الأجنبية في حدود 49% من رأس المال، والتي هيمنت عليها عقود من نوع "مفتاح باليد" و"منتج باليد" و"زبون باليد" سابقا في ظل المخططات الرباعية.

-أمام الانخفاض الكبير لمعدلات التراكم، نلاحظ أن الانعكاس على التشغيل كان جد سلبي إثر تراجع الدولة في بعض القطاعات مثل حل المستثمرات الزراعية (EAC) لفائدة تسييرها من طرف عمالها.

-تزامن هذا الانخفاض مع تقليص مصادر التمويل الخارجية إثر انخفاض أسعار النفط وبداية الاختلالات في التوازنات المالية والتي رافقها تدهور سعر الصرف بالنسبة للدولار كعملة مرجعية في المبادلات الخارجية خاصة تصدير المحروقات إلى حد الوصول إلى النقطة الحمراء عند عدم القدرة على تسديد الديون واختناق الاقتصاد وقدرته الاستيرادية من المواد الغذائية والسلع التجهيزية مما أدى إلى تأخر العديد من المشاريع الاستثمارية أو توقفها. يتضح جليا فشل النموذج التمويلي للتنمية على أساس تبعية إيرادات الاقتصاد الوطني إلى مصدر وحيد يتمثل في المحروقات، وهو اختيار سياسي راهن بمصير مجتمع واقتصاد مقابل نموذج تنموي مشكوك في نتائجه المستقبلية.

-تكون الأزمة الاقتصادية حينئذ سببا للأزمة السياسية حيث أدى ذلك إلى إعادة النظر في أحادية النظام السياسي وانتهاج التعددية بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 والدخول في سيرورة ديمقراطية.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

شكلية مع تدهور الأوضاع الأمنية. من جهة أخرى، استلزم الوضع الاقتصادي ضرورة الانصياع إلى إعادة هيكلة جذرية وعنيفة للاقتصاد الوطني تحت إشراف المنظمات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بدء بإعادة جدولة الديون وإجراءات خاصة بالمراجعة الجوهرية للفلسفة التنموية السابقة والتي اعتبرها الكثير بمثابة منعرج تاريخي في المساس بالسيادة الوطنية. تظهر كل المؤشرات الإحصائية والتقارير الرسمية مدى تدهور الاقتصاد الوطني ووصوله إلى الخط الأحمر من خلال استحالة تسديد الديون وحتى خدمة الديون وانقطاع التمويل الخارجي وانهيار المخزون من العملة الصعبة واختلال ميزان المدفوعات وتضخم خدمة الديون إلى معدل 57% في سنة 1986، نهيك عن تدهور القدرة الشرائية للسكان وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي هروبا من تدهور الأوضاع الأمنية في الريف وارتفاع معدل البطالة ليقف عند 30% في الفترة 1986-1988.

### المطلب الأول: محتويات برنامج التعديل الهيكلي.

يندرج برنامج التعديل الهيكلي ضمن خطة اصلاحية فرضتها الأوضاع الاقتصادية والسياسية هيأها وأشرف عليها صندوق النقد الدولي بمرافقة البنك العالمي تتضمن المحاور التالية حسب مرحلة وتسلسل الاتفاقيات بين الجزائر والمنظمتين الدوليتين:

#### (1) الإصلاح الذاتي:

يتضمن بعض الاجراءات المتخذة من طرف السلطات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي منها:

-تقليص مستوى الواردات وبالأخص المواد الاستهلاكية باعتبار أن هذا الاجراء جوهرى في سياسة التقشف والحد من الاستهلاك المحلي.

-تخفيض نفقات التحويلات ذات الطابع الاجتماعي والخاصة أساسا بنفقات الحماية والتغطية الاجتماعية.

-تخفيض نسبي في معدل صرف الدينار انطلاقا من اكتوبر 1987 في اتجاه قيمته السوقية الحقيقية.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

- اعتماد الصرامة منذ 1986 في سياسة القرض من خلال التقليل والتأطير والرقابة إلا أنها لم تطبق إلا بنسبة ضعيفة بسبب الاحتياجات المتزايدة لخزينة الدولة لاحتواء تزايد طلبات التمويل الاستثنائية التي فرضتها الأزمة.

- حل المستصلحات الزراعية الاشتراكية وإعادة النظر في تسييرها في غطاء تسيير ذاتي من طرف الفلاحين في اتجاه القطيعة مع افرازات نظام الثورة الزراعية السابق.<sup>1</sup>

- اعتماد مبدأ استقلالية المؤسسة - السابق الذكر - منذ 1988 على أساس مبدأ الفصل الشكلي بين مالكةا وهي الدولة ومسيرها وهي صناديق المساهمة في صيغة شركات تجارية ذات رأس مال عام , والتي أوكلت لها مراقبة وتسيير المؤسسات العمومية كونها حافظة أسهم.

تعتبر الاجراءات السالفة الذكر بمثابة الخطوات الأولى لتحضير الاتفاق حول برامج التعديل الهيكلي (accord stand by) تحت اشراف صندوق النقد الدولي، والتي تزامنت مع أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية رديئة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال:

(ا) حركة الاحتجاج الشعبي في 5 اكتوبر 1988 وعواقبها السياسية الأمنية.

(ب) انهيار سعر النفط وهو المصدر الوحيد لتمويل النمو والاستثمار.

(ج) حرب الخليج.

(د) توقيف المسار الانتخابي البرلماني في إطار التعددية في 1991 بعد استقالة رئيس الجمهورية.

(هـ) على الصعيد الاجتماعي، تدني مستوى المعيشة وتزايد معدل البطالة والفقير تحت تأثير معدل تضخم قياسي بلغ 30%.

(2) الاتفاق الأول ( 30 ماي 1989):

تميز هذا الاتفاق ببعض الجوانب السرية والغامضة نتيجة الأوضاع الراهنة، ويمكن حصر أهم بنوده في المحاور التالية:

- سياسة نقدية أكثر نقشف.

<sup>1</sup> DAS : Domaines Agricoles Socialistes.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

-إنهاء وضعية العجز في ميزانية الدولة من خلال تقليص حجم النفقات.

-فرض مرونة وحقيقة الأسعار حسب قانون السوق والمنافسة.

-مواصلة تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية كما يظهر في الجدول الموالي، والتي فقدت قيمتها مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من ثمانية مرات في عشرية ما بين 1990 و2000.

الجدول رقم 24: تطور معدل الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي (1990-2005).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل	9,00	18,5	21,8	23,3	35,1	54,7	54,7	57,7
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المعدل	58,7	66,6	75,3	77,2	79,7	77,4	72,1	72,6

Source :Siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resour  
ces/Algeria.PER.FRENCH.Volume1.pdf.

بصفة عامة، تم الوصول إلى تنفيذ هذه النقاط مثل عدم تجاوز نسبة 7% من ارتفاع الكتلة النقدية بالإضافة إلى إزالة العجز في ميزانية الدولة وتخفيض سعر صرف الدينار تدريجياً وأخيراً إصدار قانون في صيف 1989 يقضي بإدخال أكثر مرونة على نظام الأسعار.

### 3) الاتفاق الثاني (03 جوان 1991).

تأخر هذا الاتفاق نسبياً بسبب الموقف الجزائري تجاه حرب الخليج وتعطل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى تعاقب الإصلاحيين والمحافظين على السلطة السياسية في تلك الفترة. تضمن هذا الاتفاق شروطاً أصعب نسبياً بالمقارنة مع الاتفاق الأول ويمكن حصرها في النقاط التالية:

-تحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية. مكن هذا الإجراء من فتح قنوات الاستيراد والتصدير إلى ما يقارب 25700 متعامل اقتصادي من الخواص. أثار ذلك

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

جدلا حول ظهور صراعات حول المصالح والامتيازات المباشرة وغير المباشرة التي يمكن جنيها من خلال هذا التبادل, خاصة إذا علمنا أن حجم الواردات يتجاوز مبلغ 10 مليار دولار.<sup>1</sup>

-إصلاح جوهري في المنظومة المالية مع الفصل بين صلاحيات خزانة الدولة من جهة وهيئة الاصدار النقدي من جهة أخرى.

-تخفيض سريع في معدل الصرف إلى غاية ماس 1991 والذي سيتبع بتخفيض معتبر للعملة الوطنية أو إنشاء سوق حرة للدينار.

-تحرير راديكالي في منظومة الأسعار قصد التقليل من التدعيم في إطار ميزانية الدولة مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى حد 29% في سنة 1995, وكذلك بسبب المضاربة من طرف القطاع الخاص وصعوبة الرقابة عليه. يبين الجدول التالي ارتفاع الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية بين 1990 و1997.

الجدول رقم 25 : حركة الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية في الجزائر الكبرى. 1990-1997.

السلعة	الوحدة	1990	1991	1995	1997
خبز		1	1,5	6	8,5
دقيق	01 كلغ	2,05	4,5	20	36
زيت	01 لتر	4	16	50	55
حليب مبستر	01 لتر	1,5	4	10	20
عدس	01 كلغ	7	15	30	40

Source :H. BENISSAD(1999). « L'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb ». Op cité. p 71.

-اصلاح النظام الجبائي بإدخال منظومة الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الاجمالي بدلا من الرسم الاجمالي الوحيد على الانتاج والخدمات (TUGP , TUGPS) من جهة، وكذلك النظام الجمركي بتأطير فني ومالي من البنك العالمي.

<sup>1</sup> A. BENYACOUB (1997) : « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel ». Confluences. Printemps 1997. P 82.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

على العموم تم تنفيذ معظم محتويات هذا البرنامج مثل إصدار قانون النقد والصراف في 1990 ورفع معدل الفائدة وتأطير القرض ومراقبة التوازن في ميزانية الدولة مع مواصلة انخفاض معدي الصرف وتحرير الأسعار برفع الدعم أو تحديده في بعض المواد الغذائية الأساسية.

نشير إلى مراقبة هذه الاجراءات بمحاولة السلطات تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية لهذا البرنامج مثل إنشاء شبكة اجتماعية هدفها مساعدة الدخول الضعيفة من خلال جباية منخفضة على هذا الدخول وتدعيمات مختلفة في الميادين الاجتماعية.

من زاوية أخرى تمت مراقبة هذا البرنامج بإجراءات إصلاحية أخرى مقابل قرض من البنك العالمي لتمويل هذه الإصلاحات قدره 250 مليون دولار، من هذه الشروط نذكر:

(ا) إجراء دراسة تدقيق من طرف مكاتب استشراف دولية مفادها تحقيق خبرة معمقة حول إعادة هيكلية أو خصخصة أو حل عشرين من أكبر المؤسسات العمومية المصنفة في المؤسسات الأكثر استهلاكاً أو تذبذباً للموارد المالية والمادية.

(ب)مراجعة وتحيين القانون التجاري على أساس إدراج مبدأ الإفلاس والتصفية الشركات الخاسرة مثل ما يسري في القطاع الخاص والذي يؤدي إلى تكريس مبدأ حرية حركية رأس المال إلى الأسواق المالية.

(ج) تحرير قطاع التأمينات حسب نفس آليات السوق الحرة.

### 3- الاتفاق الثالث (ماي 1994).

تعتبر بنوده الأكثر قسوة بالنظر إلى الشروط المفروضة من طرف الهيئات الدولية كونها تزامنت مع ظرف سياسي واقتصادي واجتماعي سيئ جداً هيمنت عليه أزمة سياسية خانقة واطاع في المفاوضات مع المؤسسة النقدية الدولية وصعوبة إلى حد الاستحالة بالنسبة لتسديد الديون.

تكمّن محتويات هذا الاتفاق في المحاور التالية:

-اعتماد تحرير الأسعار وحقيقتها كمرجعية أساسية في معظم المواد حتى الاستهلاكية والضرورية مثل الغذاء والدواء والنقل على سبيل المثال. يعني ذلك تزايد مستمر في معدل التضخم تحت

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

ضغط رفع التدعيم وثقل الضرائب بالإضافة إلى المضاربة من جهة، وتدهور معدل الصرف ورفع سعر الفائدة.

-تدهور قيمة العملة الوطنية بقرار تخفيضها بنسبة % 50 مع تخلي بنك الجزائر عن مبدأ التسيير الإداري المركزي لمعدل الصرف من خلال بيع العملة الصعبة بالمزاد إلى البنوك التجارية مع التحضير لاعتماد آليات لإنشاء سوق صرف قائمة على ميكانزمات السوق الحرة.

-رفع الحواجز القانونية بغية تحرير التجارة الخارجية بإلغاء منذ 1995 القوائم الخاصة بالمنتجات الممنوعة من الاستيراد، وتزامن ذلك مع اعتماد مبدأ التحويل التجاري لعملة الوطنية (convertibilité commerciale) إثر الاستفادة من موارد إضافية بالعملة الصعبة نتيجة إعادة الجدولة الأولى للديون لدى نادي باريس.

-التحكم في التدفقات النقدية والتي تعني مراقبة منح القروض ورفع معدل الفائدة والتقليص من التسبيقات للخزينة العمومية كما أن توازن ميزانية الدولة أصبح من الأولويات السياسة النقدية كما يظهر في الجدول التالي الخاص بتطور ميزانية الدولة بين 1992 و1994.

يمر هذا التوازن بالضرورة بتقليص النفقات بشطريها التسييري عبر تخفيض التحويلات الاجتماعية من جهة، والتجهيزي الخاص بنفقات الاستثمار من جهة أخرى وهذا يعني تأخر وتعطيل الكثير من المشاريع أو إلغائها بما ينعكس سلباً على التشغيل.

الجدول رقم 26 : تطور ميزانية الدولة بمليار الدينار. 1996-1993.

السنة	1993	1994	%	1995	%	1996	%
الإيرادات	320	434	36	600	38	824	37
النفقات:	389	461	19	588	28	729	24
-تسيير	288	344	20	444	29	554	25
-تجهيز	101	117	16	144	23	175	22
عجز/ فائض	-69	-27		+12		+95	

Source : A.BENISSAD(1999) : « L'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb ». Op cité. p 66.

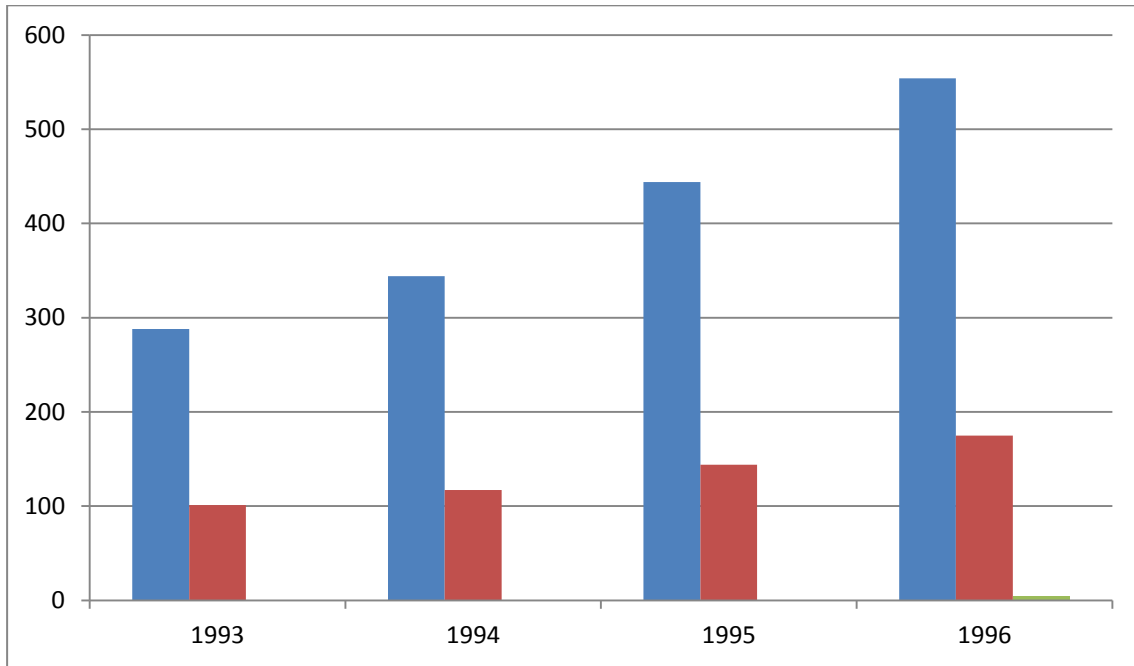
## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

-تحول الميزانية من وضعية العجز إلى وضعية الفائض نتيجة الالتزام بتخفيض نسبة النفقات التشغيلية (من 29 إلى 25%) وكذلك التجهيزية (من 23 إلى 22%) بين 1995 و 1996.

-الارتفاع المحتشم لنفقات التجهيز أي الاستثمار لم يتجاوز الضعف في أربعة سنوات (من 101 إلى 175 مليار دينار بمعدل ارتفاع سنوي متوسط لا يفوق 20% ، مما يدل على الانعطاف الواضح للميل الاستثماري مقارنة بالسنوات السابقة كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 10 : تطور ميزانية الدولة في ظل برنامج التعديل الهيكلي. مليار دينار



المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات الجدول السابق.

### 4- الاتفاق الرابع (22 ماي 1995-21 ماي 1998).

تحصلت الجزائر على عدة تسهيلات من المنظمات الدولية في إطار اتفاق متوسط المدى بثلاثة سنوات تزامن مع إعادة جدولة الديون لدى نادي باريس ولندن. احتوى هذا البرنامج على مواصلة عمليات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني تحت رقابة وإشراف البنك الدولي بتوسيع وتعميق إجراءات استقرار السياسات النقدية التي وضعها صندوق النقد الدولي ضمن الاتفاقيات السابقة.

يمكن تلخيص أهم عناصر هذه الإصلاحات في المحاور التالية:

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

(ا) رفع كل الحواجز القانونية على حركة الأسعار ومواكبتها لرفع الاحتكار على النشاطات الانتاجية ولو كانت مصنفة باستراتيجية من منظور محتكرة من طرف الدولة وغير قابلة للخصخصة مثل شركة الطيران وتوزيع الماء والكهرباء، بالإضافة إلى رفع التدعيم على الكثير من المنتجات كالغذاء والطاقة وحتى سعر الإيجار الاجتماعي لكي تنتقل الأسعار تدريجيا من مستواها "الاجتماعي" المدعم إلى مستواها "الاقتصادي" المطابق لسعر السوق.

(ب) في مجال السياسة النقدية والمالية، أصبح تحرير سعر الفائدة من القواعد المعتمدة لدى البنوك التي اصبحت تتمتع باستقلالية أكبر في منح القروض والتعامل مع الزبائن عبر آليات تعاقدية تقترب من الأداء والمردودية في ظل الميزة التنافسية. أما في مجال الصرف، أصبح سعر الدينار مستقرا نسبيا تحت تأثير زيادة الموارد بالعملة الصعبة وتقليص الاستيراد لكي يصبح سعر الصرف مطابقا لقوانين السوق في نهاية برامج الإصلاحات.

(ج) لم يصبح توازن ميزانية الدولة هدفا وحيدا بل تعدى ذلك إلى ضرورة تحقيق إدخار إجباري بالرغم من تدني القدرة الشرائية بنسبة كبيرة تحديد الأجور لمدة 5 سنوات من جهة، وزيادة الضغط الضريبي ورفع الدعم على الأسعار.

(د) بتراجع حجم النفقات الاستثمارية مقارنة بنفقات التسيير، تم الرجوع عن تدعيم المؤسسات من خلال إلغاء صندوق الدعم (fonds d'assainissement) الذي كلف خزينة الدولة نفقات معتبرة.

تشير بعض الاحصائيات<sup>1</sup> أن المؤسسات العمومية كانت تعمل ب نصف طاقتها الانتاجية مما يدل على وضعية شبه افلاس وأن برنامج الحكومة تضمن حل 50 مؤسسة عمومية كبرى أي 20% من مجموعها و 400 مؤسسة ذات طابع محلي والذي يشكل ثلثها، مع العلم أن العجز الكبير لهذه المؤسسات لدى البنوك، بحيث 394 مؤسسة عمومية اقتصادية من 1238 سجلت رصيذا صافيا سالبا،<sup>2</sup> كان يمول في تلك الفترة بالإصدار النقدي دون مقابل والذي ارتفع بإحدى عشرة مرة بدء من 10 مليار دينار في 1994 ثم 94 مليار في 1995 ليصل إلى 109 مليار في 1996 بما يعادل 54% من رقم أعمالها، بالإضافة إلى خصخصة حوالي 250 مؤسسة أخرى في الفترة

<sup>1</sup> A. BENYACOUB (1997) : « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel ». Op cité. p 79.

<sup>2</sup> M. MEKIDECHE (2008) : « L'économie algérienne à la croisée des chemins : repères actuels et éléments prospectifs ». Editions DAHLAB. Alger. 2008. p 197.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

1997-1998. كذلك تضمن القانون الجديد حول الاستثمارات الصادر في اكتوبر 1993 على عدة تحفيزات لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي مس 1528 مشروع بتدعيم بلغ 333مليار دينار بين نوفمبر 1993 وديسمبر 1995 حسب نفس المصدر.<sup>1</sup>

من جهة أخرى، أدى هذا الاصلاح إلى تسريح عدد كبير من العمال في القطاعات التي تمت هيكلتها وكذلك في الوظيف العمومي، بالإضافة إلى التحكم في كتلة الأجور ضمن نفقات التسيير لكي تتحول ميزانية الدولة من عجز قدره 69 مليار دينار في 1993 إلى فائض قدره 95 مليار في 1996.

هـ) محاولة تنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال إنشاء صندوق دعم وترقية الصادرات ومؤسسة تتكفل بتأمينها.

و) وضع مشروع إنشاء سوق نقدية لتسهيل عملية هيكله وخصخصة المؤسسات والبحث عن مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات وايجاد أليات أخرى لاستقطاب الادخار وتوظيفه في المشاريع الاستثمارية مثل إصدار سندات من شركة سونطراك في 1998 بالإضافة إلى تعديل وتوسيع المنظومة القانونية بصفة موسعة مثل تعديل القانون التجاري في 1993، كما أن السلطات وضعت أليات هدفها التشجيع على إنشاء بنوك خاصة.

ي) إدخال منتوجات مالية جديدة مثل الايجار المالي (leasing) أو إعادة خصم الفواتير والديون (factoring) كأدوات لتسهيل المعاملات.

فيما يخص تأثير إعادة هيكله المؤسسات على التشغيل، شهدت المرحلة 1994-1996 أكثر من 240 مؤسسة تم حلها أو في طور التصفية وحوالي 52 مؤسسة محلية تمت خصصتها<sup>2</sup>، بالإضافة إلى برامج إعادة هيكله وتوجيه خاصة بشركات عمومية تتطلب إعادة تطهير مواردها البشرية بمعنى تقليص حجمها إثر التعديل القانوني الذي أدخل مرونة أكثر في على قانون العمل مثل إنشاء صندوق التأمين على البطالة وتقديم سن التقاعد أو إدخال نظام التقاعد المسبق. تأثرت بعض القطاعات أكثر من أخرى بهذه التكلفة البشرية لبرنامج إعادة الهيكله مثل الصناعات النسيجية بفعل المنافسة الخارجية لمنتجاتها.

<sup>1</sup> A.BENYACOUB(1997) : Idem. p 82 .

<sup>2</sup> H.BENISSAD (1999) : « L'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb ». Op cité. p 68.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

لا ننسى في ختام هذه الحوصلة الموجزة للإصلاحات طلب الجزائر منذ 1997 لانضمام إلى منظمة التجارة الدولية تحت ضغط المنظمات الدولية لإدماج الاقتصاد الجزائري في السوق العالمية.

نتناول فيما يلي بعض الجوانب الأساسية لتأثير برنامج التعديل الهيكلي على مناخ الاستثمار والتشغيل في تلك الحقبة الزمنية.

### المطلب الثاني: انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مناخ الاستثمار والتشغيل.

يمكن تحديد الآثار المختلفة وخاصة السلبية منها لبرنامج التعديل الهيكلي على مناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر من خلال الاجراءات الاصلاحية التي وضعتها المنظمات الدولية وعل رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. يندرج هذا المخطط في سلسلة من الاجراءات والبرامج وفق تسلسل زمني قصير ومتوسط المدى يمتد عموما إلى عشرية ويخص مجالات معينة وتدابير مرتبطة بها.

يوضح الجدول التالي نمودجا لمثل هذا المخطط الذي يشكل خارطة طريق تسير عليه البرامج الاصلاحية المسطرة, وتتميز مجالات الاصلاح بعدة خصائص منها:

(ا) إجراءات ذات طابع كلي.

(ب) إجراءات خاصة بمختلف الأسواق والتي يبرز فيها بالأخص سوق العمل وهو مجال دراستنا.

(ج) هيكل رأس المال وبالأخص الاستثمار الأجنبي إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(د) السلطات العمومية بالتركيز على الجوانب القانونية والمؤسسية والاصلاحات الخاصة بالشبكة الاجتماعية.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الجدول رقم 27: التسلسل الزمني لبرامج الإصلاحات في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

السنوات	0 - 1 - 2 - 3 - 4 - 5 - 6 - 7 - 8 - 9 - 10
(أ) إجراءات ذات طابع كلي	سياسة استقرار . المحافظة على استقرار التوازنات الكبرى.
(ب) الأسواق:	
1- سوق السلع والخدمات.	تحرير معظم الأسعار . تحرير أسعار بعض السلع الاستهلاكية منها السكن.
2- التجارة.	إلغاء التخفيض الكمي للاستيراد . تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستوى مبسط.
3- التوزيع.	خصخصة . تنمية وتطوير .
4- سوق العمل.	رفع الحواجز القانونية على التوظيف والتسريح . تحرير المفاوضات حول الأجور .
5- سوق النقود.	إعادة هيكلة وتطوير . تحرير وخصخصة .
(ج) هيكل رأس المال:	
1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تطوير وخصخصة .
2- المؤسسات الكبيرة.	تقييم . إعادة هيكلة وخصخصة .
3- الاستثمار الأجنبي.	مراجعة الاطار القانوني .
(د) السلطات العمومية:	
1- الاطار القانوني.	اصلاح قانون الملكية . توسيع الإصلاحات إلى ميادين أخرى .
2- الاطار المؤسسي.	إصلاح المؤسسات القانونية والادارية بالإضافة إلى إدارة المالية العامة .
3- شبكة الضمان الاجتماعي.	معالجة الأولويات . وضع القوانين للمؤسسات للسير العادي والمستمر

المصدر: البنك العالمي: تقرير حول التنمية في العالم: رهانات التنمية. واشنطن. 1991.

ص 168.

يتضح من خلال الجدول السابق أن محاور الإصلاحات التي لها علاقة بدراستنا هي:

-سوق العمل.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

-هيكل رأس المال وبالأخص الاستثمار الوطني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأجنبي.

-الاطار القانوني والمؤسسي للاستثمار وكذلك الشبكة الاجتماعية.

ويمكن تقديم تحليل موجز لمختلف هذه الجوانب فيما يلي:

### ا) وضعية سوق العمل في ظل الحقبة الزمنية 1990-2000:

تندرج وضعية سوق العمل في اطار عام وأشمل للاقتصاد الوطني في مرحلة الاصلاحات المتضمنة التعديل الهيكلي بحيث تبين المؤشرات الكلية انخفاض في معدل النمو الاقتصادي إلى غاية 1995 (بمعدلات سالبة) تليها انخفاضات أخرى (بمعدلات موجبة) بين 1995 و 1997 مما يدل على الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذا البرنامج, وبالأخص على ارتفاع معدل البطالة بالرغم من اختلاف المعدل من مصدر إلى آخر. كذلك, لم تكن المعدلات الايجابية المسجلة في 95-96 في هذا الضرف الاستثنائي الذي سماه بن يعقوب "باقتصاد الحرب"<sup>1</sup> إلا بفضل المطر من جهة والبتروال من جهة أخرى باعتبار أن المحروقات هي القاطرة الأساسية لتمويل التنمية. وتظهر الجداول التالية<sup>2</sup> تطور معدلات النمو للناتج المحلي الخام حسب القطاعات من جهة، ومعدل البطالة من جهة أخرى.

<sup>1</sup> A. BENYACOUB (1997) : « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel ». Op cité p 77. In [www.revues-plurielles.org/uploads/pdf/9\\_21\\_8.pdf](http://www.revues-plurielles.org/uploads/pdf/9_21_8.pdf) consulté le 15-02-2016 à 17h00.

<sup>2</sup> A. CHERIET(2009) : « Mondialisation de l'économie algérienne : du Big Push à l'ajustement structurel ». Revue des Sciences Humaines. n° 31. Juin 2009. Vol B. Economie. pp 17-36.

الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الجدول رقم 28 : معدل نمو الناتج المحلي, 1990-2003. (%)

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة
							معدل النمو الحقيقي
3,8	3,9	-0,9	-2,2	-1,6	0,2	-1,4	الناتج المحلي الخام
							معدل النمو الحقيقي
2,6	3,7	-0,4	-2,5	---	---	---	خارج المحروقات
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
							معدل النمو الحقيقي
2,8	2,8	3,3	3,8	4,0	4,7	1,2	الناتج المحلي الخام
							معدل النمو الحقيقي
---	---	---	---	---	5,1	0,9	خارج المحروقات

Source : A.CHERIET : « Mondialisation de l'économie algérienne

Du Big Push à l'ajustement structurel ». Op cité. p 29.

الجدول رقم 29 : معدل النمو حسب القطاعات (أساس : 100 = 1989). (%)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
2,6	1,1	1,4	1,1	4,6	-3,9	-7,9	-1,4	-4,4	-1,3	صناعة
---	17	1,3	13,2	11,4	-14	19,5	15	-0,9	-3,7	زراعة
										بناء و
---	5,8	8,7	2,8	2,4	2	4,5	2,7	0,9	-4	أشغال.ع
7,4	4,1	3,7	-1,6	3,5	5,2	7	1	-2,5	-0,8	محروقات

Source :A.CHERIET(2009) : « Mondialisation de l'économie algérienne... ». Op cité. p 29.

الجدول رقم 30: تطور معدل البطالة في الفترة 1989-2001 ( % ).

2001	2000	1997	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنة
27,3	29,8	25,4	27,9	24,4	23,2	23	20,6	19,8	16,8	المعدل

Source : Banque Mondiale. Perspectives Monde ;164

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

من زاوية أخرى، تأثر مستوى المعيشة للسكان سلبيا من برنامج التعديل الهيكلي وخاصة من خلال تحقيق ما يسمى بحقيقة الاسعار بالانتقال من نظام إداري مركزي لهيكل الأسعار إلى آلية تعتمد على قانون السوق والذي أدى حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانهيار القدرة الشرائية في العشرية 1985-1995 مع تراجع نسبي في العشرية الموالية كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 31 : تطور معدل التضخم في الفترة 1985-2004. (1989=100). (%)

السنة	1985	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2002	2004
معدل التضخم السنوي	20,5	29,05	29,78	18,69	5,7	4,95	2,64	0,34	1,42	3,83

Source : A.CHERIET(2009) : « Mondialisation de l'économie algérienne... ». Op cité. p

بالإضافة إلى المستويات القياسية التي بلغها معدل التضخم - 20% كمتوسط سنوي إلى حد 30% في 1995 - نشير إلى تفشي بعض الظواهر منها الندرة في بعض السلع الأساسية وانخفاض النوعية وزيادة المضاربة في غياب المناخ التنافسي وهي مؤشرات تدل على فشل الوصول إلى حقيقة الأسعار المزعومة.

فيما يخص سوق العمل ومناخ التشغيل عادة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، تميزت هذه الفترة بتراجع الجهد الاستثماري في القطاعات ذات الطابع الاجتماعي مثل التربية والصحة والسكن مع بداية تأقلم سوق العمل مع المعطيات الجديدة للأزمة على المستوى الكلي وبالنسبة للمؤسسة بصفة أخص من خلال إصدار عدة قوانين وتشريعات جديدة خاصة بسوق العمل وحماية الأجراء والتأمين عن البطالة والتقاعد نقدمها بصفة موجزة فيما يلي:

ب) تطور مناخ التشغيل في ظل الخصخصة وقوانين وتشريعات العمل الجديدة.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

تم ادراج محاور جديدة حول تنظيم سوق العمل وقضايا العمال المختلفة ضمن رزمة الاصلاحات التي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي بهدف التخفيف من الانعكاسات الاجتماعية السلبية التي خلفها هذا البرنامج. من أهم هذه التشريعات<sup>1</sup> نذكر:

-القانون رقم 90/02 المؤرخ في 06 فيفري 1990 والخاص بتسوية النزاعات الجماعية للعمل وممارسة حق الإضراب.

-القانون رقم 11-90 المؤرخ في 21 افريل 1990 والمتضمن علاقات العمل منها التسريح الاقتصادي والاضراب والاتفاقات الجماعية وعقود التشغيل ذات المدة المحدودة.

-القانون رقم 14-90 المؤرخ في 02 جوان 1990 والمتضمن ممارسة الحق النقابي.

- المرسوم رقم 94/11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن التأمين عن البطالة وحماية الأجراء الذين فقدوا عملهم بصفة غير ارادية ولأسباب اقتصادية.

- المرسوم رقم 94/09 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن آليات حماية الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة غير إرادية.

- المرسوم رقم 94/10 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتضمن التقاعد المسبق ( الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34 بتاريخ 01 جوان 1994).

-المرسوم رقم 473-97 المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 والمتضمن العمل لمدة محددة. (travail à temps partiel)

هيكليا، كانت هذه القوانين بمثابة قفزة نوعية في باب إعادة هيكلة آليات سوق العمل والتي تلاها انخفاض نسبي في معدل البطالة من 29,8% في سنة 2000 إلى 17,7% في نهاية 2004.

شمل المرسوم رقم 94/10 السالف الذكر في مادته الثانية كل الأجراء من القطاع الاقتصادي الذين فقدوا عملهم بصفة غير ارادية والتي تضم حالات:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> FEMISE 2005 : « profil pays Algérie ». Institut de la méditerranée, France, Economic Resear ch Forum-Egypt. Janvier 2006. P 10.

<sup>2</sup> J.O.R.A . R.A.D.P n° 34 du 01- 06- 1994. P 07.

-تقليص عدد العمال.

-الإنهاء القانوني لنشاط المستخدم.

مع ملاحظة توسيع إجراءات هذا المرسوم إلى الإدارة والمرافق العمومية, في حين حالات التوقف عن العمل بسبب بطالة فنية أو بطالة ناتجة عن أحوال جوية استثنائية أو طوارئ طبيعية, تبقى خارج نطاق هذا المرسوم. من جهة أخرى, تشير المادة الرابعة من نفس المرسوم إلى الحالات غير المعنية بالتقاعد المسبق مثل:

-العاملين بعقد عمل ذات مدة محدودة. (CDD)

-العاملين لحسابهم الخاص. ( à leur propre compte )

-عمال موسميين أو متعددي النشاطات أو العمال في المنازل.

-العمال في وضعية نزاع عمل أو تسريح تآديبي أو مستقبليين مع ملاحظة أن المدة القصوى للتقاعد المسبق لا تتجاوز عشرة سنوات تحت الشروط القانونية العامة للتقاعد.

أما المادة الخامسة من هذا المرسوم , فهي تحدد طريقة وشروط اللجوء إلى تقليص عدد العمال للمؤسسات بأكثر من 9 عمال من خلال وضع الترتيبات العملية لحمايتهم من خلال وضع شبكة اجتماعية من مرحلتين، الأولى تقننها المادة 7 والثانية في المادتين 8 و9 تحدد بدقة حالات المستفيدين من التأمين عن البطالة بالتنسيق والتشاور مع المنظمات النقابية أو اللجوء إلى الوساطة والتحكيم عند الاخلال.

يتضح من خلال هذا المرسوم أن التشريعات الجديدة حول الحالات المحتملة للوقوع في البطالة كثيرة تدعمت أصلا بانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل من خلال حالات التسريح أو التقليص لأسباب اقتصادية منها إعادة الهيكلة أو الخصخصة أو الحل والإفلاس كونها نتيجة طبيعية ومباشرة لإفرازات هذا البرنامج والذي كرس مبدئيا نهاية مبدأ ديمومة العمل من جهة،

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

وديمومة ضمان الأجر المدفوع المعمول بهما في ظل الاشتراكية، مما دفع أ. بن يعقوب<sup>1</sup> إلى القول أن "تقليص العمال أصبح الآلية الأساسية في برنامج التعديل والاصلاحات".

حسب نفس المصدر، بلغ معدل البطالة في سنة 1995 28,1% بما يقارب 2,1 مليون بطال بنسبة 64% من الشباب تتراوح أعمارهم بين 16 و 19 سنة، كما أن تقريرا للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1996 تكلم عن 55783 حالة تقليص للعمال في الصناعة مست 402 مؤسسة بمعدل تقليص بلغ 18.14% من جهة، وأن العدد الاجمالي للعمال "المقليصين" في هذا البرنامج بلغ 130000 عامل بين 1997 و 1998 في قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية. يشير نفس المصدر أن مؤسسة "سيدار" للحديد والصلب سرحت 6150 عامل أي ما يقارب ثلث مستخدميها. في نفس السياق، نددت النقابة المركزية للعمال الجزائريين بأعداد خيالية للعمال المفصولين في الحقبة الزمنية 1994-1998 بلغت 400000 عامل من خلال التسريح والإحالة على التقاعد المسبق، وهو الرقم الذي تؤكد مصادر أخرى،<sup>2</sup> مقابل منح تعويضية جد ضئيلة وبتواطؤ القيادات النقابية آنذاك وسكوتها مقابل امتيازات شخصية من مناصب وعقار، وأن الاقتصاد الوطني فقد في تلك المرحلة مهارات كبيرة ومؤهلة من اليد العاملة تحت وعود وهمية للقيام بالنمو والتشغيل مستقبلا.

من جهة أخرى، تشير إلى أن الخصخصة تضمنت تحويل ملكية المؤسسات العمومية والمحلية التي تم حلها لفائدة العمال، مست كثير من الشركات أي حوالي 1141 مؤسسة، كما يظهر في الجدول التالي باختلاف وتعدد طريقة التنازل في كل حالة سواء عبر بيع الأسهم في السوق النقدية أو بالتراضي (gré à gré) أو عبر عروض معلنة (appel d'offres)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> A. BENYACOU(1997) : « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel ». Op cité. p 80.

<sup>2</sup> M. MEKIDECHE(2008) : « L'économie algérienne à la croisée des chemins : repères actuels et éléments prospectifs ».Op cité. p 192 .

<sup>3</sup> M. BOUHEZZA(2004) : « La privatisation de l'entreprise publique algérienne et le rôle de l'Etat dans ce processus ». Revue des Sciences Economiques et de gestion. Université Ferhat Abbas. N° 3. 2004. P 83.

الجدول رقم 32: عدد المؤسسات التي تمت تصفيتها والمحولة لفائدة العمال.

المنطقة	المؤسسات العمومية المحلية (EPL)	المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)	المجموع
شرق	165	---	165
وسط	255	122	377
غرب	132	89	221
جنوب شرق	88	125	213
جنوب غرب	136	29	165

Source : M. BOUHEZZA(2004) : « La privatisation de l'entreprise publique... ». Op cité. p 85.

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية المؤسسات التي تم حلها وتصفيتها لصالح العمال، تنفيذاً للأمرين رقم 2 و3 لرئيس الحكومة، هي مؤسسات محلية متركزة أساساً في شمال البلاد تدل اختلال التوازن الجهوي في توزيع الاستثمارات وما يكون له من تأثير سلبي على التشغيل في المناطق الجنوبية من جهة، وأن أغلب هذه المؤسسات التابعة للديمين العام للدولة، من جهة أخرى، لم تستفيد سابقاً من الاستقلالية عكس البقية المستقلة التي كانت مندمجة ضمن المجمعات (Holdings).

شكل قانون المالية لسنة 1990 البداية الفعلية لعملية الخصخصة المنبثقة من إعادة هيكلة رأس المال العمومي الناتجة عن برنامج التعديل الهيكلي، والتي دعمت القطاع الخاص المحلي بنسيج من المؤسسات والوحدات الخاصة الصغيرة التي اعتمدت على التمويل الذاتي لاستثماراتها وكانت المصدر الأساسي والأهم في خلق مناصب الشغل وامتصاص الفائض من العمالة المسرحة من القطاع العام.

في دراسة<sup>1</sup> حول مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التشغيل لعينة من المؤسسات المختلفة الحجم في الجزائر الكبرى العاملة في النجارة والطباعة وصناعة الحديد، في الفترة 1993-1994، أن أغلبها كانت تعتمد على مصادرها الخاصة والذاتية في التمويل ( 96% من

<sup>1</sup> C. BERNARD et H.B.SOLIGNAC-LECOMTE(1998) : « Entre l'ajustement et l'ouverture : la transition des entreprises algériennes vers l'économie de marché ». Régions en développement. N° 8. 1998. Pp 75-96.

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

المؤسسات) مقابل 2% منها التي استفادت من تميل بنكي وذلك بسبب سياسة التمييز تجاه القطاع الخاص الفتى. بالرغم من ذلك، فإن القطاع الصناعي الخاص من مؤسسات صغيرة ومتوسطة كان يخلق ما يقارب 80% من مناصب الشغل. يوضح الجدول التالي مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التشغيل بالاعتماد على فئة الأجراء بالأولوية كونها أكثر تأهيلا واستمدت خبرتها في معظم الأحيان من القطاع الصناعي العمومي في الفترة السابقة.

الجدول رقم 33: حجم العمالة للقطاع الصناعي الخاص 1994, الجزائر الكبرى.

حجم المؤسسة	مؤسسات مصغرة	مؤسسات	صغيرة	ومتوسطة	مؤسسات كبيرة	المجموع
عدد العمال	من 1 إلى 4	من 5 إلى 9	من 10 إلى 19	أكثر من 50		
أجراء	3	2	4	1	2	12
مهنيين	1	2	3	0	1	7
موسميين	0	0	0	0	1	1
المجموع	4	4	7	1	4	20

Source :C.BERNARD et H.B.SOLIGNAC-LECOMTE : « Entre

l'ajustement et l'ouverture : la transition des entreprises algériennes

vers l'économie de marché » ; Op cité. p 86.

ما يكمن قوله أن أولى التجارب الفعلية في الخصخصة في تلك الفترة لم تعطي دفعة قوية للقطاع الخاص الوطني للرفع من أدائه في الاستثمار والتشغيل بالدرجة اللازمة للخروج من الأزمة، ولم تكن إلا تخفيفا شكليا للضغوطات التي تحد من نشاطه الفعلي وطاقاته الحقيقية، بمعنى أن القطاع الحكومي لم يتخلى عن دوره الريادي في الاقتصاد الوطني، تاركة القطاع الخاص يتأرجح بين اقتصاد مركزي مهيم ومحتكر للموارد من جهة، وسيرورة غامضة تدعي الانتقال إلى اقتصاد السوق.

### خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء ما سبق يمكن استنتاج العوامل الأساسية التي ميزت مناخ الاستثمار والتشغيل خلال الفترة التاريخية الممتدة من الاستقلال إلى سنة 2000 من خلال التسلسل الزمني الثلاثي التالي:

-تميزت المرحلة الأولى 1962-1970، باعتبارها مرحلة انتقال وفراغ، بركود الاقتصاد الوطني حاولت السلطات السياسية من خلالها تكريس القطيعة وكسر التبعية تجاه الاقتصاد الفرنسي. تم ذلك من خلال استرجاع الثروات الوطنية عبر التأميمات وإرساء النهج الاشتراكي كخيار استراتيجي وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والسياسية والإدارية لتحضير قواعد الخطة التنموية في ظل التخطيط المركزي. تميز المناخ الاستثماري والتشغيلي بوضعية اجتماعية مزرية سادتها البطالة والفقر من جهة، واقتصاد هش وتابع بمعدلات ضعيفة للاستثمار والنتاج المحلي.

-تعد المرحلة الثانية مرحلة الانطلاقة " الحماسية " والصعود قادها القطاع العام، صاحب كل القرارات السيادية، عبر التخطيط الاشتراكي المركزي ضمن مخططات تنموية رباعية ثم خماسية تميزت بمعدلات استثمارية قياسية انجزت فيها نسب معتبرة من التشغيل، تركزت حول أقطاب صناعية ضخمة حول المدن الكبرى استقطبت عمالة كثيفة من النازحين من الأرياف والزراعة. أفرز هذا النموذج العديد من الاختلالات منها ضعف الانتاجية وعدم التحكم في التكنولوجيات الحديثة المستوردة وتأخر كبير في الاستثمار في القطاعات ذات الطابع الاجتماعي والهياكل القاعدية، بالإضافة إلى تهميش القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل محورا استراتيجيا في خلق مناصب الشغل رغم مزاحمة القطاع الحكومي لها خاصة في التمويل البنكي واستيراد المواد الأولية والتحصّل على العقار. كذلك، كانت الشراكة مع القطاع الخاص الأجنبي مقيدة أغلبها في عقود مفاتيح باليد دون تحويل فعلي للتكنولوجيا أو خلق فرص عمالة كبيرة.

من جهة أخرى، سجلنا نوع من الانعطاف نحو تحول محتشم إلى اقتصاد السوق من خلال ادخال بعض الإصلاحات الهيكلية والعضوية والمالية عبر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم تحويل تسييرها إلى صناديق المساهمة وإعادة هيكلتها في مجتمعات صناعية حسب الفروع والقطاعات الاقتصادية. تدهور مناخ الاستثمار بانخفاض معدلاته في الصناعة الثقيلة خارج المحروقات بهدف استدراك التأخر في القطاعات ذات الطابع الاجتماعي مثل السكن والتربية والصحة والبناء

## الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل خلال فترة الاقتصاد المخطط.

والأشغال العمومية التي تمثل دوما قاطرة التشغيل مع التجارة والخدمات بالنظر إلى معدلات البطالة المرتفعة.

في الأخير، تشكل المرحلة الثالثة تراجعاً مفاجئاً في مناخ الاستثمار والتشغيل بسبب تدهور أسعار النفط والانزلاق في نفق الأزمة السياسية والأمنية والتي أفرزت نتائج حتمية وسلبية من خلال انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي المفروضة من طرف المنظمات الدولية، على المستوى الاقتصادي من جهة، بانخفاض معدلات النمو والاستثمار تحت ضغط المديونية والشروط القاسية لإعادة الجدولة، وخاصة على المستوى الاجتماعي من جهة أخرى، من خلال الارتفاع غير المسبوق لمعدل البطالة والفقر إثر تقليص العمالة وموجة التسريح نتيجة تصفية وحل وخصخصة المؤسسات العمومية دون أن تغير التشريعات الجديدة المتضمنة حماية العمال والتأمين عن البطالة تأثيراً جوهرياً وعميقاً في توازن سوق العمل.

بالرغم من تدهور مناخ الاستثمار والتشغيل، تعد نهاية هذه الفترة بريق أمل كونها منطلقاً فعلياً في استدراك الأخطاء في الخيارات الاستراتيجية السابقة و مواصلة الإصلاحات بمنظور جديد يستوجب ضرورة تمويل الاستثمار والتنمية بمصادر غير المحروقات وهي رهانات استراتيجية تواصلت مع تعديل المسار التنموي عبر برامج انعاش الاقتصاد ودعم النمو بعد 2000، والذي يشكل محتوى دراستنا في الفصل الثالث.

**الفصل الثالث :**

**تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر بعد  
سنة 2000.**

## الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر بعد سنة 2000.

### تمهيد:

شهدت الفترة ما بعد سنة 2000 قفزة كمية ونوعية كبيرة في مجال الاستثمار وذلك من خلال البرامج المتعددة لدعم و انعاش التنمية التي أعطت دفعا جديدا للاستثمار في بعض القطاعات الحيوية التي كانت مهمشة أثناء التجربة التنموية السابقة مثل الهياكل القاعدية والمياه والصحة والسكن...تمثل هذه البرامج التنموية الحكومية التي تزامنت مع تدفقات استثنائية من العائدات البترولية، منعرجا جديدا هدفه تصحيح المسار الاستثماري والتنموي الذي كان يركز على التصنيع سابقا كأولوية استراتيجية. شهدت كذلك هذه الفترة معدلات تراكم مرتفعة في القطاع الخاص بشقيه الرسمي والموازي والذي مكن من ارتفاع فرص التشغيل بفعل قوانين تحفيز القطاع الخاص وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نسجل كذلك تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من النشاطات خارج المحروقات والتي كان لها تأثيرا نسبيا على العمالة ولو بنسب متواضعة.

نقدم ضمن هذا الفصل الأساسي تقييما شاملا وتحليلا لأهم المؤشرات الخاصة بالاستثمار والتشغيل لمختلف القطاعات حسب التسلسل التالي:

### المبحث الأول: خصائص المشروع الاستثماري العمومي في ظل مخططات التنمية

الحكومية، وهو تحليل لمؤشرات الاستثمار في القطاع العام ومدى ارتباطه بالتشغيل.

### المبحث الثاني: في نفس السياق، نقدم تحليلا لمدى أهمية مساهمة القطاع الخارجي على

ضوء دراسة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في خلق مناصب الشغل بالتطرق إلى بعض المعوقات التي تقلص من تطوره في الجزائر وبالمقارنة مع دول أخرى.

### المبحث الثالث: يحتوي على محاولة لحصر المميزات الأكثر تأثيرا في دور القطاع الخاص

الوطني بشقيه الرسمي وغير الرسمي والمتمثل في المساهمة المتزايدة للقطاع الموازي والمعوقات التي تحول دون تطوير مناخ الاستثمار من خلال متغيري الاستثمار والعمالة.

**المبحث الأول: عرض وتحليل المؤشرات الكلية للاستثمار والتشغيل في القطاع الحكومي.**

ينقسم تحليل مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الحكومي إلى قسمين، الأول يتضمن دراسة لخصائص المشروع الحكومي على ضوء البرامج التنموية الحكومية المتتالية، في حين أن القسم الثاني يتناول بالبحث عينة من المشاريع الاستثمارية الحكومة ذات الطابع الاجتماعي لما لها من أهمية في برامج دعم وانعاش التنمية بعد سنة 2000.

**المطلب الأول: خصائص المشروع الاستثماري الحكومي في ظل برامج التنمية.**

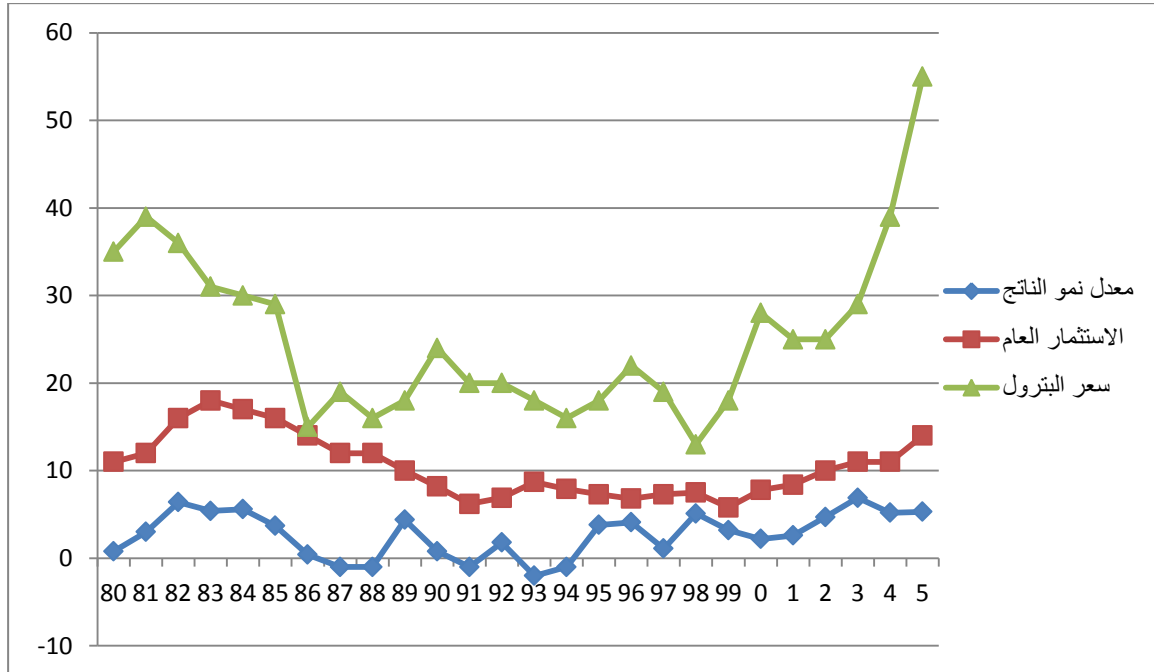
يلعب القطاع العام دورا جوهريا على صعيد التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال وتضاعف هذا الدور عبر هيمنة القطاع الحكومي على حصة الأسد في الجهد الاستثماري الوطني في ظل مخططات التنمية المتتالية، وعلى غرار ما سبق في فترة التخطيط المركزي. نحاول ضمن هذا المبحث وصف وتحليل محددات وخصائص ودور القطاع العام وآثاره على مناخ الاستثمار والأعمال ومن ثمة على سياسات مكافحة البطالة.

لا تعني هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الوطني السيطرة فقط المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات عبر المحروقات بل لها ارتباط وثيق بالظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، ولو أن التمويل بالمحروقات كمورد أساسي ووحيد لتراكم رأس المال يعد مصدرا للريع بالدرجة الأولى تظهر من خلاله العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تميزت تارة بالصراع وتارة بأشكال نسبية للشراكة في ظل قوانين الاستثمار المتتالية .

كانت بداية هذه السيطرة على الاقتصاد الوطني ضمن مرحلة استعادة وتأميم الثروات الوطنية التي سبقت مرحلة المخططات التنموية إل حد الشروع في التسعينيات في صيرورة إصلاحات هدفها الانتقال إلى اقتصاد السوق فمعدلات النمو تطورت بالتزامن مع أسعار

المحروقات في السوق العالمية على أساس هذا الارتباط بين الريع البترولي كأداة وحيدة لتمويل الاستثمارات العمومية كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: تطور الاستثمار في القطاع العام ( % من الناتج المحلي) بالنسبة لبعض المؤشرات. 1980-2005.



المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات البنك الدولي. بتصرف و ترجمة.

نلاحظ أن انخفاض أسعار البترول في 1986 كانت له آثار سلبية خلال عشرية كاملة (إلى حد الشروع في برنامج التعديل الهيكلي والذي تزامن مع فترة طويلة من تراجع في معدلات النمو (2,0 بالمائة بين 1986 و 1994) إلى معدلات سالبة خلال فترة الإصلاحات وتفاقم العجز في ميزانية الدولة إلى مستواه القياسي ب 8,3 بالمائة من الناتج المحلي الخام في 1993 وانعكاساته السلبية على مستوى التضخم والمديونية وتقليص الواردات وبصفة أخص على الفقير والبطالة.

نلاحظ كذلك أن الاستثمارات تراجعت في عشرية الإصلاحات 1988-1998 من 18% في 1983 إلى حدها الأدنى في 1991 ب 6,2% . بالرغم من أن برنامج التعديل الهيكلي سجل

بعض النجاح في تحسين وثبتت بعض المؤشرات الكلية مثل انخفاض معدل التضخم من 2,9 % إلى 0,3 % بين 1994 و 2000 وتراجع معدل عجز الميزانية من 4,4 % من الناتج المحلي الخام إلى فائض قدره 7,8 % من الناتج وكذا تقليص الفجوة بين معدل الصرف الرسمي من جهة، ونفس المعدل في السوق الموازية ب 100 % ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة لكن موجبة ( 3,2 % )، فإن الانعكاسات على المستوى الاجتماعي وخاصة البطالة كانت دراماتيكية حيث تم حل حوالي 900 مؤسسة غير مجدية في القطاع العام تزامنت مع تسريح ما يقارب 320000 عامل، وهو ما يعادل 40 % من مستخدمي القطاع العام بحيث ارتفع معدل البطالة من 24 إلى 30 % بين 1994 و 2000، والذي انعكس على تراجع كتلة الأجور بنصفها بين 1989 و 2000 حسب تقرير للبنك الدولي لسنة 2003.

بالنظر إلى استعادة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر الإصلاحات، فإن التكلفة الاجتماعية والتضحيات على صعيد المستوى المعيشي كانت معتبرة لو قسناها بارتفاع البطالة والفقير. كانت هذه الوضعية سببا جوهريا في انطلاق برامج متتالية للانتعاش الاقتصادي لاحقا والمتمثلة في:

- برنامج تدعيم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004.

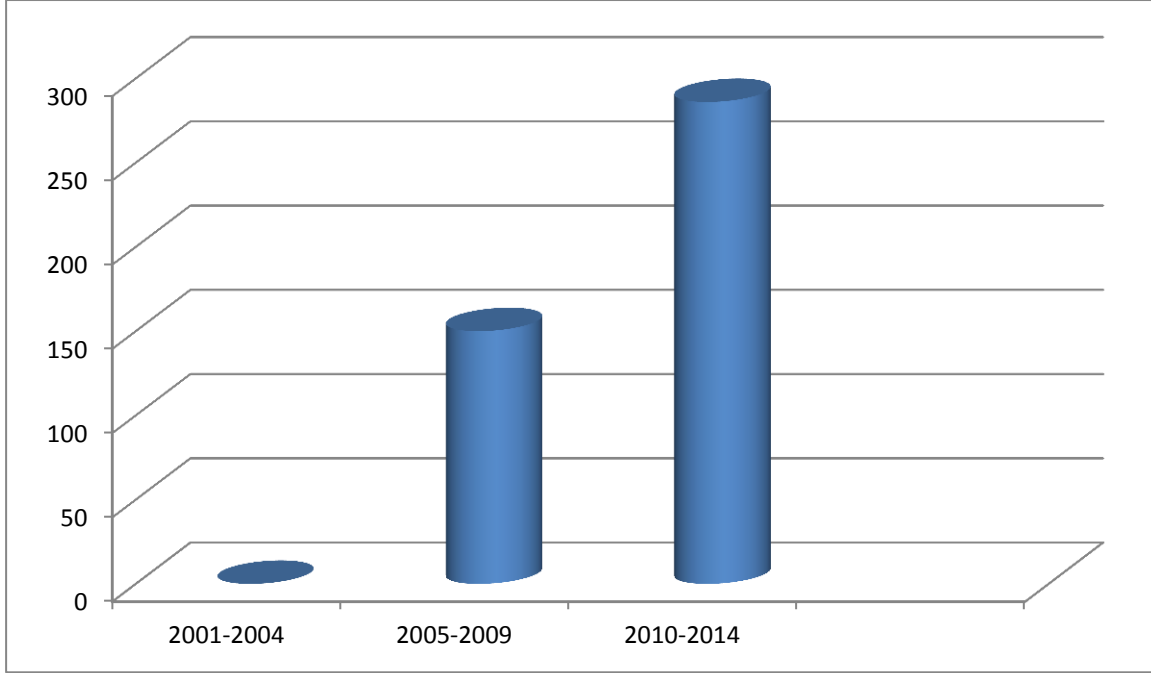
- البرنامج التكميلي لدعم التنمية 2005-2009.

- البرنامج التكميلي لدعم التنمية 2010-2014.

تميزت هذه البرامج الاستثنائية بحجم الاستثمارات العملاقة بهدف الاستفادة القصوى من عائدات الارتفاع غير المسبوق لسعر البترول الذي تجاوز المائة دولار امريكي كما أن الجزائر أصبحت

تتميز بمعدلات قياسية للاستثمار (متوسط 10 %) بالمقارنة مع دول منظمة التعاون ب 4 % ودول أمريكا اللاتينية ب 5 % والدول الآسيوية ب 8 %.

شكل رقم 12: تطور حجم الاستثمارات حسب برامج التنمية (2001-2014) - مليار دولار.



المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2010.

كما أن الدولة تنتظر من وراء هذه البرامج الاستثمارية الضخمة تسريع عجلة النمو واستدراك التأخر المسجل في العشرية السابقة خاصة بالنسبة لتلبية الحاجات الملحة للمواطن وتحسين مستوى المعيشة وتهيئة الهياكل القاعدية والإدارية وعصرنة الخدمات العمومية. يبين الجدول التالي محتويات المخطط التكميلي للتنمية 2005-2009 توزيع الجهود الاستثماري بمليارات الدينار حسب الاعتمادات المالية للمناطق (جنوب، الهضاب العليا، الحسابات الخاصة للخزينة).

جدول رقم 34: توزيع الاعتمادات الاستثمارية في البرنامج التكميلي لدعم التنمية (2005-2009) - مليار دينار.

السنة	المخطط- 2004	المخطط الأصلي- 2009	مخطط منطقة الجنوب	الهضاب العليا	اعتمادات الحسابات الخاصة للخزينة	إجمالي المخطط 2009-2005 أذون الدفع Autorisations De paiement	اعتمادات الدفع Crédits de paiement
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر : وزارة المالية

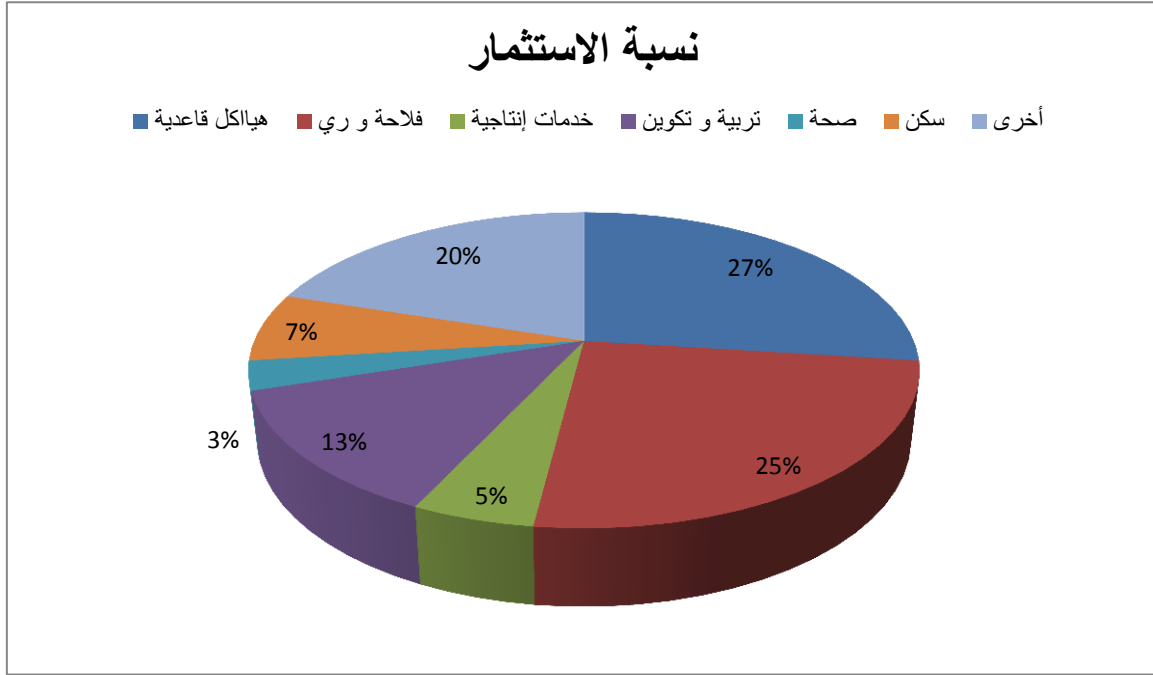
فيما يلي نقدم تحليل لتوزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الاقتصادي:

#### 1) تحليل توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

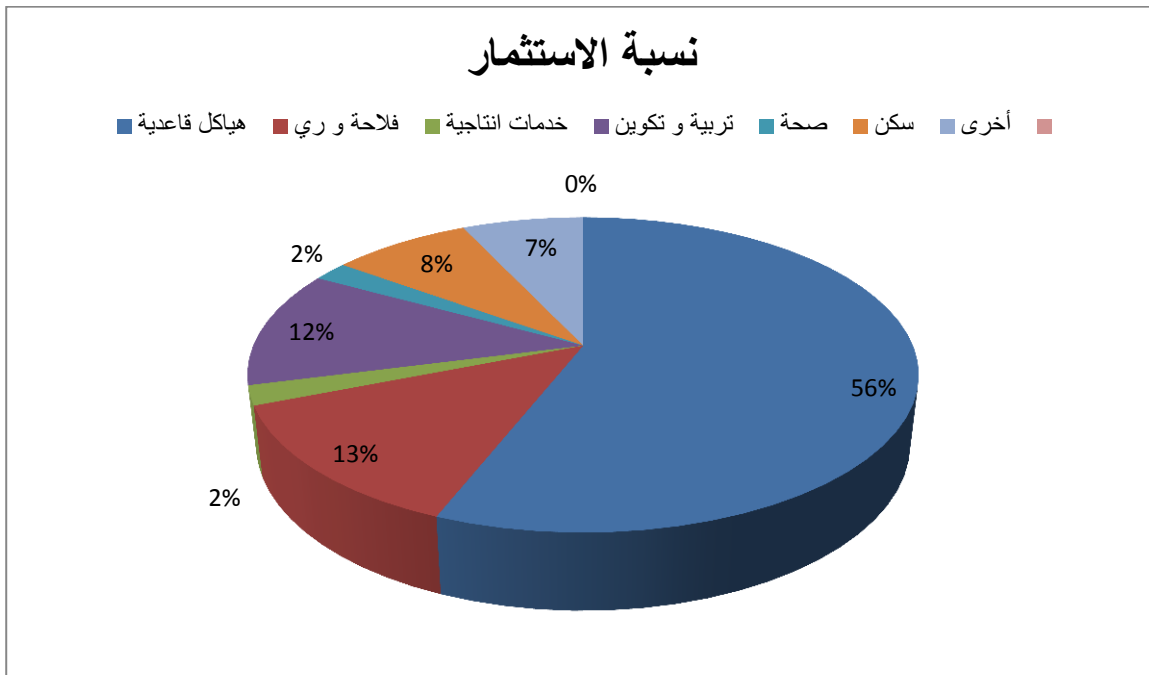
يوضح الشكلين التاليين المقارنة بين توزيع الاستثمارات في البرنامجين 2001-2004 و

2005-2009 باعتبار الأولويات المسجلة وتطورها حسب السنوات وبالنسب المئوية.

شكل رقم 13: توزيع الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط 2001-2004 (%).



شكل رقم 14: توزيع الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط 2005-2009 (%).



المصدر: تقديرات البنك الدولي حسب معطيات وزارة المالية. تقرير حول النفقات العامة في

الجزائر 2006. ص 6.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ ما يلي:

- زيادة نسبية في حجم الاستثمار لكل قطاع (باستثناء الفلاحة والري) من البرنامج الأول إلى البرنامج الثاني على ضوء الزيادة الإجمالية للاستثمارات بينهما من 6,9 إلى 150 مليار دولار أي زيادة بحوالي 28 مرة.

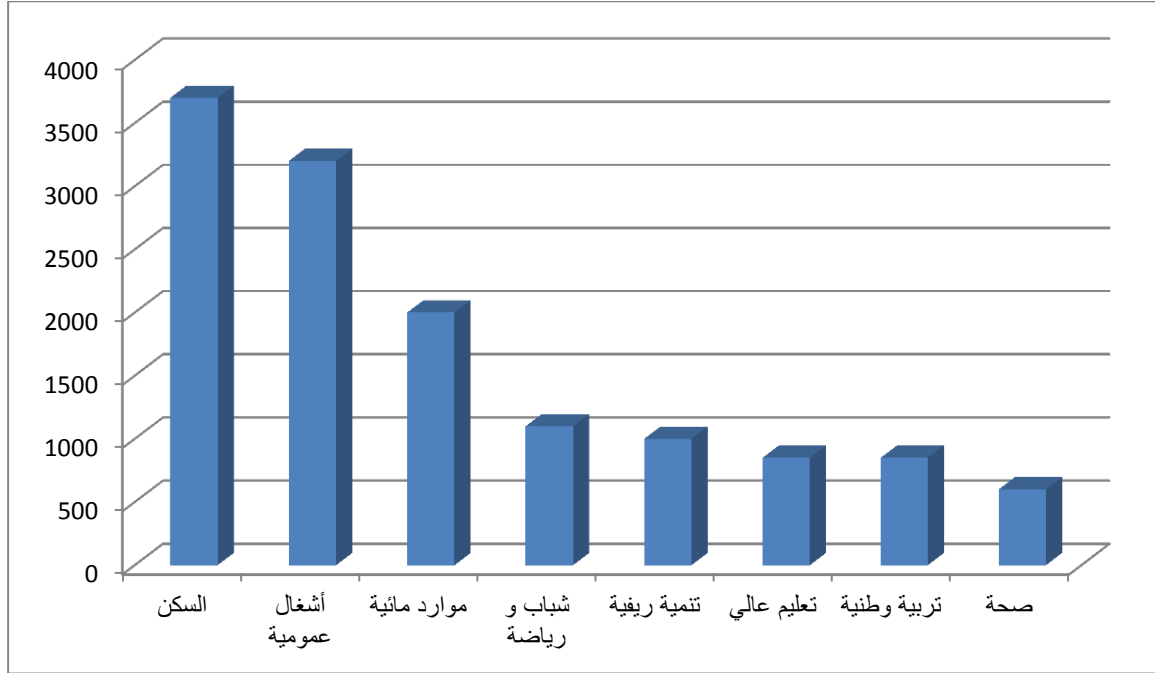
- لكن حصة الأسد في هذه الزيادات تكون لقطاع الهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية بالضعف تقريبا ( من 28 إلى 56 % من إجمالي البرنامج) وهو دليل على اهتمام الدولة بالمنشآت القاعدية من طرقات وهياكل الأشغال العمومية بصفة عامة والتي شكلت عائقا على التنمية في العشرية السابقة بالإضافة إلى كونها أداة فعالة للتشغيل.

- كذلك نسجل زيادة كبيرة في الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي مثل التربية والتكوين ب 7 مرات والصحة ب 5 مرات رغم انخفاض طفيف في نسبها بين المخططين من 3 إلى 2 % للصحة ومن 13 إلى 12 % للتربية والتكوين.

عكس ذلك فإن قطاع الفلاحة والري تراجع نسبيا إلى نصفه (من 25 إلى 13 %) بين المخططين بالنظر إلى المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع لأسباب هيكلية في الفلاحة وتراجع وتيرة برمجة المشاريع في الري (السدود) والتأخر في الإنجاز ( 18 مشروع من ضمن 41 مشروع كبير بمدة عشرة سنوات) مما ينعكس على تضاعف تكلفتها بالإضافة إلى نقائص كثيرة أخرى نذكرها لاحقا عند تحليل خصائص المشروع الاستثماري العمومي.

أما الشكل التالي، فيبين مواصلة الدولة لمجهودها الاستثماري في القطاعات ذات الطابع الاجتماعي من خلال الاعتمادات المالية للاستثمار في المخطط التنموي 2010-2014 والذي هو في طور الإنجاز.

شكل رقم 15 : أهم الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي في 2010-2014 (مليار دينار) .



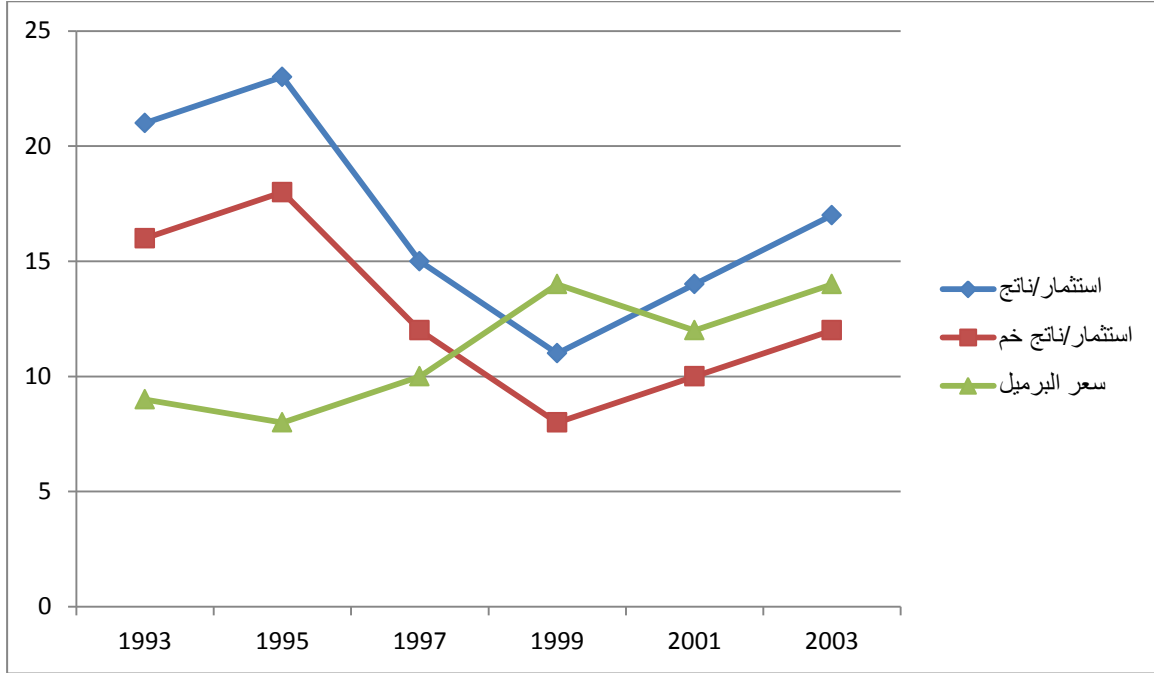
المصدر: الوكالة الوطنية للترقية الاستثمار 2010، [www.ANDI.dz](http://www.ANDI.dz).

تشكل هذه الاستثمارات عينة من الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي التي تتكفل بها الدولة كالسكن والمياه والشباب والرياضة والتربية بأطوارها والصحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى أن الاستثمارات في هذه القطاعات الإستراتيجية تشكل النواة الأساسية للتنمية وتحسين المستوى المعيشي للسكان وهي من الاهتمامات والأولويات المسطرة في البرامج التنموية. نقدم في هذا المبحث تحليلا كميا للاستثمار في عينة من القطاعات اخترنا منها قطاع النقل بمختلف هياكله ثم قطاع التربية وأخيرا الصحة على أساس الأولوية المعطاة لها في المخططات بالإضافة إلى صلتها المباشرة بالعرض الأول من التنمية وهو المواطن بالدرجة الأولى كما أنها تشكل فرص وقنوات للاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. من الأهداف الأساسية لهذه البرامج الاستثمارية، يمكن ذكر:

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

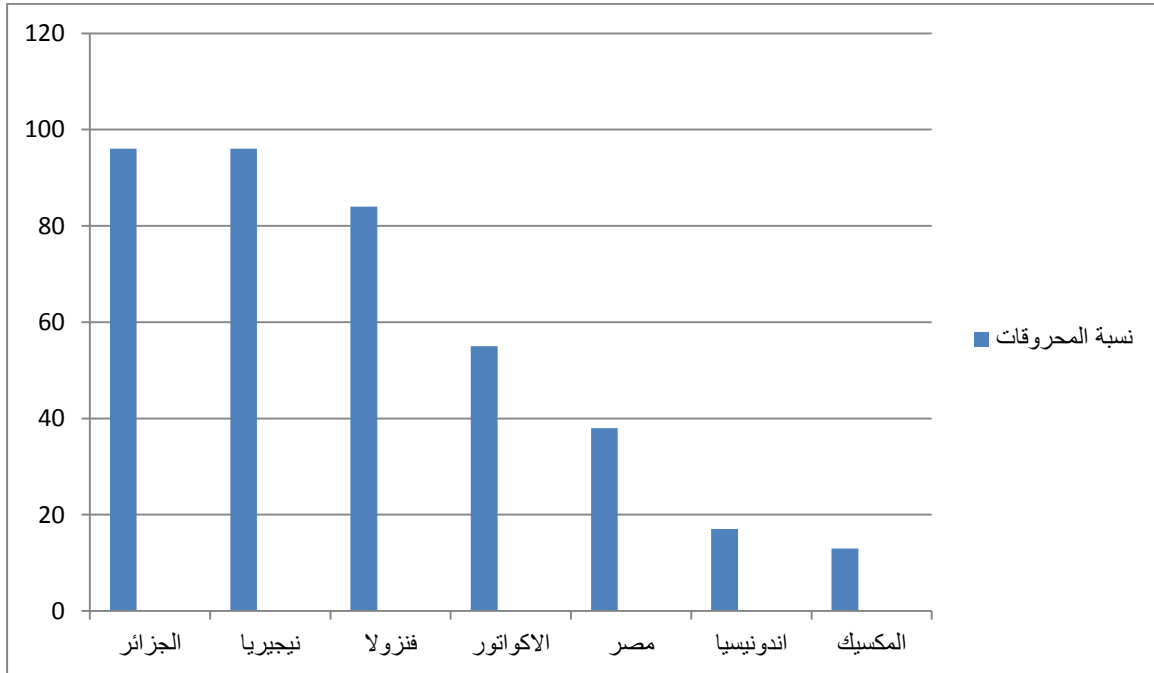
- تنمية الصناعة.
  - مواصلة تنمية الهياكل القاعدية وتحسين الخدمات العامة.
  - تحسين التنمية البشرية وتطوير اقتصاد المعرفة.
  - بصفة أخص، التحفيز على خلق مناصب شغل.
- ومن الفرص المتاحة للاستثمار، يمكن ذكر الأولويات الفرعية التالية:
- **في الصناعة:** الصناعات الزراعية الغذائية، البتر وكيمياء، الصيدلة، الصناعات التحويلية، الورق والتغليف الصناعات الميكانيكية والإلكترونية.
  - **في الفلاحة:** التهيئة واستصلاح الأراضي تربية المواشي والخدمات الفلاحية.
  - **في الصيد البحري:** تربية الأسماك وتجديد أسطول الصيد البحري.
  - **في البناء والأشغال العمومية والهندسة المدنية.**
  - **في الخدمات:** البنوك والتأمينات، الوساطة المالية والاتصالات.
  - **في السياحة** بمختلف نشاطاتها.
- تبدو انعكاسات الجهد الاستثماري في الجزائر واضحة على تطور النشاط الاقتصادي إذا نظرنا إلى علاقة تطور النفقات الاستثمارية بالنتائج المحلي الخام خارج المحروقات، كون هذه العلاقة يحكمها تطور سعر المحروقات بالدرجة الأولى عند تمويل الاستثمار في القطاع العام، وأن صادرات الجزائر تهيمن عليها المحروقات بالدرجة الأولى بالمقارنة مع دول بترولية أخرى، كما يظهر في الشكلين التاليين:

شكل رقم 16: التطور النسبي للنفقات الاستثمارية داخل وخارج المحروقات. 1993-2003.



المصدر: وزارة المالية وتقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

شكل رقم 17: نسبة المحروقات من الصادرات لبعض الدول البترولية 2004.



المصدر: تقرير البنك الدولي حول النفقات العمومية في الجزائر. 2006. ص 13.

نلاحظ مما سبق أن نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الخام تدور حول 10 % مقابل 7,5 للمغرب و 7,3 % لتونس على سبيل المقارنة و وصلت إلى مستويات أعلاها بالمائة في 1993 وأدناها 8 % في أوجه الأزمة خلال 1990. كما أن آفاق التنمية في الجزائر في وضعية تبعية تامة لمنتوج واحد تحكمه تقلبات السوق العالمية.

كذلك، فإن معدلات النمو الحقيقي حسب القطاعات تظهر نفس الارتباط الوثيق بعائدات المحروقات باستثناء الفلاحة التي تتأثر هيكلية بالعوامل الطبيعية مثل السلسلة الدورية للجفاف في 1990 و 1994 و 1997 و 2000 بمعدلات نمو سالبة على التوالي -6 و -10 و -14 و -5 % والتي توسطها سنوات تساقط جيد مكنت من نمو يفوق 10 %. نلاحظ كذلك أن الجزائر سجلت انطلاقة ملموسة في التنمية والاستثمار خلال فترة المخطط التنموي 2001-2005 مقارنة بال عشرية السابقة 1990-2000 كما تبينه معدلات النمو الحقيقية التالية لبعض المؤشرات:

**جدول رقم 35 : تطور معدلات النمو الحقيقية لبعض المجاميع الكلية. 1990-2005.**

2005-2001	2000-1996	1995-1990	
4,9	3,1	0,4	الناتج المحلي الخام
7,3	3,9	2,7	-الفلاحة
3,7	3,9	0,0	-الصناعة
6,3	3,2	1,8-	-البناء
4,0	5,5	1,2	-المحروقات
1,0-	0,8-	1,7-	-الصناعات التحويلية
5,4	2,2	0,9	-الخدمات
4,1	1,2	0,4	-الاستهلاك الكلي
<b>8,9</b>	2,8	<b>2,3-</b>	-الاستثمار الثابت
4,1	5,5	1,2	-الصادرات
11,0	0,6-	3,6-	-الواردات
3,4	1,6	1,9-	الناتج لكل نسمة
2,7	6,5	25,6	-معدل التضخم

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

بحيث تميزت هذه الفترة بثلاثة مراحل:

- مرحلة ركود (1990-1995) تتميز بمعدلات نمو سالبة وتراجع الاستثمار بصفة عامة وتدهور الوضع السياسي والأمني وانعكاساته على الأوضاع الاجتماعية. من خصائص هذه المرحلة كذلك الشروع في برنامج التعديل الهيكلي وسياسات التثبيت منها التخفيض المعتبر لقيمة العملة الوطنية وإعادة جدولة الديون وإجراءات تقشفية متنوعة تزامنت مع ارتفاع معدلات البطالة.

- مرحلة انطلاقة متواضعة (1996-2000) والتي تميزت بمعدلات نمو موجبة لكن لا تتجاوز 3,1 % وكذلك انخفاض في معدل التضخم ونسبة الديون من الناتج من 80 % في 1995 إلى 46 % في 2000 بالإضافة إلى تحسن في وضعية الميزانية العامة من عجز قدره 1 % إلى فائض قدره 10 % لكن نفس الرصيد خارج المحروقات تدهور من 26 % من الناتج المحلي إلى عجز قدره 33 %.

- مرحلة تسريع في وتيرة الاستثمار والتنمية (2001-2005) تميزت بمعدلات نمو مرتفعة تجاوزت متوسط 5 % معبرة عن انطلاقة فعلية للاقتصاد الوطني بمستوى تضخم أقل من 3 % وزيادة غير مسبوقه للاستيراد (من -0,6 إلى 11 %) وخاصة القفزة النوعية لمعدل الاستثمار من 2,8 % إلى ثلاثة أضعافه أي 8,9 % رافقتها ارتفاعات كبيرة في الاستهلاك ونمو بعض القطاعات مثل البناء والفلاحة والخدمات. عكس التراجع النسبي الذي سجلته الصناعة (من 3,9 إلى 3,7 %) وبالأخص الصناعات التحويلية (من -0,8 إلى -1 %) بسبب الخصخصة وحل الكثير من المؤسسات العمومية في القطاع العام والتي تسببت في تقليص غير مسبوق لحجم العمال.

## الفصل الثالث: تقييم واقع المناخ الاستثماري و التشغيل في الجزائر بعد 2000

ن سجل كذلك في سنة 2000 ولأول مرة إنشاء آلية وقائية جديدة كاحتياط من تقلبات سعر البترول في السوق العالمية وهو صندوق تسيير الإيرادات<sup>1</sup> يهدف من جهة إلى تمويل عجز الميزانية في حالة نزول سعر البرميل تحت السعر المرجعي (19 دولار ثم 38 دولار) وكذلك التمكين من التسديد المسبق للمديونية وفي هذا السياق انتقل معدل الدين الخارجي بالنسبة للنتائج المحلي الخام من 61 % في الفترة 1990-1995 إلى 17 % فقط في 2005.

لو تعمقنا في تحليل أثر الاستثمار العام على التنمية الاقتصادية من خلال نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الخام بين 1995 و 2005 وذلك من خلال مساهمة القطاع الحكومي في المخططات التنموية كمحرك وقاطرة للجهد التراكمي، نلاحظ من خلال الجدول التالي ما يلي:

جدول رقم 36: تطور حصة الاستثمار الحكومي من الناتج المحلي (%) بمليار الدينار. 1995-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
1851	1477	1265	1111	966	853	790	729	638	639	580	-الاستثمار
1048	646	570	453	357	322	187	212	202	174	145	(أ)حكومي
803	831	695	658	609	531	603	517	436	465	435	(ب)غير حكومي
7412	6127	5264	4546	4261	4124	3238	2831	2780	2570	1991	-الناتج المحلي الخام
25,0	24,1	24,0	24,4	22,7	20,6	24,4	25,8	22,9	24,9	29,1	استثمار/الناتج
14,1	10,5	10,8	10,0	8,4	7,8	5,8	7,5	7,3	6,8	7,3	استثمار حكومي/ الناتج
10,9	13,6	13,2	14,4	15,3	13,8	18,6	18,3	15,6	18,1	21,8	استثمار غير حكومي/الناتج

المصدر: وزارة المالية وتقديرات البنك الدولي

<sup>1</sup> FRR : Fonds de Régulation des Recettes.

أ) من زاوية مساهمة القطاع الحكومي وغير الحكومي في الاستثمار والتنمية:

تزايد الاستثمار الحكومي بالنسبة لنتاج المحلي بمرتين ( من 7,3 إلى 14,1%) مقابل تراجع الاستثمار غير الحكومي كذلك بمرتين ( من 21,8 إلى 10,9%) خلال العشرية. بصفة مطلقة، كان هذا الارتفاع من 145 إلى 1048 مليار دينار أي بسبعة مرات في حين أن التزايد في القطاع غير الحكومي كان بمرتين فقط أي من 435 إلى 803 مليار دينار وأن نسبة القطاع الحكومي كانت لا تتعدى ثلث القطاع غير الحكومي في 1995 انعكست لتصبح في نهاية الفترة حوالي 1,3 مرة دليلا على هيمنة القطاع العام وتهميش القطاع الخاص.

ب) من زاوية مساهمة القطاع داخل وخارج المحروقات في الاستثمار والتنمية:

تزايد نصيب القطاع داخل المحروقات في الاستثمار بأربعة مرات أي من 153 إلى 600 مليار دينار لكنه لا يشكل إلا ربع إجمالي الاستثمار، في حين أن زيادة نصيب القطاع خارج المحروقات لم يتجاوز الثلاثة مرات أي من 427 إلى 1251 مليار دينار.

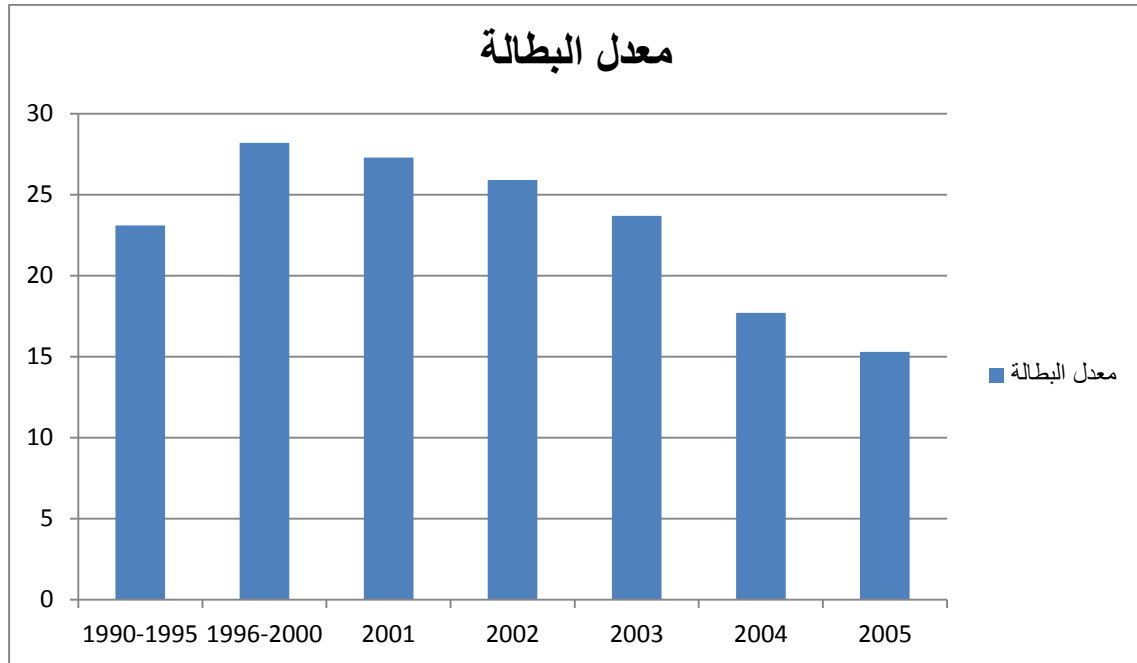
من ناحية أخرى، ومن منظور مؤشر التغير أي مدى عدم استقرار متغيرة الاستثمار عبر الزمن، نلاحظ أن الاستثمارات في المحروقات أكثر تذبذبا ( بمؤشر تغير يساوي 0,44) من الاستثمارات خارج المحروقات ( 0,27 فقط) باعتبارها إذن أكثر استقرارا. نفس الانطباع يظهر فيما يخص الاستثمارات في القطاعين الحكومي وغير الحكومي من خلال مؤشرات التغير أي 0,53 مقابل 0,18 على التوالي، بحيث نستنتج أن القطاع الحكومي وقطاع المحروقات هما وجهين لنفس التأثير المهيمن على تطور الاستثمار.

لو كان البديل الاستثماري في غير المحروقات لما شهدنا التذبذب الواضح في بعض القطاعات مثل الصناعات التحويلية أو حتى الفلاحة رغم ضعفها الهيكلي وكأن الاعتماد على

الربع الاستثماري الحكومي البترولي هو إحدى ميزات " المرض الهولندي " الذي يحد من استغلال كل فرص التنمية و تأثيرها على مستوى البطالة.

إن الانخفاض النسبي لمعدلات البطالة، المسجل في الفترة ما بعد سنة 2000، هو انعكاس مباشر للمجهود الاستثماري الحكومي الذي شهد ارتفاع معتبر في النفقات الدولة في العديد من القطاعات مثل المشاريع الضخمة في البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى برامج التشغيل المكثف للشباب عبر آليات مختلفة، بالإضافة إلى العمل الموسمي الفلاحي وبالأخص التطور السريع للتشغيل في النشاطات الموازية الصعبة القياس والتقييم إحصائياً. أظهرت دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في سنة 2003، أن نسبة مناصب الشغل في هذا القطاع الموازي تقارب 17% من إجمالي العمالة، وتصل إلى 22% لو استثنينا القطاع الفلاحي. يبين الشكل التالي التحسن الملحوظ في مستوى التشغيل في السنوات الأولى من المخطط 2001-2005، بمعنى انخفاض ملحوظ في معدل البطالة مقارنة بالعمالية السابقة 1990-2000.

شكل رقم 18: تطور معدل البطالة في الجزائر بين 1990 و 2005 (نسبة مئوية).



المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الحكومية ذات الطابع الاجتماعي.

أولاً: خصائص المشاريع الاستثمارية العمومية ذات الطابع الاجتماعي:

بالنظر إلى توزيع النفقات الاستثمارية حسب القطاعات وبصفة أخص القطاعات ذات الطابع الاجتماعي والتي تشكل أساس الاهتمام المتزايد للسلطات عبر توجيه أولويات الاستثمار إلى تلبية حاجات المواطنين وتحسين المستوى المعيشي ومحاربة البطالة يمكن استنتاج الأهداف الأساسية للسياسة الاستثمارية في الجزائر على ضوء ضخ الموارد البترولية المتزايدة في قطاعات تخدم هذا التوجه الاستراتيجي والاجتماعي للتنمية. نحاول في هذا السياق تحليل مميزات وعوائق الاستثمار الحكومي في عينة من القطاعات ذات الطابع الاجتماعي مثل النقل والتربية والصحة و المياه و السكن بالإشارة في كل مرة إلى إمكانية الإصلاحات والتعديلات لتحسين نوعية وفاعلية المشروع الاستثماري الحكومي.

يبين الجدول التالي (رقم 37) تطور الإنفاق الاستثماري الحكومي حسب القطاعات والذي يعكس الاهتمام الكبير بالاستثمارات التي لها صلة مباشرة بالجانب الاجتماعي مثل السكن والتربية والثقافة

والصحة والهيكل القاعدية المرتبطة بتحسين الخدمات الاجتماعية والإدارية. من ضمن الأولويات، نذكر:

- تغير ملحوظ في الاستثمار الحكومي بالنسبة لمختلف القطاعات بين 1990 و 2006 ببعض الاستثناءات خاصة في الصناعة والتي تراجع فيها الاستثمار العمومي إلى أدنى مستواه في نهاية الفترة نتيجة موجة الخصخصة وحل المؤسسات في القطاع العام ويعتبر هذا الاتجاه معاكسا تماما للمجهود التراكمي في السبعينيات.

- تحتل المشاريع الاستثمارية حصة الأسد من إجمالي الإنفاق الحكومي بثلاث أرباع (71%) مقابل 29 للعمليات برأس المال بالنسبة لمتوسط الفترة.

- تشكل مساهمة الدولة في الاستثمار المحلي (برامج التنمية الحلية للمجموعات الولائية والبلدية) 12% من إجمالي الاستثمار العام والبقية مسيرة مركزيا من طرف الولاية أو الوزارة (88%).

- أعطيت الأولوية خلال هذه الفترة إلى البرامج التنموية الاجتماعية وبالأخص:

(أ) الهياكل القاعدية خاصة الطرقات ب 16% من إجمالي النفقات الحكومية أو 22% من المشاريع الاستثمارية.

(ب) الفلاحة التي تدعم التشغيل الموسمي والمؤقت إلى جانب قروض التدعيم للفلاحين والري بمشاريع السدود وتوفير المياه الصالحة للشرب التي تزايد عليها الطلب في المدن ب 12% من الإنفاق الحكومي أو 16% من إجمالي الاستثمار.

(ج) التربية و التكوين ب 11% من الإنفاق الحكومي أي 14% من الاستثمار الكلي.

(د) السكن بمتوسط 9% من الإنفاق لكن نلاحظ أن هذا القطاع عرف قفزة استثنائية من 4 إلى 21% بين 1997 و 1998 أي بخمسة مرات بسبب ضرورة تسريع إنجاز مشاريع الاسكان إثر

التوافد الكبير للنازحين من القرى بسبب تردي الأوضاع الأمنية من جهة والبحث عن الشغل في قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى النشاطات التحتية في القطاع غير الرسمي.

بغض النظر إلى الأهمية المعطاة للاستثمار في هذه القطاعات التي تشكل اداة فعالة في تنمية رأس المال البشري، نلاحظ أن المشروع الاستثماري الحكومي ومن ثم النفقات العمومية الكلية، تعاني من نقائص واختلالات متعددة تحول دون نوعية وفاعلية الاستثمار العمومي من زاوية البرمجة والتنفيذ والجدوى والتكلفة والرقابة بمعنى سوء التسيير وضعف الحوكمة للمال العام وفرص للتبذير وغياب العقلانية والحساب الاقتصادي. من هذه النقائص نذكر:

- التأخر النسبي في إنجاز المشاريع، والذي ينجر عنه في غالب الأحوال تضخم في التكلفة وتجاوز الغلاف المالي المعتمد في ميزانية المشروع أو القطاع.

- يتميز المشروع الاستثماري الحكومي بنوعية ومردودية ضعيفة نسبيًا بالنظر إلى أداء دول أخرى أو باعتبار المعايير المعمول بها عالميًا.

- غياب الإطار المؤسسي والقانوني لتأطير ومتابعة ومراقبة المشروع من الجوانب التقنية وضعف التحكم في تكلفته.

- ضعف ونقص تأهيل الموارد البشرية المكلفة بمتابعة المشروع من مختلف جوانبه وعلى الصعيدين المركزي الخاص بالوزارات والمحلي الخاص بالولاية والبلدية.

- ضعف الرقابة خاصة البعدية على سير نوعية تكلفة المشاريع والتي تحول دون الأداء الحسن للمشروع في ضل قانون الصفقات العمومية أو في الاتفاقيات والتعاقد مع الشركات الأجنبية(النزاع الأخير مع الشركة اليابانية كوجال حول تكلفة جزء من الطريق السريع).

- ضعف الشراكة مع القطاع الخاص الوطني مما يفوت فرص الاستفادة من رصيد التجربة وحتى إمكانات التمويل من طرف القطاع الخاص المحلي.

- غياب الإستراتيجية الشاملة والكلية للدراسات والبرمجة والانجاز للمشاريع في ضل ضعف النظام المعلوماتي وانعدام الرؤية الشاملة والمتجانسة للارتباطات والتداخلات بين المشاريع وبين القطاعات وبين الوزارات وكذلك التنسيق على مستوى التخطيط الاقليمي والجهوي. في هذا السياق، ينبغي تجنب المقاربة الجزئية وغير الفعالة ومعالجة كل مشروع استثماري بمفرده وبمعزل عن بقية المشاريع الأخرى نظرا لتعدد وارتباط الأطراف والمتعاملين وعدم الوضوح في الأدوار والمهام والمسؤوليات كنتيجة للنقائص السابقة. من الآثار السلبية لهذه الاختلالات، نذكر التبذير وسوء نوعية ومردود المشروع وكل أنواع الفساد والممارسات غير القانونية والمشبوهة التي تميز تنفيذ ومراقبة الميزانية العامة.

تؤثر هذه النقائص في تدهور المناخ الاستثماري متسببة في تضييع فرص هامة على التنمية وبالأخص على التشغيل. سنحاول تقديم هذه النقائص في عينة من القطاعات ذات الطابع الاجتماعي بالنظر إلى خاصية كل قطاع وبالإشارة في كل مرة إلى ما يمكن اقتراحه من تعديل أو إصلاح. اخترنا أن تغطي هذه العينة كل من قطاع النقل، الأشغال العمومية، المياه، التربية، التكوين، الصحة والسكن باعتبار أن هذه الاستثمارات تشكل أولويات المخططات التنموية الحكومية منذ سنة 2000.

جدول رقم 37 : تطور الإنفاق الاستثماري الحكومي حسب القطاعات الاجتماعية.1990-

2006.

2006	2004	2002	2000	1998	1996	1994	1992	1990	
0,0	0,0	1,5	2,3	3,5	1,9	2,0	3,5	6,9	صناعة
8,4	15,8	20,4	13,5	15,0	8,2	6,2	7,0	13,4	فلاحة/ري
3,1	1,6	1,7	0,6	1,3	0,6	0,3	0,2	0,3	خدمات انتاجية
23,2	16,3	18,7	20,0	18,7	11,6	9,8	10,9	22,7	هياكل قاعدية
8,8	10,0	11,1	12,2	13,5	8,2	6,8	7,1	12,0	تربية و تكوين
4,4	5,0	5,5	3,9	3,6	2,7	2,7	2,2	3,4	قطاع اجتماعي و ثقافي
9,7	10,7	17,6	21,8	21,1	3,0	2,7	0,1	0,3	سكن
14,8	6,3	4,5	7,1	7,3	14,6	10,9	8,4	16,7	
3,2	4,5	8,2	9,7	8,3	7,0	7,3	9,2	14,6	تنمية محلية
<b>75,6</b>	<b>70,2</b>	<b>89,2</b>	<b>91,0</b>	<b>92,2</b>	<b>57,7</b>	<b>48,7</b>	<b>48,5</b>	<b>90,4</b>	<b>مجموع الاستثمار</b>
17,7	29,8	10,8	9,0	7,8	42,3	51,3	51,5	9,6	عمليات رأس المال
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : وزارة المالية.

ثانيا: تحليل الاستثمار الحكومي في بعض القطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

نتطرق بالوصف والتحليل إلى قطاعات النقل والأشغال العمومية، ثم قطاع التربية والتكوين، وأخيرا إلى قطاع الصحة.

## 1 : قطاع النقل و الأشغال العمومية:

يتميز الاستثمار العام في هذا القطاع بالميزات التالية:

أ- استثمارات معتبرة قصد تلبية الحاجات المتزايدة للسكان ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي برمجت ضمن المخططات المتتالية سواء عبر وصاية وزارة النقل أو وصاية وزارة الأشغال العمومية حسب المهام و المسؤوليات الموكلة لكل منهما في النقل البري أو الجوي أو البحري أو بالسكك الحديدية. يأخذ النقل أشكال متعددة منها نقل المسافرين و شحن البضائع محليا أو دوليا، داخل المدن أو ما بينها تحت إشراف القطاع العام أو القطاع الخاص. حققت الجزائر عبر هذه الاستثمارات نصيدا مقبولا من المنشآت والهيكل القاعدية تتمثل في أكثر من 107000 كلم من الطرقات ثلاثة أرباعها معبدة و 500 كلم من السكك الحديدية و 33 مطار منها 11 دولي بالإضافة إلى 10 مواني تجارية.

ب- تطورت هذه الاستثمارات دوريا بمتوسط 1,4% من الناتج المحلي الخام بين 2001 و 2004 (ب) 21,5% من إجمالي 7 مليار دولار لكامل المخطط) مقابل نسبة أقل من 1% خلال الفترة 1994-2000 و حسب توفر موارد التمويل و أولويات المخططات التنموية. ثم تضاعفت الاعتمادات الاستثمارية للقطاع إلى 27 مليار دولار أي 4% من الناتج المحلي الخام أو 7% خارج المحروقات و ذلك بعد 2005 مع تراجع واضح للاعتمادات المالية بعد 2007 قصد إعادة تقييم المشاريع الكبرى أو تأجيلها. تبين الأشكال التالية تطور النفقات الاستثمارية لقطاع النقل

بالنسبة للنتائج المحلي بين 1992 و 2004. من الأولويات الكبرى للمخططات والبرامج الاستثمارية في النقل ما يلي:

- سياسة نشطة لصيانة شبكة الطرقات.

- تطوير النقل بالسكك الحديدية.

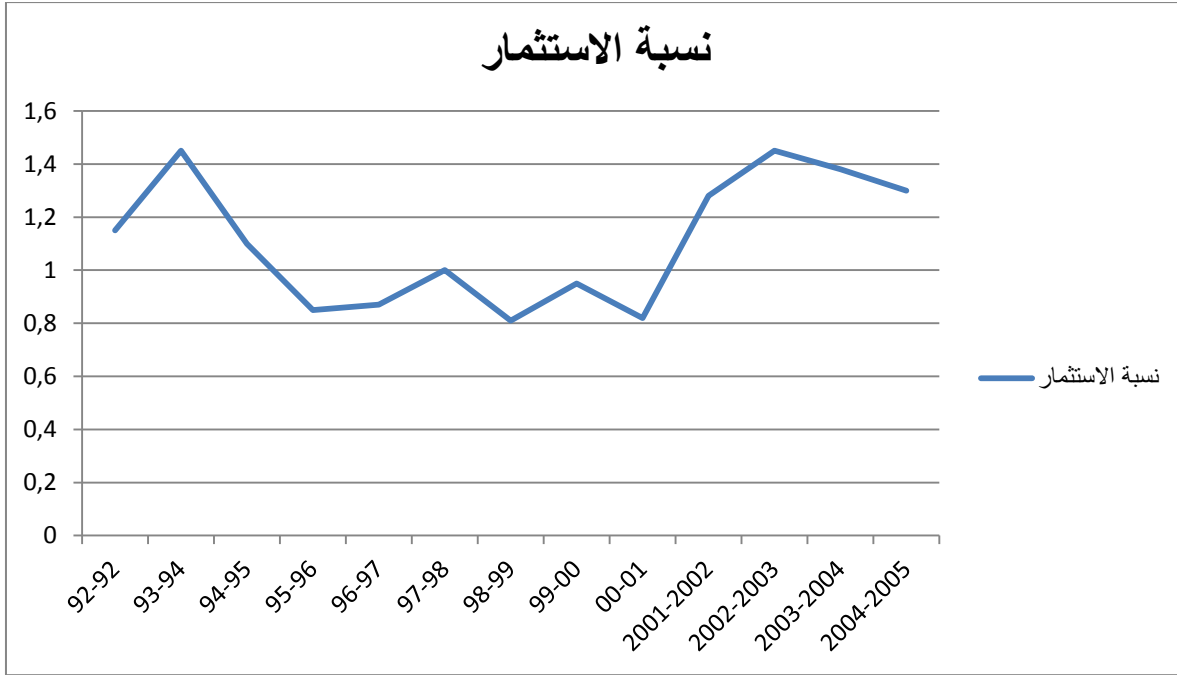
-إنهاء ما تبقى من الطريق السريع بما فيها الترخيصات لاستغلال الخدمات المختلفة

واعتماد آلية تسعرة للكيلومتر عند الاستعمال.

-إنهاء و استغلال مشروع المترو بالعاصمة.

-إنجاز شبكة النقل الحضري بالسكك الحديدية في المدن الكبرى (طرام واي).

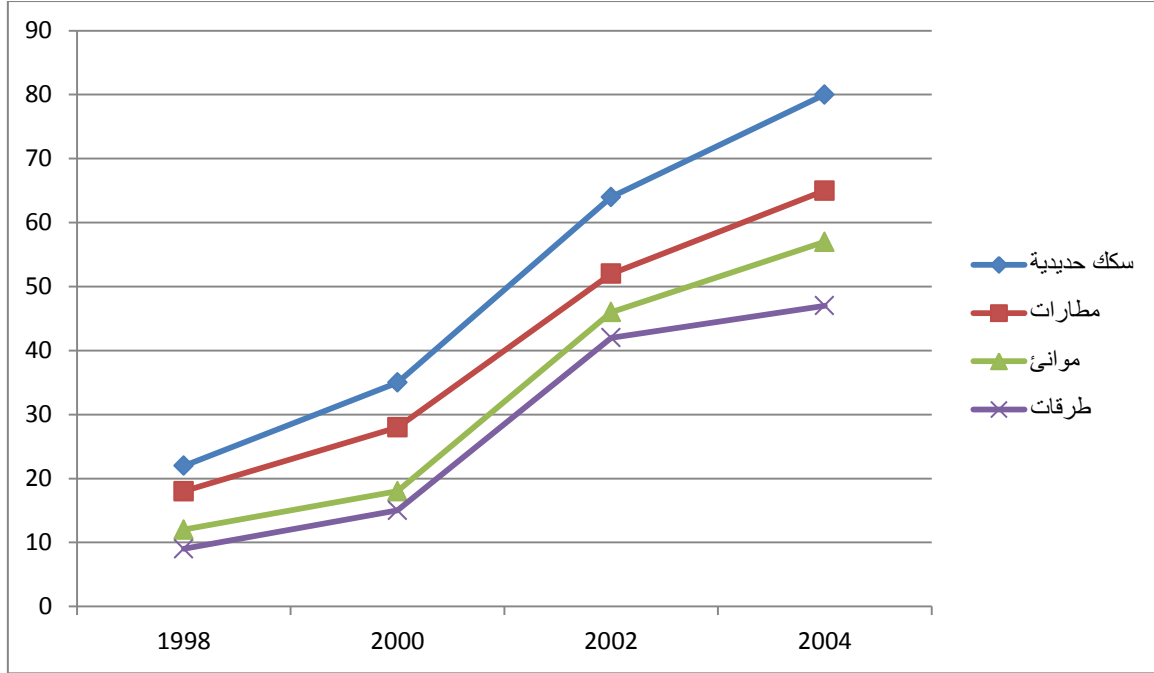
شكل رقم 19: التطور النسبي للاستثمار العمومي من الناتج المحلي في قطاع النقل. 1992-2004.



المصدر: البنك الدولي: تقرير حول النفقات العامة في الجزائر. 2006 مرجع سابق . ص 81.

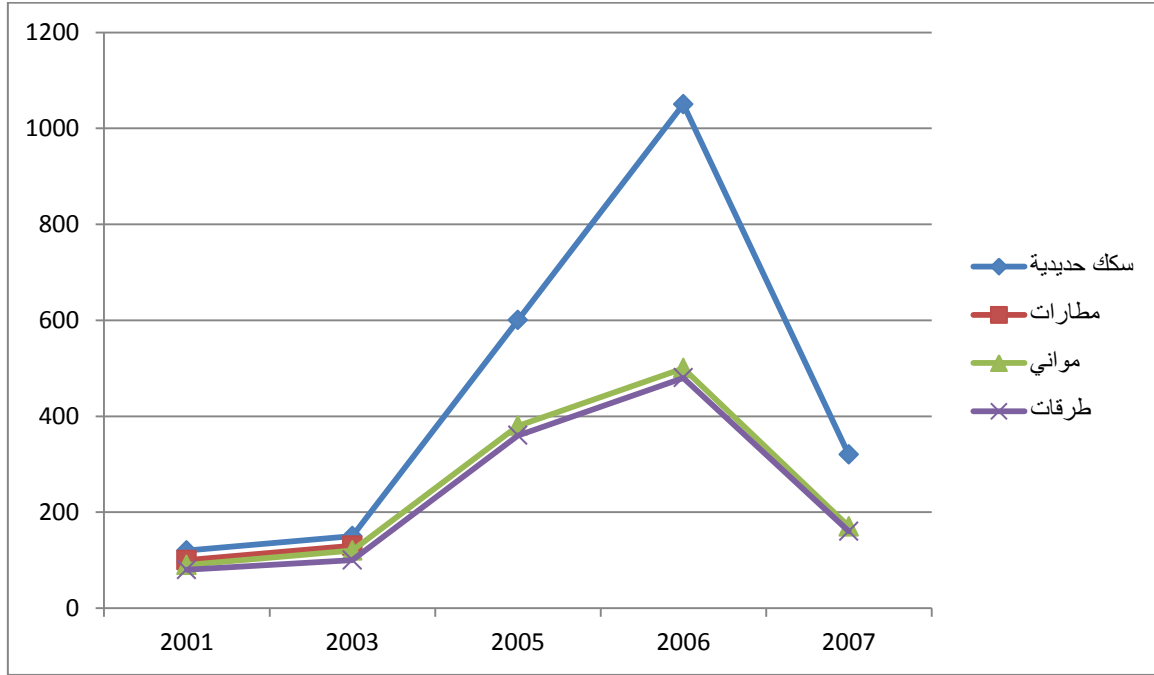
كما يظهر من خلال الأشكال التالية الاهتمام المتزايد بهذا القطاع الاستراتيجي عبر النفقات الحكومية الفعلية من جهة واعتمادات المالية في ميزانية الدولة بالنسبة لمختلف فروع القطاع:

شكل رقم 20: تطور النفقات الحقيقية للاستثمار العمومي حسب القطاعات. 1998-2004. (مليون دينار).



المصدر: البنك الدولي: مصدر سبق ذكره. 85

شكل رقم 21: تطور الاستثمارات العمومية من خلال اعتمادات الميزانية. 2001-2007. (مليون دينار)



المصدر: البنك الدولي: مصدر سبق ذكره. ص 85. (المعطيات الخاصة بالمطارات غير متوفرة بعد 2003).

يظهر كذلك الجدول التالي الأولوية المعطاة للنققات الاستثمارية في الميزانيات الحكومية دون نفقات التشغيل حسب الفروع خاصة الطرق التي ارتفع متوسط ميزانيتها من 48,9 إلى 1389 مليون دينار بين المخططين وكذلك السكك الحديدية من 19,8 إلى 172,3 مليون دينار، وهو دليل على مدى أهمية هذه الهياكل القاعدية في دفع عجلة النمو:

جدول رقم 38: توزيع ميزانية التجهيز والتسيير بين فروع قطاع النقل 2000 - 2009 . مليار

دينار.متوسط سنوي

ميزانية التسيير 2006	ميزانية التجهيز 2009-2005	ميزانية التسيير 2004-2000	ميزانية التجهيز 2004-2000	
2,8	1447	2,3		وزارة الأشغال العمومية
	1389		48,9	الطرق
	39,8		9,2	المواني
	18,3		5,2	المطارات
6,9	188,1	4,1	24,4	وزارة النقل
	172,3		19,8	السكك الحديدية
	5,5		00	المواني
	2,6		4,6	المطارات
	7,6		0,3	خدمات النقل بالطرق

المصدر : وزارة المالية.

ج- من مميزات الإنفاق الاستثماري العام كذلك ضعف الميزانيات المخصصة للصيانة خاصة الطرقات وحتى المطارات حتى أن بعضها كان ينتظر في وقت ما الترميم لمدة تتجاوز 15 سنة في أن المعايير الأمنية دوليا تحدد مدة أقصاها 10 سنوات.

د- ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة ببعض الدول الأخرى على سبيل المثال في النقل بالسكك الحديدية ( شكل رقم الخاص بالإنتاجية) وحتى في بسبة استغلال المطارات ( 75 % من المطارات لا تسجل أكثر من عشرة حركة طيران يوميا) بالإضافة إلى البطء في حركة ووتيرة تفريغ البواخر في المواني الكبرى ( 7 حركات رفع في الساعة مقابل 15 إلى 45 حركة في الساعة في مواني الدول المتقدمة) رغم التحسن الملحوظ عند التعامل والشراكة مع القطاع الخاص ( مثلا مع شركة

بورتاك السنغافورية في تحسين وتسيير ميناء بجاية). نلاحظ كذلك ارتفاع الشراكة مع القطاع الخاص المحلي منذ 2004 فيما يخص نقل المسافرين بين المدن والنقل الحضري (بنسبة أكثر من 95%) وكذلك الشحن البري للسلع بالرغم من تكلفة أقل عبر السكك الحديدية.

الجدول رقم 39: الإنتاجية في قطاع السكك الحديدية في بعض الدول.

الدولة	كثافة استغلال الهياكل (ألف وحدة لكل كلم)	إنتاجية العمال (ألف وحدة حركة لكل عامل)	إنتاجية القاطرات (مليون وحدة حركة لكل قاطرة)	إنتاجية عربات شحن السلع (ألف طن /كلم لكل عربة)	إنتاجية عربات المسافرين (مليون مسافر/كلم لكل عربة)
مصر	11,069	809	85	359	14,7
فرنسا	4,199	595	51	1203	4,7
إيران	3,971	1600	75	941	6,8
المغرب	3,733	726	62	811	6,4
تونس	1,871	543	26	506	4,4
تركيا	1,427	332	33	441	3,8
الجزائر	0,896	282	27	224	2,3

المصدر: الاتحاد الدولي للسكك الحديدية. 2003.

هـ- ما يميز كذلك الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع هو التدعيم المستمر للعديد من الشركات العمومية التي لا تحقق نتائج استغلال موجبة بحيث تتكفل خزينة الدولة بهذا العبء لتغطية خسائر الاستغلال وتعويض ما يسمى بنفقات الخدمة العامة، نذكر منها الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية وشركة طيران الجزائر ومؤسسة النقل الحضري للمسافرين داخل المدن الكبرى. ارتفعت هذه التدعيمات من 2,8 مليار دينار في سنة 2000 أي 0,07% من الناتج المحلي الخام إلى

38 مليار دينار في سنة 2005 أي 0,90 % من نفس الناتج. تتكون هذه التدعيمات أساسا مصاريف الاستغلال والتطهير المالي أو تجديد الأسطول لشركة الطيران.

و- أخيرا، يشكل التأخر في مدة ونسب الانجاز والذي يرافقه تضخم في التكلفة بنسبة 15 إلى 30% من الميزانية الأصلية للمشروع، أهم خصائص المشروع الاستثماري، وبصفة عامة الإنفاق العمومي حيث تسببت العديد من المتغيرات في هذا الوضع على رأسها سوء البرمجة والتخطيط إلى جانب النقص في وسائل الانجاز وكذلك الدراسات أو العوامل الطبيعية وحتى تأثير سعر الصرف عند استيراد الأجهزة و العتاد. يبين الجدول التالي عينة من المشاريع الأكثر تأخرا في الإنجاز.

جدول رقم 40: تأخر بعض المشاريع العمومية 1996-2005

المدة الفعلية (التأخر)	المدة المبرمجة	سنة نهاية المشروع (النهائية الفعلية)	سنة نهاية المشروع (النهائية المبرمجة)	سنة بداية المشروع (الانطلاق الفعلي)	سنة بداية المشروع (الإشعار بالانطلاق)	المشاريع
17	6	2005	1994	1988	1988	خط السكك الحديدية تبسة/عين مليلة (181 كلم)
13	5	2003	1994	1990	1989	طريق بني مراد/الشفة
8	5	2004	2001	1996	1996	الجزء الثاني من طريق الوطني رقم 5 الأخرية
8	1	2004	1996	1996	1996	ميناء الصيد (مستغانم)
14	6	2001	1993	1987	1987	سد بني هارون
20	5	2004	1988	1984	1983	هياكل تحويل واد الشفة و حربيل

المصدر: وزارة المالية.

## 2- قطاع التربية والتكوين:

بالرغم من النتائج المعتبرة المحققة في تعميم التعليم بمختلف أطواره وارتفاع نسبة التمددس وبالنظر إلى الإصلاحات التي أدخلت على مختلف المستويات التربوية (إصلاح المنظومة التربوية في الأسلاك من الابتدائي إلى الثانوي و ادخال نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه في التعليم العالي)، يشكو النظام التربوي والتكويني من العديد من النقائص والاختلالات منها ضعف مؤشرات الفعالية والنوعية ( تسرب مدرسي، إعادة السنة، تكلفة مرتفعة للمتخرج، سوء استغلال المرافق وصيانتها...). تهدف الاستراتيجية طويلة المدى في هذا القطاع باختلاف مميزات كل طور أو مرحلة، إلى تحسين النوعية في التدريس والمستوى في السلك الابتدائي (عبر إعادة تأهيل وتكوين الأساتذة وتحسين أدائهم في الأقسام) إلى جانب إدخال مرونة أكبر على استراتيجية التكوين المهني بهدف مواكبته للمتطلبات الجديدة لسوق العمل واحتواء فائض التسرب المدرسي بالإضافة إلى إعادة توجيه استراتيجية التعليم والبحث على مستوى العالي عبر الاهتمام بتحسين المستوى والنوعية وإعادة النظر في آليات الحوكمة واستقلالية الجامعات والتمويل وترقية البحث العلمي على غرار ما يحدث في الدول المتطورة. تشير إلى أن الأولوية في هذا القطاع أعطيت بالعكس وبنسبة 50 % من النفقات الاجتماعية إلى إيواء وإطعام الطلبة بالإضافة إلى منح الدراسة.

بالرغم من ذلك، تبقى الاعتمادات المالية الموجهة لمختلف فروع القطاع غير كافية من زاوية المعايير الدولية أو غير متناسبة ومتكافئة مع الاحتياجات الفعلية والتي تتجسد في نقص الوسائل البيداغوجية من مؤسسة إلى أخرى أو من فرع أو طور إلى آخر، مما ينعكس سلبا على المستوى (نسبة النجاح في شهادة البكالوريا مثلا). يبين الجدول التالي تطور الاعتمادات المالية في قطاع التربية بالنسبة لإجمالي الانفاق الحكومي بين 2000 و 2006 :

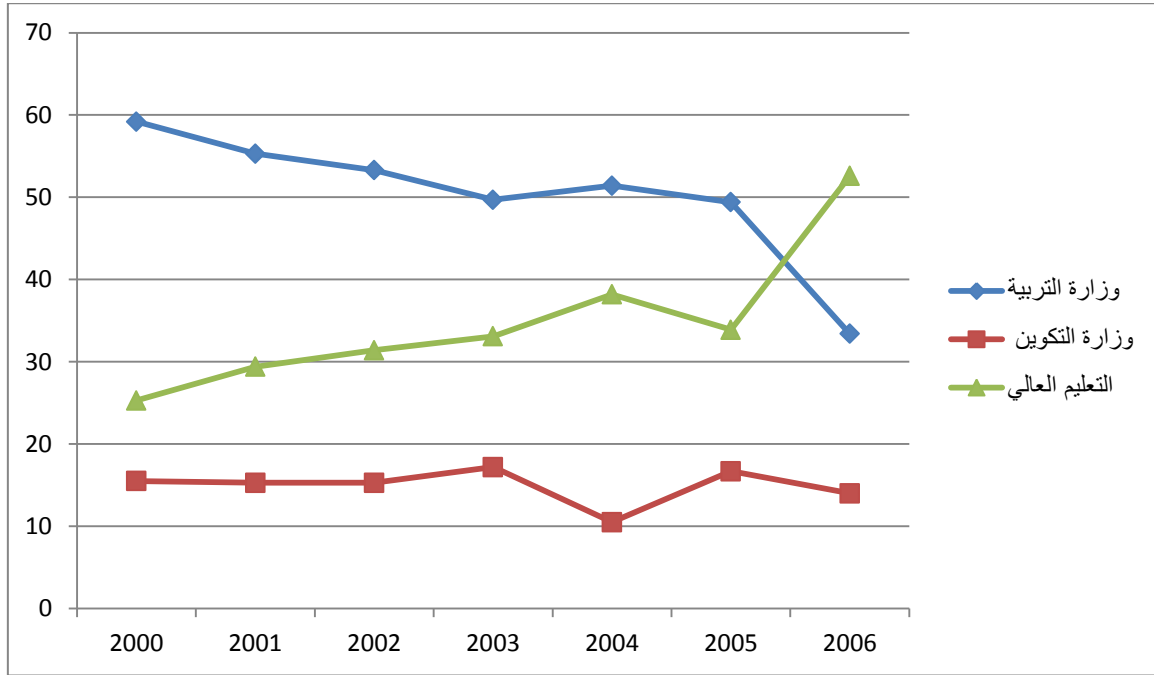
جدول رقم 41: تطور النفقات في قطاع التربية. 2000-2006. (مليار دينار ونسب مئوية).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي نفقات التربية	223	274	302	338	376	400	439
معدل النمو السنوي	--	17,9	8,4	9,4	7,3	7,7-	4,4-
نسبة التربية من الإنفاق الحكومي	19	20,8	19,5	20	19,9	16,7	15,3
النسبة من الناتج المحلي	5,5	6,5	6,8	6,4	6,2	5,4	4,9
الإنفاق لكل نسمة (دينار)	7340	8881	9621	10624	11627	12155	13156
نسبة نفقات التسيير	80,8	77	77,9	78,2	77,6	78	73,8
نسبة نفقات التجهيز (الاستثمار)	19,2	23	22,1	21,2	22,4	22	26,2

المصدر: البنك الدولي: تقرير حول النفقات العمومية في الجزائر. مرجع سبق ذكره. ص 139.

يبين الشكل التالي توزيع الاستثمار حسب فروع قطاع التربية بين نفقات التسيير والتجهيز لنفس الفترة.

شكل رقم 22 : تطور نفقات التجهيز حسب فروع قطاع التربية ما بين (2000-2006).



المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات البنك الدولي. مرجع سابق ص 139.

من خلال الإحصائيات السابقة يمكن ملاحظة التغيرات التالية:

- ارتفاع النفقات الحقيقية لكل القطاع بنسبة 34% بين 2000 و 2005 بحيث تمثل التربية حوالي 19 من إجمالي الإنفاق الحكومي أي أكثر من 6% من الناتج المحلي الخام مع ارتفاع الإنفاق لكل نسمة ب 58% بين 2000 و 2004 ، وهذا يدل على مواصلة إعطاء الأولوية إلى التربية.

- رغم ذلك نلاحظ انخفاض في النسبة الحقيقية للاعتمادات المالية في 2005 و 2006 وهذا يدل على التراجع في الأولويات، وذلك من نسبة 20% في 2004 إلى 15% في 2006 بالإضافة إلى ارتفاع نسبة النفقات التجهيزية من الخمس في 2000 إلى الربع في 2006.

- بالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية في المدى الطويل، اعطيت الأولوية إلى التعليم العالي حيث ارتفعت نسبته من الخمس في 2000 إلى الثلث في 2006 بنصف الميزانية التجهيزية لهذا القطاع في 2006 مقابل ربعها فقط في 2000. عكس ذلك، نسجل تراجعها في الطور الابتدائي والثانوي من 59,2 إلى 33,4% فقط في نفس الفترة، بمعنى أن الاستثمار في الرأس المال البشري أصبح من التحديات الكبرى لتحقيق التنمية بالنظر إلى الأهداف المسطرة للتعليم العالي أي التكفل بمليون ونصف طالب بعد 2010 وتعميم الإصلاحات والنوعية وأقطاب الامتياز وتطوير البحث العلمي وتعميم استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام وافتتاح الجامعة على المحيط الدولي وتحسين الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي.

- من ميزات الإنفاق الحكومي النسبة الكبيرة الموجهة للنفقات الاجتماعية في ميزانية التعليم العالي والتي تقترب من نصف نفقات التسيير الإجمالية (من 39,8 إلى 47,8% بين 2000 و 2005 أي حوالي 52000 دينار لكل طالب موزعة في 90 بالمائة منها على الإطعام والإيواء والمنح والنقل وهي نسبة تكفل مرتفعة مقارنة ببعض الدول الأخرى ومماثلة تقريبا في الطور الابتدائي و ضعيفة لو قارناها بمستويات الإنفاق الاجتماعي على التلاميذ والطلبة في الدول المتقدمة.

خلاصة لتصحيح الاختلال في قطاع التربية و التكوين والتعليم العالي ينبغي:

(ا) تحسين الأداء والنوعية عبر تكثيف استعمال الوسائل البيداغوجية وتحسين البرامج وتأهيل مستوى الأساتذة.

(ب) إعادة توجيه نسبة من النفقات الاجتماعية إلى التعليم وعصرنة المتدخلات البيداغوجية.

(ج) تحديد استراتيجية متوسطة وطويلة المدى خاصة بربط التكوين المهني بالمتطلبات الجديدة لسوق العمل.

د) إعادة التوازن في التوزيع العقلاني للموارد المالية بين مختلف القطاعات التربوية على ضوء معيار المردودية والفعالية عند كل إنفاق.

### 3- قطاع الصحة.

تطور نظام الصحة في الجزائر بصفة معتبرة منذ الثمانيات بتسجيله تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات منها:

- ارتفاع التغطية الصحية جغرافيا بنسبة كبيرة (98% من التراب الوطني).
  - ارتفاع مؤشر التمني في الحياة من 53 إلى 71 سنة بين 1970 و 2003.
  - انخفاض كبير في نسبة وفيات الأطفال (من 94 إلى 33 بالآلاف بين 1980 و 2004).
- ارتفعت النفقات الحكومية في قطاع الصحة بحوالي 81% بين 1998 و 2002 من 106 إلى 192 مليار دينار كما يظهر في الجدول التالي، لكن لا تشكل هذه الزيادة إلا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الخام أي متوسط 4% سنويا خلال نفس الفترة مع بقاء مستوى هذه النفقات ضعيف نسبيا بالمقارنة مع بعض الدول المتقاربة في مستوى الدخل. يتوقع ازدياد كبير في وتيرة وحجم النفقات بالنظر إلى التزايد المستمر للطلب على الخدمات الصحية مما يتطلب إعادة النظر في الإستراتيجية الكلية لهذا القطاع (تزايد نفقات الأدوية، إدخال التكنولوجيات الجديدة على العتاد الطبي، زيادة الأجور لعمال القطاع وانجاز مرافق صحية جديدة أو توسيعها إلى المناطق النائية بالإضافة إلى تضاعف تكاليف الدفع والتسديد من طرف الضمان الاجتماعي عند مراجعة التسعيرة المعمول بها حاليا والتي لا تتطابق مع النفقات الفعلية التي يدفعها المواطن).

الجدول رقم 42 : تطور الإنفاق الحكومي في قطاع الصحة.

2002	2001	2000	1999	1998	
192	165	145	117	106	النفقات الصحية (مليار دينار)
4455	4236	4023	3168	2782	الناتج المحلي (مليار دينار)
4,3	3,9	3,6	3,7	3,8	نسبة النفقات الصحية (%)
1,1	1	1,1	1,2	1,3	نسبة النفقات الخاصة (%)
3,2	2,9	2,5	2,5	2,5	نسبة النفقات العامة (%)

المصدر: المؤشرات العالمية للتنمية. 2005.

كما أن مستوى النفقات الصحية لكل نسمة يعتبر ضعيفا بالمقارنة ببعض الدول ذات الدخل المتوسط (77 مقابل 107 دولار امريكي) أو دول ذات دخل أقل لكل ساكن مثل الأردن وإيران. من جهة أخرى تعتبر الجزائر استثناء في العينة بالنظر إلى مستوى الإنفاق العام بالنسبة للإنفاق الخاص، وهو دليل على هيمنة الدولة على نفقات الصحة رغم التزايد الملحوظ في مساهمة واستثمار القطاع الخاص في السنوات الاخيرة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 43: مؤشرات الإنفاق في الصحة في بعض الدول لسنة 2002.

الدول	الناتج لكل نسمة (دولار)	نفقات الصحة لكل نسمة (دولار)	النفقات العامة (نسبة من الناتج)	النفقات الخاصة (نسبة من الناتج)	النفقات الصحية الكلية (نسبة من الناتج)
الجزائر	1823	77	3,2	1,1	4,3
مصر	1600	59	1,8	3,1	4,9
إيران	1630	104	2,9	3,1	6,0
الأردن	1796	165	4,3	5,0	9,3
المغرب	1234	55	1,5	3,1	4,6
تونس	2122	126	2,9	2,9	5,8
الدول ذات دخل متوسط	1829	107	2,9	3,1	6,0

المصدر: المؤشرات العالمية للتنمية 2005

من جهة أخرى، يشكو قطاع من العديد من الاختلالات المؤسساتية والتمويلية في غياب استراتيجية شاملة توجه هذا القطاع في المديين المتوسط والطويل وبالنظر للتحديات الكبرى التي تنتظر هذا القطاع الاجتماعي بالدرجة الأولى ويمكن ذكر ما يلي:

- عدم التكافؤ في الاستعمال بين المؤسسات والمرافق الصحية من الدرجة الثانية من جهة، والمراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات الصحية المتخصصة التي يكثر عليها الطلب من جهة أخرى، وانعكاس ذلك على النسبة المرتفعة للأجهزة العاطلة وتكاليف صيانتها في غياب أو نقص التقنيين والمختصين في تصليحها.

- كذلك عدم التكافؤ بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية النائية في العتاد الطبي وتوفر الأدوية والموارد البشرية من أطباء وممرضين.

- هيمنة القطاع العام على المرافق الطبية والاستشفائية رغم التطور الملحوظ للاستثمار الخاص على أساس الفلسفة الاشتراكية المتضمنة مبدأ مجانية العلاج بالرغم من التكلفة المتزايدة التي يتحملها المريض عندما يلجأ إلى القطاع الخاص بحثا عن النوعية أو عند حالات الاستعجال، مع العلم أن التسعيرة القانونية لتعويض المصاريف العلاجية لدي صناديق الضمان الاجتماعي أقل بكثير من الأسعار الفعلية المعمول بها في السوق (تسديد تعويضات بمقدار 80% من الوصفة الطبية أي 50 دينار و 100 دينار للطب العام و المختص على التوالي مقابل سعر حقيقي لا يقل عن 400 و 600 دينار في الواقع).

- في هذا السياق يبقى غياب العلاقة التعاقدية بين الضمان الاجتماعي من جهة ووزارة الصحة من جهة أخرى السبب الرئيسي في مشكلة تمويل المرافق الصحية العمومية بالنظر إلى تزايد الاحتياجات من المرافق الحديثة وزيادة فاتورة الأدوية وقلة موارد الضمان الاجتماعي وحتى حالات التبخير بالرغم من أن القوانين (قانون المالية 1992) ينص صراحة على وجوب تكفل صندوق الضمان الاجتماعي بتكاليف علاج المؤمنین اجتماعيا وذوي الحقوق.

- ضعف النوعية و المردودية في المؤسسات الاستشفائية العمومية وضعف الحوكمة والتسيير في ظل غياب استراتيجية شاملة لقطاع الصحة و التي تستوجب استقلالية أكبر للمستشفيات وإنشاء وكالات جهوية للصحة كأداة تنسيق مع الوصاية ومراقبة النفقات الصحية كما تتطلب الوضعية الحالية إدخال أشكال جديدة للشراكة مع القطاع الخاص عبر علاقات تعاقدية فعالة.

نتطرق فيما يلي إلى تقييم مناخ الاستثمار في القطاع الأجنبي ومدى تأثيره على التشغيل في

المبحث الثاني التالي:

## المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الأجنبي.

المطلب الأول: تطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إذا تم الإجماع على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف على أساس أنه:

- يهدف إلى حياة فائدة دائمة في المؤسسة التي تكون نشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.
- هو ذلك النشاط الذي يترتب عنه تدخل مباشر في المراقبة والتسيير والإشراف على المشاريع الاستثمارية المنشأة في اقتصاد ما من طرف مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر أي البلد المضيف (تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية).

- كما أن القانون الجزائري (بمقتضى الأمر 01 - 03) يعرفه على أنه الاستثمارات المنجزة من طرف مستثمر أجنبي في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات من اقتناء أصول لتكوين نشاطات جديدة أو توسيعها أو تأهيلها أو إعادة هيكلتها كما يمكن أن يكون على شكل مساهمة عينية أو نقدية في رأس مال المؤسسة أو اكتساب وتملك نشاطات في إطار عملية خصخصة.

يكون هذا التدخل جزئي على أساس شراكة بين الطرفين الأجنبي والمحلي بنسب تملك ومسؤولية معينة أو سيطرة كاملة على تسيير المشروع في حالة الملكية المطلقة للاستثمار كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل إمكانية تحويل موارد مالية وتكنولوجيا وخبرة فنية الي الدولة المضيفة وله فوائد متعددة عند نجاحه مثل :

- توفير وإنتاج سلع وخدمات نادرة أو غير موجودة أو مستوردة سابقا.

- خلق مناصب شغل في البلد المضيف بصفة عامة أو تأهيل طاقات بشرية محلية معطلة سابقا، وتدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة في الانتاج في مجالات تخصص فنية معينة، بالإضافة إلى تعيين نسبة منها في المشروع الأجنبي، وحتى استحداث ثقافات جديدة في الإدارة وتسيير المشاريع في حدود قابلية البيئة والمجتمع المضيف للحدثة والعصرنة والاحتكاك بالمعرفة. يرى مناهضي الاستثمار الأجنبي المباشر أن سلوك الشركة الأجنبية لا يهتم بالعمالة المحلية وتدريبها ويكتفي بالخبرة الأجنبية فقط.<sup>1</sup>

- في نفس السياق تحويل نسبي للتكنولوجيا الحديثة والعصرنة في حدود إمكانيات المؤسسة المستقبلية لاستيعاب التطور ونتائج البحث العلمي.

- الاستفادة من مدا خيل جبائية عند عدم الإغفاء الضريبي ومالية عند التحفيز على إعادة استثمار الأرباح المحصلة.

- تأثير المشروع الأجنبي على دفع العلاقات التبادلية خلفا وأماما مع النشاطات المحلية وتكثيفها بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي وحتى تصدير السلع المنتجة في إطار هذا المشروع إن لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر يندرج في إطار سياسة تعويض الاستيراد وكذلك ترقية المناطق الحرة.

- يمكن للمشاريع الأجنبية المستقطبة أن تثير ديناميكية في تدفقات مالية جديدة عبر تمويل مشروع ما بما يكون لزيادة تدفقات الأموال أثرا إيجابيا على تطوير المؤسسات المالية المحلية. كما يمكن لكلا الطرفين إقامة شراكة بينهما في شكل عقود مناولة في التموين والصيانة والنقل والأمن مثلا.

زيدان محمد (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-" مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2004، ص 8.

إذا تعددت الفوائد النظرية للاستثمار الأجنبي، فإن سلبياته كثيرة كذلك مهما كانت التحفيزات والإغراءات التي تقدمها الدولة المضيفة للشركات الأجنبية المستثمرة. نحاول في إطار تقييم المناخ الاستثماري الجزائري بالأخص، وفي دول أخرى بصفة عامة، إحصاء هذه المعوقات التي تعطل أو تمنع هذه الدول من الاستفادة من مزايا التعامل مع الشركات الأجنبية على أساس أن وراء الاستثمار الأجنبي المباشر توجد استراتيجية معقدة للشركات المتعددة الجنسيات تجاه العالم الثالث تندرج في إطار نظرية تدويل وعولمة حركة رأس المال وما لها من آثار على نمو هذه الدول. تتفرع نظرية التدويل<sup>1</sup> إلى عدة نظريات وهي:

(ا) نظرية عدم كمال السوق.

(ب) نظرية الحماية.

(ج) نظرية دورة حياة المنتج.

(د) نظرية الموقع، والتي تركز أساسا على العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار مثل الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، نظام الضرائب وإمكانيات التهرب منه، مدى ثبات أسعار الصرف، الحوافز والامتيازات والتسهيلات الممنوحة الأرباح والمبيعات المتوقعة، القيود القانونية المفروضة على تحويل الأرباح، الموقع الجغرافي ومدى توافر الثروات الطبيعية مستوى البيروقراطية والفساد والاجراءات الحمائية في مجال التجارة الخارجية والتعريف الجمركية.

عبد السلام أبو قحف (2001)، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، صص 53-68<sup>1</sup>.

قبل ذلك، لا بد أن نشير بصفة موجزة إلى مختلف أشكال تدخل الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup> في الدول المضيفة وهي:

1 - في الشكل التقليدي للتدخل : يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل المساهمة في حصة رأس المال وكذلك إدارة المشروع بين الطرفين أو شكل الاستثمار المملوك بالكامل من الطرف الأجنبي وذلك عبر إنشاء فرع إنتاجي أو تسويقي للمستثمر الأجنبي تابع للشركة الأم في البلد المضيف، وهو أسلوب مفضل لدى الشركات الأجنبية لما يدر عليها من عوائد وميزات وفوائد مختلفة. أما الشكل الثالث وهو عبارة عن عمليات تجميع مكونات أو أجزاء سلعة ما (كمبيوتر, سيارة ...) في البلد المضيف مقابل عائد متفق عليه، والغرض من ذلك إشباع حاجات السوق المحلية وحتى التصدير عند الاكتفاء. أما الشكل الأخير، فهو الاستثمار في المناطق الحرة والتي تحظى بأسلوب مميز من التحفيز الجبائي والجمركي وأساسا الإعفاء من الضريبة على الأرباح. من أهداف هذا الأسلوب الاستثماري الترويج للسلع وترقية الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي. ما نلاحظ في هذا السياق، أن الجزائر متأخرة نسبيا في التعامل مع هذا الأسلوب والدليل أن عدة مشاريع لمناطق حرة لم تنجز إلى يومنا هذا مثل منطقة " بلارة " بولاية ميلة وكذلك مشروع إنشاء أربعة مناطق حرة أخرى، كان الأخير منهم مبرمج في ولاية تمنراست باقتراح من الجزائر في مؤتمر الافريقي لوزراء الصناعة التاسع عشر قصد تدعيم التعاون مع الدول الافريقية.

2 - أما الأشكال الحديثة للتدخل : فتأخذ صيغ مختلفة منها الشركات المختلطة التي تجمع طرفين أو أكثر في حدود نسب مساهمة معينة في مثل هذه الشراكة. أحدثت الجزائر مؤخرا ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أسلوبا قانونيا جديدا من خلال القاعدة 49-51 % ، كأداة مراقبة من طرف الدولة لممارسات الشركات الأجنبية التي تحاول في معظم الأحيان ترجيح كفة

- عبد السلام أبو قحف (2003), السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية, مصر، ص 215<sup>1</sup>.

الفوائد لمصلحتها، بحيث تسعى هذه الشركة دائما إلى أن تكون حصتها أكبر من حصة نظيرتها الوطنية في المشروع الاستثماري<sup>1</sup>، وكذلك من خلال اختراق أو تجنب غير مباشر لمواد الاتفاقية المبرمة خاصة عند تحويل الأرباح. أما الأسلوب الثاني، فهو عقد الإجازة وهو بمثابة ترخيص المستثمر الأجنبي للطرف المحلي باستعمال الملكية التكنولوجية والمعرفية التي يمتلكها مقابل عائد مالي أو نسبة من المبيعات والأرباح أو صيغ أخرى متفق عليها في بنود الشراكة. كذلك، يكون الترخيص باستعمال واستغلال العلامة التجارية، أداة أخرى للتدخل والذي بموجبه يستفيد الطرف المحلي بامتياز صفة المحنكر للعلامة في إنتاج السلعة أو الخدمة وتسويقها تحت قاعدة احترام بعض الشروط. من جهة أخرى، تعد العقود مثل "عقود المفتاح باليد" أسلوب آخر يتم بموجبه تسليم مصنع أو مركب كاملا وجاهزا للتشغيل مع ضمان المتابعة والمراقبة من طرف المستثمر الأجنبي خلال مدة التعاقد. نسجل أن الجزائر اعتمدت هذا الأسلوب بكثافة إلى حد توسيعه إلى ما يسمى بعقود "منتوج باليد" وحتى فكرة "زيون باليد" بهدف التحكم في العملية التسويقية والنقل من التبعية.

إذا كانت الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر تكمن أساسا في تخفيض المخاطر والاستفادة من الضمانات والامتيازات بغية تحصيل أكبر عائد صافي ممكن، فإن استراتيجية الشركات الكبرى ترتكز على ترتيب الدول وفضاءات التعامل في مجال الاستثمار على أساس معايير كثيرة مصنفة حسب درجة المخاطر القطرية المتعلقة بمناخ الاستثمار في كل دولة، كما تتم مراجعتها وتحيينها كل سنة من طرف هيئات ومنظمات دولية. تسعى كل دولة إلى تقييم أدائها ضمن هذا السلم المرقم من خلال تحديث وتوزيع ترسانة الضمانات والامتيازات الممنوحة في المجال القانوني، الجبائي، المالي، العقاري، الأمني، لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. من هذا

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف (2001)، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 82.

المنطلق، فإن الجزائر تنتهج هذا المسار، ولو بصفة متأخرة، عبر تحسين وإعادة النظر في تشريعاتها في مجال الاستثمار، وتفعيل دور الدولة وخاصة دول الجماعات المحلية<sup>1</sup> في ترقية الاستثمار عبر " تعبئة الموارد المحلية وتطوير الشراكة على المستوى المحلي " من خلال اعتماد إجراءات وإصلاحات مختلفة ومستمرة لتحسين مناخ الاستثمار ودفع التنمية المحلية والتشغيل. تعد وضعية الجزائر مقلقة في الترتيب العالمي، حيث تراجعت بخمس نقاط بين 2011 و 2012، أي من المرتبة 143 الى 148<sup>2</sup>، حسب منظمة Doing Business التابعة للبنك العالمي.

مقارنة ببعض الدول الأخرى، وبالنظر إلى المعايير العشر لهذه المنظمة الدولية، تعد الجزائر في حالة تحسن فيما يخص:

- معيار الربط بشبكة الكهرباء بتحسين الرتبة من 165 الى 164 فقط.

- معيار تنفيذ العقود المبرمة بتحسين الرتبة من 123 الى 122.

والملاحظة أن التحسن طفيف أي مرتبة واحدة، لا يدل على تغير جوهري في تحسين مناخ الأعمال حسب هذه المعايير. من جهة أخرى، يعد أداء الجزائر سيئا بالنسبة للمعايير الأخرى وخاصة المعايير الخاصة بإنشاء مؤسسة و تحصيل قروض بنكية أو حماية المستثمر أو معيار عدم تسديد الديون. بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يبقى الفرق شاسعا في كل المعايير ما عدى تقارب طفيف بالنسبة لبعض المؤشرات مثل :

- حماية المستثمر ( 5,3 للجزائر مقابل 6 على سلم 10 نقاط).

ماضي بلقاسم وتلايحية نوة (2004)، دور الدولة والجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،<sup>1</sup> جامعة سكيكدة، 2004، ص 10.

<sup>2</sup>www. Doing Business.algerie. 2011-2012.

- مدة تحويل الملكية ( 6 أيام في الجزائر مقابل 5,8 يوم للدول المتقدمة).
- تكلفة تنفيذ العقود المبرمة (21,9 بالمائة من مبلغ الدين في الجزائر مقابل 19,7 بالمائة للدول المتقدمة).

بالمقارنة كذلك مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط كمجموعة متجانسة، نلاحظ أن:

- وضعية الجزائر سيئة بالنسبة للعبء الضريبي بمجموع معدلات الإخضاع الضريبي التي تقدر ب 72 % في الجزائر مقابل 32,2 % لهذه الدول مجال المقارنة.

- الوضعية مماثلة بالنسبة لتحصيل القروض التمويلية ( أي 3 نقاط للجزائر مقابل 4 ثم 3 نقاط لبقية الدول فيما يخص على التوالي المساحة الترويجية والإعلامية للاقتراض من جهة ومؤشر قوة الحقوق القانونية من جهة أخرى.

- كذلك بالنسبة لمعيار التجارة الخارجية، فإن الجزائر متأخرة فيما يخص آجال عملية الاستيراد ( 27 يوم مقابل 24) وكذلك تكلفة الاستيراد والتصدير وحتى بالنسبة لعدد الوثائق الإدارية المطلوبة في العمليتين ( 8 مقابل 6 للتصدير و 9 مقابل 8 للاستيراد).

فبالخلاصة حسب هذه المنظمة لمناخ الأعمال في الجزائر، أن المرتبة العامة سيئة نسبيا مقارنة بدول أخرى أحسن ترتيبا وأقل موارد، والأسباب والحلول تبقى هيكلية وشاملة تكمن أساسا حسب رأينا في إعادة النظر جوهريا في السياسة الاستثمارية في البلاد. يبين الجدول التالي موقع الجزائر من المؤشرات السالفة الذكر:

جدول رقم 44 : موقع الجزائر حسب بعض المؤشرات لمناخ الأعمال ل 183 دولة (2011-2012)

المؤشرات	الرتبة في 2011	الرتبة في 2012	مستوى التطور
(1) إنشاء مؤسسة	150	153	3 -
(2) تحصيل رخصة بناء	117	118	1 -
(3) الربط بشبكة الكهرباء	165	164	1 +
(4) تحويل الملكية	165	167	2 -
(5) تحصيل قروض بنكية	139	150	11 -
(6) حماية المستثمرين	74	79	5 -
(7) العبء الضريبي	162	164	2 -
(8) التجارة الخارجية	123	127	4 -
(9) تنفيذ العقود	123	122	1 +
(10) تسوية حالات عدم التسديد	52	59	7 -

المصدر : من إنجاز الباحث حسب معطيات Doing Business

جدول رقم 45 : موقع الجزائر من الدول الأخرى حسب بعض معايير مناخ الأعمال(2011-2012)

المعيار ومؤشرات التقييم	الجزائر	دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
<b>(1) إنشاء مؤسسة</b>			
1-1) عدد الإجراءات	14	8	5
2-1) الوقت بالأيام	25	20	12
3-1) التكلفة (% من دخل كل ساكن)	12,1	35	4,7
<b>(2) تحصيل رخصة بناء</b>			
1-2) عدد الإجراءات	19	16	14
2-2) الوقت بالأيام	281	141	152
3-2) التكلفة (% من دخل كل ساكن)	23,1		45,7
<b>(3) الربط بشبكة الكهرباء</b>			
1-3) عدد الإجراءات	6		1,579
2-3) الوقت بالأيام	5		1,317
3-3) التكلفة (% من دخل كل ساكن)	5		92,8
<b>(4) تحويل الملكية</b>			
1-4) عدد الإجراءات	10		7,1
2-4) الوقت بالأيام	6	34	5,8
3-4) التكلفة (% من دخل كل ساكن)	5	31	4,4
<b>(5) تحصيل قروض</b>			
1-5) الإعلام (من 0 إلى 10)	3	4	5

الفصل الثالث: تقييم واقع المناخ الاستثماري و التشغيل في الجزائر بعد 2000

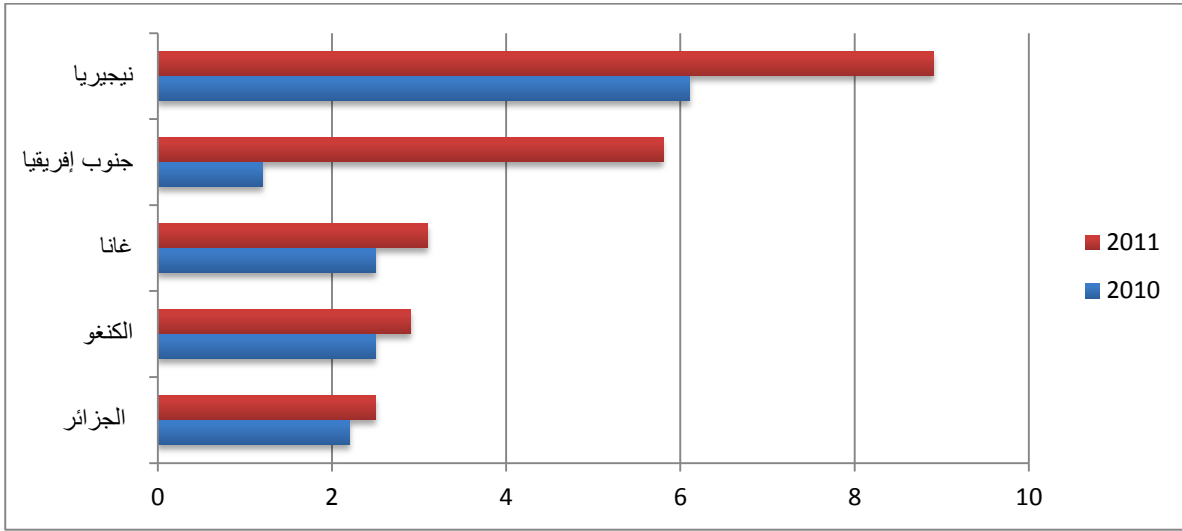
7	3	3	2-5 مؤشر الحقوق القانونية (من 0 إلى 10)
			<b>6) حماية المستثمر</b>
6	4,9	5,3	1-6 مؤشر حماية المستثمر (من 0 إلى 10)
			<b>7) العبء الضريبي</b>
42,7	32,2	72	1-7 مجموع معدلات الإخضاع (% من الأرباح)
13	21	29	2-7 عدد التسديدات في السنة
			<b>8) التجارة الخارجية</b>
10	20	17	1-8 آجال التصدير بالأيام
11	24	27	2-8 آجال الاستيراد بالأيام
1032	1057	1248	3-8 تكلفة التصدير (دولار للشحنة)
1085	1238	1318	4-8 تكلفة الاستيراد (دولار للشحنة)
4	6	8	5-8 عدد الوثائق عند التصدير
5	8	9	6-8 عدد الوثائق عند الاستيراد
			<b>9) تنفيذ العقود</b>
518	658	630	1-9 الوقت بالأيام
31	44	45	2-9 عدد الإجراءات
19,7	23,6	21,9	3-9 التكلفة (% من الدين)
			<b>10) تسوية حالات عدم التسديد</b>
1,7	3,4	2,5	1-10 الوقت بالسنة
9	14	7	2-10 التكلفة (% من )
68,2	29,7	41,7	3-10 معدل التسديد (سنتيم لكل دولار)

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات Doing Business بتصرف و ترجمة.

كما تبين الأشكال التالية نصيب الجزائر في أحسن تدفقات الاستثمارية الأجنبية في أفريقيا:

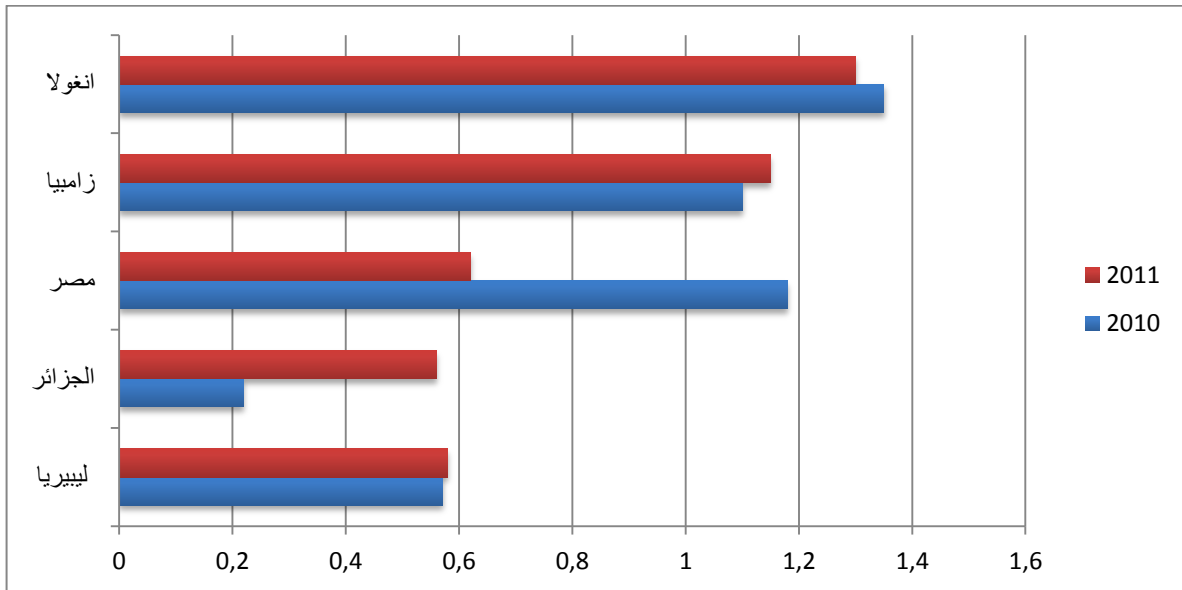
الشكل رقم 23 : موقع الجزائر من أحسن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في

إفريقيا . 2010 - 2011 (مليار دولار أمريكي).



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية - تقرير الاستثمار العالمي 2012 ص 39.

الشكل رقم 24: موقع الجزائر من أحسن التدفقات الاستثمارية الصادرة إلى الخارج في أفريقيا (مليار دينار).



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية - تقرير الاستثمار العالمي 2012 ص 3

الجدول رقم 46: ترتيب الجزائر في إفريقيا في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر 2011

حجم الاستثمارات مليار دولار	الاستثمار الأجنبي الوارد	الاستثمار الأجنبي الصادر
أكبر من 3	نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا	
من 2 إلى 2,9	الكنغو، الجزائر، المغرب، موزنبيق، زامبيا	
من 1 إلى 1,9	السودان، تشاد، الكونغو الديمقراطية، غينيا، تونس، تنزانيا، النيجر	انغولا، زامبيا
من 0,5 إلى 0,9	مدغشقر، ناميبيا، اوغندا، غينيا الاستوائية، الغابون، بتسوانا، ليبيريا	مصر، الجزائر
من 0,1 إلى 0,4	زمبابوي، الكامرون، كوت ديفوار، كينيا، السنغال، موريس، اثيوبيا، مالي، السيشل، البنين، إفريقيا الوسطى، رواندا، الصومال	ليبيريا، المغرب، ليبيا
أقل من 0,1	سوازيلند، الرأس الأخضر، جيبوتي، ملاوي، توغو، لوز و طو، سيريا ليون، موريتانيا، غامبيا، غينيا بيساو، ارتريا، ساو طومي و برانسيب، بركينافاسو، جزر القمر، بور ندي، مصر، انغولا.	الكونغو الديمقراطية، موريس، الغابون، السودان، السنغال، النيجر، تونس، طغو، زمبابوي، كينيا، كوت ديفوار، السيشل، غانا، غينيا، سوازيلند، موريتانيا، بوركينافاسو، بتسوانا، البنين، مالي، غينيا بيساو، ساو طومي و برانسيب، الرأس الأخضر، ناميبيا، موزنبيق، الكاميرون، جنوب أفريقيا، نيجيريا.

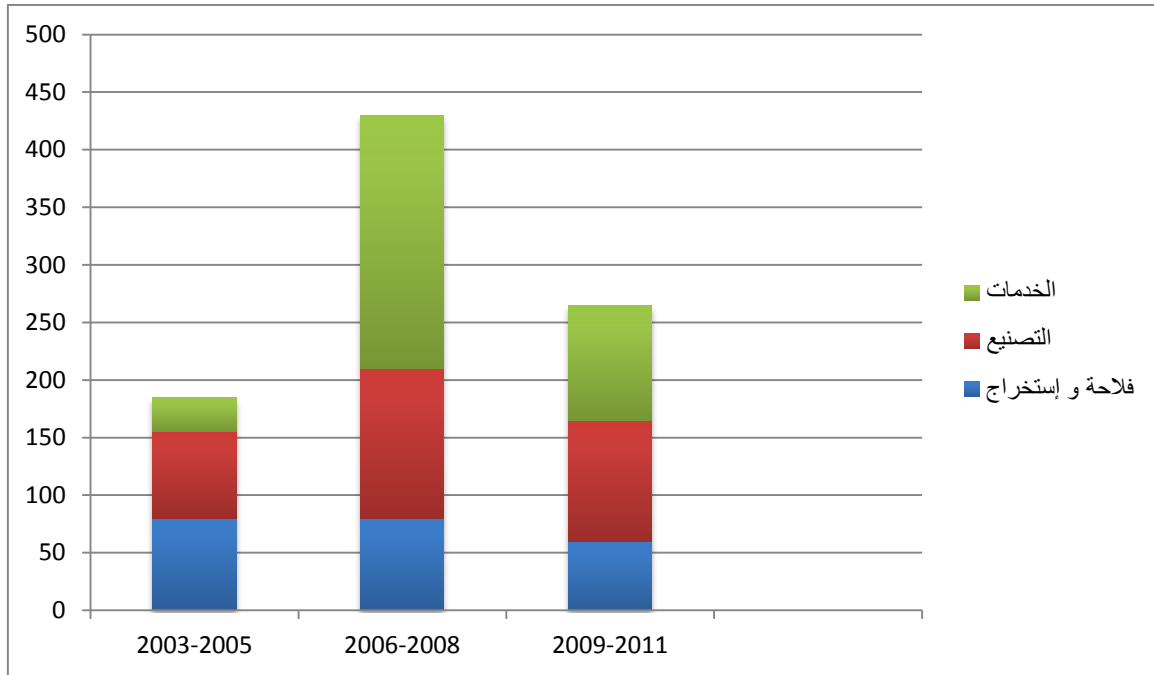
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-تقرير حول الاستثمار العالمي 2012 - ص 39.

يتضح من خلال الجدول والبيان السابقين ما يلي:

- بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد، فإن الجزائر تحتل مرتبة جيدة مع المغرب بتحصيل الرتبة الخامسة بعد نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا والكونغو في مجال يتراوح بين

2 و 3 مليار دولار أمريكي، مع ملاحظة تزايد طفيف بين 2010 و 2011، عكس التراجع الكبير الذي سجلته بعض الدول المغاربية والعربية مثل ليبيا، مصر وتونس بسبب انعكاسات "الربيع العربي" على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مع العلم أن دول شمال افريقيا التي كانت تستحوذ عادة على ثلث التدفقات الاستثمارية في افريقيا سجلت انخفاض في حجم الاستثمار الإجمالي الى مستوى 7,69 مليار دولار فقط في 2011. يتزامن ذلك مع الانخفاض العام على المستوى الإفريقي من 3,3 إلى 2,8 بالمائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الخارج، فإن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة بعد أنغولا، زامبيا ومصر بحوالي 226 مليون دولار في 2010 ثم ارتفاعه إلى أكثر من 500 مليون دولار في 2011، وهو يمثل أحسن نسبة ارتفاع ضمن المرتبات الخمسة الأولى. عكس ذلك، فإن مساهمة دول شمال افريقيا ككل في الاستثمار الصادر إلى الخارج، انخفضت من 4,85 إلى 1,75 مليار دولار بين 2010 و 2011 بعيدا عن المستوى القياسي ل 2008 بمبلغ 8,7 مليار دولار. فالملاحظة الهامة هنا، أن مؤشر التقلبات السياسية والمؤسسية في هذه الدول، مثل تفعيل الديمقراطية وتطور نظام الحوكمة واستقرار المؤسسات، يعد سببا جوهريا في انهيار حجم الاستثمارات الأجنبية ومن ثم فرص التشغيل ومناخ الأعمال بصفة عامة. أما الملاحظة الثانية، فتكمن في التزايد الملحوظ لاستقطاب قطاع الخدمات للاستثمار الأجنبي المباشر في معظم هذه الدول كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 25: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات 2003-2011 (مليار دولار)



المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير حول الاستثمار العالمي 2012. ص 41.

كما أن بعض الدراسات تشير إلى تطور مناخ الأعمال والثقة بصفة عامة وبالأخص في قطاع الخدمات مثل الاتصالات والمصارف والتجارة بالتجزئة مع ملاحظة ارتفاع مردودية عوائد الاستثمار ( 20 % في افريقيا مقابل 14 % في امريكا اللاتينية) بالإضافة إلى ظهور دول جديدة في ميدان استخراج الثروات البترولية والمناجم مثل غانا، اوغندا وغينيا الاستوائية. بالنسبة للجزائر، يبقى قطاع المحروقات يهيمن على الاستثمارات الأجنبية الواردة بالإضافة إلى بعض النشاطات الصناعية الأخرى مثل الصيدلة والحديد والصلب والكيمياء<sup>1</sup>.

كذلك، لو حللنا طبيعة الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب الجدول التالي المتضمن حجم المشاريع وطبيعتها ومتوسط الغلاف المالي بملايين الأورو، نلاحظ ما يلي:

<sup>1</sup> ناجي بن حسين (2005)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، رقم 24، ص 8.

جدول رقم 47: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2003 - 2006. (مليون أورو).

2006	2005	2004	2003	1) حجم المشروع (مليون أورو)
25	29	19	2	- أقل من 50
10	2	3	2	- من 50 إلى 100
7	11	4	4	- من 100 إلى 500
1	2	2	1	- المشاريع الكبرى
<b>2) نوع المشروع</b>				
14	5	12		- شراكة.
10	17	11	8	- إنشاء جديد.
8	12	1		- حصص مساهم.
4			1	- خصصة .
4	2	1		- فتح فروع.
3		3		- توسيع.
<b>3) متوسط المبالغ المستثمرة:</b>				
43	53	286		- شراكة.
48	54	115	281	- إنشاء جديد.
78	53	20		- حصص مساهمة.
75			23	- خصصة.
29	3	608		- فتح فروع.
81	211	12		- توسيع.

Source :F.Boualem(2008) : « Institutions et attractivité des Investissements

Directs Etrangers ». colloque international sur l'ouverture dans l'espace

méditerranéen. Rabat. Maroc. 17-18 Octobre 2008 .p 19

- ارتفاع وتيرة تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لا تفوق حجمها 100 مليون أورو مع استقرار أو تراجع في المشاريع الضخمة.

وتملك حصص في رأس المال (partenariat/joint-venture) وذات الشراكة (création)- هيمنة المشاريع الجديدة (و تطور متواضع في حالات الاستثمار الناتجة عن الخصخصة وفتح فروع (prise de participation).

(extension). و تراجع في حالات التوسع للمشاريع (privatisation/filiale/succursale)

- لو حللنا من زاوية متوسط المبالغ المستثمرة بملايين الأورو، نلاحظ تراجع واضح في مختلف أصناف الاستثمار باستثناء حالي الخصخصة والمساهمة في حصص رأس المال ونسبيا في حالة التوسيع في المشاريع ويرجع ذلك من جهة إلى الفارق الملحوظ بين نوايا الاستثمار (حسب تقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) وتجسيده على أرض الميدان (حسب مرصد الاستثمارات المنجزة) كما يظهر في الجدول التالي، وكذلك إلى سوء فهم وتطبيق مضمون الامتيازات القانونية الممنوحة للمستثمر في ظل قوانين الاستثمار المتتالية (إعفاء ضريبي ومشاكل العقار...)، بالإضافة إلى تراجع الطرف الجزائري في بعض القرارات مثل الرجوع إلى قاعدة 49-51% للتحكم في المشاريع المشتركة والذي يحد نسبيا من ثقة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الجزائر على ضوء بعض التقارير.

الجدول رقم 48 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. 1997-2007

الاستثمار الأجنبي حسب المرصد ANIMA-MIPO (مليون أورو)	الاستثمار الأجنبي حسب مؤتمر الأمم المتحدة (مليون دولار أمريكي)	السنوات
--	260	1997
--	501	1998
--	507	1999
--	438	2000
--	1196	2001
--	1065	2002
2204	634	2003
6355	882	2004
3493	1081	2005
6747	1795	2006
--	6000	2007

المصدر ف. بوعلام، مرجع سبق ذكره ص 20 . بترجمة.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة.

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على أساس هيمنة قطاع المحروقات على أغلبية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل تعاقب قوانين الاستثمار رغم أن الأولوية كانت للاستثمار المحلي وبالأخص في القطاع العام، بحيث تشكل نسبة الاستثمارات الأجنبية أقل من 1% مقابل 99,05% للاستثمارات المحلية أي 451 مشروع أجنبي من ضمن 47284 مشروع في الفترة ما بين 2002 و 2011 لكنها تشكل ثلث المبالغ الإجمالية للاستثمار في الجزائر أي 32,90%.

من زاوية التأثير على التشغيل فيعتبر ضئيلا نسبيا بحوالي 10,81% من إجمالي مناصب الشغل للعشرية 2002-2011 موزعة بين مشاريع الشراكة ب 3,46% و 7,35 لمشاريع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم إنشاء 81530 منصب شغل من إجمالي 754451 منصب في نفس الفترة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 49 : توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية حسب العدد والمبلغ ومناصب الشغل (2002-2011).

نوع المشاريع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمارات المحلية	46833	99,05	4414144	67,10	672921	89,19
مشاريع الشراكة	209	0,44	851473	12,94	26106	3,46
استثمار أجنبي مباشر	242	0,51	1312905	19,96	55424	7,35
مجموع الاستثمار الأجنبي	451	0,95	2164378	32,90	81530	10,81
المجموع العام	47284	100	6578522	100	754451	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

من زاوية أخرى، وبالنظر إلى توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط الاقتصادي يبين الجدول التالي هيمنة الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية على أنشطة الشركات الأجنبية بنسب 56,98 و 18,85 ثم 15,52 على التوالي أي 91,35% من مجموع النشاط بإجمالي 412 مشروع من ضمن 451 لكل الفترة.

من زاوية المبالغ المستثمرة فالنسبة المئوية لهذه القطاعات الثلاثة هي 72,54 بمبلغ 1580084 مليون دينار من مجموع استثمار أجنبي يساوي 2164378 مليون دينار في الفترة

2002-2011. مع ملاحظة ارتفاع نسبة قطاعات حديثة الالتحاق بالنشاطات الاستثمارية الأجنبية مثل السياحة بنسبة 22,24 % أي نصف حصة الصناعة وكذلك قطاع الاتصالات بنسبة 4,09 % ومبلغ 88500 مليون دينار لمشروع واحد يشكل بالمقارنة مرتين تقريبا السبعين مشروع في قطاع البناء والأشغال العمومية. وتبقى قطاعات الفلاحة، الصحة والنقل مجمعة في حدود 1,1 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية رغم بلوغ عدد مشاريعها 27 مشروع كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 50: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات. 2002-2011.

النسبة %	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %	عدد المشاريع	القطاع
0,30	6533	1,77	8	الفلاحة
1,94	41981	15,52	78	البناء و الأشغال العمومية
43,88	949510	56,98	257	الصناعة
0,40	8589	0,67	3	الصحة
0,43	9351	3,55	16	النقل
24 22	481321	2,44	11	السياحة
26,72	578393	18,85	85	الخدمات
4,09	88500	0,22	1	الاتصالات
<b>100</b>	<b>2164378</b>	<b>100</b>	<b>451</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

أما من زاوية مصدر الاستثمارات الأجنبية، فنلاحظ هيمنة الاستثمار من الاتحاد الأوروبي بنصف عدد المشاريع ، وبمبلغ 313200 مليون دينار في حين أن تواجد المستثمرين من الدول العربية ب 174 مشروع يحتل المرتبة الأولى من حيث المبلغ المستثمر ب 1258036 مليون

دينار لنفس الفترة في حين أن الاستثمارات الواردة من آسيا تبلغ 512196 مليون ب 31 مشروع فقط، مع الغياب الشبه الكلي للتعامل مع الدول الإفريقية في إطار العلاقات جنوب جنوب(مشروع واحد لا يتجاوز 0,2% من الاستثمارات. يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لمصدر الاستثمار الأجنبي حسب المبالغ المستثمرة بملايين الدينار.

جدول رقم 51: مصدر الاستثمار الأجنبي في الجزائر بملايين الدينار-2002-2011.

النسبة %	المبلغ (مليون دينار)	عدد المشاريع	المنطقة
14,47	313200	230	أوروبا
	272550	190	(منها الاتحاد الأوروبي)
23,67	512196	31	آسيا
2,71	58821	9	أمريكا
58,12	1258036	174	الدول العربية
0,20	4510	1	إفريقيا
0,13	2974	1	أستراليا
0,67	14641	5	جنسيات مختلطة
100	2164378	451	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

يرى ع. بنشانهو<sup>1</sup> أن تدخل الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر اتسم بميزة التنوع أي اقتحام السوق الجزائرية من طرف مستثمرين جدد من جنسيات أخرى والذين يشكلون منافسين فعليين للمستثمرين التقليديين في الجزائر مثل أوراسكوم و أس.س.س المصيريتين على التوالي في الاتصالات والإسمنت والشركات الصينية في الأشغال العمومية والطاقة أو الشركة الهندية " ميتال ستيل " (ل.ن.م وإسبات سابقا) في الحديد والصلب أو مستثمرين من دول الخليج في السياحة

<sup>1</sup>A. BENACHENHOU(2006): « Les nouveaux investisseurs. ». Alpha Design. Alger.pp52-57.

وحتى شركة ماليزية وفيتنامية في البترول ومغاربة ولبنانيين في الخدمات المصرفية. يلخص الجدول التالي عينة من الجنسيات والشركات المستثمرة في عدة قطاعات كدليل لهذا التنوع الذي ميز الاستثمار الأجنبي والشراكة مع الجزائر.

جدول رقم 52: عينة من نشاط بعض الشركات الأجنبية في الجزائر 2000-2006

الدولة/الشركة	النشاط/القطاع/المنتج	الاستثمار/التشغيل	ملاحظة
(1) ألمانيا - سيمانس  -هنكل  -كنوف	تجهيزات كهربائية و إلكترونية/مراكز توليد الكهرباء/تصوير طبي/هاتف/أنظمة إعلام آلي.  - مواد تنظيف/كيمياء  - مواد البناء	-رقم أعمال: 260 مليون دولار - 555 عامل  رقم أعمال: 7760 مليون دينار و 1652 منصب شغل في 2002.	شراكة مع إركسون وألكاتال و أوراسكوم قروض ألمانية مؤمنة من طرف مؤسسة هرماس الألمانية.  -طلب كبير مرتبط بمشروع مليون سكن.
(2) إسبانيا - سيسبا، ريبسول، غازباتورال، إيباردورا  -مجمع جيدا -إنيما أكاليا -بريديزا -فيرتيبيريا	الطاقة (تنقيب، بحث، نقل، تكرير، تسويق)  - تحلية المياه  -أسمدة	أنبوب غاز بني صاف-ألميرا(8 مليار متر مكعب في السنة) - تحلية حوالي 1,5 مليون متر مكعب يوميا. - استثمار 900 مليون دولار	- 66 بالمائة من رأس مال شركة أسميدال
(3) بريطانيا -بريتيش بترولوم -حسبس -ريو تنتو -كلاكسكوسمينكلاين -شال	-بترول - بنوك - مواد منجمية - صيدلة -طاقة/ بتروكيمياء		

الفصل الثالث: تقييم واقع المناخ الاستثماري و التشغيل في الجزائر بعد 2000

		<p>- أنادركو -كونوكو فيليبس -برلينغتن -كلوغ-براون-روت -سي تي بنك -بروكتار و غانبل -فيتزر -ايونكس</p>	<p><b>4) الولايات المتحدة الأمريكية:</b></p>
<p>-استثمار 15 مليار دينار في شركة كهرباء سكيكدة وحجر النوس و مشروع تحلية المياه -شراكة مع فروع لسونطراك و سونلغاز</p>	<p>-رقم أعمال:24 مليار دينار في 2004 -48 مشروع منجزة و 11 مشروع في طور الإنجاز . - تشغيل 1200 جزائري من ضمن 1410 و تأطير من طرف إختصاصيين من كندا.</p>	<p>-هندسة/بناء/تسيير المنشآت الاستراتيجية  -بتترول -بتترول و مناجم(يورانيوم/نحاس/نيكل</p>	<p><b>5) كندا:</b> - سنسلافالان  -بتروكندا -فارستكغاري بتروليوم</p>
<p>- شراكة مع القطاع الخاص الجزائري  -مشروع تسيير ميناء الجزائر .</p>		<p>-اتصالات/هاتف -اتصالات - صناعات ميكانيكية(شاحنات/عتاد -بتترول/غاز . -صيدلة. -نقل و تسيير المنشآت و الهياكل.</p>	<p><b>6) الدول الإسكندنافية:</b> -السويد : - إركسون -سييتال -سكانيا -النرويج -ستايثاويل -الدينيمارك-نوفورديسك -ميرسك</p>
<p>60 شركة</p>	<p><b>6000 منصب عمل 900 منصب شغل</b> رقم أعمال:15مليارأرو .</p>	<p>صناعات غذائية عجلات مطاطية بتترول/طاقة شمسية تجهيز و تهيئة مواقف مترو الجزائر مكاتب دراسات و محاسبة تجهيزات كهربائية و غازية(سكيكدة)</p>	<p><b>7) فرنسا:</b> -دانون -ميشلان -طوطال -فانسي -كيمج -ألستوم</p>

		<p>إتصالات(شراكة مع اورسكوم) تسيير/توزيع/تطهير المياه للشرب فندقة(سوفيتال) محاجر/أشغال عمومية بنوك/تمويل بنوك/تمويل طيران مدني طيران مدني(بيعت إلى الخليفة) طيران مدني</p>	<p>-الكاتيل -سويز -أكور -كولاس -سوسيتي جنرال -بنباريباس -غو فاست -أنتينا -إيغلآزير</p>
<p>-زرزايتين/أدرار . طريق شرق-غرب -مشروع شراء إني 440 كلم طريق سريع شرق اهتمام بمنجم غارا جبيلات</p>	<p>محروقات ( بحث و استغلال) محروقات أشغال عمومية/سكن أشغال عمومية فندقة ( هلتن الجزائر)/سيارات نقل بحري للغاز اشغال عمومية حديد و صلب محروقات تأهيل و تسيير ميناء (بجاية) استيراد و تسويق التبغ. - اتصالات - اتصالات</p>	<p><b>8)الدول الآسيوية:</b> <b>8-1 الصين</b> سينوبيك سنبس مجمع سسسو مجمع سيتيك <b>8-2 ) كوريا</b> داوو أولوشي <b>8-3 اليابان</b> كوجال <b>8-4)الهند</b> مجمع كور مين <b>8-5 ماليزيا</b> بتروناس <b>8-6 سنغافورا</b> مجمع بورتاك الدولي <b>9)الدول العربية:</b> <b>9-1)الإمارات العربية المتحدة</b> -ستايم <b>9-2)الكويت</b> -نجمة الوطنية <b>9-3)المملكة العربية السعودية</b> مجمع فرعون</p>	<p>استثمار 25 مليون دولار .  استثمار 800 مليون</p>

الفصل الثالث: تقييم واقع المناخ الاستثماري و التشغيل في الجزائر بعد 2000

<p>-مشاريع في السياحة و النسيج.</p>	<p>-شراكة مع دانون و مشروع استثمار 100 مليون أورو. -استثمار 550 مليون دولار و تشغيل 1000 عامل.</p>	<p>-إسمنت ( بني صاف) -فندقة (شيراتون الجزائر/وهران) -مواد غذائية -بنوك (القرض الاستهلاكي) -بنوك(خدمات بنكية/تأمين) -بنوك(في انتظار الترخيص بالنشاط) -إتصالات. -إسمنت.</p>	<p>4-9 ليبيا 5-9 تونس 6-9 لبنان -فرانزا بنك 7-9 المغرب -التجارية وفا بنك -بمسأ 8-9 مصر أورسكوم أ.ج.إ.</p>
-------------------------------------	--	---	---

المصدر: من إنجاز الباحث و بتصرف حسب معطيات ع.بناشنيهو. مصدر سبق ذكره.

من العينات السابقة للاستثمار الأجنبي والشراكة مع الخارج يبقى مثال الشراكة العربية العربية وجنوب جنوب مع الشركة المصرية أوراسكوم نموذجا في تطور الاستثمار والتشغيل كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 53: حصيلة نشاط شركة أوراسكوم إلى غاية 2005.

التشغيل (عدد المناصب)	الاستثمار (مليون دينار)	النسبة %	رقم الأعمال (مليار دينار)	السنة
	55593			2001
949	11043	69,5	8,8	2002
1366	19211	89	26,5	2003
1904	31077	73	54	2004
2700	33962	64	60,4	2005

المصدر: ع.بن أشنهو. مصدر سبق ذكره . ص 53.

إذا اعتبرنا مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر معيارا ومؤشرا جيدا لمعرفة وقياس مدى تقدير الشركات الأجنبية المستثمرة للمناخ الاقتصادي في كل بلد فبيّن الجدولين التاليين تطور تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر بالنسبة للجزائر وبالمقارنة مع الدول المغاربية والعربية في حقبة زمنية طويلة نسبيا أي من 1990 تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية (برنامج التعديل الهيكلي و الدخول في التعددية الحزبية من جهة) و 2011 كمرحلة تقييم أولية للتحويلات إلى نظام السوق:

جدول رقم 54: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي. 1995-2002. مليون دولار

ترتيب 2002	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
196/50	1067	1196	438	507	501	260	270	25	الجزائر
196/60	823	486	779	368	68	365	351	378	تونس
196/72	475	2658	201	850	333	1079	357	335	المغرب

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة حول الاستثمار الدولي. 2002

نلاحظ التقدم الملحوظ لنصيب الجزائر من الاستثمارات من المرتبة الأخيرة إلى المرتبة الأولى في نهاية الفترة، ويعود السبب أساسا إلى تحرير نشاط قطاعي الاتصالات إلى أوراسكوم المصرية والحديد والصلب إلى "إسباط" الهندية، وأن هذا التطور راجع بالدرجة الأولى إلى موقع المحروقات لأن نسبة الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات لا تتعدى 0,2% من الناتج المحلي الخام في نهاية هذه الفترة. من جهة أخرى، فإن التأثير على التشغيل كان ضعيفا نسبيا مقارنة بالدول المجاورة. على سبيل المثال، فإن الشركات الفرنسية المتواجدة في المغرب العربي والتي

عددها 925 وحدة توظف 75000 عامل، منها 450 شركة في المغرب توظف 65000 عامل، 60 شركة عاملة في الجزائر لا تتجاوز عمالتها 6000 عامل منذ عام 1994.

جدول رقم 55: تطور تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي في الدول المغاربية. مليون دولار

النوع	تدفقات الاستثمار الصادر و الوارد						مخزون الاستثمار الوارد			مخزون الاستثمار الصادر		
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	1990	2000	2011	1990	2000	2011
<b>الجزائر</b>												
صادر	35	295	318	215	220	534					205	183
وارد	1795	1662	2594	2746	2264	2571	1561	3379	21781			
<b>تونس</b>												
صادر	33	20	42	77	74	28					33	15
وارد	3308	1616	2759	1688	1513	1143	7615	11545	31414			
<b>المغرب</b>												
صادر	445	622	485	470	589	247					402	155
وارد	2249	2805	2487	1952	1574	2519	3011	8842	46300			
<b>مصر</b>												
صادر	148	665	1920	571	1176	626					655	163
وارد	10043	11578	9495	6712	6386	-483	11043	19995	72612			

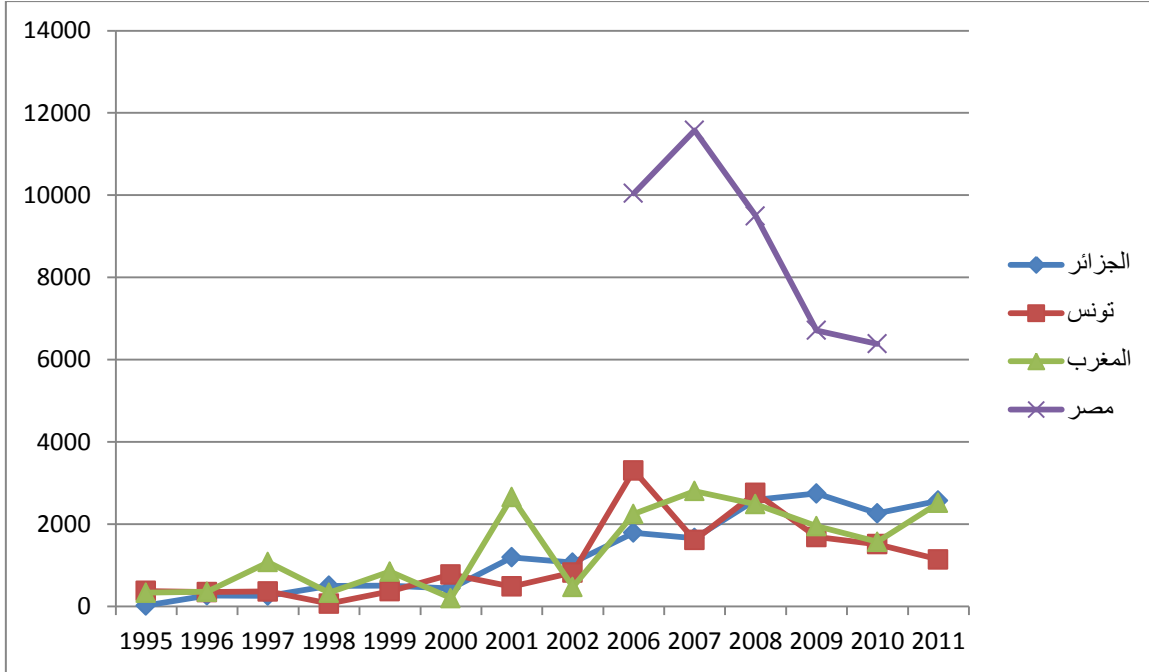
المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات التقرير للاستثمار الدولي. مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية. 2012. ص 169 و 173

والتي تظهر في الشكل التالي:

شكل رقم 26: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول المغرب العربي-1995-

2011.



المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص

بالاستثمار الأجنبي المباشر. 2002 و 2012.

من خلال الشكل السابق يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

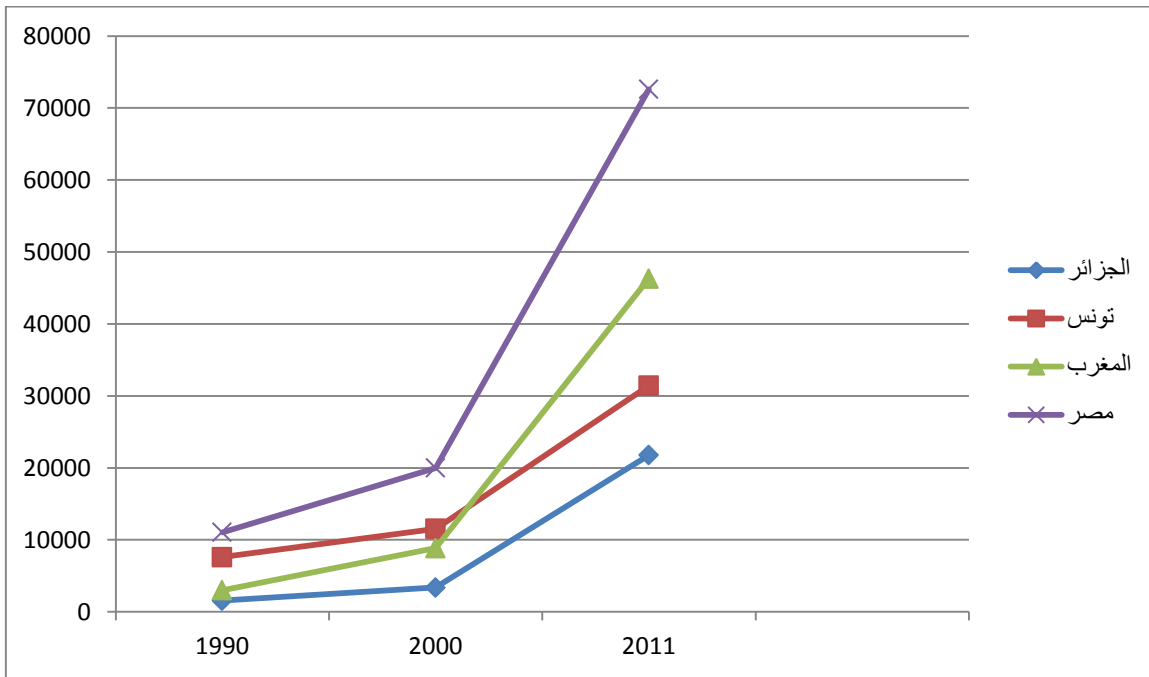
-قبل 2000، نلاحظ استقرار نسبي لحجم الاستثمار الوارد إلى كفة دول المغرب العربي والذي لا يتجاوز في أقصاها المليار دولار ومضاعفته كل سنتين انطلاقا من 1998 تاريخ تنفيذ الإصلاحات المتضمنة البرنامج التعديلي الهيكلي.

-بعد 2000 ارتفاع ملحوظ لتدفقات الاستثمارات إلى حد أقصى في 2009 تضاعفت فيه هذه المبالغ حجمها مرتين لتسجل تراجع نسبي بعد ذلك وعودة طفيفة في 2011 كما هو الحال في

المغرب . نلاحظ عكسيا الانخفاض المعتبر للاستثمارات في تونس ومصر بصفة مبكرة أي في 2006-2007 كمؤشرات للأزمة المالية العالمية ومؤخرا مخلفات الأزمة السياسية في هذه الدول.

كما أن استثمار هذه الدول في الخارج سجل تحسنا ملحوظا في الجزائر ( من 35 إلى 534 مليون دولار بين 2006 و 2011) عكس الانخفاض الكبير ( أكثر من النصف ) لباقي الدول الأخرى. يتزامن ذلك مع دخول الجزائر إلى نادي الدول المقرضة باعتبار ارتفاع حجم احتياطها من عوائد المحروقات في 2011 ، وبالنظر إلى تطور مخزون هذه الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر كما يظهر في الشكلين التاليين:

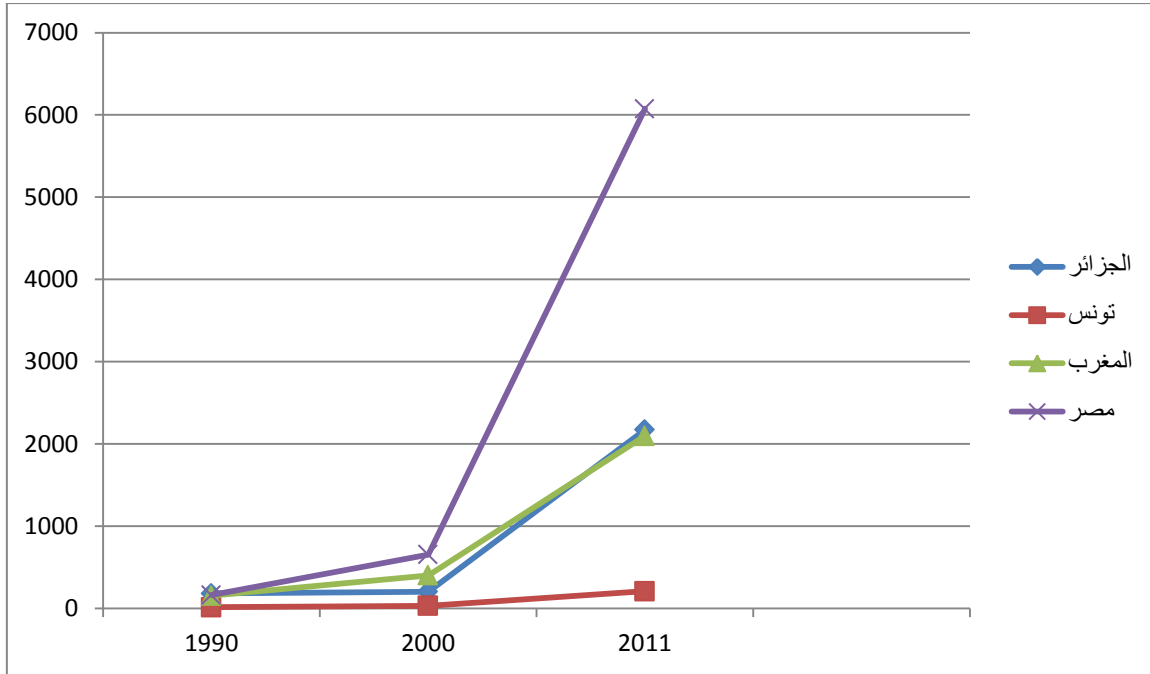
شكل رقم 27: تطور مخزون دول المغرب العربي من الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد 1990-2011..مليون دولار



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير الاستثمار الدولي 2012. ص 173.

UNCTAD : World Investment Report. 2012. p 173.

شكل رقم 28: تطور مخزون دول المغرب العربي من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. 1990-2011. مليون دولار.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير الاستثمار الدولي. 2012. ص 173-

- بالنسبة لمخزون الاستثمار الوارد، فبالرغم من احتلال الجزائر المرتبة الأخيرة خلال العشريتين 1990-2011، فإن وتيرة ارتفاع الاستثمارات تصنفها من الأوائل مع المغرب بزيادة حجمها بأكثر من 14 مرة مقابل 7 مرات لمصر و 4 مرات فقط لتونس وبالتالي، يمكن أن يكون ذلك مؤشرا على اهتمام الشركات الأجنبية بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وظهور الآثار الأولى الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية، كما نذكر أن هذا الارتفاع لا يعني وجود أي " تنوع في فرص الاستثمارات الأجنبية المستهدفة في الجزائر، مثل الاتصالات والالكترونيك والمنتجات

الصيدلانية والتكنولوجيات الرقمية والكيمياء"<sup>1</sup>، بل بالعكس، استمر التمركز في بعض النشاطات على رأسها المحروقات.

- أما بالنسبة للمخزون الصادر من هذه الدول، فرغم صغر المبالغ (عشر الاستثمار الوارد للجزائر وأقل من ذلك للدول الأخرى) ، فإن الجزائر تحتل الصدارة بعد مصر في 2011 (والأولى في 1990) بوتيرة مقبولة (12 مرة مع المغرب دائما) ، لكنها أقل من المجهود الاستثماري المصري وحتى التونسي (37 و 20 مرة على التوالي). ولعل الموقع الجديد للجزائر- إن لم يكن ظرفيا ومؤقتا - إثر تحولها من دولة مقترضة إلى دولة مقرضة، يعتبر مؤشرا لتدفقات رؤوس أموال جزائرية مستقبلية إلى الخارج على غرار ما يحدث في بعض الدول الخليجية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت.

في الأخير، وخلاصة لما سبق ، وانطلاقا من تعدد استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق مزايا نسبية في الدول المضيفة عبر الوصول إلى الموارد الطبيعية أو استراتيجيات أفقية خاصة بالسوق أو عمودية لتدنية التكاليف، فإن ما يدفعها أساسا لتحقيق هذه الأهداف يتطلب توفر بيئة مضيئة مناسبة أي الشروط الكفيلة بجلب هذه الاستثمارات في ظل محيط عالمي شديد المنافسة والتغيرات. إن الإشكال الأكثر أهمية يكمن في التوازن بين أهداف رأس المال العالمي والشركات العالمية التي تبحث عن أقصر طريق للوصول إلى أكبر عائد من جهة، وما يمكن للدولة المضيفة أن تجنيه من هذا الاستثمار في مجالات التنمية وتحويل التكنولوجيا وخاصة التشغيل. إن بيئة الأعمال في الجزائر لا تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار بسبب وجود

سعيد يحيى (2007)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية<sup>1</sup> وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 255.

العديد من المعوقات أهمها مشاكل البيروقراطية<sup>1</sup> وهي من أسباب تأخر الجزائر في الترتيب العالمي لمناخ الاستثمار - المرتبة 100 من 155 دولة- ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2004 للوكالة الأمريكية Heritage Foundation بنقطة 3,31 من 5. في هذا السياق حددت الجزائر في المنظومة القانونية الأخيرة عبر التعديلات التي طرأت على الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15-07-2006 وكذلك قوانين المالية والمتضمنة تهيئة مناخ إداري تحفيزي يحدد قائمة ونوعية الاستثمارات المجدية على صعيد:

-خلق قيمة مضافة ودفع التكامل بين القطاعات.

-ترقية استعمال التكنولوجيا الحديثة وتطوير التصدير خارج المحروقات.

-التنمية الاقليمية وبالأخص خلق مناصب شغل.

من جهة أخرى، وبفعل التحفيزات المتنوعة المقدمة للمستثمرين الأجانب وكذلك التوفر النسبي للمزايا التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي في الجزائر انطلاقا من الموقع الاستراتيجي واحتياطي الثروات الطبيعية وحجم السوق المحلية وكذلك وفرة اليد العاملة ومرونة سوق العمل مرورا بتحسن نسبي للوضع الأمني إلى التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية مثل المديونية والميزان التجاري إلى جانب الاحتياطي القياسي من العملة الصعبة، فإن طاقة الاستيعاب الجزائرية تبدو محدودة أو معطلة بالنظر إلى ما حصلتته دول أخرى أقل مكانة وإمكانيات. ذلك ما يدفع إلى بعض التساؤلات حول ضعف الهيئات الدبلوماسية والاقتصادية في ترقية سياسة خارجية استثمارية أكثر هجومية، أو أن هناك حلقة مفقودة في الإطار المؤسسي المتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي (بمعنى

<sup>1</sup> N.E. SADI (2006) : « La privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs, modalités et enjeux ». OPU. Alger. P 214.

الأداء الضعيف لأجهزة ترقية الاستثمار)، أو كما خلصت إليه دراسة ف.بوعلام<sup>1</sup> حول وجود قوى محلية مؤسسية أو " لوبيات " في مراكز القرار الاستراتيجية معارضة لفتح التنافس مع الرأس لمال الأجنبي بغرض احتكارها لمصالح ريعية خاصة ومستمرة تحت مظلة القطاع العام.

---

<sup>1</sup>: F.BOUALEM(2008) : Les institutions et attractivités des IDE . in colloque international : Ouverture et émergence en Méditerranée. 17-18 / 10 / 2008. Rabat. Maroc . p 20.

## المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص الرسمي والموازي.

### المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل في القطاع الموازي.

قبل دراسة الخصائص العامة لتطور الاستثمار في القطاع الخاص الوطني، لا بد من التمييز بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي فيما يخص مميزات كل منهما ومختلف أوجه التشابه والاختلاف بينهما بحيث يمكن حصر الخصائص التالية التي تميز النشاط غير الرسمي، المسمى بالقطاع الموازي:

- كما تدل عليه تسميته، فإنه يشمل مختلف النشاطات الانتاجية والتسويقية<sup>1</sup> من السلع والخدمات التي لم يتم التصريح بها من كل الجوانب القانونية لدى المصالح الادارية والهيئات العمومية من سجل ومقر تجاري ورقم جبائي وتصريح لدى هيئات الضمان الاجتماعي، وكل ما تتضمنه الشروط القانونية المعمول بها عند ممارسة أي نشاط اقتصادي.
- رغم ذلك، يساهم هذا القطاع بنسب متزايدة من النشاطات في جميع الميادين الاقتصادية خاصة النشاطات التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ومقرات ومرافق إدارية مثل باقي النشاطات الأخرى.
- يتميز هذا القطاع بمرونة كبيرة في الاستجابة والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية خاصة تطور الطلب في السوق إلى درجة اعتباره كمعيار فعال لقياس تقلبات السوق الفعلية باعتباره كذلك سوق موازية.

<sup>1</sup>: A. HENNI(1991): Essai sur l'économie parallèle: cas de l'Algérie. ENAG. Alger. p 15.

-ينفرد القطاع غير الرسمي بميزة أساسية، هي التهرب من دفع الضريبة والرسوم أو أي أشكال أخرى من الغش والتجنب الضريبي من خلال عدم التصريح لدى أجهزة الدولة، مما يسبب نقصا كبيرا في الإيرادات الجبائية لخزينة الدولة.

-يطرح القطاع غير الرسمي إشكالات كبيرة فيما يخص صعوبة تحديد وتشخيص وإحصاء القطاعات التي يمارس فيها نشاطاته، وكذلك بالنسبة لأدوات قياسه على مستوى تطور التشغيل بصفة أخص، إلى جانب الفئات المكونة من متعاملين اقتصاديين في هذا القطاع.

-ضعف القدرات المالية والتجهيزية لهذا القطاع بمعنى عدم قدرته على تحمل وتسديد مختلف التكاليف الناتجة عن ممارسة النشاط من ضرائب ورسوم وتكاليف اجتماعية ونفقات الاستغلال المختلفة، بحيث يبقى التهرب من التصريح الوسيلة الوحيدة لبقاء المؤسسة.

لو اعتمدنا التعريف الأكثر تداولاً للقطاع غير الرسمي باعتبار المقاييس التي وضعها المكتب

الدولي للشغل BIT في المؤتمر الخامس عشر لعلماء إحصاء الشغل في سنة 1993 وهي:

(أ)التصنيف القانوني للمؤسسة كونها مؤسسات ذات طابع شخصي طبيعي في أغلب الأحوال.

(ب)الحجم المصغر للمؤسسة من زاوية عدد العمال، غير دائمين عادة (من 03 إلى 10 عمال).

(ج)عدم التصريح الإداري والاجتماعي والجبائي حتى بالنسبة للعمال والمقر وكذلك عدم مسك سجلات ووثائق محاسبية قانونية.

(د) أخيراً، الميزة الخاصة للعمال في هذا القطاع كونها في أغلبية الأحوال في شكل تشغيل أعوان من الأسرة وذات طابع موسمي ومزدوج يحمل ميزات السوق السوداء في غياب عقد العمل والتصريح للضمان الاجتماعي والتملص من تطبيق القوانين الخاصة بحقوق وحماية العامل).

تزايد الاهتمام بدراسة هذا القطاع في السنوات الأخيرة لعدة أسباب منها تقلص فرص التشغيل في القطاع العام، وكذلك التسهيلات الممنوحة في إطار ترقية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة أخص على أساس أنها تشكل الأداة الفعالة في دفع الاستثمارات والتشغيل. من أشهر هذه القوانين، نذكر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن آليات توجيه وتدعيم القطاع الخاص المحلي. والذي يحتوي على العديد من الإجراءات المتنوعة الخاصة بالتسهيلات الإدارية عند إنشاء مؤسسة وكذلك إنشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات الناشئة ومركز وطني استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تدعيم نشاطات المناولة كوسيلة لامتناس البطالة في أوساط الشباب.

تزامنت هذه الإجراءات مع إنشاء آليات لتأطير التشغيل في إطار عدة هيئات منها الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب بوتيرة خلق تزيد عن 30000 مؤسسة صغيرة سنويا منذ 2002 وبمعدل 90000 منصب شغل جديد، مقارنة بتراجع عدد المؤسسات في القطاع العام من 778 مؤسسة في 2004 إلى 666 في 2007 إثر عمليات الخصخصة. يبين الجدول التالي تطور عدد المؤسسات وحجم التشغيل في القطاعين العام والخاص بين 2001 و 2007.

جدول رقم 56: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل. 2004-2007 (وحدات و

نسب مئوية).

السنة	2004	2005	2006	2007
م.ص.م عامة	778	874	739	666
النسبة	0,2	0,2	0,19	0,16
التشغيل	71826	76283	61661	57146
م.ص.م خاصة	225449	245842	269806	293946
النسبة	72,0	71,7	71,6	71,6
التشغيل	592758	888829	977942	1064983
م.ص.م الخاصة	86732	96072	106222	116347
النسبة	27,7	28,0	28,1	28,3
التشغيل	173920	192744	213044	233270
مجموع م.ص.م الخاصة	312181	341914	376028	410293
النسبة	99,7	99,7	99,8	99,8
مجموع التشغيل الخاص	766678	1081573	1190986	1298253
مجموع م.ص.م	312959	342788	376767	410959
النسبة	100	100	100	100
مجموع التشغيل	838504	1157856	1252647	1355399

Source: Y.Bellache et P. Adair : Le secteur informel en Algérie: approches, ampleur et mobilité de la main d'œuvre. Erudite .université Paris-Est. p 9.

يتضح من خلال الجدول السابق:

- تراجع حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام نتيجة سياسة الخصخصة وانسحاب الدولة التدريجي من تدعيم المؤسسات الخاسرة.

- تهيم المؤسسات المصغرة بنسبة 94 % من الحجم الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأكثر من 46 بالمائة من إجمالي المستخدمين في القطاع الخاص وتتمركز أساسا في قطاع الخدمات ب 46,2% (تجارة, نقل, فندقية, توزيع و خدمات عامة للمؤسسات) و 34,1% في البناء والأشغال العمومية و 18,5% في الصناعات التحويلية(خاصة الفلاحية الغذائية) حسب إحصائيات لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2007. كما أن المؤسسات المصغرة والتي تشكل النواة الأساسية للقطاع الخاص تشغل أقل من 9 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار حسب التصنيف القانوني الوارد في القانون ال مؤرخ في 12-12-2001 الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- يجب الإشارة إلى نصيب القطاع الحرفي من إجمالي القطاع الخاص (28,3 من عدد المؤسسات ) بالإضافة إلى تشغيل ما يقارب 18 من مجموع مناصب الشغل في القطاع الخاص و 17,2 من التشغيل الاجمالي و هو دليل على ضعف وتراجع نصيب القطاع العام في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(من 71826 منصب شغل في 2004 إلى 57146 منصب في 2007 لأن عدد المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة لا يشكل إلا 0,16 بالمائة من إجمالي المؤسسات الصغيرة كما نشير إلى أن زيدوني حدد نصيب القطاع الخاص في الإنتاج الوطني خارج المحروقات يصل إلى 75,3 بالمائة في سنة 2000<sup>1</sup>. بالنظر إلى هيكل التشغيل وتطوره في الفترة ما بين 1992 و 2006 تشير الدراسة السابقة(1) وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنتي 2006 و 2007 الخاصة بالتشغيل إلى:

<sup>1</sup>: H. Zidouni(2003) : Evaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie. Séminaire "fiscalité citoyenne ou économie informelle". Forum des chefs d'entreprise. Alger 9 Avril 2003.

-تراجع كبير للتشغيل الدائم من 59 أي النصف في 1992 (بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي) إلى الثلث أي 32,4 في سنة 2006 دليلا على إعادة النظر الجذرية في فلسفة ديمومة عقد العمل في النظام الاشتراكي والقطاع العام . بالمقابل نلاحظ عكس ذلك ارتفاع معتبر في التشغيل غير الدائم (زيادة ب 5 مرات و نصف في نفس الفترة) والذي يشكل النسبة الكبرى من القطاع الخاص.

- بالرغم من ذلك، نلاحظ أن التشغيل غير الدائم في القطاع العام ارتفع دليلا على انتهاج سياسة جديدة لصالح عقود العمل المؤقتة مع الدولة في إطار الآليات الحكومية للتكفل بالتشغيل خاصة في أوساط الشباب كما سنحلله لاحقا.

الجدول رقم 57 : تطور هيكل التشغيل بين 1992 و 2006 (بالنسب المئوية و الآلاف)

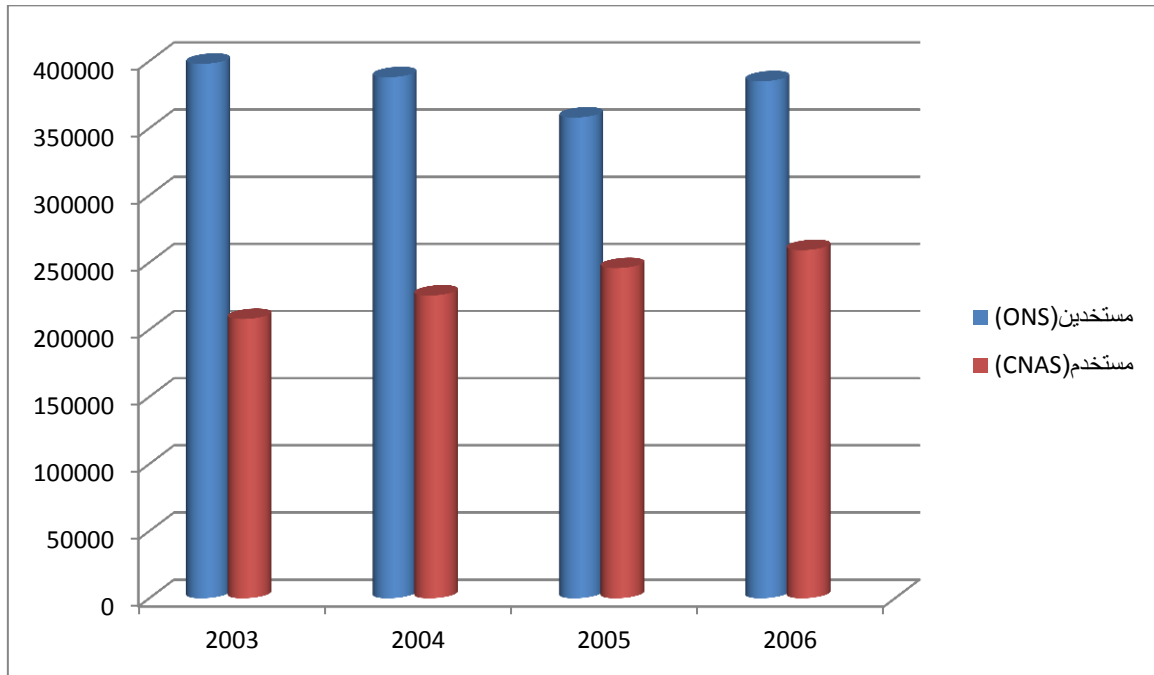
السنة	1992		1996		2006		نسبة التغير
عدد المستخدمين	4903	100	4964	100	8868	100	78,6
-مستخدمين وأحرار	1308	26,6	1135	22,8	2846	32,1	150,7
- دائمين	2897	59	2866	57,7	2900	32,74	1,8
- غير دائمين	438	8,9	673	13,5	2429	27,4	260,9
-أعوان أسر	260	5,3	290	5,8	692	7,8	138,6
بطلين			2200		1240		43,6-
عدد النشطين			7164		10109		41,1
معدل البطالة	23,8		30,7		12,3		

Source: ONS. Enquête emploi auprès des ménages. 2006 et 2007 Alger .

Repris par Y. Bellache . Op cité . p 10

- إذا كان العمال غير الدائمون يشكلون أكثر من ثلث مستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى القطاع الخاص، فإن هذه الفئة تمثل الأغلبية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة. من جهة أخرى يظهر الجدول زيادة بالنصف فيما يخص فئة أعوان الأسر من 260 ألف في سنة 1992 إلى 692 ألف في 2006 رغم الزيادة النسبية المتواضعة لنفس الفترة (من 5,3 إلى 7,8% من مجموع المستخدمين) و يدل ذلك على التطور الملحوظ للنشاطات غير الرسمية في القطاع الموازي. كما أن تفاقم ظاهرة عدم التصريح وإخفاء النشاط بصفة عامة تعتبر دليلا قاطعا على النمو السريع والعشوائي لهذا الاقتصاد التحتي المخفي كما تبينه إحصائيات عدم التصريح التالية إذا قارننا بين المعطيات الرسمية للديوان الوطني للإحصاء من جهة، وإحصائيات المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعبر عن التصريحات الفعلية لدى صناديق الضمان الاجتماعي من جهة أخرى رغم تراجع هذه الظاهرة من 47,7 إلى 32,65 بين 2003 و 2006 والفرق يعبر عن ظاهرة عدم التصريح.

شكل رقم 29: تطور ظاهرة عدم التصريح لدى مستخدمي القطاع الخاص. 2002-2006. (وحدات).



المصدر: من انجاز الباحث حسب معطيات ي. بلاش و ف. أداير. مرجع سبق ذكره. ص 10.

من جهة أخرى يمكن قياس أهمية و تطور النشاطات التحتية في ظل هذا القطاع الموازي باعتماد معايير خاصة بحجم المؤسسة من حيث عدد عمالها حسب تصنيف المكتب الدولي للشغل (أقل

من 10 مستخدمين) أو الصفة القانونية للمؤسسة (مؤسسة شخصية) بالإضافة إلى معيار الصفة المهنية للعامل (عامل مستقل, عون أسري...). تبين إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 والخاصة بالتشغيل تقارب نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي مناصب الشغل غير الفلاحية :

- ما يعادل 43,8 بالمائة في 2004 اعتمدنا معيار حجم المؤسسة (أقل من 5 عمال).

- نسبة 47,7 بالمائة في سنة 2001 إذا اعتمدنا معيار الصفة القانونية للمؤسسة بافتراض أن القطاع الموازي يتكون أساسا من المؤسسات الشخصية, كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 58 : تطور التشغيل في القطاع الموازي في الجزائر. 1985-2006. (بالآلاف والنسبة من التشغيل غير الفلاحي).

السنة	1985	1992	1997	2001	2004	2005	2006
أقل من 5 عمال (النسبة)	737 (25,6)	1232 (28,9)	1542 (33,1)	1868 (39,4)	2609 (43,8)		
مؤسسات شخصية (النسبة)		1657 (38,9)	1991 (42,7)	2266 (47,7)			
التشغيل خارج الفلاحة	2878	4264	4660	4747	5954	6664	7260

المصدر: ي. بلاش و ف. أداير . مرجع سبق ذكره. ص 11.

كذلك، ومن منظور القياس حسب صفة العامل فإن نسبة التشغيل الموازي من إجمالي التشغيل خارج الفلاحة تساوي 29,4% وربع مجموع التشغيل (25,4%) في حين أن القطاع الموازي يشكل نصف تشغيل القطاع الخاص خارج الفلاحة (48,9) وخمسي إجمالي التشغيل الخاص.

جدول رقم 59 : حصة القطاع الموازي في التشغيل في الجزائر .2007.(بالآلاف).

النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	الصف
	8594	التشغيل الإجمالي:
	1171	-العدد في الفلاحة
	7423	- العدد خارج الفلاحة
	5607	التشغيل في القطاع الخاص:
	1140	-العدد في الفلاحة.
	4467	-العدد خارج الفلاحة.
	2186	التشغيل في القطاع الموازي ( خارج الفلاحة).
25,4		نسبة التشغيل الموازي من التشغيل الإجمالي
29,4		نسبة التشغيل الموازي من التشغيل خارج الفلاحة
38,9		نسبة التشغيل الموازي من التشغيل في القطاع الخاص
48,9		نسبة التشغيل الموازي من التشغيل في القطاع الخاص خارج الفلاحة

المصدر: ي. بلاش و ف. أداير. حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء(بتصرف). ص 11.

أما من وجهة نظر إخفاء النشاط وعدم التصريح به على مختلف الأصعدة (الإدارية, الجبائية والاجتماعية و مسك وثائق محاسبية), تبين الإحصائيات تقاوم ظاهرة الامتناع عن التصريح لدى

القطاع الموازي و بالأخص عند فئة المستخدمين و المستقلين والتي تتراوح نسبتها من النصف إلى ثلاثة أرباع العدد الإجمالي حسب الوضعية:

- التصريح بالنشاط للصندوق الوطني للسجل التجاري 64,5% من المستخدمين والأحرار في سنة 2006.

- التصريح بالنسبة لإدارة الضرائب: 66,3% من نفس الفئة و 74 بالمائة للأحرار بالأخص.

- التصريح بالنسبة للضمان الاجتماعي 49,7 بالمائة من إجمالي العاملين و 70,1 بالمائة بالأخص للمستخدمين والأحرار.

أظهرت دراسة لنفس المؤلف ي. بلاش أجريت في مدينة بجاية في سنة 2007 على عينة من 462 أسرة والمتضمنة تحليل العمالة في القطاع غير الرسمي (غير الفلاحي حسب معيار المكتب الدولي للشغل) والمكونة من فئتين الأولى خاصة بغير الأجراء (مستخدمين وأحرار) وعددهم 226 والثانية خاصة بالأجراء من القطاع الخاص خارج الفلاحة وعددهم 236 شخصا أن هناك فوارق جوهرية في الملامح العامة للمستثمر وكذلك العامل بين القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي (الموازي) على أساس معايير مختلفة مثل العمر والنشاط وعدد العمال والدخل والتمويل... إلخ. يبين الجدول التالي أهم أوجه الاختلاف بين القطاعين.

جدول رقم 60: مميزات المستثمرين في القطاعين الرسمي والموازي الخاص غير الفلاحي.

المعيار	مستثمري القطاع الخاص الرسمي	مستثمري القطاع الخاص الموازي
العدد	143 أي (63,2 بالمائة)	45 أي (19,9 بالمائة)
العمر	أكثر من 40 سنة (مسنين نسبيا)	أقل من 30 سنة (شباب)
الحالة العائلية	متزوج	أعزب (كذلك مطلق أو أرمل)
المستوى العلمي	مرتفع نسبيا (ثانوي أو أكثر)	ضعيف (ابتدائي, متوسط, مهني)
الأقدمية في النشاط	أكثر من 11 سنة (خبرة)	أقل من 3 سنوات (مبتدئ). 3
العمل السابق	أجبر في القطاع الرسمي	أجبر في القطاع الموازي
مكان النشاط (المحل التجاري)	مقر مهني	الشارع
عدد العمال	من 1 إلى 9 مستخدمين	لا يوجد أي عامل دائم (أحرار)
الدخل (رقم الأعمال)	مرتفع نسبيا (بين 6 و 20 مرة الأجر الأدنى السنوي)	ضعيف نسبيا (من النصف إلى ما يعادل مرة الأجر الأدنى السنوي)
الزبائن	مؤسسات و اشخاص طبيعيين	أشخاص طبيعيين
الممون	تجار الجملة وموردين	السوق السوداء
التمويل عند بداية النشاط	قروض بنكية	تمويل من مصدر عائلي
التمويل خلال النشاط	قروض بنكية	
قطاع النشاط	صناعة	خدمات
طريقة التسديد مع الزبون)		السيولة دون الاوراق المالية
أسباب اختيار النشاط	تحسين الوضعية ودخول مرتفعة	تحقيق الاكتفاء بالدرجة الاولى

المصدر: ي. بلاش و ف. اداير. مرجع سبق ذكره. ص 14.

ملاحظة: تحتوي هذه الدراسة على فئة ثالثة مخضمة عددها 38 شخص (16,8 بالمائة) غير

مصرحة للضمان الاجتماعي ولا تدفع الضريبة و تجمع بين خصائص الفئتين السابقتين.

كما أن نفس الدراسة تفيد بأن هناك تقارب كبير في المميزات الخاصة بفئة الأجراء في القطاع الموازي باعتبار المعايير السابقة.

في غياب مراقبة السلطات (أو اعتمادها سياسة السكوت) للنشاطات المضرة للقطاع الموازي على جميع الأصعدة ورغم التقارير المتعددة لمختلف الهيئات والمنظمات مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الوطني للتجار والحرفيين الجزائريين وكذلك إحصائيات وزارة التجارة، تزايدت نسبة النشاطات التحتية إلى ما يفوق 35% من إجمالي النشاط التجاري في الجزائر حيث بلغت المبيعات بدون فاتورة 56,5 مليار دينار في 2009، مقابل 41 مليار دينار في سنة 2008، في حين أن إحصائيات وزارة التجارة تشير إلى وجود 700 سوق موازي غير قانوني تشغل حوالي 100000 عامل، وأن عملية إعادة إحصاء النشاطات حسب المنظومة الجديدة للسجل التجاري، كشفت عن 150000 تاجر موازي من بين 650000 تاجر مسجل رسميا وبصفة قانونية<sup>1</sup>. من ضمن الإجراءات السريعة التي بادرت بها الدولة لاحتواء التعامل بالسيولة فقط (وهو ما لقب باقتصاد الحقيبة) وجوب التعامل بالأوراق المالية عند مبلغ يتجاوز 500000 دينار (مرسوم تنفيذي مؤرخ في 2 أوت 2010) في إطار مراقبة تبييض الأموال ومراقبة الإرهاب و الرشوة والتهرب من الضريبة. لكن كيف نفسر تماطل الأجهزة القضائية في التعامل مع العديد من الشكاوي المقدمة إليها حيث يشير التقرير المذكور للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن نصف الشكاوي (من مجموع 565) لم تعالج ولم تصدر فيها أحكام نهائية في الفترة ما بين 1999 و 2002 في أن متوسط مدة التقاضي تدور حول سنتين<sup>2</sup>

<sup>1</sup>: A. BOUZIDI : Le secteur informel en Algérie: de quoi parle t-on? . Le Soir d'Algérie.26/09/2012.

<sup>2</sup>CNES (Conseil National Economique et Social(2004) "Le secteur informel: illusions et réalités." Rapport commission relations de travail. Alger. Juin 2004. p 9

لقد تعددت و اختلفت القياسات الكمية لظاهرة البطالة و التشغيل في القطاع الموازي من هيئة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى باختلاف المناهج والطرق الإحصائية وغياب المفهوم الموحد للشغل في القطاع الموازي لكن كل هذه المقاربات القياسية الكمية تتفق على التطور الملحوظ لهذه الظاهرة منذ الثمانيات تحت ضغط عدة أسباب منها آثار سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية المرافقة لانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى عامل الأمن وغياب الرقابة إلى حد تحول الاقتصاد الوطني إلى شبه "بازار" عام لتصريف السلع المستوردة من كل مكان.

نقدم فيما يلي بعض المقاربات الإحصائية لبعض الهيئات والمنظمات لقياس وضعية العمالة في القطاع الموازي.

#### (1) مصالح وزارة التخطيط:

أدمجت قياسات كمية سنوية للتشغيل في القطاع الموازي وبصفة غير مباشرة منذ الثمانيات في ظل عدم اعتراف السلطات بها كونها غير قانونية و ممنوعة. حسب هذا المصدر، فإن وتيرة التشغيل في هذا القطاع كانت أسرع من القطاع الرسمي المهيكل (أي 8,2% مقابل 3,9 بين 1999 و 2003). يوضح الجدول التالي كذلك أن نصيب التشغيل الموازي من التشغيل الكلي ارتفع من 13,8 إلى 17,2% بين 1992 و 2003 ومن 18,6 إلى 21,9% خارج الفلاحة في نفس الفترة.

جدول رقم 61: نصيب القطاع الموازي من التشغيل. 1992-2003 ( بالآلاف والنسبة المئوية).

السنة	1992	1997	1999	2003
القطاع الرسمي	4286	4684	5162	6027
القطاع الموازي	688	1131	911	1249
مجموع التشغيل	4974	5815	6073	7276
نسبة التشغيل الموازي من المجموع (%)	13,8	19,4	15	17,2

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. مرجع سبق ذكره. ص 59.

#### ب) دراسة مكتب الدراسات إيكوتكنس (ECOTECHNICS)

أجريت هذه الدراسة بطلب من البنك الدولي غداة الإصلاحات المتضمنة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لتقييم وزن النشاطات الاقتصادية التحتية وتطورها إثر تقليص عدد العمال من القطاع الحكومي آنذاك ومن ميزتها أنها كشفت عن وجود قطاعين موازيين حسب درجة عدم الصريح الكلي أو عدم التصريح الجزئي من منظور الأشكال الثلاثة المعتمدة من التصريحات وهي التصريح الإداري (سجل تجاري أو ترخيص البلدية بالنشاط) والتصريح الجبائي لمصالح الضريبة والتصريح الاجتماعي (هيئات الضمان الاجتماعي). فالقطاع الأول ممتنع تماما عن أي تصريح في حين أن الثاني مسجل إداريا لكن غير مصرح به لدى مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي.

أظهرت الدراسة نفس النتائج تقريبا فيما يخص انتشار المعاملات الموازية حيث:

- يشغل القطاع الموازي أكثر من مليون شخص .

- ارتفعت نسبة التشغيل الموازي من التشغيل الكلي من 17 إلى 22 % بين 1996 و 1999 أي بمعدل سنوي قدره 11% مقابل 3 بالمائة للقطاع الرسمي.

- تفشي ظاهرة عدم التصريح بارتفاع نسبة القطاع الموازي الأول من 28 إلى 58% مقابل انخفاض نسبة القطاع الموازي الثاني من 72 إلى 42% في نفس الفترة.

- بالنسبة للتوزيع حسب قطاع النشاط الاقتصادي نلاحظ كما هو الحال في القطاع الخاص الرسمي هيمنة قطاع التجارة والخدمات في المرتبة الأولى ب 67 بالمائة يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح بين 21 و 31% ثم الصناعات التحويلية (نسيجية وغذائية) بنسبة ما بين 8 و 15% من النشاط الإجمالي. يبين الجدول التالي هذه التغيرات للقطاعين الموازيين (1) و(2).

جدول رقم 62: هيكل التشغيل في القطاع الموازي في الجزائر (بالآلاف والنسبة المئوية).

		1996				1992		القطاع / السنة
			4957,2				4403,7	التشغيل الكلي
			664,4				761,3	-فلاحة
			4292,8				3642,4	-خارج الفلاحة
النسبة	المجموع	الموازي الثاني (2)	الموازي الأول (1)	النسبة %	المجموع	الموازي الثاني (2)	الموازي الأول (1)	
%				%				
7,6	73	73	0	10,4	66	40	26	-صناعة
25,6	246	49	197	30,9	196	193	3	-بناء و أشغال. عموم
31,7	307	140	167	24,1	154	106	48	-خدمات
34,9	336	140	196	34,6	220	118	102	-تجارة
100	962	402	560	100	636	457	179	-المجموع
	100	42	58		100	72	28	النسبة %
			19,4				14,4	نسبة الموازي / الكلي
			22,4				17,4	نسبة % الموازي من خارج الفلاحة

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مرجع سبق ذكره. ص 61.

(ج) دراسة مركز الأبحاث حول الاقتصاد التطبيقي و التنمية (CREAD).

انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء و الخاصة بالتشغيل لسنوات 1992 و 1997 و

2001 حدد ن. حمودة<sup>1</sup> عدد معايير لقياس النشاط والتشغيل في القطاع الخاص والموازي في نفس

<sup>1</sup>N. HAMMOUDA: Secteur et emploi informels en Algérie. Etude CREAD. cité par CNES Op cité. p 61.

الفترة. من ضمن هذه المعايير حجم المؤسسة والحالة القانونية لها ومعيار التصريح إلى جانب مقر أو مكان العمل حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لمعيار حجم المؤسسة فإن نسبة المؤسسات التي لا تحتوي على أي عامل دائم (من فئة المستخدمين والأحرار) تصل إلى 76,9% من إجمالي المؤسسات المحصية وهو الدليل على عدم التصريح بوجود عمال.

- بالنظر إلى معيار الحالة القانونية للمؤسسة فإن التشغيل في المؤسسات الشخصية (حسب تصنيف الديوان الوطني) ارتفع من 38,9 إلى 47,7% من إجمالي التشغيل خارج الفلاحة أي زيادة ب 8,8 نقاط بين 1992 و 2001 مع الإشارة إلى هيمنة المؤسسات بأقل من 5 عمال (85 بالمائة من المجموع).

- تسجل الدراسة كذلك ارتفاع ظاهرة الامتناع عن التصريح بحوالي 2,8 مرة بين 1992 و 1997 أي من 32,3 إلى 49% والخاصة بالسجل التجاري أو الترخيص البلدي بالنشاط والظاهرة مماثلة كذلك لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

- أما من منظور مقر النشاط فتوضح الدراسة توزيعه بين الوحدات الإنتاجية وورشات البناء والأسواق بالدرجة الأولى ثم مقر السكن العائلي أو الشارع أو أخيرا صفة المتنقل.

والخلاصة حسب هذه الدراسة، أن نسبة العمالة الموازية من مجموع التشغيل خارج الفلاحة ارتفعت من نسبة 21,1 إلى 27,8% في 9 سنوات أي من 898000 إلى 1321000 عامل من إجمالي 4747000 عامل خارج الفلاحة في 2001. تظهر النتائج السابقة في الجدول التالي:

جدول رقم 63: نسبة التشغيل الموازي في الجزائر (آلاف ونسبة مئوية).

النسبة %	2001	النسبة %	1997	النسبة %	1992	المعيار
39,4	1868	33,1	1542	28,9	1232	حجم المؤسسة
34,7	1648	30,2	1408	26,6	1134	عدم التصريح للضمان الاجتماعي
27,8	1321			21,1	898	القطاع الموازي
47,7	2266	42,7	1991	38,9	1657	مؤسسات شخصية
	4747		4660		4264	التشغيل الكلي خارج الفلاحة

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مرجع سبق ذكره. ص 68.

(د) إحصاء الديوان الوطني للإحصاء (مارس-ديسمبر).

جاءت هذه الاستشارة الإحصائية التي شملت جميع الأنشطة الاقتصادية لرفع الجدل حول مصداقية وتضارب الأرقام من مصدر إلى آخر<sup>1</sup> وبالأخص بالنسبة لحجم البطالة في القطاع الخاص من جهة و هيكل النشاط الاستثماري من جهة أخرى على أساس إعادة تأهيل وتحيين نظام وبنك المعطيات الإحصائية في الجزائر. أظهرت هذه الحصيلة الإحصائية ما يلي:

- تمثل الوحدات ذات الطابع الاقتصادي 94 % من إجمالي الوحدات التي تم إحصاؤها أي 959718 وحدة من إجمالي 1020058 والبقية أي 6 % مكونة من وحدات ذات طابع إداري.

- يتشكل معظم النشاط من وحدات مصغرة بنسبة 90,6 % من وحدات مكونة من أشخاص طبيعيين والبقية من 9,4 % من أشخاص معنوية (شركات).

تشير الإحصائيات الصادرة عن التصريحات الفعلية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والخاصة بالعدد الحقيقي للمؤسسات أن هناك 1450000 وحدة مقارنة بعدد الوحدات لدى الديوان الوطني للإحصاء وعددها 102005

- يشكل القطاع الخاص النسبة الأكبر من الوحدات (920307 من 959718 وحدة) أي 96 % مقابل 23008 وحدة عمومية أي 2,4 % و 16403 وحدة مختلطة أي 1,6 % من المجموع.
- نسبة كبيرة للقطاع الموازي من خلال عدد التجار المتنقلين والذي يفوق عددهم 90000 تاجر.
- التوزيع غير العادل على الإقليم حيث يتمركز ثلث النشاط (33,8 %) في العاصمة والبقية معظمها في المدن الكبرى (تزي وزو، وهران، بجاية، سطيف) وبنسبة 83,5 % في المناطق الحضرية والبقية أي 16,5 % في المناطق الريفية بحيث يشكل هذا الاختلال الجهوي في توطين الاستثمار والنشاط الانتاجي والتسويقي مصدرا للبطالة والفقر في أكثر من 28 ولاية "غير معنية" بهذه الأنشطة (23 % فقط من الوحدات الاقتصادية في الهضاب العليا) مما دفع بعض المحللين إلى التساؤل حول جدوى مخططات التهيئة الفضائية للإقليم من زاوية التوازنات الجهوية لتمرکز الاستثمار<sup>1</sup>.

- تستحوذ التجارة (528328 وحدة) أكثر من نصف النشاط (55,1 %) منها حصة الأسد أي 84 % لتجارة التجزئة دليلا على أن الجزائر أصبحت سوقا لتصريف السلع الاستهلاكية المستوردة دون أي انتاج محلي، في حين أن قطاع الخدمات ب 325442 وحدة يحتل المرتبة الثانية بمعدل 34 بالمائة من إجمالي النشاط موزع على النقل (26 %) والتغذية (18,7 %) والاتصالات (10,2 %) وأنواع مختلفة من والخدمات، وهذا دليل قاطعا على أن جل الاستثمار في وحدات مصغرة غير لا تنتج قيمة مضافة لكنها تمتص نسبة كبيرة من البطالة خاصة في أوساط الشباب وبالدرجة الأولى

<sup>1</sup> ع. بوزيدي : تصريح لجريدة "الكسبرسيون" بتاريخ 18-07-2012.

في المدن. هذا إلى حد اعتبار أغلب المتعاملين الاقتصاديين بأنهم "غاشي" يمارسون التجارة والخدمات في غياب شبه كلي للصناعة<sup>1</sup>.

- ما يثبت هذه الوضعية نجده في النسبة الضعيفة للقطاع الصناعي ب 97202 وحدة فقط بعيدا عن الأرقام القياسية في ظل المخططات الاشتراكية أي انخفاض الانتاج المحلي لصالح الاستيراد وغياب فرص التشغيل والأمر من ذلك أن أكثر من نصف هذه الوحدات تتوزع على الصناعات الخفيفة مثل الصناعات الزراعية الغذائية(23,4%) والنسيجية(10,5%) والحديدية المعدنية(22,7%).

- ما يشد الانتباه كذلك هو العدد الضعيف للوحدات التابعة للبناء و التعمير والأشغال العمومية والتي لا تمثل إلا 0,9% من مجموع الوحدات ب عدد قدره 8746 مؤسسة وذلك برهان على تأخر الإنجاز في المشاريع الضخمة للسكن خاصة الاجتماعي والطرق والمرافق العامة.

ما يمكن استخلاصه من هذا الإحصاء أن النشاط الاستثماري يتمركز أكثره في وحدات مصغرة في القطاع الخاص والقطاع الموازي برؤوس أموال ضئيلة وعدد عمال لا يتجاوز عشر مستخدمين ويتمركز في الفضاءات الحضرية حول المدن الكبرى وفي نشاطات تجارية وخدمية دون الصناعية متكونة أساسا من أشخاص طبيعيين بعيدا عن المبادرة في إنشاء الشركة، وهو الدليل على التحولات العميقة للاقتصاد الجزائري في ظل اندماجه في ركب العولمة كونه فضاء محوري لتصريف البضائع المستوردة وفي غياب مشروع اقتصادي ونموذج تنموي تقوده الدولة أو نخبة من أرباب العمل الوطنيين في ظل الرهانات العالمية المستقبلية.

<sup>1</sup> ع. رمضان: رئيس منتدى رؤساء المؤسسات ، تصريح لجريدة الخبر بتاريخ 17-07-2012.

**المطلب الثاني: أهمية تهيئة مناخ الاستثمار في القطاع الخاص الرسمي ومعوقات تطويره.**

تسعى الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وضمن القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والامكانيات المتوفرة. بقيت مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني دون المستوى المطلوب بالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به من حيث التحفيزات التي تضمنتها مختلف القوانين.

يشكل القطاع الخاص في معظم دول العالم خاصة المتقدمة النواة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يتمتع به من مزايا وخصائص تؤهله للقيام بدور ريادي، وبالنظر كذلك إلى أهمية وحجم التكامل والعلاقة التي تربطه بالقطاع العام من جهة وبالقطاع الأجنبي من جهة أخرى في اتجاه نموذج تنموي جديد خارج المحروقات في المستقبل. كذلك، أصبح دور القطاع الخاص وموقعه في هيكل وبنية الاقتصاد الوطني محورا أساسيا في سياسة التوجه إلى اقتصاد السوق وانفتاح الجزائر إلى الاقتصاد العالمي من خلال تزايد المعاملات التجارية وكثافة حركة رؤوس الأموال، والتي تجسدت في العديد من اتفاقيات الشراكة مع الخارج مثل الشراكة الأورو متوسطية ومفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

تطور هيكل القطاع الخاص بوتيرة سريعة فيما يخص إنشاء المؤسسات الخاصة حيث ارتفع عدد المؤسسات الخاصة من 159507 إلى 293946 وحدة بين 1990 و 2007 بنسبة 94,25 % ونسبة ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وصلت إلى 80,80 % في 2007 حسب الديوان الوطني للإحصاء. نفس المساهمة المتزايدة سجلت فيما يخص القيمة المضافة التي بلغت 92 % في قطاع الخدمات و 79 % في البناء والأشغال العمومية كمجال

لاختصاصه، كما أن القطاع الخاص استحوذ على 97 % من المشاريع الاستثمارية الوطنية<sup>1</sup> وارتفاع حصته في واردات البلاد. يلعب القطاع الخاص كذلك دورا استراتيجيا في التشغيل حيث تزايدت حصته باستمرار في تكوين مناصب الشغل والتي تجاوزت بكثير حصة القطاع العام بفعل النمط الانتاجي الكثيف في اليد العاملة. بلغت نسبة التشغيل في القطاع الخاص في الفترة 2002-2012 ما يقارب 88,58 % من العمالة لدى تصريحات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مقابل 10,37 % للقطاع العام.

لا يزال دور القطاع الخاص غير كافيا بالنظر إلى المعدلات المسجلة في دول أخرى في غياب استراتيجية حقيقية تعطي الأهمية اللازمة للقطاع الخاص والعمل خارج هيمنة القطاع العام المزاحم له<sup>2</sup> ، وفي غياب سياسات تطوير رأس المال البشري وضعف مناخ الاستثمار الذي يؤثر سلبا على أداء القطاع العام ومساهمته في الحد من البطالة.

لو قمنا الآن، ومن زاوية أخرى، بتحليل المعطيات الاحصائية من منظور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (أندي) وذلك عبر ربط عدد المشاريع المنجزة أو المبرمجة بحجم التشغيل في العشرية السابقة ما بين 2002 و 2011، يمكن استنتاج الملاحظات التالية :

(ا) تطورت برامج الاستثمار في هذه الفترة بصفة متذبذبة وبدليل غياب استراتيجية واضحة في سياسة استقطاب الاستثمار وتسهيل شروط انجازه كما يوضحه الجدول والبيان التاليين:

عيسى مرازقة(2007)، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ص97.

لولوة المطلق (2008)، مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية. الكويت، ص 71.

جدول رقم 64: تطور مشاريع الاستثمار والتشغيل .2002-2011. ( مليون دينار).

السنة	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	حجم الاستثمار
2002	1053	37028	164110
2003	2805	54948	306028
2004	1464	34197	286553
2005	1160	53010	420923
2006	2665	72519	561231
2007	5091	97355	684507
2008	8012	107643	1841108
2009	9471	82149	517604
2010	7760	75492	436281
2011	7803	140110	1378177
المجموع	47284	754451	6578522

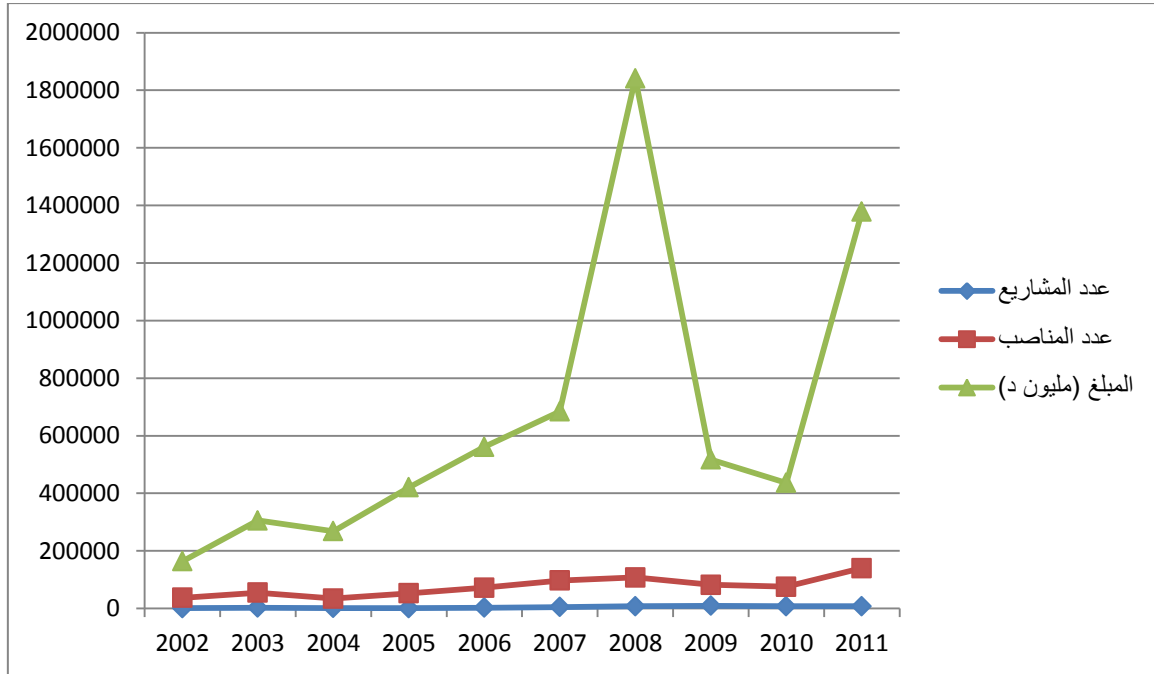
المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. حصيلة مشاريع الاستثمار المصرحة بها خلال 2002-2011.

يظهر الشكل الموالي (انطلاقا من معطيات الجدول السابق) الارتباط بين الاستثمار الممثل في عدد

المشاريع من جهة والتشغيل بعدد مناصب الشغل المحققة من جهة أخرى يتميز بالخصائص

التالية:

شكل رقم 30: تطور المشاريع الاستثمارية والتشغيل في الجزائر في الفترة 2002-2011)  
مناصب شغل وملايين الدينار).

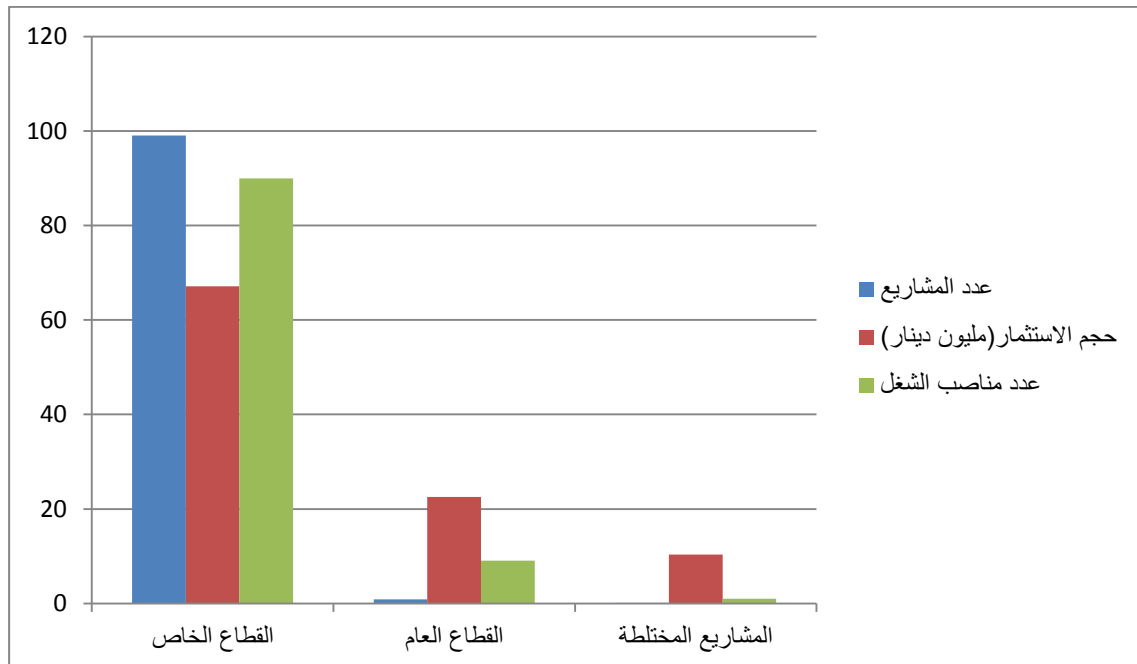


المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات الجدول السابق. 2011 - 2002

- ارتفاع نسبي في عدد المشاريع إلى حد 2009 (من 1053 إلى 9471 مشروع) أي بثمانية مرات تقريبا ثم تراجع بعد ذلك بالرغم من أن سنة 2011 شهدت انطلاقة محتشمة من 7760 إلى 7803 مشروع ربما بسبب المستجدات التي أدخلها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمتضمن تحديد الشراكة مع المستثمرين الأجانب في حدود 51% للجانب الجزائري و 49 المتبقية للمتعامل الأجنبي لأن كما نلاحظ تضاعفت مبلغ المشاريع الكبرى بين 2010 و 2011 بثلاثة مرات أي من 436 إلى 1378,11 مليار دينار. وكانت كذلك سنة 2011 منعدجا بالنسبة لزيادة التشغيل بمرتين أي من 75492 إلى 140110 منصب عمل دائم.

- تفيد الأرقام كذلك أن القطاع الخاص يستحوذ على أغلبية المشاريع عددا (96,89%) أي 46831 مشروع لكن في حدود 67,12% فقط من الاستثمار الإجمالي متوسط المبلغ المستثمر للمشروع الخاص هو 94,28 مليون دينار مقابل 3703,4 للمشروع في القطاع العام باعتبار الطاقة التمويلية الأكبر لدى الدولة و كذلك ضخامة المشاريع العمومية. تبقى المشاريع المختلطة ضعيفة النسبة (0,98% بدلالة ضعف و عدم الاهتمام بالشراكة بين القطاع الخاص و العام) رغم أن مثل هذه المشاريع انجزت أكثر من المبلغ الإجمالي من الاستثمار كما يظهر في الشكل التالي:

شكل رقم 31: حصة القطاع الخاص من الاستثمار والتشغيل (%). 2002-2011.

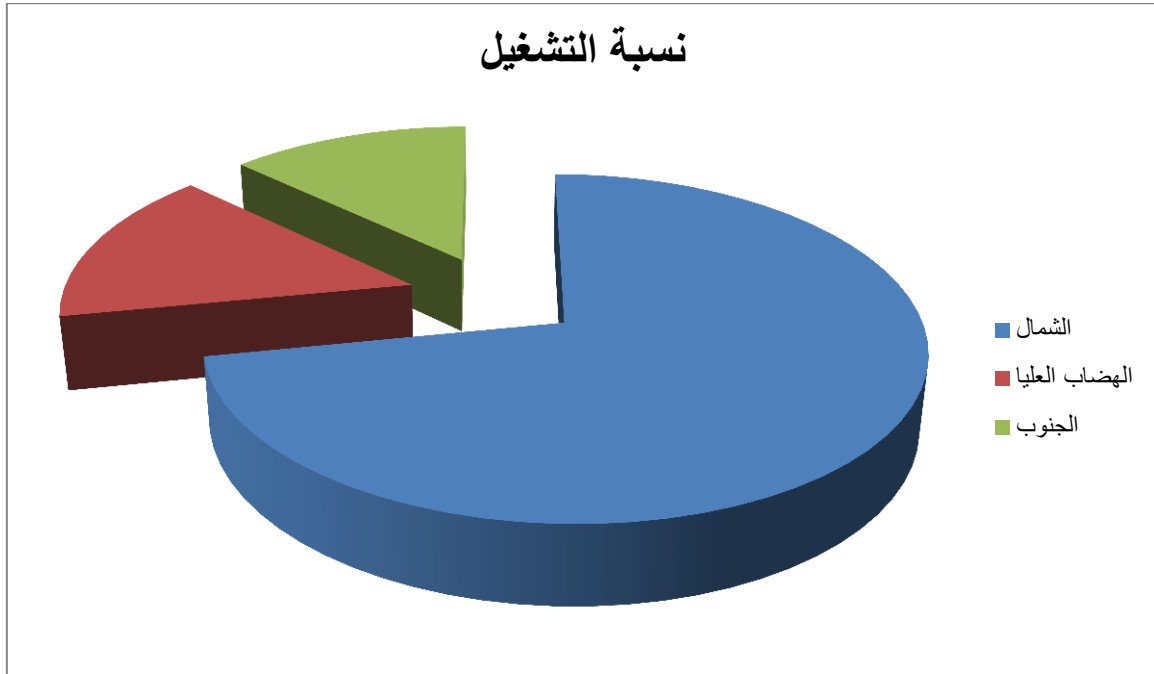


المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (حصيلة الاستثمار و التشغيل 2002-2011)

- كذلك يمكن الإشارة إلى أن التأثير على التشغيل هو سلبي على المناطق والولايات الداخلية والصحراوية والهضاب العليا بسبب تمركز الاستثمار في الشمال والمدن الكبرى رغم التحفيزات المختلفة عند استيطانه في هذه المناطق بحيث 2722 مشروع من ضمن 4275 في السداسي

الأول فقط من سنة 2012 متمركزة في الشمال منها 764 مشروع في ولايتي الجزائر و تيزي وزو لوحدها مقابل 758 مشروع لكل مناطق الهضاب العليا وما مدى تأثير ذلك على عدم التكافؤ في فرص التشغيل أي 71,93 بالمائة للشمال مقابل 15,11 للهضاب العليا في السداسي الأول من 2012. يوضح الشكل التالي عدم التوازن الجهوي فيما يخص خلق مناصب الشغل:

شكل رقم 32: التوزيع الجغرافي للتشغيل في الجزائر ( من إجمالي 4275 مشروع استثماري خلال السداسي الأول 2012).



المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. السداسي الأول 2012.

بالمائة من مناصب الشغل و نفس النسبة تقريبا (47 %) للاستثمارات ذات الطابع التوسعي بأجمالي مناصب شغل قدرها 43565 منصب من إجمالي 47040 للسداسي كله.

- بالنسبة للقطاعات يشكل قطاع الخدمات و النقل بصفة أخص (24,66%) مع البناء والأشغال العمومية (26,79%) أهم انشغالات المستثمرين ب24203 منصب عمل من ضمن 47040

منصب خلال السداسي الأول 2012, كما أن القطاع الصناعي ب 14,22% من عدد المشاريع و نصف المبالغ المستثمرة ( 53,95%) أنجز 1740 منصب شغل خلال السداسي.

- لأمأ بالنسبة للتشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي فيبقى ضئيلا جدا ب 6 مشاريع فقط خلال سداسي كامل تشكل 0,1% من 4275 مشروع على شكل شراكة، ولا مشروع واحد يذكر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر) وعدد المناصب التي تم إنجازها هي 1227 منصب فقط من مجموع 47040 . هذا يؤكد أن الجزائر لا تشكل اتجاها و اهتماما للشركات الأجنبية وأن هناك عراقيل هيكلية تحول دون هذه التدفقات من الخارج.

في الأخير تشير إلى أن المعوقات التي يصطدم بها القطاع الخاص المحلي متعددة أسبابها هيكلية وتاريخية تكمن في طبيعة العلاقة التكاملية تارة والتنافسية تارة أخرى، التي تربط القطاع الخاص بالقطاع العام المحتكر للموارد خاصة في مجال التمويل وتوزيع حصص الاستيراد من التجهيزات والمواد الأولية. يمكن حصر أهم المعوقات في العناصر الموجزة التالية:

#### 1- مزاحمة القطاع العام في باب التمويل:

تشير الاحصائيات إلى أن نسبة القروض المحصل عليها من طرف القطاع الخاص ما زالت ضعيفة لم تتعدى 50% وموجهة في أغليبتها للقطاع العام وهو دليل على الميزة الاحتكارية للدولة في توزيع الموارد المالية بفعل أن معظم البنوك هي عمومية يتميز سلوكها الاقراضي تجاه القطاع الخاص بالحذر وعدم الثقة. يعود السبب كذلك إلى ضعف أدوات البيئكة في المصارف الجزائرية مقارنة بالدول المجاورة حيث مستوى القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الخام

تصل إلى 56% في المغرب و 61% في تونس و 12% فقط في الجزائر في سنة 2005<sup>1</sup>، وأن مؤشرات ضعف الخدمات البنكية في الجزائر أثبتتها مؤشرات وتقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

## 2- إشكال تحصيل العقار الصناعي.

من أكبر المشكلات التي تواجه المستثمر في الجزائر هي الاستفادة من وعاء عقاري يحتضن المشروع الاستثماري، لكن المفارقة تكمن في أن الوعاء العقاري متوفر (180 مليون متر مربع) بالنظر إلى الطلب (80 مليون متر مربع)<sup>2</sup> مما يدل على أن الأزمة ليست في الندرة ولكن في إشكالات وخلفيات توزيعها. ينضح ذلك من خلال سوء التسيير وضعف التهيئة للفضاءات العقارية وكذلك إلى ظاهرة المضاربة والرشوة والميول إلى الامتلاك دون الاستغلال حسب دفتر الشروط مثل بيع العقار أو تحويله إلى مجالات غير ما نص عليه المشروع بالإضافة إلى عياب الشفافية في توزيع العقارات<sup>3</sup>. لإزالة هذا الحاجز، قررت الحكومة مؤخرا إحالة ملف منح العقارات الصناعية إلى صلاحيات والي الولاية بعد إستشارة مديرية الصناعة والمناجم مع العلم أن منح العقار كان سابقا من مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF .

نشير إلى أن سوق العقارات والايجار شهد منذ السنوات الأخيرة مستوى قياسي وتاريخي في الأسعار والمضاربة.

## 3- المعوقات الإدارية والتنظيمية.

مولاي لخضر عبد الرزاق (2010)، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010، ص 320.

<sup>2</sup> مولاي لخضر عبد الرزاق (2010)، نفس المرجع، ص 321.

<sup>3</sup> CNES (2004) : « La configuration du foncier en Algérie : une contrainte au développement économique » .24<sup>eme</sup> session plénière. Alger .Novembre 2004.p42.

تشير معظم التقارير والمؤشرات الوطنية والدولية إلى أن مناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر يعاني من معوقات إدارية وتنظيمية وقانونية تحول دون انجاح المشروع الاستثماري نذكر منها:

- طول ونقل الاجراءات وتعدد الأطراف رغم إنشاء الشبايبك الوحيدة اللامركزية GUD بالإضافة إلى غموض القوانين.

-ضعف التهيئة والخدمات الأساسية في مواقع العقار الاستثماري من كهرباء ومياه وقنوات صرف المياه والهاتف والغاز.

-السلوك البيروقراطي في التعامل مع الإدارة واللجوء إلى الوساطات المخفية والتدخلات لتسهيل الاجراءات كما لاحظته بعض التقارير حول مناخ الاستثمار في الدول النامية. مما يؤدي إلى تكاليف إضافية غير مباشرة تندرج في خانة "تسهيل الإجراءات" إن لم نقل رشوة.

-كما أن طول المدة في التسويات القضائية في مجال المنازعات حول الاستثمار(بمتوسط 387 يوم في الجزائر) مقارنة بالدول الأخرى.

#### 4- مزاحمة القطاع الموازي.

يشكو القطاع الخاص الرسمي، وعلى لسان ممثليه مثل المنتدى الوطني لرجال الأعمال، وفي كل المنابر، من المنافسة غير الشرعية التي تفرضها النشاطات التحتية والموازية في الجزائر، مما دفع الحكومة إلى إدراج محاربة القطاع الموازي ضمن أولويات برامجه عبر إدماجه في القطاع الخاص الرسمي، خاصة أمام تفاقم هذه الظاهرة في المدن وضمن النشاطات الانتاجية والتجارية غير المصرح بها.

5- غياب سوق الأوراق المالية وضعف البورصة.

إن ركود بورصة الجزائر هو دليل على ضعف المعاملات النقدية والمالية وغياب الشفافية في التسيير في المؤسسات الجزائرية. فهل يعقل أن البورصة الجزائرية وهي بمثابة القلب النابض للاقتصاد والمؤشر الفعلي للنشاط والمعاملات تعمل ببضعة مؤسسات عمومية في الغالب والأغلبية الكبرى لم تتخرط بسبب العديد من الاختلالات في أصولها وديونها وحساباتها وقلة تنافسيتها. بالمقابل نتضا مؤسسات القطاع الخاص صغيرة الحجم وقليلة الموارد مما يعيق دخولها إلى البورصة.

الخلاصة أن مناخ الاستثمار في القطاع الخاص يعاني من الكثير من المعوقات وذلك يتطلب إصلاحات جذرية في البنية المؤسسية والقانونية التي أصبحت غير مجدية لإقامة مشروع استثماري ناجح يساهم فعلا في التنمية والحد من البطالة. وهو ما مجال دراستنا ضمن الفصل الرابع الموالي.

### خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج أم مناخ الاستثمار في الجزائر بعد سنة 2000 إلى يومنا هذا ما زال متدنيا بالنظر إلى العديد من المؤشرات الصادرة في التقارير والدراسات المحلية والأجنبية. كذلك، كان التأثير على التشغيل متوسطا في العموم وباختلاف الوضعيات وقطاعات النشاط الاقتصادي حيث سجلنا تمركز العمالة خاصة في قطاعات مثل البناء والأشغال العمومية والخدمات والتجارة ونسبيا في الصناعة.

فبالنسبة للقطاع الحكومي، سجلنا تراجع الاستثمارات في الصناعة وإعادة توجيهها ضمن برامج الانعاش الاقتصادي ودعم التنمية إلى استثمارات في تحسين البنية التحتية وفي برامج انفاق ذات طابع اجتماعي قصد استدراك التأخر في هذه المجالات مقارنة بالفترة السابقة. لم يتبع التشغيل هذه الوتيرة الاستثمارية إلا بنسب متوسطة رغم المجهودات الحكومية في مجال شبكات التأطير والدعم الموجهة خاصة للشباب، ودون أثر على ديمومة منصب العمل وعلى مستوى الانتاجية مما يتطلب إعادة النظر في سياسات التشغيل وتوازن سوق العمل.

فيما يخص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، استخلصنا المستوى الضعيف لهذه التدفقات خارج المحروقات بفعل أن الشراكة مع الخارج، ورغم تعد الاتفاقيات والمفاوضات والتحفيزات المختلفة، ما زالت تعاني من غياب تسويق فعلي للوجهة الاستثمارية الجزائرية في الخارج، ومن منظور الشركات الأجنبية للوضع الهش والمتدني لبيئة الأعمال المصنف في مؤخرة الترتيب عالميا لأسباب عديدة سياسية ومؤسسية وقانونية تعيق انفتاح الجزائر على رأس المال الأجنبي الوارد.

في حين أن تقييم مناخ الاستثمار والأعمال في القطاع الخاص المحلي بشقيه الرسمي والموازي، أظهر مزاحمة القطاع العام من خلال احتكار الموارد الحيوية اللازمة للاستثمار. يظهر ذلك في العديد من المعوقات والحوجز التي يعاني منها القطاع الخاص مثل مشكلة التمويل والعقار الصناعي والسلوك البيروقراطي والتنظيمي والمنافسة غير الشرعية للقطاع الموازي رغم أثرها الكبير على امتصاص البطالة.

إن تحقيق التنمية عبر تعظيم مستويات وفرص الاستثمار وما لها من تأثير على التشغيل يندرج حسب رأينا في استدراك التأخر في تهيئة الظروف الملائمة لمناخ استثماري وبيئة أعمال ناجحة.

يمر ذلك بإرادة سياسية قوية وسياسات ناجعة تعيد النظر في طبيعة العلاقة الهيكلية والتاريخية بين القطاع العام وضرورة التزامه فقط بمهام التأطير والضبط والرقابة مع النشاط في مجالات وقطاعات موسومة بأنها استراتيجية من جهة، والقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي الذي يطالب برفع المعوقات والتي يمكن تجاوزها على غرار تجارب دول أخرى أقل امكانيات نجحت في صياغة نموذج تنموي مستدام لا يعتمد على الموارد الطبيعية. من ميزات هذا النموذج، أنه يركز على التفاعل الحتمي بين اقتصاد المعرفة وتطوير رأس المال البشري في ظل سياسات رشيدة تركز الامتياز والابتكار في المؤسسة من جهة، وسياسات انفتاح وشراكة فعالة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي من جهة أخرى، وهو ما يشكل رهانات النموذج التنموي خارج المحروقات في المستقبل القريب.

لكن، هل الإطار المؤسسي والقانوني في الجزائر مناسب لتهيئة مناخ استثماري ناجح يمكن من الحد من البطالة وما هو منظور المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار في الجزائر؟ نحاول الإجابة على هذا التساؤل في الفصل الرابع الموالي.

## الفصل الرابع :

التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار  
والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي  
والقانوني.

## الفصل الرابع : التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

### تمهيد:

تعد البيئة المؤسسية والقانونية الملائمة من أهم الشروط اللازمة في توفير مناخ استثماري جيد قادر على تحقيق معدلات تشغيل مرتفعة في بلد ما. يمكن قياس مستوى جودة الإطار المؤسسي والقانوني من خلال العديد من المؤشرات الكلية والفرعية مثل المخاطر السياسية القطرية ومستوى تنافسية اقتصاد ما ودرجة انفتاحه ونوعية أداء المؤسسات التي تشرف على تأطير سياسة الاستثمار والتشغيل، بالإضافة إلى جودة الخدمات اللوجستية والبنكية التي تشكل محفزا رئيسيا في دفع الاستثمار والتنمية. كذلك تقاس جودة المناخ الاستثماري والتشغيلي من خلال تطور المنظومة القانونية والتشريعية بمستوى الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها قوانين الاستثمار من دعم وإعفاءات جبائية وجمركية وبنكية من جهة، وقدرة المنظومة القانونية على حماية الملكية وسهولة تحويلها وتنفيذ العقود في الآجال المناسبة ضمن إطار مؤسسي وقانوني مستقر وشفاف قادر على حماية العقود ومحاربة الفساد والبيروقراطية.

تقاس جودة الإطار المؤسسي والقانوني من وجهتي نظر متكاملتين، الأولى داخلية ذاتية تركز على منظور محلي في تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل لا بد من مرافقتها بتقييم أجنبي خارجي من طرف منظمات وهيئات دولية والتي تشكل أداة فعالة في توجيه التدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتعبيرا لمدى كثافة ونوعية المبادلات التجارية مع الخارج.

يتمحور هذا الفصل الرابع حول ثلاثة مباحث:

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

---

**المبحث الأول:** السياسات الحكومية الخاصة بتأطير التشغيل والاستثمار.

**المبحث الثاني:** عرض وتحليل الإطار القانوني لمناخ الاستثمار في الجزائر.

**المبحث الثالث:** التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر.

### المبحث الأول: السياسات الحكومية الخاصة بتأطير التشغيل و الاستثمار.

نعالج ضمن هذا المبحث الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة على التوالي في مجالي مكافحة البطالة من جهة وترقية الاستثمار كأداة لمكافحتها من جهة أخرى بالإشارة في كل مرة إلى عرض للمهام والصلاحيات الموكلة لكل جهاز حكومي بالإضافة إلى تقييم حصيلة نشاطاته في مجال خلق مناصب الشغل وتشجيع النشاطات الاستثمارية إلى جانب حصر النقائص المختلفة لسير هذه الأجهزة والهيئات في ظل السياسة العامة للدولة.

#### المطلب الأول : الآليات والبرامج الحكومية في مجال التشغيل.

تعد ظاهرة البطالة في الجزائر من أهم الانشغالات للسلطات بفعل الانعكاسات الخطيرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومن ثم يعتبر التشغيل من الأولويات الكبرى للبرامج والمخططات التنموية. وتتميز الجزائر عن بعض الدول المجاورة بتعدد وكثافة الهيئات والأجهزة المكلفة بتأطير سياسة مكافحة البطالة بالنظر إلى حجم الترسانة القانونية والمؤسسية التي وضعتها الحكومة في هذا المجال بغض النظر عن تقييم نتائج ونجاعة هذه السياسات ومدى تحقيق الأهداف الموكلة إليها.

من ضمن أهداف سياسية التشغيل في الجزائر يمكن ذكر النقاط التالية:

- (1) محاربة البطالة بالدرجة الأولى عبر آليات اقتصادية متنوعة.
- (2) ترقية و تحسين المؤهلات والكفاءات للبيد العاملة في الأجلين القصير والطويل.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

(3) تطوير روح المبادرة والتحفيز على الاستثمار وترقية فكرة التشغيل الذاتي لدى البطالين عبر الإقدام على خلق نشاطات منتجة.

(4) محاولة تقريب وتطابق تخصصات ومؤهلات البطالين مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل.

(5) دعم الاستثمار المنتج الذي يولد بدوره فرص التشغيل.

(6) تحسين وتطوير حلقات الوساطة في سوق العمل بين العرض والطلب.

(7) تعبئة كل الوسائل لامتناس واستيعاب الطلب الإضافي والمتزايد من البطالين.

(8) التركيز بالأولوية على إدماج فئة الشباب العاطلين عن العمل في سوق العمل وتحسين معدل ديمومة في عقود التوظيف.

(9) تخفيض معدل البطالة إلى أقل من 10 بالمائة خلال الفترة 2010-2014.

ترتكز سياسة التشغيل على ستة محاور أساسية وهي:

(ا) اعتماد الاستثمار كوسيلة جوهرية لخلق مناصب الشغل و بصفة أعم أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) ترقية التكوين كأداة فعالة للإدماج في سوق العمل.

(ج) اعتماد وتطبيق كل الإجراءات والسياسات التحفيزية تجاه المؤسسات التي تخلق مناصب الشغل.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

د) اعتبار تشغيل فئة الشباب كأولوية استراتيجية للحكومة كونها الشريحة الاجتماعية الأكثر تضررا من البطالة من جهة وباعتبار كذلك أن تشغيل الشباب أداة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي.

هـ) تطوير وعصرنة آليات تسيير وإدارة سوق العمل من الجوانب المؤسساتية والقانونية.

و) المتابعة والمراقبة والتقييم المستمر لميكانيزمات التسيير في سوق العمل.

بالنظر إلى الأهداف السابقة التي سطرته السلطات المكلفة بملف التشغيل وبالنظر إلى المحاور المعتمدة في هذا المجال.

كما استخلصنا سابقا، فإن البطالة في الجزائر تتميز أساسا بالتحول من ميزة الديمومة وضمان منصب الشغل في الفترة ما قبل الإصلاحات (عقد تشغيل لفترة غير محددة) إلى ميزة عدم ديمومته بتحديد مدة التعاقد. كذلك، فإن الشباب وخصوصا حاملي الشهادات، يمثل الفئة الأكثر تضررا من البطالة كما أن القطاع الخاص هو الذي يهيمن على أغلبية فرص التشغيل بسبب انسحاب الدولة وكذلك بسبب التطور غير المسبوق للأنشطة الاقتصادية الموازية. إن سياسة التشغيل في الجزائر أولت اهتماما خاصا للإدماج المهني لفئة الشباب في سوق العمل، فهي تهدف تارة إلى فكرة التأمين ضد البطالة بمعنى دفع تعويضات ومكافآت مالية للبطالين، وتارة أخرى إلى التشغيل والإدماج الفعلي للبطالين في سوق العمل. كذلك، فهي سياسات تهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من الفقر والتهميش عبر آليتين أساسيتين تتدرج الأولى في إدماج البطالين في أشغال وورشات ذات منفعة عامة في قطاعات معينة، بالإضافة إلى تأطير ودعم وتمويل مبادرات

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

البطالين في شكل مشاريع استثمارية مصغرة توطرها مراكز وهيئات مختصة، هدفها إنتاج سلع وخدمات وتكوين قيمة مضافة.

كما نلاحظ من جهة أخرى أن هذه السياسات أتت مبكرة نسبيا وتزامنت مع الآثار السلبية الاجتماعية التي أفرزها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والتي رافقها تسريح عدد كبير من العمال. فيما يلي، نقدم حصيلة للبرامج الحكومية في مجالي التشغيل والاستثمار في ظل ما سمي ببرامج الادمج المهني للشباب منذ 1990.

تتضمن هذه البرامج آليات مختلفة يمكن حصرها فيما يلي (الملحق رقم 2: آليات محاربة البطالة وترقية التشغيل في الجزائر).

1) الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

2) البرامج تحت إشراف وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

3) البرامج تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS).

4) برامج الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC).

5) برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

6) برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

نقدم في كل مرة عرضا لمهام كل هيئة وتقييما موجزا لنتائج برامجها بالإضافة إلى تقديم بعض النقائص التي تعترض سيرها.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

### 1) الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

أنشئت هذه المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري في 1990 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990<sup>1</sup> والتي حلت محل الديوان الوطني لليد العاملة ONAMO والمكلف بإدارة سوق العمل منذ 1971 بالأخص تدفق المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا ثم بعد ذلك إلى ألمانيا الشرقية، ومن أهم صلاحياتها:

- الإشراف على تنظيم وسير ومراقبة تطور سوق العمل الوطنية.
- تجميع عروض العمل وربطها بفرص التشغيل المتاحة.
- تسيير بنك المعطيات الخاص بالعمالة الأجنبية.
- إدارة تدفقات العمال الجزائريين إلى الخارج وفقا للاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول أخرى.
- إحصاء قوائم حاملي شهادات التعليم العالي المترشحين للإدماج في عقود ما قبل التشغيل.
- إحصاء وتسجيل العمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية لتمكينهم من الاستفادة من منح التعويض وتأمين ضد البطالة.

- استقبال طلبات التشغيل المدرجة في إطار الاستفادة من القروض المصغرة.

من جهة أخرى، ومن أجل التكفل بهذه المهام تعمل الوكالة ضمن شبكة مكونة من 176 وكالة موزعة بين 11 وكالة جهوية و 165 وكالة محلية. من حصيلة النتائج المسجلة من طرف الوكالة نذكر:

الجريدة الرسمية 1990/39 المؤرخة في 1990/09/12. يعدل وتم الأمر رقم 71/42 المؤرخ في 1971/06/17 والمتضمن تنظيم<sup>1</sup> المكتب الوطني لليد العاملة.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

أ) متوسط تسجيل سنوي للبطالين في الوكالات المحلية قدره 250000 طلب بين 2003 و 2004 و المرتقب ارتفاعه إلى 400000 سنويا منها تحصيل فعلي قدره 40000 منصب شغل سنويا يرتقب أن يرتفع إلى 60000 ألف منصب مستقبلا.

ب) متوسط عدد الإدماج السنوي قدره 35000 والمرتقب وصوله إلى 45000 منصب شغل سنويا.

### 2) برامج التشغيل تحت إشراف وزارة العمل والحماية الاجتماعية:

حسب المكتب الدولي للشغل<sup>1</sup>، فإن السياسة التشغيلية التي يشرف عليها وزارة العمل والضمان الاجتماعي تنفرع إلى نوعين من الإجراءات و هي:

أ) برامج تشغيل الشباب : والتي تحتوي على التشغيل المؤقت لفئة الشباب في إطار برامج أشغال ذات منفعة عامة تشرف عليها المجموعات المحلية(البلديات) ومحصورة في بعض القطاعات مثل الفلاحة و الري والغابات والبناء والأشغال العمومية كما تحتوي كذلك هذه البرامج على تفعيل التكوين والتمهين لهذه الفئة من طالبي العمل للمرة الأولى.

ب) برامج الإدماج المهني للشباب : ويهدف هذا البرنامج إلى تشغيل وإدماج الشباب البطالين في سوق العمل عبر خلق نشاطات إنتاجية في وحدات مصغرة و في إطار تعاونيات شباب في حدود ثلاثة ملايين دينار من الاستثمارات موزعة بين 30 بالمائة كتدعيم من الدولة و 70 بالمائة على شكل قرض بنكي مدعم. وتأخذ هذه الآلية عدة أشكال منها:

<sup>1</sup> Bureau International du Travail (BIT)(2003) : "Marché du travail et emploi en Algérie". Revue du BIT. Cité par S.ZERKAK et S.MEKHMOUKH "La question du chômage et la promotion de l'emploi en Algérie". Op cité . p 7.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- العمل المستأجر ذات مبادرة محلية: وهي مبادرة محلية في خلق مناصب شغل مؤقتة (بين ستة أشهر وسنة) لفائدة بطالين شباب غير مؤهلين (أقل من 30 سنة).

- تدعيم إنشاء مؤسسات مصغرة على شكل مشاريع شخصية أو جماعية (تعاونيات شباب) يتقدم بها الشباب البطالين.

- برامج تكوينية قصيرة (سنة أشهر) مؤطرة في مراكز متخصصة تتضمن شروط إنجاز ونجاح المشروع الاستثماري المقترح.

من عيوب هذه البرامج ضعف القدرات التمويلية أساسا وكذلك ضعف الأجور والمنح المدفوعة للمستفيدين و التي لا تتعدى في الغالب ثلث الأجر الأدنى القانوني أي 2500 دينار شهريا من جهة وضعف معدل التوظيف النهائي أي حوالي 4 بالمائة مع تقليص مدة التعاقد بسبب تزايد عدد الطالبين<sup>1</sup>.

### **(3) برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):**

أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية في الجزائر سنة 1996 (المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 /06/1996)<sup>2</sup> بالتزامن مع الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي بغرض محاربة البطالة والفقر والتهميش و تشرف هذه المؤسسة بالتنسيق مع المديرية الجهوية الولائية للعمل على تقديم المساعدة والتوجيه ومرافقة البطالين الحاملين لمشاريع استثمارية شخصية هدفها

<sup>1</sup> ) M.BELLATAF et B. ARHAB(2007) " Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion de jeunes et des femmes au marché du travail: état des lieux et perspectives à Bejaia" . Communication au colloque 3<sup>emes</sup> rencontres jeunes et sociétés en Europe et autour de la Méditerranée sous le thème: "Jeunes, générations : continuités/ discontinuités/ ruptures?".Marseille, 24-26 Oct 2007. p 7.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية رقم 96/40 بتاريخ 30 جوان 1996.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

إنشاء مؤسسات مصغرة على أساس مبدأ التشغيل الذاتي والاندماج في سوق العمل. من جهة أخرى تمارس هذه الهيئة العمومية ذات الشخصية المعنوية نشاطاتها تحت رعاية رئيس الحكومة وبإشراف من وزارة العمل والحماية الاجتماعية ومن مهامها الأساسية ترقية وتمويل وتدعيم البرامج لفائدة الطبقات المهمشة من السكان عبر دعم و متابعة مشاريع أشغال وخدمات ذات مصلحة عامة اقتصادية واجتماعية تتميز بكثافة عالية من اليد العاملة تهدف أساسا إلى تشغيل أكبر عدد ممكن من البطالين. من المهام الأساسية للوكالة كذلك تدعيم كل السياسات الجوارية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية. من خصائص برامج الوكالة إدماج التشغيل في السياسات الاجتماعية على أساس:

- الاهتمام بالحماية الاجتماعية خاصة بالنسبة لفئة الشباب العاطلين عن العمل وبالأخص المعوقين منهم تجسيدا لمبدأ التضامن الاجتماعي.

- تكريس مبدأ الاندماج الاجتماعي لبعض الشرائح الاجتماعية التي تعاني من سلوك انحرافي مثل الادمان على المخدرات والخمر أو تلك الفئات الاجتماعية التي فقدت الارتباط والتواصل مع المجتمع على أساس أن الإدماج المهني يشكل الأداة الفعالة لمعالجة هذه الآفات الاجتماعية.

- تشجيع مبدأ الترقية الاجتماعية بمعنى توفير جميع الفرص للأشخاص الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة لتمكينهم من الإدماج السريع في سوق العمل و تحسين وضعيتهم الاجتماعية.

تتسع نشاطات الوكالة إلى عدة برامج وطنية تتوزع بين:

(أ) البرامج الخاصة بالشبكة الاجتماعية و التي تتضمن آليتين للمساعدة هما: المنحة الجزافية

للتضامن (AFS)، والتعويض على النشاط ذات المنفعة العامة (IAIG).

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

ب) عدة برامج تشغيلية ذات الطابع المؤقت والتي أحدثت عشرات الآلاف من مناصب العمل عبر العديد من الآليات منها:

- عقود ما قبل التشغيل (Contrats de Pré-Emploi):

هو برنامج تشغيل موجه أساسا إلى فئة الشباب البطالين المتحصلين على شهادات التعليم العالي والتي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة حسب المرسوم<sup>1</sup> رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/2 و المرسوم الرئاسي<sup>2</sup> رقم 234/96 المؤرخ في 1996/07/2 المتضمن تدعيم تشغيل الشباب (حوالي 120000 شباب جامعي مستفيد بين 1998 و 2004 أكثر من نصفهم نساء بنسبة إدماج نهائي في سوق العمل قدرها 14 بالمائة).

- برامج أشغال ذات منفعة عامة ذات كثافة عالية من اليد العاملة (TUPHIMO):

أنشئ في سنة 1997 و الموجه بالدرجة الأولى إلى فئة الشباب البطالين ذات المستوى التعليمي المنخفض بالإضافة إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة. كما أن هذا البرنامج يعتمد أسسا على ورشات أشغال ذات منفعة عامة مثل صيانة شبكة الطرقات والمياه وتنظيف المحيط والغابات على أساس أن أغلبية التكاليف لهذه البرامج تتكون من أجور ومنح اليد العاملة.

- برامج ذات طابع تنموي اجتماعي: (Développement Communautaire)

هو برنامج مهيكّل حول تعاونيات محلية للشباب (أقل من 30 سنة منهم 202 امرأة) تهدف إلى انجاز مشاريع صغيرة (301 مشروع في 2004) تتطلب إمكانيات بسيطة من رأس المال في نشاطات مثل الكهرباء الريفية وورشات تمهين وتكوين ومشاريع فك العزلة وصيانة وتهيئة المحيط، وتدور هذه البرامج حول خلايا جوارية تؤطر هذه المشاريع.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 98/91 بتاريخ 1998/12/06

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية رقم 96/40 بتاريخ 1996/06/30

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تتميز كل هذه البرامج بميزة التكفل الاجتماعي ومساعدة الفئات الفقيرة من المجتمع (دفع تعويضات ومنح مالية وتكفل الوكالة باشتراكات الضمان الاجتماعي) بالإضافة إلى سياسات تهدف إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية. وتتفرع هيئات الوكالة إلى شبكات جهوية وخلايا جوارية موزعة على التراب الوطني.

### **4) الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC):**

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي<sup>1</sup> رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06 الذي يشرح المرسوم التشريعي رقم 11/91 المؤرخ في 1994/05/11 والمتضمن آليات حماية الأجراء الذين فقدوا عملهم لأسباب اقتصادية. بحيث يدفع الصندوق لهذه الفئة المتضررة منحة بطالة شهرية بالإضافة إلى ضمان التغطية الاجتماعية و الطبية وكذلك مرافقة البطال في البحث عن عمل جديد. تتكون فروع الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة من وكالات جهوية (13 وكالة جهوية) و (45 وكالة ولآئية) تتكفل بالبرامج التالية:

- مهمة خاصة بالتكوين وإعادة توجيه البطالين إلى مناصب عمل جديدة بالنظر إلى تأهيل وتخصص كل بطل.

- تتم المساعدة على البحث عن عمل جديد في مراكز متخصصة لهذا الشأن تسمى "مراكز البحث عن العمل" (CRE) والتي تستعمل طرق وبرامج حديثة في إعادة تأهيل البطال وإعادة تحفيزه في العودة إلى سوق العمل عبر دورات إعادة التكوين (Formation - Reconversion).

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 94/44 بتاريخ 07 جويلية 1994.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- مهمة دعم و مساعدة خاصة بإنشاء عمل مستقل في مراكز تم إنشاؤها لهذا الغرض، وبشراكة جزائرية كندية. تأخذ هذه المساعدة عدة أشكال منها مرافقة الأشخاص الراغبين في إنشاء مؤسسة عبر توفير الخبرة والهندسة الفنية والمالية للمشروع وشروط انطلاقه. قدرت حصيلة استحداث مناصب عمل حسب هذا الصندوق في 2011 ب 35953 منصب عمل موزعة على 18490 مشروع مقابل 20757 منصب و 7529 مشروع في الفترة 2005-2008.<sup>1</sup>

- يتكفل الصندوق بمهمة أخرى وهي مساعدة المؤسسات في وضعية صعبة (Aide aux Entreprises en Difficulté). بمعنى التقليل من مخاطر وقوعها في وضعية تسريح العمال لأسباب اقتصادية. و ينطلق هذا الإجراء الوقائي من تقييم الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة وتقديم الدعم المالي على أساس المقارنة بين تكلفة المحافظة على المنصب الحالي من جهة وتكلفة خلق منصب جديد من جهة أخرى. تم إنشاء وتطبيق هذه السياسة في شهر أوت لسنة 2000 تضمنت في حصيلتها الأولى انتقاء عينة من 160 مؤسسة تم تشخيصها على المستوى الوطني منها 22 مؤسسة اعتبرت مقبولة و مرشحة للاستفادة من هذا البرنامج الذي تطلب مشاركة العديد من الهيئات المصرفية والضمان الاجتماعي ومصالح الضريبة ومكاتب متخصصة في الهندسة المالية. لوحظ من خلال حصيلة التجربة الأولى لهذا البرنامج أن:

(أ) العدد الهائل للمؤسسات العمومية في وضعية صعبة (1200 مؤسسة اقتصادية عمومية) بحجم عمالة يقارب 400000 منصب شغل مهددة في حالة حلها أو إعادة هيكلتها ، وهي الفائدة الأولى من هذا البرنامج.

<sup>1</sup> عويبي وردة(2015)، الاستثمار الزراعي وأثره على سوق العمالة في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 155.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

(ب) تكمن الفائدة الأخرى في التكلفة الضعيفة عند الحفاظ على منصب شغل موجود(حوالي 20000 دينار فقط) مقارنة بتكلفة أضخم (100000 دينار) في حالة تضييع منصب الشغل بسبب الصعوبات التي تواجهها المؤسسة بحيث تأخذ التكلفة حينئذ شكل التعويضات المالية والحماية الاجتماعية للبطال.

- تتضمن آلية الدعم للبطالين مرافقة الأشخاص الذين يرغبون في إنشاء مشاريع استثمارية وذلك عبر تمكينهم من قروض بنكية بمعدلات منخفضة وكذلك إعفاءات جبائية إلى جانب تحمل الصندوق التكاليف الخاصة بالدراسات والخبرات التابعة للمشروع.

### 5- برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

تتدرج مهام الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إطار السياسة الحكومية للتشغيل الموجهة أساسا لفئة الشباب (بين 19 و 35 سنة) والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى خلق نشاطات إنتاجية من السلع والخدمات تحت عنوان إنشاء مؤسسات مصغرة (Micro-Enterprises). تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ظروف اقتصادية واجتماعية جد صعبة بموجب :

-المرسوم التنفيذي<sup>1</sup> رقم 296/96 المؤرخ في 08/09/1996. والمادة 16 من قانون المالية التكميلي 1996. المعدل والمتمم بالمادة 224 من قانون المالية لسنة 2002. وكذلك المادتين 101 و 102 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمرسوم التنفيذي رقم 231/98 المؤرخ في 13/07/1998.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 96/52 بتاريخ 11/09/1996.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

-المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخ في 1996/07/02 المتضمن دعم تشغيل الشباب والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 100/11 ورقم 102/11 ورقم 103/11 المؤرخة في 2011/03/6<sup>1</sup> والمتضمنة دعم تشغيل الشباب وصلاحيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

-كذلك المرسوم التنفيذي رقم 296/03 المؤرخ في 2003/09/06. والمرسوم التنفيذي رقم 157/10<sup>2</sup> المؤرخ في 2010/06/20 الذي يحدد شروط ومستويات المساعدة للشباب المستثمرين.

حددت هذه المراسيم المهام التالية الخاصة بصلاحيات الوكالة على أساس:

- (أ) دعم ومرافقة وتقديم النصائح للمستثمرين الشباب في المراحل الأولى لإنجاز مشاريعهم.
- (ب) تشجيع كل الإجراءات والمبادرات الرامية إلى ترقية وتشغيل هذه الفئة من البطالين الشباب تحت الغطاء القانوني و توفر الشروط الخاصة بالسن والمؤهلات وتقديم البطال لنسبة من رأس المال التأسيسي للمشروع التي تم تخفيضها من 5 إلى 1 بالمائة بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دينار ومن 10 إلى 2 بالمائة فقط للاستثمارات بين 5 و 10 ملايين دينار.
- (ج) كما رفعت مستويات تدعيم الدولة للقروض البنكية إلى أكبر المستويات (80 و 95 بالمائة من مبلغ القرض في المناطق الشمالية والهضاب العليا على التوالي).
- (د) تمكين المستثمر من الاستفادة من امتيازات الإعفاء الجبائي والنسب المدعمة لمعدل الفائدة بالنسبة للقروض البنكية ولا تقتصر مهام الوكالة في المرافقة عند انطلاق المشروع بل تستمر بعد ذلك إلى مرحلة الاستغلال والاندماج الفعلي للمؤسسة في النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 2011/14 بتاريخ 2011/03/06.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية رقم 2010/39 بتاريخ 2010/06/23.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

يتميز نشاط الوكالة بحضور مكثف عبر التراب الوطني بعدد فروعها الجهوية والمحلية بلغت 53 فرع على المستوى الوطني وشبكة معلوماتية متطورة لتسهيل الاتصال مع المرشحين للاستثمار. من النتائج الهامة التي حققتها الوكالة إنشاء ما يزيد عن 65000 مؤسسة مصغرة و186000 منصب عمل مباشر إلى غاية 30 جوان 2005 بمبلغ استثمار إجمالي قدره 114 مليار دينار<sup>1</sup>. كما أن مصادر إحصائية أخرى تابعة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى خلق 194000 مؤسسة مصغرة إلى حد 30 نوفمبر 2011 (تحولت منها 4000 إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة) بما يقارب 396000 منصب شغل دائم في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية والتكنولوجيات الجديدة والصناعات التحويلية ومختلف أشكال المناولة<sup>2</sup>. مع الإشارة إلى أن الهدف الأساسي لهذه السياسات بصفة عامة و للوكالة بصفة خاصة يكمن في الانتقال من فكرة البطال الأجير إلى ترفيته إلى شاب مقاول ومستثمر يبادر بخلق مشروع استثماري دائم.

من جهة أخرى أظهرت دراسة حول برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب<sup>3</sup> أن معظم النشاطات تتمركز في قطاعات ثمل النقل (نقل البضائع والمسافرين وحتى شركات ايجار السيارات) ب 36,69 بالمائة من المشاريع و كذلك في الخدمات (إطعام ومقاهي و صالون حلاقة...) ب 25,15 بالمائة وهي مشاريع الربح واسترجاع رأس المال. من النقائص المسجلة كذلك هو صعوبة تمويلها من طرف البنوك التي وافقت على تمويل 52393 مشروع من ضمن 177429 ملف رشحته الوكالة مقبولا للتمويل أي بنسبة 29,52 بالمائة فقط (أرقام 31/12/2003) بسبب

<sup>1</sup>J.P.BARBIER(2006):"L'intermédiation dans le marché du travail dans les pays du Maghreb: étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie". Unité analyse de l'emploi. BIT. Genève. p 105.

<sup>2</sup>): CNES (2012) "La promotion de l'emploi et de la lutte contre le chômage: expérience algérienne". Séminaire international sur les politiques d'emploi pour les jeunes. TRESMED 4. Rabat 30-31/01/2012. p 13.

<sup>3</sup>): M.BELATTAf, B. ARHAB(2007):"Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail: état des lieux et perspectives à Béjaia". op cité. p 9.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

ضعف الدراسات وهشاشة الضمانات وجدوى المشاريع. لا ننسى أن بعض الممارسات غير القانونية وأشكال من التواطؤ وقضايا رشوة وتزوير مصداقية سير البرامج والتي أحييت على القضاء.

يكون الانعكاس سلبي بطبيعة الحال على مستوى التشغيل حيث تشير الدراسة إلى إنشاء 65805 منصب شغل من ضمن 190000 منصب شغل منتظر بسبب الإشكالات المطروحة في التمويل.

### 6) برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أوكل تسيير القرض المصغر باعتباره آلية لتمويل المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف البطالين الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة منذ سنة 1999 إلى وكالة التنمية الاجتماعية ثم إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد إنشائها في سنة 2004. بموجب المرسوم<sup>1</sup> التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 و هي آلية موجهة لكل الفئات الاجتماعية من البطالين التي يتجاوز عمرها 18 سنة و التي لا تتوفر لديها الإمكانيات المالية لتمويل المشروع الاستثماري والتي تقتضي مرافقتها من طرف البنوك والوكالة عبر مختلف مراحل الدراسة والانجاز والتمويل والاستغلال.

يتراوح مبلغ القروض المقدمة من طرف البنوك ما بين 50000 و 400000 دينار بمساهمة المرشح بنسبة قدرها 5 بالمائة من مبلغ القرض بمعدل فائدة مدعم من طرف الدولة تتراوح آجال تسديده بين سنة وخمسة سنوات. يمكن حصر أهداف القرض المصغر من ثلاثة زوايا:

- سياسية: وهو البحث عن الاستقرار والتلاحم الاجتماعي.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 2004/06 بتاريخ 2004/01/25.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- اقتصادية : عبر خلق نشاطات وإنتاج الثروة.

- اجتماعية : عبر تحسين الدخل و مستوى المعيشة للفئات الاجتماعية التي تعاني من البطالة والفقر والتهميش.

و من ضمن المهام و الصلاحيات التي أسندت لهذه الوكالة الوطنية كونها أداة حكومية لمكافحة البطالة و التهميش يمكن ذكر:

(أ) تسيير آلية القرض المصغر حسب القوانين المعمول بها، و تقديم كل اشكال الدعم والإرشادات والمرافقة للمستفيدين من هذه القروض.

(ب) إشعار المرشحين عند قبول تمويل مشاريعهم بطبيعة المساعدات المقدمة لهم بالإضافة إلى مهمة متابعة نشاطاتهم في ظل قوانين و مواد دفتر الشروط المصادق عليه بالإضافة إلى تقديم كل الدعم للمستفيدين لدى الهيئات والإدارات الأخرى.

(ج) تأسيس بنك معطيات خاص بالمستفيدين و نشاطاتهم و تقديم الدعم فيما يخص الدراسة التقنية و الهندسة المالية للقرض لدى المؤسسات البنكية و حتى النصائح حول صعوبات تسديد القروض. نشير في هذا السياق إلى أنه تم استحداث آلية لمرافقة القرض المصغر تتضمن إنشاء ضمان وتأمين القروض في حالة عدم تسديدها جزئيا أو كليا من طرف المستثمر وذلك عبر صندوق تأمين المخاطر<sup>1</sup> الذي انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99/44 المؤرخ في 1999/02/23.

(د) إبرام اتفاقيات مع أي مؤسسة أو هيئة أو منظمة من شأنها تدعيم النشاط الإعلامي والتحسيس والمرافقة الجوارية للمستفيدين من القروض المصغرة قصد إنجاح مشاريعهم.

<sup>1</sup> FGRMC : Fonds de Garantie des Risques du Microcrédit. JORA. N° 08/99 du 14/02/1999.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن شبكة وطنية تتكون من 49 تنسيقية ولائية مدعمة بخلايا جوارية للمرافقة على مستوى الدوائر والبلديات بإجمالي حجم المستخدمين لا يقل عن 430 موظف وميزانية تقدر ب 500 مليون دينار في سنة 2006.

تكون القروض الممنوحة للمرشحين ذوي المهارات المطلوبة من ثلاثة أشكال:

- قروض ثنائية بين المعني والوكالة بما يسمى تمويل مزدوج في حدود 30000 دينار هدفه شراء مواد أولية.

- قروض ثنائية كذلك لكن بين المعني و البنك تتراوح بين 50000 و 100000 دينار الغرض منها شراء مواد أولية ومعدات.

- قروض ثلاثية بمعني تمويل من الوكالة والمعني والبنك مدعمة في حدود 27 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع خاصة عندما يكون المرشح حامل لشهادة أو أن موطن المشروع يكون في منطقة نائية وفقيرة (جنوب و هضاب عليا).

من أهم المشاكل التي قلصت من فاعلية هذا البرنامج ثقل الشروط الإدارية للاستفادة بالنظر إلى إمكانيات البطلان من جهة وتعدد الأطراف المتدخلة (الوكالة، هيئة ضمان القرض البنك في مسألة التمويل...) في غياب ميكانزمات جوارية فعالة لمرافقة المستثمر الجديد الذي لا يكسب الخبرة اللازمة في المراحل الأولى من استغلال المشروع.

تتميز هذه المشاريع في أغلبيتها بالتمركز في قطاعات تقليدية مثل الخدمات والحرف والزراعة وينسب متزايدة لانخراط العنصر النسوي في هذه البرامج خاصة في الصناعات الحرفية كما تظهره دراسة أجريت سنة 2007 على مستوى ولاية بجاية.

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 65 : حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية بجاية لسنة

2007.

القطاع	عدد المشاريع (مناصب الشغل)	عدد المشاريع النسوية	معدل المشاركة النسوية %
الزراعة	481	33	7
الصناعة	33	25	75
البناء والأشغال العمومية	10	00	00
الخدمات	314	50	16
الصناعات الحرفية	412	128	31
المجموع	1250	236	19

Source: M.BELATTAF, A.ARHAB(2007): "Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail: état des lieux et perspectives à Béjaia" Op cité. p 13.

المطلب الثاني: تقييم أداء الآليات الحكومية في مجال تأطير سياسة التشغيل.

نستخلص مما سبق أن العديد من النقائص ميزت سوق العمل في الجزائر والتي يمكن حصرها في

النقاط التالية<sup>1</sup>:

- الفجوة الكبيرة بين حجم العرض القليل والطلب المتزايد في مناصب العمل والذي يتطلب ميزانيات ضخمة لاحتواء التزايد المستمر في ظاهرة البطالة على مستوى حجم التعويضات المالية الموجهة لفئات البطالين خاصة الفقيرة منهم.

<sup>1</sup> M. MUsETTE(2010): "Algérie, migration et marché du travail". OIT. Genève .pp 33-47.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- الزيادة الملموسة للتشغيل في قطاع الخدمات والتجارة والإدارة بالموازاة مع التراجع الملحوظ في الصناعة والزراعة.

- التزايد الملحوظ للنشاطات الموازية التي تتميز بكل أشكال عدم التصريح على المستويات المختلفة من الإدارة ومصالح الضريبة وصناديق الضمان الاجتماعي.

- تراجع نسبة العمل الدائم وتزايد نسبة التشغيل المؤقت و الذي يتميز بضعف الإنتاجية والقيمة المضافة.

- التراجع الملحوظ للتشغيل في القطاع العمومي المتزامن مع انسحاب الدولة من النشاط الإنتاجي خاصة في الصناعة.

- الارتفاع المتزايد للمستوى التعليمي للمستخدمين (الجامعي والثانوي) وبالأخص في النسبة الخاص بالعنصر النسوي من المتحصلات على شهادة جامعية في الإدارة العمومية.

- هيمنة القطاع الحكومي على العمل المستأجر والقطاع الخاص على العمل غير الدائم بنسبة متزايدة للشباب الذكور بين 15 و 24 سنة وكأن العائلات تفضلن العمل الدائم في الإدارة العمومية من جهة والشباب الذكور أصبحوا فريسة للاستغلال في القطاع الخاص في غياب تطبيق قوانين العمل و ضعف الرقابة من طرف مفتشيات العمل.

- تبقى معدلات البطالة مرتفعة بالنسبة لفئة الشباب (رغم تراجع نسبة البطالة لهذه الفئة من 31 إلى 21 بالمائة بين 2005 و 2009 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي) والشباب الحامل لشهادات بالأخص مقارنة بالنسبة للمسنين والأقل مستوى تعليمي.

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- تبقى العلاقات الشخصية هي الطريقة المفضلة للبحث عن العمل في أغلب الأحيان مقابل اللجوء إلى الوكالات المحلية للتشغيل المكتظة بالطلبات.

- تمركز النسب الأكبر للبطالة عند للشباب في المدن والمناطق الحضرية الكبرى (رغم تراجع نسبي لمعدلها من 33 إلى 25 بالمائة بين 2005 و 2008 حسب نفس التقديرات) كما يظهر في الجدول التالي وكذلك في الولايات النائية والمناطق الجبلية.

جدول رقم 66: تطور التشغيل والبطالة في الجزائر. (بالآلاف و النسبة المئوية). 2005-

2009.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
قوة العمل: 1+2+3	10,027	10,267	10,514	10,801	10,544
-فلاحة	1,683	1,780	1,842	1,841	1,242
-القطاعات الأخرى	8,344	8,487	8,672	8,960	9,302
التشغيل(1)	6,222	6,517	6,771	7,002	9,472
-فلاحة	1,683	1,780	1,842	1,841	1,242
-القطاعات الأخرى منها:	4,539	4,737	4,929	5,161	8,230
--صناعة	523	525	522	530	1,194
--بناء و أشغال عمومية	1,050	1,160	1,261	1,371	1,71
--إدارة	1,527	1,542	1,557	1,572	5,318
--أخرى	1,439	1,510	1,589	1,688	

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

	2,579	2,498	2,485	2,275	-عمل منزلي(2)
1,072	1,220	1,245	1,265	1,530	حجم البطالة(3)
10	11	12	12,3	15,3	(معدل البطالة)
					معدل البطالة عند الشباب(أقل من 24 سنة)
21	24	25	24,3	31,1	
					معدل البطالة عند الشباب في المدن
	25	27	28,6	33,0	

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي حسب الدول. 2011. ص 17. IMF Country Report n°. Source: 11/40. Feb 2011. Algeria: Statistical appendix. p 17.

بالرغم من كل نقاط الضعف المذكورة سجلت الحكومة حصيلة رقمية موجبة في مجال مكافحة البطالة نذكر منها النتائج التالية المقدمة في لقاء صحفي للوزير الأول يخص عدد مناصب الشغل المنجزة إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2011 والتي نحصرها في الجدول التالي:

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 67 : حصيلة مناصب الشغل المنجزة إلى غاية الثلاثي الأول 2011

عدد مناصب الشغل المنجزة	برامج التشغيل
397675	-برنامج دعم الادماج المهني
367314	-أشغال منفعة عامة ذات كثافة عالية لليد العاملة
92280	-القرض المصغر
61831	-المؤسسات الاقتصادية العمومية
41215	-الوظائف العمومي
34196	-الاستثمارات الفلاحية
35382	-عقود ما قبل التشغيل
35390	-الصناعات الحرفية
24612	-استثمارات ممولة من طرف البنوك
<b>1089595</b>	<b>المجموع</b>

Source: A. BOUZIDI: " Economie algérienne: un bilan qui laisse perplexe". Le Soir d'Algérie du 29/02/2012. Rubrique Décodages  
<http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2012/02/29/article.php? sid=130946 cid=8>

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

(أ) أكبر نسبة من مناصب الشغل التي تم إنشاؤها تخص برنامج دعم إدماج الشباب في الحياة المهنية ب 397675 منصب عمل من مجموع 1089595 أي أكثر من الثلث (36,49 بالمائة) وهي برامج تم وضعها منذ جوان 2008 وتتضمن ثلاثة أنواع من عقود التشغيل مكنت من توظيف متوسط 300000 بطل من الشباب تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة وهي:

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- عقود إدماج فئة حاملي شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وكذلك في الهيئات والإدارة العامة<sup>1</sup>

- عقود الإدماج المهني<sup>2</sup> وهي آلية تشغيل موجهة بالدرجة الأولى للشباب ذوي مستوى التعليم الثانوي الذين لم يواصلوا دراستهم.

- عقود الإدماج والتكوين<sup>3</sup> وهي عقود تخص الفئة من الشباب الذين ليس لديهم تكوين أو تأهيل والمراد إدماجهم في مختلف ورشات الأشغال التي تشرف عليها المجموعات المحلية والشركات في مختلف القطاعات وتخص كذلك كل أشكال التكوين التي تكون تحت مرافقة وإشراف حرفيين في شتى التخصصات والحرف.

ب) أما الثلث الثاني من حصيلة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها (367314 منصب) فهي آلية لها نفس المميزات للسياسة السابقة أي أنها مناصب انتظار تتميز بالطابع المؤقت لا تنتج قيمة إضافية و لا ثروة من سلع وخدمات في ظل سياسة حكومية للتشغيل تتسم بفكرة التضامن الاجتماعي والحد من الفقر والتهميش.

ج) تقدم حصيلة جهاز القرض المصغر بنسبة 8,46 بالمائة من المجموع أي 92280 منصب شغل وهو تعبير عن مدى انخراط الشباب المستثمرين الشباب في تحصيل قرض وإنشاء مؤسسة. إذا كان تجاوب البطالين مكثف مع هذه الصيغة من الاستثمار والتشغيل فهذا يعني أن الاعتقاد السائد في أذهان المستفيدين هو أن هذه القروض هي بمثابة هبة من الدولة غير قابلة للاسترجاع

<sup>1</sup>CID: Contrats d'Insertion Diplômés

<sup>2</sup>CIP: Contrats d'Insertion Professionnelle

<sup>3</sup>CFI: Contrats Formation-Insertion.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

والدليل على ذلك أن حوالي نصف المستفيدين (47 بالمائة) حسب ك.بوعدام<sup>1</sup> تملصوا من تسديد قروضهم حسب تقرير للوكالة المكلفة بالتنمية الاجتماعية و أن منذ إنشائها في سنة 1996 سجلت نجاح 1000 مؤسسة فقط من ضمن 82000 مشروع مؤسسة مصغرة بتكلفة إجمالية باهظة قدرت ب 160 مليار دينار. ويرجع الكثير من المحللين سبب الفشل النسبي لهذه الآلية إلى ضعف استجابة البنوك كطرف جوهري في التمويل والمراقبة الفعلية للمستثمرين المبتدئين دون خبرة مع العلم أن هذه البنوك تطبق قواعد الضمانات والمخاطر في تسيير القروض واعتبارها من ثم أن أغلبية الملفات والطلبات غير مجدية اقتصاديا وماليا وما يبقى على الدولة في آخر المطاف إلا محو القروض غير المسددة واعتبارها تكلفة على عاتق خزينة الدولة.

(د) يساهم القطاع العام (وظائف عمومي ومؤسسات اقتصادية عمومية) بنسبة معتبرة (103046 منصب شغل) أي حوالي نسبة 9,45 بالمائة من مجموع المناصب المنجزة و هو العدد الذي أنشئ القطاع الفلاحي والحرفي وعقود ما قبل التشغيل أي مجموع 104968 منصب.

(هـ) يبقى دور البنوك ضئيل جدا في تمويل الاستثمارات ومن ثم في خلق مناصب الشغل بالنظر إلى المرتبة الأخيرة في حصيلة التشغيل الوطنية ب 24612 منصب عمل أي بنسبة لا تتعدى 2,25 بالمائة من إجمالي العمالة لسنة 2011.

من زاوية أخرى لو نظرنا إلى حجم و مردودية الميزانيات المخصصة لمختلف برامج التشغيل الحكومية السابقة الذكر نلاحظ أنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة وحجم ظاهرة البطالة وطبيعة الاختلال في سوق العمل. على سبيل المقارنة يبين الجدول التالي الاختلاف في

<sup>1</sup>K. BOUADAM: "Entre chômage, précarité et dépermanisation, quelle politique à mettre en œuvre par les pouvoirs publics algériens? Communication p8  
site:https://docs.google.com/viewer?a=v q=cache:Zbe2y2wL\_GUJ:www.iefpedia.com

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

توزيع التكاليف والميزانيات المخصصة للتشغيل في دول المغرب العربي من زوايا الانفاق الكلي والتكلفة المتوسطة لكل منصب عمل حسب الانواع الثلاثة الأساسية لهذه السياسات.

جدول رقم 68 : توزيع تكلفة التشغيل في دول المغرب العربي. 2003. (مليون دولار)

طبيعة برنامج التشغيل	برامج تكوين وإدماج مهني	برامج أشغال عمومية	برامج إنشاء مؤسسات
<b>الجزائر:</b>			
(1) حجم العمالة (بالوحدات)	9000	280000	17900 (عدد القروض)
(2) التكلفة الاجمالية	9,5	123	231
(3) التكلفة المتوسطة للمنصب:	ع.ق.ت: 1373	ت.م.م: 204	مؤسسات مصغرة:
	و.و.ت.ب: 72	ت.أ.م.ع: 725	12140
		أ.ك.ع.ي.ع: 730	
<b>المغرب:</b>			
(1) حجم العمالة (بالوحدات)	9200	87000	119185 (عدد القروض)
(2) التكلفة الاجمالية	2,5	121,5,	31,5
(3) التكلفة المتوسطة للمنصب:	ت.ت.إ: 302	1450	شباب مستثمرين: 7700
	ع.ت.ع/ع.ت.ش/ع.م.م.إ		شباب مقاولين: 5320
	من 1210 إلى 1450.		دعم تشغيل ذاتي: 2700
	قرض تكوين: 605.		تشجيع التكوين المهني:
			1150 .
<b>تونس:</b>			
(1) حجم العمالة (بالوحدات)	16080	10000	99652 (عدد القروض)
(2) التكلفة الاجمالية	11	100	68
(3) التكلفة المتوسطة للمنصب:	ع.ش.ج: 1: 2690	9980	ص.و.ت.ح.م.ص:

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

18700		-ع.ع.م.ث: 980	
-قرض مصغر: 3330		-ع.ت.ت: 470	
		-ص.إ.ت.م: 1230	

المصدر: بتصرف و ترجمة (أنظر جدول الرموز الموالي).

Source: J.P.BARBIER(2006): « L'intermédiation sur le marché de l'emploi dans les pays du Maghreb... ». Op cité. pp 54 et 63.

الجدول رقم 69 : الرموز الخاصة بمؤسسات الوساطة في سوق العمل لدول المغرب العربي:

الرموز بالفرنسية	الرموز بالعربية	الدولة
-Contrat Pré-Emploi(CPE)	-عقد ما قبل التشغيل.(CPE)	1)الجزائر
-Agence Nationale Assurance Chômage(CNAC)	-الوكالة الوطنية لتأمين البطالة.(CNAC)	-ع.ق.ت -و.و.ت.ب
-Emploi Salarié d'Initiative Locale(ESIL).	-تشغيل مبادرة محلية(ESIL).	ت.م.م
-Indemnité Activité d'Intérêt général(IAIG).	-تعويض أشغال ذات منفعة عامة.(IAIG)	ت.أ.م.ع
-Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main- d'œuvre(TUPHIMO).	-أشغال ذات كثافة عالية من اليد العاملة.(TUPHIMO)	-أ.ك.ع.ي.ع
-Stage Formation Insertion.(SFI).	-تربص تكوين و إدماج.(SFI)	2)المغرب
-Contrat d'Accès à l'Emploi.(CAE).	-عقد تحصيل عمل.(CAE) -عقد تنمية التشغيل.(CDE) -عقد تشغيل مؤهل ذات منفعة	ت.ت.أ ع.ت.ع

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

-Contrat de Développement de l'Emploi(CDE). -Contrat d'Emploi Qualifié d'Utilité Sociale(CEQUS).	اجتماعية.(CEQUS)	-ع.ت.ش -ع.ع.م.م.إ.
-Contrat Emploi Formation(CEF). -SIVP 1 -SIVP. -Fonds d'Insertion et d'Adaptation Professionnelle(FIAP). -Fonds National pour la Promotion de l'Artisanat et des Petits Métiers(FONAPRA).	-عقد تشغيل و تكوين.(CEF) -عقد شغل جامعيين 1.(SIVP1) -عقد عمل مستوى ثانوي.(SIVP) -صندوق إدماج و تأهيل مهني.(FIAP) -الصندوق الوطني لترقية الحرف و المهن الصغيرة.(FONAPRA)	3)تونس -ع.ت.ت -ع.ش.ج 1 -ع.ع.م.ث -ص.إ.ت.م -ص.و.ت.ح.م.ص

المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات الجدول السابق الذكر.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

(1) تختلف حجم الميزانيات المخصصة لبرامج التشغيل حسب الواقع الاجتماعي والسكاني والاقتصادي وكذلك الاتجاه السياسي لكل دولة. ففي تونس مثلا أعطيت الأولوية لبرامج خلق المؤسسات بمعنى تفضيل مبدأ التشغيل الذاتي وتشجيع المبادرة الشخصية لدى الشاب المقاول (20,13 بالمائة في تونس مقابل 9,74 بالمائة للمغرب و 0,86 فقط للجزائر في 2003)

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

مقارنة بالجزائر التي تعتمد اغلبية تمويل برامجها على الأشغال العمومية (13,47 بالمائة من البطالين مقابل 7,11 بالمائة للمغرب و 2 بالمائة لتونس في سنة 2003) ذات المنفعة العامة الممولة أغلبها عن طريق خزينة الدولة , في حين أن المغرب يستغل كل الآليات المتاحة من ضمنها كذلك برامج التكوين.

ب) تحتل تونس المرتبة الأولى نسبيا في الاعتمادات المالية الموجهة للتشغيل بالنسبة للنتائج المحلي الخام كون هذه النسبة أحسن مؤشر لقياس أداء ونجاح سياسات التشغيل بالمردود التي تحصله هذه الميزانيات على انخفاض مستوى البطالة. فالدراسة المغاربية السابقة الذكر تشير إلى نسبة 1 بالمائة من الناتج الخام للإنفاق في التشغيل في تونس و 0,6 بالمائة فقط للجزائر والمغرب على سبيل المقارنة.

ج) تنفرد الجزائر حسب نفس المصدر بأنها الحالة النادرة في إفريقيا التي أنشأت آلية لتأمين البطالين عبر التعويضات التي تتكفل بها الوكالة الوطنية لتأمين البطالة على غرار ما يسري في الدول المتقدمة الرائدة في ميدان الحماية الاجتماعية

د ) ينفرد المغرب في سياسة التشغيل كونه السباق في فتح الوساطة في سوق العمل إلى القطاع الخاص إثر توقيعه على الاتفاقية الدولية (المنظمة الدولية للشغل) حول خصخصة هذه الوساطة بالترخيص لوكالات خاصة تمارس مهام إدماج البطالين في سوق العمل تحت شروط ينص عليها القانون كما أن الجزائر انخرطت مؤخرا في هذا الإجراء (القانون رقم 19/04 المؤرخ في 2004/12/25 المتضمن الترخيص لنشاط الوكالات الخاصة في الوساطة في سوق العمل<sup>1</sup>).

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 2004/83 بتاريخ 2004/12/26.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

من زاوية أخرى، أظهرت دراسة قياسية حول التشغيل أن معدل البطالة في الجزائر مرتفع بالمقارنة مع دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في الفترة 1995-2005. حيث تم قياس مدى تأثير مستوى البطالة بالعديد من المتغيرات من ضمنها مستوى إنتاجية العمل والضغط الضريبي والتضخم وأثر المبادلات الخارجية .

من النتائج الأساسية لهذه الدراسة، يمكن ذكر بصفة خاصة مدى تأثير مستوى البطالة بالتطور البطيء في نمو إنتاجية العمل مقارنة بالدول الأخرى التي شكلت عينة الدراسة<sup>1</sup> وأن رفع بعض الحواجز والموانع القانونية في مجال إدارة سوق العمل يمكن أن تكون أداة لتحفيز القطاع الخاص على تكوين فرص إضافية للتشغيل،

يمكننا على ضوء المعطيات السابقة الخاصة بالهيكل المؤسسي للسياسة التشغيلية في الجزائر تقديم فيما يلي بعض التوصيات التي تشكل أدوات للتقليص من البطالة:

(1) يجب على الحكومة مواصلة السياسات الهادفة إلى رفع معدل النمو والتي تمكن في المدى القصير والمتوسط من امتصاص نسبة كبيرة من البطالين.

(2) مواصلة سياسة الإصلاحات الهيكلية المتضمنة تطوير النظام المصرفي وتحرير التجارة والمبادلات وخاصة الاعتماد على الاستثمار كمحرك للتشغيل بالإضافة إلى تحسين مستوى إنتاجية العمل ورفع مستوى الأجور كآلية لتحريك الطلب ومن ثم تكثيف فرص العمل.

<sup>1</sup>:K.KPODAR(2007): "Why has unemployment in Algeria been higher than in MENA and transition countries ?". IMF Working Paper. African Department. Washington ; p25

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

(3) من زاوية أخرى، ضرورة إدخال مرونة أكثر على قانون العمل، والتي تزيد من كفاءة سوق العمل وتنافسيته<sup>1</sup> وبالأخص فيما يخص الإجراءات و الآجال عند التسريح والتوظيف وكذلك فيما يخص التكاليف التي يتحملها صاحب المؤسسة كالاشتراكات الاجتماعية أو تسديد التعويضات المالية للبطالين في حالة تسريح العمال. يندرج هذا الإجراء في ضرورة توسيع رقعة سياسة الحماية الاجتماعية للبطالين على أن تكون فلسفة التأمين ضد البطالة تحتوي على مرافقة البطال في إيجاد عمل في أقرب وقت وأن التعويضات المالية آلية مؤقتة وليست ريعا دائما.

(4) استعمال العوائد البترولية المتزايدة في تمويل النشاطات و الاستثمارات ذات الكثافة العالية من اليد العاملة من أجل رفع مستوى التشغيل.

(5) فتح الوساطة في مجال سوق العمل إلى الوكالات الخاصة تحت شروط قانونية يحددها التنظيم.

### المطلب الثالث : المؤسسات المكلفة بتأطير سياسة الاستثمار

نتطرق فيما يلي إلى عرض حال حول المؤسسات الحكومية الموكلة إليها مهام الإشراف وتأطير السياسة الاستثمارية في الجزائر وهي:

(1) وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (MIPPI).

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

(3) المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

عنان فاطمة الزهراء(2015)، واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وآثارها على التشغيل في ظل الشراكة الأورومتوسطية، أطروحة<sup>1</sup>دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص 190.

4) الشباييك اللامركزية الموحدة (GUD).

5) صندوق تأمين قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

6) الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF).

7) صندوق دعم الاستثمار.

8) الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

### 1) وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

تم إنشاء وزارة كاملة الصلاحيات بالنظر إلى الأهمية التي أولتها السلطات للاستثمار ودوره الاستراتيجي في السياسة الاقتصادية كمحرك للتنمية بصفة عامة و التشغيل بصفة خاصة. وقد وضحت المهام والصلاحيات الأساسية في هذا المجال في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي<sup>1</sup> رقم 11-16 المؤرخ في 25/01/2011 الذي يحدد صلاحيات هذه الوزارة في الفقرتين 9 و 10 المتضمنة مهمة ترقية الاستثمار من جهة وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى بالإضافة إلى مهام خاصة بالسياسات والنشاطات ذات الطابع الصناعي كونها أداة جوهرية في تحريك الاستثمارات الصناعية ومصدرا مهما للتشغيل.

كما أن الهيكل التنظيمي للوزارة يحتوي على هيئة مركزية تتكفل أساسا بالاستثمار وهي المديرية العامة للاستثمار في حين أن الهدف الأساسي لهذه الوزارة يكمن في إعطاء دفع جديد للسياسة الاستثمارية في الجزائر وتوفير مناخ أفضل للأعمال وتطوير كل الآليات التي من شأنها استقطاب وجلب المستثمرين الأجانب هدفها الترويج للوجهة والسمعة والعلامة الجزائرية في مجال الامتيازات

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 2011/05 بتاريخ 2011/01/26.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الواسعة والمتنوعة التي تمنحها الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار ضمن مختلف الأنظمة القانونية للامتيازات.

### (2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 27/09/2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية للاستثمار و كيفية تنظيمها و تسييرها حيث وضعت ونظمت في شكل شبك وحيد يضم مجموعة من الإدارات و الأجهزة المعنية بالاستثمار وهي شخصية معنوية ذات استقلالية مالية وتضطلع الوكالة الوطنية للاستثمار بالمهام التالية:

- تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار.
- ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء مشروعاتهم.
- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات أو إلغائها عند الضرورة.
- تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر أثناء فترة الاستفادة من الإعفاءات.
- تقوم بإدارة صندوق دعم الاستثمار حسب المادة 28 من الأمر<sup>1</sup> 01-03 المؤرخ في 21/08/2001 المتضمن تطوير الاستثمار.

أن إنشاء هذه الوكالة يندرج في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات للتكيف مع تطورات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وقد تجسد ذلك في الانتقال

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 47/2001 بتاريخ 22/08/2001.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

من الوكالة لترقية ودعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 إلى الوكالة الوطنية الحالية في إطار تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية و المتمثلة في:

(ا) إنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهي يترأسها رئيس الحكومة مكلفة بالإستراتيجية والسياسات الاستثمارية الوطنية.

(ب) إنشاء هيكل جهوية لامركزية للوكالة من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار على المستوى المحلي.

(ج) إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.

(د) توضيح أدوار مختلف المتدخلين في العملية الاستثمارية ومراجعة نظام التحفيز كتخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة و إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا وتخفيف ملفات الطلب وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

تحاول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم عشرية من الممارسة والخبرة ضمان مكانة دولية داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار في ظل التعاون مع نظرائها الأجانب منها:

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تضم أكثر من 150 وكالة مكلفة بترقية الاستثمار في العالم.

- شبكة "أنيماء" المتكونة من جمعية لوكالات الاستثمار أورو متوسطة في إطار شراكة واستشارة بين الضفة الجنوبية لدول البحر المتوسط ووكالات أوروبية في مجال الاستثمار.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس

الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل :

-- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر<sup>1</sup>.

-- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بغرض تكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم المشاريع الاستثمارية.

-- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".

إذا كانت المهام الموكلة للوكالة الوطنية متعددة الجوانب وتتمثل في الإعلام والدعم و ترقية الاستثمار وتسيير منح المزايا وتخفيف الصعوبات والإجراءات ومتابعة المشاريع فإنها تصطدم بمعوقات مختلفة حسب دراسة تشخيصية لسير الوكالة أجرتها نفس منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في افريل و ماي 2003 اقترحت فيها إعادة هيكلة الوكالة الوطنية باعتبار معايير مرتبطة بالشفافية والفعالية والعقلانية وتبسيط الإجراءات في تسيير الوكالة للعملية الاستثمارية , وأن أحسن طبيعة قانونية للوكالة تكون في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

كذلك وحسب المنظمة الدولية فإن الوكالة الوطنية تفنقر إلى المستوى المطلوب من الاستقلالية في الإنفاق و التوظيف و التجهيز و قليلة الإمكانيات البشرية ذات الخبرة العالية وبصفة عامة فهي بعيدة عن المعايير العالمية التي تسيير بها الوكالات الدولية للاستثمار وبالأخص الآليات الحديثة

<sup>1</sup>CNUCED(2004): "Examen de la politique d'investissement, Algérie". NewYork et Genève. pp 90-93.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

لجلب الاستثمار الاجنبي في ظل الصراع التنافسي الدولي في هذا المجال. تقترح المنظمة في هذا الشأن إنشاء خلية عالية التخصص في تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية التوظيف للخبرات العالية في هذا المجال أو خلق هيئة جديدة مستقلة تتكفل بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن المنظمة ترى من الضروري إعادة هيكلة الوكالة تقتضي إنشاء دوائر متخصصة في التسويق الاستراتيجي والترويج لدى المستثمرين في الخارج وأخرى تتكفل بإعداد استراتيجية شاملة للاستثمار وتقييم المزايا التنافسية الخاصة بالجزائر مقارنة بالدول المنافسة الأخرى<sup>1</sup> في حين أن دائرة ثالثة تهتم فقط وحصريا بالدعم والإعلام والاستشارة مع المتعاملين الأجانب عند وجود أو التحضير لاستثمار أجنبي.

كما تلح المنظمة في سياق تطوير سير الوكالة على ضرورة إشراك القطاع الخاص الوطني وتكثيف العلاقات التعاونية والاتفاقيات مع الشركاء والمنظمات الدولية مثل غرف التجارة واتحادات أرباب العمل في ظل برامج تعاون ولقاءات ترويجية لمناخ الأعمال في هذا الاتجاه يجب على الوكالة القيام بدراسات سبر الآراء لدى المستثمرين الأجانب وبصفة دورية حول مناخ الاستثمار مع نشر نتائجها بالإضافة إلى إنشاء دورات تكوينية للدبلوماسيين الجزائريين العاملين في السفارات والقنصليات حول تقنيات ترقية الوجهة الجزائرية للاستثمار على غرار البرنامج التكويني الذي وضعته المنظمة الأممية لفائدة دبلوماسيين من بعض الدول (مصر والبرازيل وتيلاند).

كحصيلة لنشاط الوكالة خلال العشرية الممتدة بين 2002 و2012 سجلت ما يقارب 47593 مشروع استثمار بقيمة بلغت 6933 مليار دينار أي حوالي 93,7 مليار دولار ومكنت هذه

<sup>1</sup>) "Investment Compass" et "Benchmarking"/www.unctad.org/compass

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

المشاريع من خلق 755170 منصب شغل حسب موقع الوكالة<sup>1</sup>. وحسب نفس المصدر شكلت الاستثمارات المحلية ما يقارب 47170 مشروعاً أي نسبة 99,1 بالمائة من إجمالي المشاريع المعلنة أي بقيمة 4813,1 مليار دينار (96 بالمائة) و 664057 منصب عمل (88 بالمائة) في حين أن المشاريع الأجنبية لم تتعدى 423 مشروعاً دليلاً على عزوف المستثمر الأجنبي وفشل آليات استقطاب الرأس المال الأجنبي.

### **(3) المجلس الوطني للاستثمار (CNI):**

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار في سنة 2001 ضمن القانون 01-03 المؤرخ في 21 أوت 2001 و المتضمن تطوير الاستثمار ثم تم تعديله بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات و تكوين و تنظيم وتسيير المجلس الوطني للاستثمار الذي وضع بفعل أهميته تحت رئاسة رئيس الحكومة بأمانة يشرف عليها وزير المكلف بترقية الاستثمار. ويتكون هذا المجلس من تسعة وزراء من مختلف الاهتمامات والارتباطات بالعملية الاستثمارية مثل المالية والجماعات المحلية والتجارة والصناعة والسياحة والطاقة والمناجم والتهيئة العمرانية و البيئة وال مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ويجتمع على الأقل مرة في كل ثلاثي بحضور المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كملاحظ ويمكنه طلب الاستشارة من خبراء في قضايا وملفات ذات أهمية كبرى للبلاد كونه سلطة القرار العليا في القرار الاستثماري ومنح المزايا وتوجيه السياسة الاستثمارية الوطنية.

ومن صلاحياته يمكن ذكر:

<sup>1</sup>[www.investis-medea.org/index.php/component/K2/item/67](http://www.investis-medea.org/index.php/component/K2/item/67)

[www.inewsarabia.com/56](http://www.inewsarabia.com/56)

26/11/2015 20h15

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

-- اقتراح الاستراتيجيات و الأولويات التي تهدف إلى تطوير الاستثمار.

-- اقتراح الإجراءات التحفيزية في مجال الاستثمار بالنظر إلى التطورات التي تشهدها مناخ الاستثمار والأعمال الوطني والدولي.

-- تقديم الاقتراحات والإجراءات إلى الحكومة و التي تهدف إلى تشجيع ودعم المستثمر.

-- تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات والأدوات المالية والنقدية التي تتكفل بتمويل الاستثمار.

-- دراسة كل المقترحات الخاصة بإنشاء تحفيزات ومزايا جديدة و بصفة عامة كل ما من شأنه تدعيم وتطوير الاستثمار مع الإشارة إلى أن المجلس الوطني للاستثمار لا يمثل إدارة مستقلة بذاتها وأن قراراته ليست موجهة مباشرة للمستثمر بل للسلطات المكلفة بتطبيق النصوص القانونية لترقية الاستثمار وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالدرجة الأولى.

-- المصادقة على الاتفاقيات المبرمة بين المستثمر من جهة والحكومة الممثلة في الوكالة الوطنية للاستثمار من جهة أخرى وذلك بمقتضى المادة 12 من القانون 06-08 المؤرخ<sup>1</sup> في 2006/07/15 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-03 السالف الذكر، كما تخضع هذه الاتفاقيات إلى موافقة المجلس الوطني للاستثمار وتشر في الجريدة الرسمية.

### 4) الشبائيك اللامركزية الموحدة (GUD):

يعتبر الشباك الموحد اللامركزي بمثابة هيئة ممثلة للوكالة الوطنية للاستثمار على المستوى الجهوي و المحلي تم إنشاؤها بمقتضى المادة 23 من قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 بهدف تخفيف مركزية القرارات الاستثمارية كما تتمثل المهمة الرئيسية للشبائيك الموحدة اللامركزية في

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 2006/47 بتاريخ 2006/07/19.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

ضمان مرافقة المستثمر و تسهيل الإجراءات التي يجب عليه القيام بها على مستوى الإدارات من أجل إنجاز مشروعه. تضم هذه الشبايبك ممثلين عن مختلف الإدارات المعنية بالاستثمار كمصالح السجل التجاري و الضرائب و الجمارك و أملاك الدولة و التهيئة العمرانية والعمل وممثل المجالس الشعبية البلدية.

إن إنشاء هذه الشبايبك سيسمح للمقاولين بالاستفادة من شروط الجوار وتسهيلات أكبر فيما يخص تصريح و معالجة ملفاتهم حول الاستثمار وتنمية هذه الولايات. كما تمثل هذه الشبايبك التي يبلغ عددها حاليا 35 هيئة محلية أداة هامة لترقية الاستثمارات وعامل دعم للتنمية المحلية حيث تتواصل بصفة مستمرة عملية فتح شبايبك جديدة في الولايات كونها منشطا للاستثمار لأن المستثمرين في المنطقة المجهزة أصبحوا غير مجبرين على التنقل لإتمام هذه الإجراءات بحيث لوحظ ارتفاع معتبر في التصريحات بالاستثمارات عند وجود مثل هذه الخدمات الجوارية.

مكن خلق هذه الشبايبك المحلية من التخفيف من السلوك البيروقراطي للإدارة عبر تبسيط الإجراءات وخاصة تقليص الأجال في التعامل مع المستثمرين ومدة إنجاز المشاريع إلا أن أدائها يبقى ضعيفا بالمقارنة مع دول مجاورة مثل تونس و المغرب. نشير كذلك إلى أن هذه الوكالة المحلية تساهم في تسيير العروض المقترحة في مجال العقارات الممنوحة لإنجاز المشروع الاستثماري.

### 5) صندوق تأمين القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض من البنوك بحيث يشكل هذا

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الصندوق تدعيما لتمويل مشاريع الاستثمار خاصة في مرحلة انطلاقتها على أن توسع في مرحلة الاستغلال.

يرافق هذا الصندوق المستثمرين ضمن سياسة جوارية يتحمل على إثرها الصندوق نسبة من المخاطر الخاصة بالمشروع بشرط دراسة وخبرة مسبقة حول نجاعة ومصادقية المشروع تقوم بها مصالح الصندوق و أن تكون المؤسسة من المستفيدين من برامج إعادة التأهيل وفي حدود 80 بالمائة كنسبة قصوى من القرض وأن تكون مدة التغطية 7 سنوات للقروض العادية و 10 سنوات في حالة قرض استتجاري وأن تتراوح قيمة التأمين بين 5 و 50 مليون دينار حسب تكلفة ومخاطر المشروع الاستثماري. كما تسلم شهادة ضمان من الصندوق إلى البنك الممول بعد دراسة وخبرة يقوم بها الصندوق. وتستنثى من هذا التأمين بعض المشاريع والقطاعات مثل المؤسسات المصرفية والتأمين والتصدير والاستيراد و النشاطات المضرة بالبيئة أو تلك التي تهدف إلى تسديد ديون سابقة.

### (6) الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF).

تم إنشاء هذه الهيئة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23/04/2007 المتضمن تكوين ومهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وهي بمثابة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و ترقية الاستثمار ويشرف عليها مجلس إدارة مكون من 12 عضو يقوم نشاطه حول المهام الأساسية التالية:

-- التسيير ، الترقية ، الوساطة والضبط العقاري في مجال تطوير الاستثمار.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

-- الإشراف على متغيرات السوق العقارية بغرض إنشاء سوق عقار يستجيب و يتماشى مع متطلبات المستثمرين من الأوعية و الحصص العقارية التي تشكل في أغلب الأحيان عائقا لإنجاز مشروعاتهم (130 مشروع استثمار في السياحة مجمد بسبب عدم توفر المخطط التهيئة العمرانية للمناطق ذات التوسع السياحي حسب تصريح لوزير السياحة)<sup>1</sup> بحيث تقوم الوكالة بالموازنة بين العرض والطلب وتحديد التسعيرة المناسبة حسب المنطقة التي ستحتضن المشروع الاستثماري.

تعتبر الوكالة محفزا ومحركا أساسيا في دفع الاستثمار حيث تشرف على "حافزة" عقارية تجمع كل الأرصدة والمساحات والأوعية و الحصص غير المستغلة من طرف المؤسسات الاقتصادية العمومية و تتصرف كذلك في العقارات التابعة للمؤسسات العمومية التي تم حلها. تعمل الوكالة في هذا السياق على تكوين بنك معطيات عقاري مبني وغير مبني يشكل أداة جوهرية في عملية الوساطة والضبط العقاري.

تمثل الوكالة الوطنية على المستوى الولائي لجنة تجمع بين مهتمي ترقية الاستثمار والوساطة والضبط العقاري<sup>3</sup> بسبب التزايد الملحوظ على طلب العقار الاستثماري (2500 مؤسسة مسجلة في 2011) خاصة في بعض الولايات التي تعد أقطابا للاستثمار (وهران، الجزائر، تيبازة، بومرداس، عنابة، تزي وزو) رغم محولة الحكومة لإعادة توجيه الطلب إلى مناطق أخرى (الهضاب العليا والجنوب) بمشروع إنشاء 36 منطقة صناعية ب 8000 هكتار في 33 ولاية متاخمة للطريق السريع شرق-غرب تكلفتها تقارب 70 مليار دينار على مدى 5 سنوات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>www.lepointeco.com/depeches (25/03/2013)

<sup>2</sup> المادة 26 و 27 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتضمنة تطوير الاستثمار (الجريدة الرسمية رقم 2001-è4).

<sup>3</sup> CALPIREF: Comité d'Assistance à la Localisation et la Promotion des investissements et la Régulation Foncière

<sup>4</sup>K. AMGHAR: "Algérie: foncier économique: nouvelles stratégies de développement intégré au territoire" in La Tribune du 05/12/2011.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تمنح الدولة امتيازات في مجال العقار عند توطن المشاريع الاستثمارية في المناطق الواجب ترقيتها على أساس الدينار الرمزي للمتر المربع خلال العشرة سنوات الأولى في الهضاب العليا وخمسة عشرة سنة في الجنوب الكبير (تمنراست و أدرار و تندوف أليزي) بعيدا عن مناخ المضاربة والتزوير والاحتيال عن القانون في الولايات الشمالية بفعل الطلب الكبير والأسعار الخيالية التي بلغها المتر المربع في ضواحي المدن الكبرى مما اقتضى تنشيط حوالي 42 منطقة صناعية بمساحة تقدر ب 9572 هكتار<sup>1</sup> ومما يضع سوق العقار في وضعية أزمة حادة تتسم بالممارسات البيروقراطية والفساد والمضاربة ومعوقات ذات طابع مؤسسي أكثر منه اقتصادي<sup>2</sup>.

### 7) الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

شكل الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منعرجا كبيرا في القيام بالاقتصاد الوطني إثر فشل نموذج المركبات الصناعية الكبرى في مرحلة التخطيط المركزي بحيث أصبحت المؤسسات الصغيرة بفعل مرونة التحكم في تسييرها أداة جوهرية في التنمية على غرار ما يحدث في الاقتصاديات المتطورة حيث يتجاوز عددها ملايين الوحدات وفي شتى المجالات. تركيزا على فعالية هذا النموذج، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03/05/2005 والتي تكون على شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري خولت لها المهام التالية:

-- تعتبر الوكالة الوسيلة المحورية للسياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup>A.BELKACEM NACER(2012): "Territorialisation des politiques publiques et logique foncière en Algérie: évolutions contrastées". Colloque international "50 ans d'expérience de développement Etat-Economie-société". CREAD. Alger .

<sup>2</sup>L.BOULBIR et AL(2012): " Crise de l'offre foncière économique en Algérie: du blocage à l'investissement informel. Le cas de la ville d'Annaba". Revue Economie Régionale et Urbaine. 2012-3. Armand Colin. pp353-377.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

-- تشرف على الاستراتيجية القطاعية للتنمية.

-- تقوم بالإشراف على البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-- تقدم النصائح والخبرات بهدف تحسين وتسيير هذه المؤسسات.

-- تتكفل بإحصاء ومراقبة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدراسات الخاصة بتطور الفروع.

يتجسد اهتمام السلطات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اعتماد و توظيف العديد من الآليات والبرامج التي تهدف إلى تطوير تكثيف دور هذه المؤسسات في القيام بالاقتصاد الوطني نذكر منها:

(ا) إنشاء وزارة كاملة تكفل بالمؤسسات الصغيرة إلى جانب الوكالة الوطنية السالفة الذكر.

(ب) إنشاء مجلس وطني استشاري يتكفل بالحوار والتنسيق بين السلطات الحكومية والمنظمات الاجتماعية المهنية وكافة المتعاملين الاقتصاديين وجمع واستغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(ج) إصدار إطار قانوني هام المتمثل في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-

18 المؤرخ في 2001/12/21.<sup>1</sup>

(د) إنشاء صندوقين لضمان القروض والاستثمارات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 2001/77 بتاريخ 2001/12/15.

<sup>2</sup>FGAR: fonds de garantie des PME.

CGCI: caisse de garantie des crédits d'investissement des PME.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

ه) إنشاء ما يسمى بـ "مشاتل المؤسسات" في شكل إطار متابعة المؤسسات الصغيرة المبتدئة بالإضافة إلى تمويل برامج لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة ممولة جزئيا من طرف الاتحاد الأوربي (برنامج "ميديا") بين 2002 و 2007 بقيمة 62,9 مليون في شكل دعم مباشر وتكوين في الأخطار المالية وإعادة تأهيل خاص بالمناخ المؤسسي للمؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج. لا بد من الإشارة من جهة أخرى، إلى أن الحكومة خصصت غلafa ماليا ضمن المخطط التنموي 2005-2009 قدره 4 مليار دينار كدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر إلى الارتفاع المستمر لعدد هذه المؤسسات ودورها في خلق مناصب الشغل بحيث أشارت بعض الاحصائيات<sup>1</sup> إلى أن عدد مناصب الشغل المنجزة في السداسي الأول من سنة 2011 بلغت 1625729 في القطاع الخاص (ب 642314 مؤسسة) مقابل 50467 منصب عمل في القطاع العام (ب 599 مؤسسة فقط). رغم ذلك تبقى كثافة هذه المؤسسات في الجزائر ضعيفة (17 مؤسسة لكل 1000 نسمة) بالمقارنة مع الدول المتقدمة (45 مؤسسة كل 1000 ساكن) ومعدل إنشاء مناصب شغل كذلك (3,45 للجزائر مقابل بين 4 و 8 للدول الأخرى)<sup>2</sup>.

### 8) صندوق دعم الاستثمارات<sup>3</sup>.

نصت المادة 28 من الأمر 01-03 على إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات يأخذ شكل حساب تخصيص خاص للخزينة العمومية يتكفل بتمويل مساهمات الدولة في الأشغال وتوفير وبناء الهياكل التي تدخل في إطار المزايا الممنوحة للمستثمرين والتي تكون على عاتق الدولة، مع العلم أن قائمة النفقات المسموح بها في هذا المجال محددة قانونا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

<sup>1</sup> N. SAHNOUN(2012): "La PME en tant que renforcement des capacités productives et de création d'emplois" communication séminaire MIPPI .Addis-Abeba 25-03-2012.

<sup>2</sup> I.DATOUSAIID: "PME et création d'emplois en Algérie: quelles réalités?".

<sup>3</sup> Fonds d'appui à l'Investissement (Compte d'affectation spécial du trésor).

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

### المبحث الثاني: عرض و تحليل الإطار القانوني لمناخ الاستثمار في الجزائر.

نتناول بالبحث في هذا المحور مختلف جوانب المنظومة القانونية لمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التطرق إلى تطور سلسلة قوانين الاستثمار منذ الاستقلال والتي توجي بالمجهودات المستمرة للمشرع الجزائري لتأطير السياسة الاستثمارية سواء في اتجاه المستثمرين الأجانب و كذلك التشريعات المختلفة لتنظيم نشاط القطاع الخاص الوطني.

تندرج هذه القوانين الخاصة بالاستثمار في ظل مراقبة الدولة وتقنينها للشروط والالتزامات التي ينبغي على المستثمر الخاص إتباعها مقابل الاستفادة من مختلف المزايا والفوائد والضمانات التي منحها المشرع واختلفت و تنوعت هذه المزايا حسب تطور المنظومة القانونية و تطور المرحلة التاريخية للاقتصاد الجزائري منذ التخطيط الاشتراكي المركزي إلى الشروع في مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي تضمنت خصخصة المؤسسات وانفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق العالمية خاصة في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة الخارجية وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص المحلي.

كما أن المنظومة القانونية تطورت بصفة ملحوظة في باب تقديم التحفيزات والإغراءات للمستثمر فإنها تحمل كذلك تناقضات عديدة والتباسات تشكل عكس ذلك معوقات تحول دون جلب اهتمام المستثمرين.

نحاول ضمن هذا المطلب عرض وتقييم حصيلة لقوانين الاستثمار الأكثر أهمية منذ

الاستقلال.

### المطلب الأول : حصيلة القوانين حول الاستثمار في الفترة 1962-1990

تطورت المنظومة القانونية للاستثمار حسب الرزنامة التاريخية التالية:

(1) القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26-07-1963 والمتضمن قانون الاستثمار ويمثل

هذا النص القانوني المحاولة الأولى للجزائر المستقلة في تنظيم وتأطير النشاط الاستثماري

"المنتج" غداة الاستقلال بما يتضمنه من أهمية قصوى التي تميزت بها البلاد من هجرة

المعمرين ورؤوس الأموال الاستعمارية وبصفة عامة الفراغ الكامل للخرينة والندرة الخائفة

من الموارد المالية في غياب شبه تام للادخار المحلي والوضع المزرى للأحوال

الاجتماعية.

من الخصائص التي ميزت هذه التجربة الأولى في باب تقنين الاستثمار يمكن ذكر العناصر

التالية:

-- يجمع النص القانوني القطاع الخاص المحلي والأجنبي عبر شروط منح تأشيرة النشاط

والالتزامات التعاقدية بين الدولة القطاع الخاص المستثمر ومنح المزايا مثل الحماية ضد المنافسة

الأجنبية ضمن قانون الجمارك وكذلك تسهيلات في التمويل مبدأ التفضيل في الصفقات العمومية

لهذه المؤسسات (المادة 09) وبعض الإعفاءات والتخفيضات الجبائية في مجال الأرباح التجارية و

الصناعية وامتلاك العقارات واستيراد العتاد والمواد ولوازم المشروع الاستثماري لمدة 05

سنوات(المادة 10).

-- ترتبط الاستفادة من هذه الامتيازات تحقيق نسبة عالية من التشغيل الدائم(المادة 12) تكون في

حدود خلق ما لا يقل عن 100 منصب شغل دائم لعمال وإطارات جزائرية (المادة 18) عند شروط

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

التعاقد في مشروع استثماري قيمته خمسة ملايين فرنك جديد أو إذا كان المشروع منجز في منطقة ذات أولوية أو في قطاع أو فرع اقتصادي استراتيجي في المخططات الوطنية على أن تسحب الامتيازات ورخصة النشاط من طرف الوزارة الوصية بعد استشارة اللجنة الوطنية للاستثمار.

--تحدد المواد من 23 إلى 29 شروط و مجال التدخل الحكومي في الاستثمارات في شكل مؤسسات مختلطة(أو شركات عمومية وطنية) مع الرأس مال الأجنبي والوطني في شكل إنتاج أو تسيير أو مساهمات في شركات خاصة على أن تحتفظ الدولة بحق الأولوية في امتلاك الاسهم والحصص عند بيع المؤسسة أو عند انتهاء المدة القانونية للاستغلال حسب ما يتضمنه دفتر الشروط(المادة 27).

--في باب حق تحويل الأرباح و عائدات الاستثمار إلى الخارج تضمن المادة30 حق التحويل لكن المادة 31 تنص على تحويل 50 بالمائة من الأرباح فقط في حالة تغير القوانين السارية المفعول مما يثير نوع من الالتباس كما أن المؤسسات التي لا ترغب في التحويل بهدف إعادة الاستثمار للأرباح تستفيد من الإعفاء فيما يخص الرسم على الأرباح الصناعية والتجارية(المادة 33).

--نلاحظ في هذا النص غياب حق الطعن والتحكيم على القضاء في حالة النزاعات وأن النص يبرجح مبدئيا فلسفة هيمنة الدولة على النشاط الاستثماري كلبنة أولى لبناء النهج الاشتراكي على أساس منح وسحب التأشيرة وضرورة انسياق المستثمر الخاص في الشراكة تحت إشراف الدولة.

(2) الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15-09-1966 و المتضمن قانون الاستثمارات(الجريدة الرسمية رقم 80) والذي يحدد الإطار العام الذي ينظم تدخل القطاع الخاص الوطني والأجنبي في

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

التنمية الاقتصادية الوطنية بصفة عامة والمشاريع الاستثمارية في القطاعات " الحيوية " حسب تصنيفها بمراسيم قانونية تحدد هذه القطاعات(المادة 02) وهو أول إجراء يحد من حرية تدخل الراس المال الخاص. أما الإجراء الثاني فهو يخص ضرورة تحصيل الرخصة أو تأشيرة النشاط من طرف الوصاية المعنية وبموافقة اللجنة الوطنية للاستثمار (المتكونة من 06 وزارات و 04 مدراء عامين لهيئات مختلفة) و بإشراف من وزارة المالية ووزارة التخطيط(المواد من 20 إلى 27 ) مع مراعاة طول المدة القانونية للرد على طلب المستثمر الموجه إلى والي الولاية (10 أيام) تضاف إليها مدة 40 يوم عند تجديد الطلب إلى امانة اللجنة الوطنية للاستثمار في حالة عدم الرد من الوالي, بالإضافة إلى تمديد المدة للاستشارة في حالة طلب المستثمر لمزايا خاصة تقتضي دراستها ومنحها رأي كل الأطراف المذكورة في كل مرة.

كما أن هذه الرخصة بالنشاط خاضعة لشروط متعددة منها إمكانية التصدير وأهمية القيمة المضافة ومدى استعمال المواد المحلية الوطنية ونسبة التمويل الذاتي والتكوين المتخصص للعمالة الجزائرية والمساهمة الفعلية في انجاز مخططات التنمية الوطنية.

أما الإجراء الثالث الذي نراه حدا لحرية الاستثمار في هذا النص القانوني، فيتمثل في المراقبة المكثفة للدولة في حالة الشراكة مع المؤسسات الخاصة فيما يخص شراء الأسهم غير التي تمتلكها الدولة أو حق النظر والموافقة أو الرفض عند التحويل أو التنازل أو بيع الأسهم.

كما أن الأولوية في منح الترخيص تعطى للمشاريع ذات النسبة الأكبر من الرأس مال الوطني ولأكبر نسبة من التمويل الذاتي وكذلك للمشاريع الأقل طلبا للمزايا.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

و تتضمن المواد من 07 إلى 19 من هذا القانون مختلف المزايا والضمانات القانونية الممنوحة منها العامة والمالية والخاصة:

--الضمانات العامة: والتي تشير مسبقا إلى حالة التعويض وإمكانية تحويلها إلى الخارج عندما يتسنى للدولة استعادة(ربما بمفهوم التأميم مستقبلا وعندما يقتضيه الصالح العام من ضرورة إعادة امتلاك الدولة للشركة الخاصة) ملكية المؤسسة الخاصة (المادة 08). أما في شأن تحويل الأرباح إلى الخارج فإنها لا تتعدى نسبة 16 بالمائة سنويا من مبلغ المساهمات الأجنبية في رأس مال الشركة (المادة 11) وباعتبار كذلك أن الأرباح المحولة والتي أعيد استثمارها تعتبر استيرادا لرؤوس الأموال وتتم التحويلات بالطبع تحت مراقبة البنك المركزي الجزائري.

--المزايا المالية : تحدد المادة 14 العديد من الامتيازات نذكر منها الإعفاء الكلي أو الجزئي (أو التنازلي) من الرسم على الأرباح الصناعية والتجارية ( لمدة 05 سنوات و في حدود 20 بالمائة من الأموال المستثمرة)و الرسم العقاري(لمدة 10 سنوات) بالإضافة إلى معدل مخفض بالنسبة للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج الخاص بالتجهيزات التي تدخل كمدخلات في المشروع الاستثماري. يضاف إلى ذلك مزايا خاصة بالآجال عند تسديد الرسم الجمركية والرسم الوحيد الإجمالي السالف الذكر.

من جهة أخرى اشترط المشرع ربط المزايا السابقة بعدة عوامل يلتزم بها المستثمر منها أساسا العلاقة التي تربط مبلغ الاستثمارات بعدد مناصب الشغل الدائمة المنجزة في المشروع بالإضافة إلى تأثير المشروع على نشاطات وقطاعات أخرى وإمكانية تكوين وتأهيل إطارات محلية وكذلك إمكانية تصدير السلع المنتجة وحتى ترقية بعض المناطق الجغرافية.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

--المزايا الاستثنائية: و هي حسب المادة 16 خاصة ضمانات تمنحها الصندوق الجزائري للتنمية لتحصيل تسبيقات بنكية فيما يخص تمويل الإنتاج والتخزين الخاص بنشاطات استراتيجية بالنسبة للجزائر كما أن منح هذه الامتيازات يدخل في إطار تعاقدى تنظمه اتفاقية مع وزارة المالية والتخطيط تحدد هذه الضمانات.

ما يمكن استنتاجه من هذا النص التنظيمي للاستثمار أنه يكرس بالدرجة الأولى الاتجاه نحو هيمنة الدولة على مراقبة النشاط الاستثماري للقطاع الخاص من زاوية ربط منح المزايا بعدة شروط تكاد تكون معيقة للمبادرة الخاصة و بالأخص الأجنبية منها إذا علمنا أن الجزائر تحضر في تلك الفترة للمخططات التنموية الثلاثي والرباعيين بالتركيز وإعطاء الأولوية للتمويل عبر القطاع العام.

3) القانون رقم 82-11 المؤرخ<sup>1</sup> في 21-08-1982 والمتضمن الاستثمار الوطني الخاص (الجريدة الرسمية رقم 34). يحدد هذا القانون الإطار والمجال والشروط المتعلقة بممارسة النشاط الاستثماري للقطاع الخاص الوطني المصنفة ذات منفعة اقتصادية واجتماعية حسب المادة 03 على أن تحدد هيكل وقائمة هذه الاستثمارات عن طريق نص قانوني. كما أن بعض النشاطات تم استثناءها من مجال هذا القانون مثل الاستثمارات الفلاحية وتجارة التجزئة والحرف والمهن الحرة والفنون حسب المواد 05 , 06 و 07.

بالنسبة للتوجيه العام للاستثمار الوطني في القطاع الخاص، فإن المشرع يلزمه الحدود التالية حسب المواد من 08 إلى 12 من هذا القانون:

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية رقم 82/34 بتاريخ 1982/08/24.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

(ا) أن يندرج الاستثمار في توسيع الطاقة الإنتاجية الوطنية وتلبية حاجات المواطنين و أن يحقق التكامل الصناعي والمناولة مع القطاع الاشتراكي الحكومي بالإضافة إلى فيما يخص دراستنا تجسيد التوازن الجهوي وبالأخص توظيف اليد العاملة وكذلك الموارد المحلية.

(ب) أن تندرج وتدمج هذه الاستثمارات الخاصة في المنظومة التخطيطية الوطنية السنوية في المدى المتوسط وأن منح الترخيص بالنشاط كأداة للمراقبة يتم بالنظر إلى الأولويات والأهداف التنموية التي يحملها المخطط الوطني للتنمية.

(ج) أن القطاعات المرخص الاستثمار فيها محددة مثل الخدمات في الصيانة الصناعية وتصليح التجهيزات والصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الفلاحية الغذائية الموجهة للاستهلاك الأسري بالإضافة إلى الصيد البحري والنقل البري للمسافرين والبناء والأشغال العمومية والسياحة والفندقة وبعض أشكال المناولة التي يحددها التشريع.(المادة 11).

(د) كما أنه لا يجوز الترخيص للاستثمارات المتعددة عند شخص واحد هدفها التمرکز العمودي أو الأفقي بصفة مباشرة أو غير مباشرة حسب توجيهات الميثاق الوطني.

(هـ) مثلها مثل القوانين السابقة فإن ممارسة أي استثمار في القطاع الخاص لا يجوز إلا بالرخصة من السلطات الوصية وأن الموثق لا يمكنه تحرير الوثيقة القانونية المؤسسة للشركة إلا بتقديم الرخصة مسبقا كذلك عند طلب التسجيل في السجل التجاري. يستثنى من هذا الإجراء الاستثمار التجديدي فقط والذي يخضع رغم ذلك إلى قرار من الوزارة المعنية والوصية.

تعتبر كل هذه الإجراءات أدوات تشديد ومراقبة تحد من تشجيع المستثمر الوطني الخاص.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

في باب الضمانات والامتيازات صنفت هذه الأخيرة إلى امتيازات جبائية ومالية بالإضافة إلى تسهيلات أخرى وهي على النحو الموجز التالي:

--الامتيازات الجبائية: فيما يتعلق بالمناطق النائية و الفقيرة تنص المادة 21 في فقرتها الأولى عن إعفاء كلي لمدة خمسة سنوات من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وكذلك الرسم على القيمة المضافة والدفع الجزافي وإعفاء كلي من الضريبة لمدة 10 سنوات فيما يتعلق بالأشغال والبناءات الإضافية التابعة للمشروع بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على التجهيزات المرخص بشرائها في استغلال المشروع.

أما في حالة الاستثمارات المنتجة للسلع ، فتشير الفقرة الثانية إلى إعفاء كلي لمدة 3 سنوات بالنسبة للرسم على النشاط الصناعي والتجاري وعلى الرسم العقاري لمدة 10 سنوات بالنسبة للأشغال والبناءات الإضافية التابعة للمشروع الاستثماري بالإضافة إلى الإعفاءات السالفة الذكر.

--الامتيازات المالية: وتتعلق بتسهيلات في مجال منح القروض متوسطة و طويلة المدى خاصة بتمويل المشروع في حدود 30 بالمائة من قيمته باستثناء القروض الموجه للمجاهدين و ذوي الحقوق بالإضافة إلى مساهمة في تمويل قصير المدى فيما يخص نفقات الاستغلال على أن تضاعف التسهيلات والمزايا في حالة مساهمة المستثمر بنسبة من العملة الصعبة في المشروع.(المادة 23).

أما التسهيلات الأخرى: فهي خاصة بتوفير العقار الخاص بالمشروع والتموين بالمواد والعتاد والتجهيزات ومواد البناء وقطع الغيار، بالإضافة إلى تدعيم ومساندة في مجال الدراسات والمعلومات

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الاقتصادية والتقنية وتحضير ملفات طلب الرخصة بممارسة النشاط وزارية في حدود المجال من 3 إلى 30 مليون دينار وولائية عند قيمة لا تتجاوز 3 ملايين دينار.

من الحدود التي وضعها هذا القانون في مواده من 28 إلى 31 والتي تهدف إلى الحد من ضخامة القطاع الخاص عدم تجاوز قيمة المشروع 10 ملايين دينار في حالة المؤسسات الشخصية أي فردية و 30 مليون دينار عند إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة بالأسهم على أن لا يملكها عند البيع أو التحويل إلا شخص طبيعي من جنسية جزائرية فقط والذي لا يحمل إثر ذلك صفة المستثمر المرخص له .

من جهة أخرى تنظم المواد من 32 إلى 38 إجراءات التوجيه والمتابعة والعقوبات والمتضمنة شروط وحالات سحب الرخصة وكذلك حالات إعادة تحويل النشاط عند ظروف استثنائية وكذلك حالات التجاوزات لالتزامات المستثمر.

(4) القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12-07-1988 و المتضمن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة. ويتعلق هذا القانون شروط وطرق تنظيم النشاطات الاستثمارية لدى القطاع الخاص الوطني على ضوء ما حدده نظام الأولويات في برامج التخطيط التنموية في الاقتصاد الوطني.

كما أن المخطط الوطني السنوي والمتوسط المدى يحدد معايير اختيار النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية ووسائل وشروط الاندماج الاقتصادي، على أن يستفيد المستثمر في القطاع الخاص من المزايا والتسهيلات المنصوص عليها قانونا عندما يندرج المشروع الاستثماري ضمن هذه الأولويات الوطنية.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

وتحدد المادة 5 من هذا القانون موانع الاستثمار في القطاعات المصنفة بالاستراتيجية مثل المحروقات والمناجم والبنوك والتأمين والحديد والصلب والنقل الجوي والبحري وبالسكك الحديدية وبصفة عامة كل النشاطات المرتبطة بالديمين العام للدولة. وتفيد المادة السادسة ضرورة انسياق النشاطات الصناعية والخدمية التي لا تحمل طابع الأولوية في المخطط الوطني المتوسط المدى و المخطط السنوي وفي ظل احترام المواد المتضمنة القانون المدني والقانون التجاري.

من أهم ما ذكره في سياق هذا القانون والخاص ببحثنا أن المادة السابعة تنظم شروط تدخل القطاع الخاص الوطني ومشاركته في البرامج الاستثمارية المخططة شريطة التزامه بتكوين مناصب شغل "بصفة معتبرة وملحوظة" بالإضافة المساهمة في عملية الاندماج الاقتصادي الوطني وتطوير نشاطات المناولة بالتعاقد مع (قانون النقد و القرض رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 28/1990 بتاريخ 13/07/1990، المادة 10) الشركات العمومية والصيانة وتطوير النشاطات التصديرية وتنمية المناطق النائية والتحكم في التكنولوجيا وتطوير الطاقات الوطنية.

نلاحظ أن هذا القانون لا يقدم جديدا بالنسبة للامتيازات و التحفيزات المقدمة للمستثمرين الخواص إلا في حدود ما نصت عليه القوانين السابقة وكأن دور القطاع الخاص يعتبر ثانويا أو مكملا وتابعا في أحسن الأحوال للقطاع العام. كما أن هذا القانون يكرس مثل القوانين السابقة هيمنة القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي والاستثماري الوطني.

**5) القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.**

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

يشكل القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض منعرجا تاريخيا في التوجه الاصلاحى الجديد للاقتصاد الوطنى ولا سيما فى تنظيم الهيكل المصرفى والنظام المالى فى الجزائر. يحدد هذا القانون فى بابه الأول هياكل البنك المركزى وتنظيم عملياته فىمىل يخص الإدارة و مراقبة البنك من جهة و نشاط وصلاحيات مجلس النقد والقرض بصفته مجلس إدارة البنك المركزى وكذلك كونه سلطة نقدية (المادة 44) تمارس صلاحيات إصدار الأنظمة المصرفية المختلفة بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الفردية ( المادة 45) مثل الترخيص بإنشاء وفتح البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية (مكاتب تمثيل) وتطبيق نظام الصرف تحت شروط استقرار النقد واحترام المعاهدات المالية المبرمة مع الخارج وتوفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد وإنماء الطاقات الانتاجية الوطنية وتحسين ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وحجم الدين الخارجى وعمليات الاقتراض الخارجى والإشراف على البنوك التجارية و تنظيم المقاصة وإعادة الخصم والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية وكذلك العمليات على الذهب والعملات الأجنبية والعمليات ضمن السوق النقدية والترخيص والاعتماد للمؤسسات المالية الأجنبية (المادة 127 من الباب الثالث) فى حدود احترام القانون الجزائرى والمعاملة بالمثل عند وجود شركة مساهمة من طرف مؤسسات مالية أجنبية وتمارس الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية من طرف اللجنة المصرفية) المواد 143 و144)<sup>1</sup>.

الخلاصة أن الصلاحيات التى يمنحها هذا القانون لمجلس النقد والقرض مهمة جدا فى مجال الترخيص للاستثمار وبالأخص فى مجال التمويل وحركة رؤوس الأموال الداخلية منها والخارجية

<sup>1</sup> قانون النقد و القرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 18 أفريل 1990

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

التي تقابل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>1</sup> والتبادلات في مجال التجارة الخارجية. ولا يعتبر قانون النقد والقرض قانونا للاستثمار بالدرجة الأولى بل خطوة أساسية في مجال تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

### المطلب الثاني : حصيلة التشريعات حول الاستثمار خلال الفترة 1991-2013.

شكلت الفترة ما بعد 1990 في مجال التشريع الاستثماري تجسيدا وتعميقا للإصلاحات الاقتصادية والتي رافقتها تعديلات كثيرة في قوانين الاستثمار بحثا عن تهيئة وتطوير مناخ استثمار وأعمال مناسب وفيما يلي نتطرق إلى أهم ما ورد في هذا المجال.

### 1) المرسوم التشريعي<sup>2</sup> رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية

#### الاستثمار.

يحدد هذا المرسوم في مادته الأولى نظام الاستثمارات الوطنية في القطاع الخاص وكذا الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات وهي تلك الاستثمارات المنمية والمهيكلية للقدرات الوطنية وتكون على شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية تنجز بكل حرية في ظل احترام التشريع والتنظيم الجزائري. يعتبر هذا القانون بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري حيث جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

نشام فاروق(2003)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة وقلعة، 22-23 افريل 2003، ص 17.  
<sup>2</sup> الجريدة الرسمية رقم 93/64 بتاريخ 10/10/1993.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

كرس هذا القانون مبدأ عدم التمييز بين الاستثمار الخاص والعام من جهة و المستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي من التعديلات التي تمس بحماية الامتيازات التي تحصل عليها المستثمر كما يضمن هذا القانون إمكانية طرح الخلافات والنزاعات بين المستثمر والحكومة الجزائرية أمام السلطات القضائية المختصة.

تحدد المادة الرابعة شروط التصريح بالاستثمار إلى الوكالة أو الشباك الموحد، ويتضمن التصريح بالأخص على عدد مناصب الشغل التي استحدثت بالإضافة إلى كل المتغيرات الخاصة بالمشروع مثل مجال النشاط والموقع ومدة الإنجاز ومخطط التمويل ونوع التكنولوجيا المستعملة وشروط المحافظة على البيئة والتزامات المستثمر وذلك مقابل استفادته من الضمانات والامتيازات المنصوص عليها قانوناً.

يقدم طلب الاستفادة من الامتيازات إلى الوكالة ويندرج الامتياز الممنوح ضمن النظام العام أو الأنظمة الخاصة المتعلقة بالاستثمارات في المناطق الخاصة أو المناطق الحرة.

(ا) النظام العام: يستفيد المستثمر في حدود مدة ثلاثة سنوات من:

- إعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة (5%) خاصة بالعقود التأسيسية

والزيادات في رأس المال بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم العقاري.

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى نسبة مخفضة (3%) من الرسوم

الجمركية.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

كما تنص المادة 18 على الاستفادة من الامتيازات التالية منذ بداية استغلال المشروع:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط التجاري و الصناعي لفترة بين سنتين وخمسة سنوات ونسبة مخفضة عند إعادة استثمار الأرباح وفي حالة التصدير.
- الاستفادة من نسبة في مجال الاشتراكات لأرباب العمل برسم 7% من الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة فارق الاشتراكات المذكور.

### ب) الأنظمة الخاصة:

1) **الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:** تستفيد هذه الاستثمارات لمدة ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة من إعفاء ضمن النظام العام بالإضافة إلى تكفل الدولة بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة.

و عند الشروع في تنفيذ المشروع تستفيد الاستثمارات من نفس الاعفاءات والتخفيضات لمدة أطول تمتد إلى عشرة سنوات وذلك تعبيراً على إرادة السلطات في توجيه وتوطين المشاريع في هذه المناطق ذات الأولوية باعتبارها مناطق ترقية وتوسع اقتصادي تساهم في التنمية الجهوية.

2) **الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:** تنص المادة 25 إلى أنه " يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسمياً من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانوناً من استيرادها في مناطق من التراب الوطني تسمى مناطق حرة، حيث تتم عمليات الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة.".

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تنجز هذه الاستثمارات في مجال نشاطات موجهة للتصدير بمفهوم تسويق سلع و خدمات منتجة خارج الإقليم الجمركي الوطني وباعتبار كذلك أن العلاقات التجارية بين مؤسسات المنطقة الحرة و المؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني هي بمثابة عمليات تجارة خارجية بمفهوم التشريع المعمول به.

من جهة أخرى و في باب العمالة تكون علاقات العمل (حسب المادة 27 و فيما يخص شروط التوظيف والأجور والتسريح) بين الأجراء و المؤسسات العاملة في المنطقة الحرة خاضعة لاتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين. تبقى اليد العاملة الوطنية خاضعة لأحكام التشريع الوطني في مجال ضمان الاجتماعي.

كما يمكن توظيف عمال أجانب من تقنيين ومؤطرين دون تحديد العدد لكل مؤسسة مع التصريح بهم لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا (المادة 33) مع إخضاعهم إلى الضريبة على الدخل الإجمالي في حدود 20 بالمائة من أجورهم(المادة30).

في باب الإعفاءات تنص المادة 28 على إعفاء المستثمرين في المناطق الحرة من جميع الضرائب و الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و شبه الجبائي والجمركي باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بسيارات السياحة غير المرتبطة باستغلال المشروع من جهة والمساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، مع إمكانية اختيار العمال الأجانب لنظام ضمان اجتماعي غير الجزائري في حدود أحكام الاتفاقيات التي تربط الجزائر بالدول والأطراف الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك يمنح المشرع في ظل هذا القانون امتيازات و ضمانات أخرى منها فوائد مخفضة على القروض البنكية و امتيازات مماثلة في حالة إعادة استثمار أو إعادة النشاط بعد الغلق أو

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الإفلاس. من جهة أخرى، يضمن القانون مبدأ المساواة بين المستثمرين الأجانب والجزائريين مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم القضائي في حالة النزاع بموجب المادة 41.

(2) الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الوطني والأجنبي. يعتبر هذا الأمر الذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12-93 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 1993 من أهم القوانين التي يركز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة والتي تتطلب أنشطتها ترخيصا مسبقا، كما يضمن هذا القانون المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص وإنشاء الشباك الموحد اللامركزي على مستوى محلي.

كما يمثل الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها وخصصتها<sup>1</sup> أهم الأطر القانونية العامة الذي تحكم الاستثمار في الجزائر، بحيث أن "غاية المشرع من إصدار القانون الجديد هي بلا شك العمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها وذلك بتوفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي وصلتها إليها الجزائر ومن الأهداف المتوخاة من ذلك أيضا إعادة بعث الآلة الاقتصادية وخلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بكيفية تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب عمل"<sup>2</sup>.

الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها وخصصتها الجريدة الرسمية العدد 47.

محمد يوسف: "مضمون أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 و مدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية". ملتقى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 29-30 أبريل 2002 ص 22.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

وتنص المادة الرابعة من هذا الأمر على مبدأ حرية الاستثمار والذي كرسته كذلك المادة الرابعة من الأمر التشريعي رقم 12-93 وكذلك المادة 183 من قانون القرض والنقد بحيث يتمثل موقف المشرع فيما يخص مبدأ الحرية هو توسيع نطاق الاستثمار إلى جميع القطاعات دون التمييز بين الوطني والأجنبي أو طبيعة المشاريع سواء كانت استراتيجية أو ذات أولوية أو عادية. يتماشى ذلك مع " ضرورة تكيف وملائمة التشريعات المتعلقة بالاستثمار وتلك المتعلقة بالعلاقات التجارية و المالية مع مقتضيات التعامل مع السوق العالمية وهو الاتجاه الذي يلبي رغبة الجزائر في امتلاك وسيلة قانونية فعالة قادرة على اجتذاب عناصر الانتاج المتوفرة في البلدان الأجنبية"<sup>1</sup>.

من مستجدات هذا الأمر كذلك، مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمار وهو مبدأ مرتبط بالاستقرار التشريعي والذي يتوقف على الاستقرار السياسي في البلاد ويعني ذلك تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات والذي قد يتم في ظل إبرام عقود واتفاقيات استثمار وهو تفادي المساس بسلامة العقود المبرمة وضمن سريان الإطار القانوني ومن ثم الالتزامات التعاقدية. تأتي هذه الضمانات في المادة 15 من هذا الأمر والتي تقضي "بألا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"<sup>2</sup>. تعتبر هذه التدابير التشريعية كفيلة بجذب وإغراء المستثمرين خاصة الأجانب المتطلعين إلى الاستقرار القانوني في قراراتهم الاستثمارية.

نشير كذلك إلى مبدأ تحويل رأس المال وعائداته إلى الخارج من طرف المستثمر الأجنبي وهو إجراء حاسم في جلب المستثمرين الأجانب (المادة 31) رغم أن الأمر 01-03 تناول هذا الإجراء

يوسف محمد: "مضمون و أهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار". مجلة إدارة. العدد 2. 1999<sup>1</sup>. مجلة المدرسة الوطنية للإدارة. الجزائر. ص 26.  
<sup>2</sup> المادة 15 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

في الأحكام الختامية عكس المرسوم التشريعي رقم 12-93 الذي أدرجه في صلب النص وكأن اهتمام المستثمر الأجنبي بتحويل العائدات أصبح أمراً بديهياً مفروغاً منه لا يقتضي اهتماماً خاصاً.

فيما يخص المزايا والمنافع الجبائية والجمركية الممنوحة قانوناً وفي حدود المادة السادسة التي ربطت نية الاستثمار بشرط التصريح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تندرج الاستفادة بمقتضى نظامين الأول عام والثاني استثنائي (المادتين 9 و 10 من الأمر) على أن تساهم هذه الاستثمارات في تحقيق بعض الشروط مثل استعمال تكنولوجيات خاصة تحافظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وادخار الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة ويستفيد المستثمر من المزايا عند البدء في الانجاز وبعد معاينة انطلاق واستغلال المشروع.

كما أن الأمر 01-03 كرس مبدأ عدم التمييز للمستثمرين واعتماد المعاملة العادلة والمناصفة في ظل القانون بين:

- المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي الذي يمكنه اللجوء الى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.
- المستثمر العمومي والمستثمر الخاص.
- الاشخاص الطبيعية والاشخاص المعنوية.

كخلاصة يمكن القول أن عناصر قوة الاجتذاب لأي قانون استثمار وفي أي بلد تتجاوز حجم المزايا و الحوافز والاعفاءات الممنوحة . " فمدى نجاح أي قانون وفعاليتة وقدرته على الاجتذاب متوقف في مجال الاستثمارات على عوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي وكذلك على الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في أي بلد وكذلك يتوقف على النصوص التطبيقية التي

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تأتي بتوضيحات و تفاصيل هامة وعديدة كفيلة بضمان انسجام واتساق النظام القانوني بأكمله الذي يحكم الاستثمارات<sup>1</sup>. فالعوامل والدوافع التي تحفز على القيام بالاستثمار ليست عوامل جبائية بحتة ولو كانت ضرورية في منظور الاستراتيجية الشاملة للمستثمر بل هناك اعتبارات عديدة أساسها الاستقرار السياسي واستقرار التشريعات المالية والجبائية والنقدية وبصفة أشمل الاستقرار القانوني والمؤسسي الذي يعني نضج المناخ الديمقراطي وسيادة دولة المؤسسات ومن ثم ملاءمة المناخ الاستثماري للمردودية المتوقعة للمشروعات من طرف المستثمر و " نتائج التحليل الاقتصادي الاستراتيجي الذي يقوم به قبل الشروع في الاستثمار".

ملاحظة: تم إحداث العديد من التغييرات على الأمر 01-03 السالف الذكر بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ( الجريدة الرسمية رقم 47-2006) تحتوي أساسا على إنشاء وكالة الاستثمار وتحديد طبيعة الامتيازات وحق الطعن.

### 3) الإجراءات الجديدة والمزايا الممنوحة للمستثمرين بموجب قانون المالية التكميلي 2009.

ا) الصندوق الوطني للاستثمار: لقد تم إنشاء بموجب قانون المالية التكميلي 2009 جهاز مالي برأس مال قدره 150 مليار من الدينار الجزائري ويهدف هذا الصندوق أساسا إلى رفع الإنتاج الوطني وتنويع الإنتاج والمداخيل خارج قطاع المحروقات والمساهمة أيضا وفيما يخص دراستنا في خلق مناصب الشغل.

كما يهدف إلى تسيير وتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية للقطاع المنتج وترقية بالأخص التمويل المصرفي المحلي للمشاريع الضخمة عوض اللجوء إلى المديونية الخارجية لإعادة هيكلة

محمد يوسف: " مضمون أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية". مرجع سبق ذكره. ص 45.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

القطاع الاقتصادي كما يهدف الصندوق الوطني للاستثمار إلى ترقية سياسة تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار المحلي.

من مهامه تمويل مشاريع التجهيز العمومية والمشاريع الاستثمارية التي تمويل من طرف الميزانية وخزينة الدولة.

(ب) أهم الإجراءات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب:

إن الإجراءات الجديدة الممنوحة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تمثل عن إرادة السلطات العمومية في إعادة تنظيم القانون الوطني للاستثمار وذلك عن طريق تعزيز دور الدولة في مجال الرقابة على تحويل الأرباح والإيرادات إلى الخارج وحماية توازن ميزان المدفوعات.

بموجب هذا القانون فإن الطرف الجزائري المستثمر يحتكر حصة 51% في المشروع الاستثماري كما يمكن تقسيم هذه الحصة بين شريكين جزائريين.

اتخذت الدولة إجراءات أخرى تتعلق بالمستثمر الأجنبي تتمثل في تحديد نسبة قدرها 15% تتعلق بتحويل الأرباح من الفروع المستثمرة إلى الشركات الأم المتواجدة في الخارج وهذا من شأنه تحكم الدولة في قيم التحويلات بالعملة الصعبة باتجاه البلد الأصلي للمستثمرين بعد أن لوحظ أن مبالغ خيالية يتم تحويلها إلى الخارج من طرف المستثمرين الأجانب.

من جهة أخرى تم إعفاء المستثمرين الأجانب من دفع الضريبة على النشاط المهني على المداخل بالعملة الصعبة في الأنشطة التالية: الفنادق والسياحة والمطاعم وخدمات أخرى. تم كذلك تبسيط النظام الضريبي وتمديد أجل الإعفاء إلى 05 سنوات فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الأرباح لفائدة عمليات البورصة كما امتدت هذه الإعفاءات إلى الضريبة على

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

المداخل الاجمالية الممنوحة للمستثمرين المحليين في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

لقد اتخذت كذلك عدة اجراءات من شأنها الحد من الاستيراد وتشجيع الانتاج الوطني وهذا من خلال إعفاء بعض القطاعات توليها الدولة اهتماما خاصا مثل قطاع الفلاحة من دفع الرسوم على القيمة المضافة وتشجيع وسائل الانتاج في الصناعات التحويلية وذلك لأن أولويات الدولة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى إخضاع عملية استيراد الخدمات إلى ضريبة قدرها 3% وذلك للحد من الاستيراد والتحفيز أكثر على التوجه نحو السوق الوطنية وتنظيم التجارة الخارجية.

كما أن دفع مستحقات الواردات يتم إجباريا من خلال الاعتماد المستندي فقط. أما أنواع الدفع الدولية الأخرى فأصبحت ممنوعة مثل التحويل الحر والتسليم المستندي مع العلم أن بعض عمليات الاستيراد مثل معدات الإعلام الآلي استفادت من نسبة منخفضة للرسوم على القيمة المضافة قدرها 07 بالمائة الهدف منها مواكبة العصرية والتطور التكنولوجي و تخفيضات أخرى " لصالح مؤسسات البحث العلمي قصد تشجيع الابداع والابتكار مثل تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تمثل مقومات اقتصاد المعرفة"<sup>1</sup>. رغم هذه التحفيزات فإن التقييم الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر لا يشجع كثيرا على جلب الاستثمار (مرتبة متأخرة في مجموعة الدول) وما هي إلا " استراتيجية لتثبيط الجهود المبذولة من طرف السلطات وعزل الجزائر عن دائرة الاستثمار"<sup>2</sup>.

### 4) الإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

كريمة حبو(2012): "الإجراءات المتخذة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية. كلية الحقوق. جامعة الجزائر. عدد 01-2012. مارس . ص 183.  
<sup>2</sup> كريمة حبو (2012). مرجع سبق ذكره، ص 187.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

أدخل الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2010 مستجدات و تعديلات مهمة تمس بالاستثمار بصفة عامة وبالأستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة. يمكن حصر أهم المستجدات فيما يلي:

**أولاً:** لا يتم الترخيص بالنشاط الاستثماري للشركات الأجنبية إلا في إطار شراكة مع مستثمرين محليين من القطاع الخاص أو العام وذلك في حدود نسبة 51% على الأقل أي الأغلبية للطرف المحلي بالنسبة لقطاع الإنتاج من السلع والخدمات ونسبة 30% على الأقل إذا تعلق الأمر بالتجارة الخارجية.

**ثانياً:** يحتوي الإجراء الثاني وهو مكمل للأول على حق الأسبقية للطرف الجزائري وبالذات القطاع العام (الدولة والمؤسسات العمومية) في تملك الحصص الأجنبية من رأس مال المؤسسة محل الشراكة بمعنى تحويل ملكيتها للقطاع العام فقط دون المستثمر الخاص سواء كان محلي أو أجنبي.

تثير هذه الإجراءات القانونية الجديدة بعض الإشكالات يمكن طرحها في التساؤلات التالية:

**1)** ما هي الأسباب الظاهرية و الباطنية التي دفعت المشرع الجزائري والسلطات المختصة والمكلفة بالاستثمار الأجنبي بالأخص إلى العودة إلى نموذج السياسة الحمائية وهو ما يشكل تناقض مع سيرورة التوجه نحو خصخصة وتحرير الاقتصاد الوطني من جهة ومدى الالتزام واحترام الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى في مجال حماية وضمان الاستثمار الأجنبي وكذلك ما يقتضيه انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية من شروط.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

(2) من جهة أخرى هل المبررات التي يستند إليها الرجوع إلى الحماية مقنعة وموضوعية بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو العكس بحيث تشكل هذه الإجراءات القانونية عائقا جوهريا لمواصلة نشاطهم عند الأثر الرجعي أو لاستقطابهم مستقبلا حيث لوحظ انخفاض للتدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 60 بالمائة في سنة 2010<sup>1</sup>.

من ضمن هذه المبررات نذكر أساسا تجوز بعض الشركات الاجنبية في حجم و حدة التحويلات من العملة الصعبة إلى الخارج و هو ما قد يشكل بداية نزوح رؤوس أموال محلية إلى الخارج رغم اكتساب الجزائر لاحتياطي هام من العملة الصعبة في السنوات الأخيرة، جراء ارتفاع سعر البترول وهو ما يناهز 200 مليار دولار أمريكي وبالرغم من قانونية هذه التحويلات وخضوعها للتأشيرات اللازمة من السلطات الجزائرية المختصة.

من أوجه الحماية كذلك، وبهدف الحد من التسرب المتزايد من العملة الصعبة قررت السلطات الجزائرية في ظل سياسة تطير الواردات بصفة عامة واستيراد السيارات بصفة خاصة التعامل بالقرض السندي (Crédit documentaire) كأداة تمويل بدلا من القرض البنكي وهي صيغة للحماية التي تتجسد في عدم الاستقرار القانوني الذي يعتبر عائقا للاستثمار.

(3) بالإضافة إلى ذلك يجب معرفة مدى التوازن بين هذا التسرب من العملة الصعبة كتكلفة باهظة من جهة و قابلية وقدرة الجزائر في الاستغناء عن المساهمة الأجنبية خاصة في ميدان نقل التكنولوجيا والتشغيل والنمو الذي قد يوفره المستثمر الاجنبي. مع ذلك فإن المشرع الجزائري لا يعتقد بأن هذه الإجراءات الحمائية الجديدة هي بمثابة عائق للمستثمر الأجنبي بالنظر إلى الفرص

<sup>1</sup> جريدة الوطن الصادرة في 2010/11/06. ص2.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الهائلة للشراكة النزيهة التي تتضمنها المخططات التنموية الوطنية (285 مليار دولار في المخطط 2010-2014). يذكرنا القانون الخاص بالشراكة بنموذج الشركات المختلطة لسنة 1982 حيث كان المتعامل الأجنبي ينساق بالضرورة تحت مظلة المؤسسات العمومية في حدود مساهمة لا تتجاوز 49 بالمائة.

كما يطرح هذا القانون إشكالا حول الأطراف الجزائرية التي ستتعامل مع المستثمر الأجنبي وكذلك عددهم ومؤهلاتهم وانعكاس ذلك على تأطير و مراقبة و تسيير المشروع في حالة حصول أحد المتعاملين على الأغلبية النسبية في حصص رأس مال الشركة. ويبدو أن المشرع الجزائري لم يراعي كفاءات الشركة الأجنبية كأولوية في الشراكة و لكن صب اهتمامه بالدرجة الأولى على وضعية ميزان المدفوعات واعتبار من ثم المستثمرين الجزائريين كطرف مدخر فقط يوظف أمواله كريع دون المساهمة الفعالة في التسيير و اكتساب التجربة في تنمية بلادهم.

عكس الشراكة في قطاع انتاج السلع والخدمات فإن الشراكة في ميدان التجارة الخارجية تمكن الطرف الأجنبي من الحصول على الأغلبية على أساس نسبة لا تقل عن 30 بالمائة من رأس المال كما تنص على ذلك المادة الرابعة مكررة والفقرة الثالثة من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 و هذا ما ينجر عنه بعض الآثار السلبية التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

--تهرب المستثمر الاجنبي من الشراكة في قطاع الإنتاج مفضلا موقع الأغلبية ومن ثم سلطة القرار في النشاط المتضمن استيراد السلع و بيعها محققا أرباح طائلة بأقل التكاليف كما أن القانون لا يمنع الشركة الأجنبية المستثمرة من أن تكون فقط أداة ووسيلة لتصريف المنتوجات التي تنتجها الشركة الأم حيث تصبح السوق الجزائرية مجرد منفذ لتصريف سلعها وحتى بآليات غامضة لتضخيم أسعار هذه السلع بأقل المخاطر والتكاليف.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

--يمكن الأثر السلبي الآخر في أن المرونة الممنوحة قانونا في استيراد وبيع السلع تتناقض مع حماية المنتج الوطني وتقليص فاتورة الواردات وتهدد التشغيل المحلي في المدى المتوسط والطويل خاصة في ظروف التوجه نحو إزالة الحواجز الجمركية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتضخم نفقات الميزانية العامة من العملة الصعبة المخصصة للاستيراد<sup>1</sup>.

زيادة على الإجراءات الجديدة حول الشراكة فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 المذكور أعلاه و في مادته الرابعة وفقرته الرابعة يكرس قاعدة أخرى تتمثل في حق القطاع العام الممثل في الدولة والمؤسسات العمومية في الأسبقية في شراء وامتلاك حصص مساهمة الشركة الأجنبية في رأس مال الشركة وذلك عند تنازل هذه الأخيرة عنها.

عادة ما تتفرد السلطة العمومية بمثل هذا الامتياز كرد فعل تجاه ممارسات غير قانونية للشركات الأجنبية مثلا في حالة تهرب ضريبي إثر عملية بيع عقار و لو أن الإجراء بذاته متناقض مع مبدأ حرية المستثمر الأجنبي في اختيار الطرف الذي يرغب في التعامل معه. ولإثبات نية التنازل تجبر الدولة الشركة البائعة على تقديم شهادة تسلمها الوزارة المكلفة بالاستثمار تثبت من خلالها تخليها عن حصصها في أجل أقصاه شهرا.

عند التضخيم المتعمد لسعر هذه الحصص من طرف المستثمر الأجنبي يتم اللجوء إلى خبرة و يبقى الغموض القانوني حول تعيين الخبير وفي حالة عدم الرضا يمكن للمستثمر الأجنبي طلب التعويض من الوكالة المكلفة بضمان الاستثمار أو الصندوق العربي لضمان الاستثمار تحت طائلة إثبات تحيز الخبير عند التخفيض المفرط لسعر الحصص محل التنازل.

<sup>1</sup>N.TERKI(2012):"L'investissement direct étranger en Algérie". Revue Algérienne des sciences Juridiques, Economiques et Politiques. n° 01/2012- Mars 2012- Université d'Alger-Faculté de Droit- p 13.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

ما يمكن أن نستخلصه من الإجراءات الجديدة التي أتت بها القوانين التكميلية لسنة 2009 و 2010 هو أولاً ضرورة انسياق المستثمر الأجنبي في إطار شراكة مع أطراف جزائرية تجعله في وضعية أقلية من جهة، وضرورة تخليه عن حصصه في رأس المال لفائدة القطاع العام عند بيعها من جهة أخرى (Droit de préemption) وهي إجراءات حمائية سلبية تحد من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بفعل أنها تجعل الوجهة الجزائرية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قليلة الجاذبية رغم التوجهات نحو تحرير الاقتصاد الجزائري و اندماجه في السوق العالمية، كما نستخلص قاعدة مهمة هي أن استقرار المنظومة القانونية وكذا صلابة المؤسسات أداة جوهرية لا مفر منها لتهيئة مناخ استثماري ومن ثم تشغيلي ملائم. يذهب بعض الملاحظين والباحثين إلى أن عدم استقرار القوانين و المؤسسات الحكومية والممارسة غير الفعلية للديمقراطية التي تطغى عليها البيروقراطية و الفساد مؤشرات تدل على عدم رغبة بعض النخب "واللوبيات" المحلية (Insiders) في التعامل مع الشفافية التي قد يفرضها الدخول المكثف للشركات الأجنبية الذي يتعارض مع مصالحها الربعية.

### المبحث الثالث: التقييم الداخلي (الذاتي) والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل.

يستند تقييم الاستثمار وتأثيره على التشغيل على العديد من المؤشرات الكلية والجزئية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القانونية والمؤسسية التي تستعملها المنظمات والهيئات الوطنية والدولية لقياس بيئة الأعمال في بلد ما. تختلف أدوات القياس والمؤشرات المستعملة في ترتيب الدول حسب أهداف وموقع كل منظمة وهيئة وحسب منهجيتها في التقييم من خلال التدرج المعتمد في سلم التنقيط.

من أشهر المؤشرات المستعملة في التقييم، نجد مؤشر المخاطر القطرية ومؤشر الانفتاح والحرية الاقتصادية ومؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها، وهي مؤشرات مركبة تحتوي على كثير من المتغيرات. من الأهداف الأساسية لهذا التقييم إعطاء صورة دقيقة حول الوضع العام للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية في اقتصاد ما والتي تمكن المتعاملين الاقتصاديين من شركات أجنبية ومستثمرين خواص وصناع القرار من سلطات عمومية من اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في الوقت المناسب على ضوء هذه المؤشرات. نتناول في هذا المبحث الثالث تقييم مناخ الاستثمار والتشغيل من زاويتين، الأولى وتتضمن تقييما داخليا لمناخ الاستثمار من خلال عرض وتحليل بعض المؤشرات الاحصائية حسب الهيئة الحكومية المكلفة رسميا بإدارة وترقية الاستثمار في الجزائر وهي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI، ومن خلال سلسلة زمنية تضم عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة وحجمها المالي بالإضافة إلى عدد مناصب الشغل المنشأة. يكون التقييم كذلك من طرف بعض الهيئات الوطنية التي لها صلة بالموضوع مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ومنتدى رجال الأعمال FCE. أما المقاربة الثانية، فيكون فيها التقييم خارجي من طرف بعض الهيئات والمنظمات الدولية مثل وكالات وشركات التأمين على الصادرات والقروض أو منظمات دولية وإقليمية أو مننديات عالمية ترتب وتقيم مدى تنافسية الاقتصاديات ونوعية مناخ الاستثمار والأعمال.

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

المطلب الأول: التقييم الداخلي (الذاتي) لمناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر:

من خلال السلسلة الاحصائية التالية والمتضمنة حصيلة مشاريع الاستثمار والتشغيل في الفترة 2002-2012 لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، يمكن استنتاج العناصر التالية:

الجدول رقم 70 : حصيلة مشاريع الاستثمار والتشغيل في الفترة 2002-2012.

السنة	عدد المشاريع	النسبة %	حجم الاستثمار (مليون دينار)	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %
2002	443	1	67839	2,66	24092	8
2003	1369	4	235944	9,26	20533	7
2004	767	2	200706	7,88	16446	5
2005	777	2	115639	4,54	17581	6
2006	1990	6	319513	12,54	30463	10
2007	4092	13	351165	13,78	51345	17
2008	6375	20	670528	26,32	51812	17
2009	7013	22	229017	8,99	30425	10
2010	3670	11	122521	4,81	23462	8
2011	3628	11	156729	6,15	24806	8
2012	1880	6	77240	3,03	8150	3
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. [www.andi.dz](http://www.andi.dz) : Andi

-الارتفاع الكبير في حجم الاستثمارات من 67839 مليون دينار في 2002 بنسبة 1% إلى 670528 مليون دينار في 2008 بنسبة 20% ، ثم التراجع إلى 77240 بنسبة 6% في نهاية الفترة ، وهو دليل على تذبذب وعدم استقرار التدفقات الاستثمارية خلال العشرية نتيجة عدم استقرار السياسة الاستثمارية ووجود العديد من المعوقات مثل العقار الصناعي ومشاكل التمويل في القطاع

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الخاص. شكل القاعدة %49/51 كذلك حاجزا قانونيا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي شهدت تراجعا نسبيا في حجمها.

-يظل عدد المشاريع المنجزة ضعيفا إذا تمت مقارنتها بعدد المشاريع المصرح بها بمعنى تأجيل أو إلغاء الكثير منها -حوالي 2580 مشروع لم تنطلق و 593 أخرى تم إلغاؤها-وهو دليل على تراجع نسبة من المستثمرين نتيجة صعوبة وبطء الاجراءات في إنشاء وانطلاق المشروع رغم توفر خدمات الشباك الموحد الذي من شأنه تسهيل الاجراءات ومرافقة المستثمرين.

-في نفس السياق، نلاحظ نفس الوتيرة في تطور التشغيل بنفس الاتجاه التصاعدي في بداية الفترة من 8 إلى %17 بالنسبة لمناصب العمل المنجزة - من 24092 إلى 51812 منصب سنة 2008- ثم تراجعها إلى 8150 منصب في نهاية الفترة، وهو يؤكد وجود العلاقة الوثيقة بين متغيري الاستثمار والتشغيل. من جهة أخرى، نلاحظ نسبة الانجاز السنوية الضعيفة في خلق مناصب الشغل والتي لا تتجاوز متوسط 30000 منصب سنويا مقارنة بالطلب الكبير في سوق العمل. كذلك لاحظنا تركز التشغيل في بعض القطاعات مثل البناء والأشغال العمومية والصناعة.

يمكن استخلاص بعض النتائج الأخرى بالنظر إلى توزيع الاستثمارات والتشغيل لنفس الفترة السابقة حسب إطارها القانوني ومصدرها وطبيعتها وقطاع نشاطها وتمركزها الجغرافي وحجم المؤسسات المستثمرة حسب التسلسل التالي:

### (أ) تطور الاستثمار والتشغيل حسب الإطار القانوني:

من منظور ملكية وسائل الانتاج، يبين الجدول التالي توزيع المشاريع الاستثمارية والتشغيل حسب القطاعات القانونية:

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 71 : توزيع الاستثمارات والتشغيل حسب القطاع القانوني. 2002-2012.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	حجم الاستثمارات	النسبة %	حجم العمالة	النسبة %
خاص	31638	98,85	1378385	54,12	264964	88,58
عام	328	1,02	777220	30,52	31024	10,37
مختلط	38	0,13	391235	15,36	3127	1,05
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

يظهر الجدول أن القطاع الخاص يستحوذ على أكثر من نصف المبالغ المستثمرة (54,12%) رغم قدراته المحدودة على فرص التمويل بسبب مزاحمة القطاع الحكومي له على أساس أن أغلبية الوحدات المصغرة والصغيرة الخاصة تعتمد على التمويل الذاتي. بالرغم من ذلك، فإن أغلبية مناصب العمل (88,58%) مصدرها هذا القطاع كونها مناصب شغل لا تتطلب مهارات كبيرة وتتميز فيها دالة الإنتاج بكثافة عالية من اليد العاملة. عكس ذلك، فإن حصة القطاع العام في حجم الاستثمار مرتفعة نسبياً بلغت ثلث الحجم الاجمالي (30,52%) مقابل 1,02% فقط من عدد المشاريع وبعمالة لم تتعدى 10% وهو دليل على أن الاستثمار في القطاع العام مرتفع التكلفة المتوسطة يعتمد على كثافة تكنولوجية ثمينة ربما مستوردة ليس لها تأثير كبير على توليد مناصب شغل.

نشير من جهة أخرى إلى أن مستوى الاستثمار ومن ثم التشغيل في المشاريع المختلطة ضعيف جداً لا يتجاوز 0,13% من عدد المشاريع وبعمالة محدودة قدرها 1,05%. تعني هذه الأرقام أن مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص رديء، وأنها ما زالت تعاني من العديد من المعوقات المؤسسية والقانونية وحتى الذهنية، وأن هذه الشراكة ستدفع حتماً بالتشغيل لو حظيت باهتمام أكبر من طرف السلطات السياسية والاقتصادية ضمن برامج التحفيز على الاستثمار والتشغيل.

(ب) تطور الاستثمار والتشغيل حسب مصدر الاستثمار:

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تشكل الاستثمارات المحلية- الخاصة والعمومية- جوهر الاستثمارات في الجزائر ب 99% من العدد الاجمالي للمشاريع وب 69% من مبلغها ومساهمة معتبرة في خلق مناصب العمل بلغت 86% من العمالة مقارنة بحصة القطاع الأجنبي التي لا تتجاوز 14% رغم المبلغ المرتفع نسبيا في حجم الاستثمار - 32% من إجمالي الاستثمارات في كل الفترة - وكان النمط الانتاجي للشركات الأجنبية مصمم في معادلة بسيطة تقتضي تكلفة ثم أرباح عالية وعمالة محلية قليلة تحت حجة ندرة اليد العاملة المتخصصة والمؤهلة في سوق العمل المحلية. يظهر الجدول التالي توزيع الاستثمارات والتشغيل حسب مصدرها:

الجدول رقم 72 : توزيع الاستثمار والعمالة حسب المصدر. 2012-2002

عدد المشاريع	%	حجم الاستثمارات (مليون دينار)	%	حجم العمالة (مناصب الشغل)	%
استثمار محلي	31594	99	1743783	69	256156
استثمار أجنبي	410	1	803057	31	42959
المجموع	32004	100	2546840	100	299115

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

ج) توزيع الاستثمار والتشغيل حسب طبيعة المشروع:

تصنف مشاريع الاستثمار حسب طبيعتها إلى عدة أنواع منها أول إنشاء والتوسع وإعادة الهيكلة وإعادة التأهيل والخصخصة كما يظهر في الجدول التالي:

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 73 : توزيع الاستثمار والتشغيل حسب طبيعة المشروع.

طبيعة المشروع	عدد المشاريع	%	حجم الاستثمارات	%	عدد مناصب الشغل	%
-أول إنشاء	18900	59	1651042	65	115033	38
-توسع	12799	40	807705	32	179362	60
-إعادة تأهيل	192	1	44364	2	3673	1
-إعادة تأهيل وتوسع	20	0	43111	2	777	0
-إعادة هيكلة	1	0	2	0	17	0
-خصخصة وتوسع	2	0	617	0	253	0
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي المشاريع الاستثمارية أخذت شكل الإنشاء الأول أي مشروعات جديدة (59%) بحوالي خمسي التشغيل الاجمالي (38%) في حين أن شكل "التوسع" خص 40% من المشاريع بمستوى تشغيل بلغ 60% من العمالة وهي نسبة معتبرة تدل على استجابة المستثمر للارتفاع الطلب في السوق والمجهودات الحكومية من خلال برامج دعم التنمية وانعاش الاقتصاد الخاصة بتحسين المناخ العام للاستثمار وخلق مناصب الشغل،<sup>1</sup> في حدود خلق 3 ملايين منصب شغل في المخطط 2010-2014.

من جهة أخرى ، نتساءل حول النسب الضعيفة من المشاريع المتعلقة بإعادة التأهيل وإعادة الهيكلة والخصخصة المرفقة بالتوسع، والجواب حسب رأينا يكمن في أن هذه الأشكال التي تتطلب أمداد لنماط إنتاجية وتكنولوجيات حديثة في عصرنة وتحديث وسائل الإنتاج الواجبة عند إعادة التأهيل والهيكلية مكلفة بالنسبة للمستثمر وليست من أولوياته لأنه يفضل مباشرة الاستثمار الجديد أو توسيع طاقة الإنتاج.

<sup>1</sup> - مبارك بوعشة (2013)، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ "تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص ص 16-18

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

### د) توزيع الاستثمار والتشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي:

يبين توزيع مشاريع الاستثمار حسب الجدول التالي أن قطاع النقل يشكل أكبر انشغال واهتمام المستثمرين بحوالي ثلاث أخماس عدد المشاريع يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم الصناعة في المرتبة الثالثة بنسب 18% و 11% على التوالي مقارنة بالمشاريع الاستثمارية في الصحة والسياحة التي تأتي في مؤخرة الترتيب ب 625 مشروع - أي 2% - لكلاهما من 32004 كعدد إجمالي للمشاريع الاستثمارية في الفترة المدروسة.

بالنسبة للتشغيل وحسب نفس القطاعات، تصدر الصناعة والبناء والأشغال العمومية المرتبة الأولى في الترتيب بثلاثي مناصب العمل، يليها قطاع النقل ثم الخدمات بثلاث واحد لكل منها - 15% و 12% على التوالي - من إجمالي العمالة المنجزة في العشرية والمقدرة ب 300000 منصب عمل.

### الجدول رقم 74 : توزيع الاستثمار والتشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي. 2002-2012.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	حجم الاستثمار	النسبة	حجم العمالة منصب عمل	النسبة
نقل	18697	58	233667	9	46079	15
بناء وأشغال عمومية	5900	18	226627	9	100991	34
صناعة	3445	11	1569597	62	103660	35
خدمات	2844	9	328947	13	35147	12
زراعة	491	2	23657	1	5139	2
صحة	430	1	25711	1	4582	2
سياحة	195	1	135595	5	3517	1
تجارة	2	0	3040	0	0	0
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

### هـ) التوزيع الجغرافي للاستثمار والتشغيل:

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

من خلال الجدول التالي الذي يبين التمرکز الجغرافي وتوطينها حسب المناطق الجغرافية في الجزائر، نلاحظ اختلال في التوازن الجهوي الذي طغي على الهيكل الجغرافي للمشاريع الاستثمارية ، وهو مرآة للتباعد في نسب البطالة بين المناطق. فمعدلات البطالة مرتفعة في المناطق الداخلية والصحراوية وفي الهضاب العليا بسبب تمرکز جل المشاريع في الشمال والشمال الأوسط بالأخص بنسبة 50% لوحدها. هذا الاختلال في التوازن الجهوي تطلب سياسات إنفاقيه مكلفة من طرف الحكومات لتعديل وتصحيح هذا الاختلال في ظل قوانين ترقية ومنح العديد من الامتيازات في قوانين الاستثمار في هذه المناطق بالإضافة إلى البرامج الخاصة التي استفادت منها مناطق الجنوب والهضاب العليا. من زاوية أخرى، نرى بأن المشروع الاستثماري يتمركز بالمنطق والعقلانية تبعاً للظروف المناخية والتضاريس والبيئة المناسبة للنشاط قريبا من السواحل والموانئ والمدن الكبرى وقريبا من الأسواق الكبرى وهو ما يندرج ضمن آلية تخفيض التكاليف.

يبين الجدول التالي أن المناطق الشمالية استحوذت على 77% من العمالة و 67% من المشاريع الاستثمارية في العشرية 2002-2012.

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 75 : التوزيع الجغرافي للاستثمار والتشغيل 2002-2012.

المنطقة	عدد المشاريع	النسبة	حجم الاستثمارات	النسبة	حجم العمالة	النسبة
شمال وسط	13157	41	1035564	42	145017	50
شمال غربي	3804	12	735342	30	39971	13
شمال شرقي	4723	14	342756	13	41922	14
هضاب عليا غربية	931	3	31520	1	7762	3
هضاب عليا وسط	1369	4	105653	4	9121	3
هضاب عليا شرق	3317	11	134273	5	26107	8
جنوب غربي	942	3	41388	2	3908	1
جنوب شرقي	3617	11	108515	4	23491	8
الصحراء الكبرى	144	0	11829	0	1816	1
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

(و) توزيع الاستثمارات والتشغيل حسب حجم المشاريع:

تظهر البيانات الرقمية لنفس الفترة من خلال الجدول التالي أن 97% من المشاريع الاستثمارية لا تتجاوز أغلفتها المالية 200 مليون دينار وقد تكون في شكل وحدات مصغرة وصغيرة ومتوسطة الحجم لها أثر كبير على التشغيل بنسبة 57% من العمالة الاجمالية، في حين أن الوحدات الكبرى التي انفتحت فيها أكبر المبالغ الاستثمارية أي 62% من الاستثمارات لم تساهم إلا ب 13% من مناصب الشغل خلال عشرة سنوات. والجدير بالذكر أن المشاريع الكبرى - حكومية أو أجنبية - ذات الطاقة التمويلية الكبرى تستهلك الحجم الأكبر من رؤوس الأموال ولا تلد الكثير من مناصب العمل بسبب الكثافة العالية لرأس المال، بحيث تكون التكلفة المتوسطة للمنصب الواحد متباعدة

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تتراوح بين 2,85 و 40,53 مليون دينار في الوحدات الصغيرة والوحدات الكبرى على التوالي كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 76 : التكلفة والعمالة المتوسطة حسب حجم المشروع:

حجم المشروع	التكلفة المتوسطة للمنصب الواحد=حجم الاستثمار/العمالة (الوحدة: مليون د.ج)	العمالة المتوسطة للمشروع الواحد=العمالة/عدد المشاريع (الوحدة: عدد مناصب الشغل)
مصغر إلى صغير (من 0 إلى 200 مليون د.ج)	2,85	5,58
متوسط (من 200 إلى 1500 مليون د.ج)	5,07	86
مشاريع كبرى (أكثر من 1500 مليون د.ج)	40,53	253

المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات الجدول السابق.

ي) المساهمة الأجنبية في الاستثمار والتشغيل:

يقاس مدى انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي بمستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذا البلد ومدى تأثيرها على تكوين مناصب الشغل. يظهر الجدول التالي توزيع هذه الاستثمارات حسب قطاعات النشاط المختلفة. نلاحظ أن الصناعة والخدمات تتزعم الترتيب بحصة الأسد من عدد المشاريع -317 مشروع من ضمن 410 - ومن حجمها المالي بنسبة 95% من المبلغ الاجمالي للاستثمار وكذلك من زاوية التأثير على التشغيل بنسبة 81% مناصب الشغل المنجزة من طرف الشركات الاجنبية. نشير إلى أن المشاريع الكبرى الصناعية كانت في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى والاتصالات بالنسبة لقطاع الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، كانت الاستثمارات هامة في قطاع البناء (مشاريع سكنية) والأشغال العمومية (الطريق السير) التي بلغت 15% من عدد المشاريع و 14% من إجمالي التشغيل في نفس الفترة المدروسة. من جهة أخرى، تظل الشراكة في قطاعات الزراعة والصحة والسياحة ضعيفة بنسب ضئيلة في الاستثمار وخلق

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

مناصب الشغل بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة في ترقية السياحة من خلال تهيئة الأقاليم الكبرى للسياحة وبالمقارنة مع التجارب الناجحة للدول المجاورة في باب السياحة.<sup>1</sup>

الجدول رقم 77 : توزيع الاستثمار الأجنبي والتشغيل حسب القطاعات الاقتصادية:

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	حجم الاستثمارات	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
صناعة	220	56	599200	74	23450	57
خدمات	97	23	167118	21	10363	24
بناء وأشغال عمومية	63	15	12082	2	6698	14
نقل	16	4	3991	0	505	1
زراعة	6	1	887	0	82	1
صحة	5	1	6192	1	737	1
سياحة	3	0	13587	2	1124	2
مجموع الاستثمار الأجنبي (1)	410	100	803057	100	42959	100
المجموع الوطني (2)	32004		2546840		299115	
النسبة (1)/(2)	12,81		31,53		14,36	

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. بتصرف.

مما سبق وتحت فرضية مصداقية المعطيات الإحصائية<sup>2</sup> التي وردت في السلسلة الزمنية السابقة لحصيلة الاستثمار والتشغيل المنشورة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للعشرية 2002-2012، نستنتج أن الاستثمار (X) كمتغير مستقل من جهة، يؤثر في التشغيل (Y) كمتغير تابع

<sup>1</sup> بوشويشة رقية (2015)، " الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة: حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، صص 28-32. تؤكد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في مقدمة تقريرها أن الحصيلة الإحصائية السابقة تم إنجازها وتحيينها بمساهمة العديد من الأطراف منها الجمارك والسجل التجاري ومصالح الضريبة والشبابيك الوحيدة اللامركزية في كل ولاية. <sup>2</sup>

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

له، يتمركز في القطاع المحلي دون الأجنبي، وفي القطاع الخاص بالأولوية وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمركزة أساسا في شمال الوطن، و خصوصا في قطاعات الصناعة والبناء والنقل والخدمات وفي شكل وحدات حديثة الإنشاء أو قديمة خضعت للتوسيع.

تطرقت دراسة قياسية<sup>1</sup> إلى العلاقة السالفة الذكر بين الاستثمار الأجنبي ومدى تأثيره على متغير التشغيل من خلال قياس مدى الارتباط بينهما في الدالة  $Y = f(X)$  على ضوء حساب معامل الارتباط ( $r$ ) على أساس المعادلة:

$$R = \sum_{i=1}^{21} (Y_i - Y_m)(X_i - X_m) / (n-1) S_y \cdot S_x$$

حيث:  $r$  هو معامل الارتباط.

$X_i$  هو الاستثمار الأجنبي خلال الفترة  $n$  و  $X_m$  المتوسط الاحصائي.

$Y_i$  هو التشغيل من خلال معدل البطالة في الفترة  $n$  و  $Y_m$  المتوسط الاحصائي.

و  $S_x$  و  $S_y$  هما على التوالي الانحراف المعياري للاستثمار والتشغيل.

تحت فرضية أن المتغير  $X_i$  ممثل في المعدلات النسبية لمساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الفترة 1990-2010 من جهة، وأن  $Y_i$  ممثل معدلات البطالة السنوية من منظور الديوان الوطني للإحصاء، بمعنى قبول فرضية الباحث أن التشغيل الكلي في الجزائر له ارتباط كلي بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو حسب رأينا إلغاء تأثير باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى (العمومي والمحلي الخاص الرسمي والموازي) في هذه المعادلة. نضيف في نفس السياق أن بعض المعدلات القياسية للبطالة في السلسلة الزمنية المدروسة (حوالي 30% بين 1995 و 2000) كان ليست لها علاقة مباشرة بالاستثمار الأجنبي بل سببها الأساسي في توقيف المسار التنموي خلال برنامج التعديل الهيكلي وتراجع الانفاق الاستثماري الحكومي.

خلصت الدراسة إلى أن معامل الارتباط بلغ قيمة  $r = -0,701$  بمعنى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين أي الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة بمعنى، وحسب الباحث، كلما زاد

بن عيشي عمار و بن ابراهيم الغالي ( )، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-1990.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الاستثمار الأجنبي تتخفف البطالة، لكن لاحظنا أن بعض الفترات تفيد العكس - مثلا الفترة 2006-2008 - حيث كانت فيها العلاقة طردية، وهذا دليل على أن الاستثمارات الأجنبية ضئيلة التأثير على العمالة بفعل أن مصدرها الأساسي هو القطاع المحلي الخاص والقطاع العام بدرجة ثانوية، هو ما أثبتته إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. والخلاصة أن تطور التشغيل في الجزائر مصدره متعدد لا بد أن تخضع فيه الدراسة لنمذجة أكثر شمولية تجمع كل القطاعات وتتجاوز إشكالية تضارب المصادر الإحصائية من مصدر إلى آخر.

لم نستطع إنجاز مثل هذا النموذج القياسي الشامل إلا في حدود قياس العلاقة الارتباطية بين متغير الاستثمار المستقر (X) من جهة ومتغير التشغيل التابع (Y) من جهة أخرى، وذلك بسبب تذبذب السلاسل الزمنية وعدم استقرارها كذلك بسبب عدة إشكالات متعلقة بطبيعة ظاهرة البطالة في الدول النامية منها:

-عدم نجاعة القاعدة الإحصائية خاصة بالنسبة لقياس التشغيل في القطاع الموازي والذي يتطلب دراسة معمقة.<sup>1</sup>

-الطبيعة الموسمية للشغل في القطاع الخاص الرسمي والموازي في البناء والتجارة والخدمات وخاصة في الزراعة من جهة، وصعوبة ومدى تطابق النظريات المفسرة للبطالة مع واقع الدول المتخلفة.<sup>2</sup>

-ضعف أجهزة الوساطة في سوق العمل.<sup>3</sup>

نقدم فيما يلي نمودجا قياسيا مبسطا يحتوي على اختبار العلاقة الارتباطية بين متغيري الاستثمار (X) والتشغيل (Y) الممثل في عدد مناصب الشغل المنجزة حسب معطيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار السالفة الذكر والخاصة بالفترة 2002-2012، بهدف تحديد معامل

<sup>1</sup> CNES(2004 ) : «Le secteur informel : Illusions et Réalités ». Op cité. PP 24-36.

<sup>2</sup> J.P.LACHAUD(1975 ) : « Travail et développement : Concepts et Mesure ». Vol 1 et 2. SRT. Université de Grenoble. France. Thèse d'Etat soutenue à l'université de Bordeaux 1. Faculté des sciences économiques. Nov 1975. pp 351-352.

<sup>3</sup> BARBIER(2006 ) : « L'intermédiation dans le marché du travail dans les pays du Maghreb : étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie ». Op cité. pp105-112.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الارتباط (r) ممثلاً في معادلة الانحدار الخطي  $Y = f(X)$  باستعمال برنامج E.Views 07، وانطلاقاً من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة (X) و(Y).

### أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة:

قبل إعداد النموذج القياسي لدالة عدد مناصب الشغل في حجم الاستثمارات لابد أولاً أن نقوم باختبار مدى استقرارية كل سلسلة زمنية للمتغيرين حيث نستخدم في ذلك اختبار ديكي فولر المطور ADF حيث نضع الفرضيتين كما يلي:

➤  $H_0$ : السلسلة الزمنية غير مستقرة وتقبل هذه الفرضية لما تكون مستوى المعنوية (prob) أكبر من 0,05.

➤  $H_1$ : السلسلة الزمنية مستقرة وتقبل هذه الفرضية لما تكون مستوى المعنوية (prob) أقل من 0,05.

بالنسبة لمتغيرات الدراسة حيث نرمز لكل متغير بالرمز:

➤ عدد مناصب الشغل: متغير تابع (Y)

بعد إدخال البيانات في برنامج E.Views 07 نجري الاختبار على كل المتغيرات كما يلي:

1- عدد مناصب: متغير تابع (Y):

كانت نتيجة التحليل كما في الشكل (رقم : 33)

Null Hypothesis: Y has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.727553	0.3872
Test critical values:		
1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(Y)  
Method: Least Squares  
Date: 04/10/16 Time: 03:41  
Sample (adjusted): 2004 2012  
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-0.537676	0.311235	-1.727553	0.1348
D(Y(-1))	0.700340	0.374987	1.867639	0.1110
C	15049.69	10213.57	1.473500	0.1910
R-squared	0.433711	Mean dependent var		-1375.889
Adjusted R-squared	0.244949	S.D. dependent var		12701.67
S.E. of regression	11036.95	Akaike info criterion		21.71709
Sum squared resid	7.31E+08	Schwarz criterion		21.78283
Log likelihood	-94.72689	Hannan-Quinn criter.		21.57522
F-statistic	2.297652	Durbin-Watson stat		1.841003
Prob(F-statistic)	0.181599			

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

بما أن قيمة مستوى المعنوية اكبر من 0.05 سوف نحاول دراسة الاستقرارية بالنسبة للتغيرات الأول والنتيجة كما يلي ( الشكل رقم 34):

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.462395	0.0253
Test critical values:		
1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(Y,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/10/16 Time: 03:46  
Sample (adjusted): 2004 2012  
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.566229	0.387193	-1.462395	0.1870
C	-1410.301	4168.082	-0.338357	0.7450
R-squared	0.234018	Mean dependent var		-1455.222
Adjusted R-squared	0.124592	S.D. dependent var		13364.12
S.E. of regression	12503.91	Akaike info criterion		21.89860
Sum squared resid	1.09E+09	Schwarz criterion		21.94243
Log likelihood	-96.54370	Hannan-Quinn criter.		21.80402
F-statistic	2.138599	Durbin-Watson stat		1.575971
Prob(F-statistic)	0.187029			

بما أن قيمة مستوى المعنوية (prob) أقل من 0,05 نقبل فرضية البديل  $H_1$  وبالتالي فالسلسلة الزمنية الخاصة بمتغير عدد المناصب مستقرة تغايرها الأول ويمكن الاعتماد عليها لبناء نموذج قياسي.

2- حجم الاستثمار: متغير مستقل (X):

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

كانت نتيجة التحليل كما في الشكل الموالي رقم 35

Null Hypothesis: X has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.214267	0.2128
Test critical values:		
1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(X)  
Method: Least Squares  
Date: 04/10/16 Time: 03:56  
Sample (adjusted): 2003 2012  
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.753716	0.340391	-2.214267	0.0577
C	188585.2	101413.2	1.859574	0.1000

R-squared	0.379988	Mean dependent var	940.1000
Adjusted R-squared	0.302487	S.D. dependent var	210923.3
S.E. of regression	176157.3	Akaike info criterion	27.17300
Sum squared resid	2.48E+11	Schwarz criterion	27.23352
Log likelihood	-133.8650	Hannan-Quinn criter.	27.10661
F-statistic	4.902980	Durbin-Watson stat	1.810477
Prob(F-statistic)	0.057696		

بما أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 سوف نحاول دراسة الاستقرار بالنسبة للتغيرات الأول والنتيجة كما يلي: الشكل رقم 36

Null Hypothesis: D(X) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.608637	0.0306
Test critical values:		
1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(X,2)  
Method: Least Squares  
Date: 04/10/16 Time: 04:01  
Sample (adjusted): 2004 2012  
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-1.274766	0.353254	-3.608637	0.0086
C	-14309.41	73583.66	-0.194465	0.8513

R-squared	0.650389	Mean dependent var	-29732.67
Adjusted R-squared	0.600445	S.D. dependent var	348642.5
S.E. of regression	220378.3	Akaike info criterion	27.63721
Sum squared resid	3.40E+11	Schwarz criterion	27.68104
Log likelihood	-122.3674	Hannan-Quinn criter.	27.54263
F-statistic	13.02226	Durbin-Watson stat	2.088349
Prob(F-statistic)	0.008640		

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

بما أن قيمة مستوى المعنوية (prob) أقل من 0,05 نقبل فرضية البديل  $H_1$  وبالتالي فالسلسلة الزمنية الخاصة بمتغير حجم الاستثمار مستقرة في تبايرها الأول ويمكن الاعتماد عليها لبناء نموذج قياسي.

**ثانياً: بناء النموذج القياسي (معادلة الانحدار خطي):**

لدينا المتغيرات التالية:

➤ عدد المناصب: متغير تابع (Y)

➤ حجم الاستثمار: متغير مستقل (X)

وبالتالي فمعادلة الانحدار المتعدد ستكون من الشكل:

$$Y = f(X)$$

بعد إدخال البيانات في برنامج E.Views 07 نجري عملية تقدير معادلة الانحدار الخطي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى: الشكل رقم 37:

Dependent Variable: Y  
Method: Least Squares  
Date: 04/10/16 Time: 04:12  
Sample: 2002 2012  
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12695.52	4688.094	2.708034	0.0241
X	0.065631	0.016448	3.990136	0.0032
R-squared	0.638862	Mean dependent var	28010.45	
Adjusted R-squared	0.598735	S.D. dependent var	14094.30	
S.E. of regression	8928.102	Akaike info criterion	21.19476	
Sum squared resid	7.17E+08	Schwarz criterion	21.26711	
Log likelihood	-114.5712	Hannan-Quinn criter.	21.14916	
F-statistic	15.92119	Durbin-Watson stat	2.088414	
Prob(F-statistic)	0.003157			

ومنه فمعادلة النموذج القياسي تكون كما يلي:

$$Y = 12695.52 + 0.065632 X$$

الملاحظ هنا أن:

➤ العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ذات دلالة إحصائية لأن قيمة مستوى المعنوية

لكل من المعاملين a و b أقل من 0,05.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

- معامل التحديد  $R^2$  مساوي للقيمة 0,6388 بمعنى أن 63,88% من التغيرات في قيمة Y (عدد المناصب) مرتبط بقيمة X (حجم الاستثمار) أما 36,22% فترجع لمتغيرات أخرى؛
- قيمة معامل الارتباط r تساوي جذر قيمة معامل التحديد  $R^2$  بمعنى 0,7992 وبما أن قيمة معامل الارتباط موجبة وتقترب من الواحد الصحيح الموجب، يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية قوية نوعا ما.

من منظور آخر، وحسب المنتدى رجال الأعمال FCE، يمر تطوير الاستثمار كأداة جوهرية للتقليص من البطالة عبر إعادة النظر في هيكل تمويل الاستثمار بقرائن خارج المحروقات حددها المنتدى في العديد من الاقتراحات والتوصيات في ثلاثة محاور:

- إجراءات خاصة بتنشيط وتدعيم الاستثمار بهدف الوصول إلى معدل نمو يفوق 8% سنويا عبر فتح المبادرات للقطاع الخاص وإنشاء بنك مهمته الأساسية التكفل بتمويل الاستثمار في القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا كبيرا في التشغيل.
- التقليص النسبي والتدريجي لفضاءات النشاطات الموازية المنافسة للقطاع الخاص الرسمي.
- تبسيط محيط المؤسسة وتحسين مناخ وبيئة الأعمال في الجزائر.

نتطرق فيما يلي إلى تحليل وتقييم المناخ الاستثماري من وجهة أخرى خارجية مصدرها بعض الهيئات والمنظمات الدولية المتعاملة مع الجزائر في إطار تأمين التجارة الخارجية والقروض أو انفتاحها على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة أو في ظل التعاون الاقتصادي والشراكة ضمن الاتفاقيات التي تربطها ببعض الدول والمنظمات الدولية. يعني ذلك ضرورة عدم الاكتفاء بالتقييم الداخلي لمناخ الاستثمار الذي لا بد أن يقترن بالتقييم من وجهة نظر الهيئات والمنظمات الدولية. فالتقييم الخارجي لمناخ الأعمال في الجزائر له أهمية كبرى وصدى كبير في تسويق الوجهة الجزائرية في الخارج بالإيجاب أو السلب لأنه مرآة للميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري في الخارج.

### المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال من طرف المنظمات والهيئات الدولية:

نقدم في هذا المطلب الثاني بعض النماذج لتقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر والمعتمدة من طرف عينة من الهيئات والمنظمات الدولية، ومن خلال العديد من المعايير

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

والمؤشرات المستعملة في قياس مستوى جاذبية وتنافسية الاقتصاد الجزائري وبيئة أعماله في باب الاستثمار وما له من تأثير على مستوى العمالة كلما توفرت المعطيات الاحصائية.

### 1- التقييم حسب الشركة الفرنسية للتأمين للتجارة الخارجية (COFACE)

منذ تأسيسها سنة 1946، تخصصت هذه الهيئة في مجال تأمين القروض المتعلقة بالتجارة الخارجية Assurance-credit حيث بلغ رقم أعمالها في 2014 حوالي 1441 مليون أورو. تصنف هذه الهيئة بيئة الأعمال ومستوى المعاملات بين الدول على أساس سلم ترتيبى لمستوى الثقة والمخاطر من سبعة درجات تصاعديا من أحسن نقطة أو علامة تدل على عدم وجود مخاطر وضمان القروض (A1) إلى أسوء الوضعيات من حدة المخاطر واحتمال عدم أو استحالة تسديد القروض لبلد ما بالنقطة (D) كما يظهر في الجدول التالي:

#### الجدول رقم 78 : سلم التنقيط للمخاطر حسب شركة COFACE

العلامة	A1	A2	A3	A4	B	C	D
مستوى المخاطر	عدم وجود مخاطر			مخاطر متوسطة			مخاطر جد مرتفعة

www. Coface. Com

المصدر: الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية

يعتمد تقييم وترتيب مناخ كل دولة على مؤشرين هما:

-مؤشر المخاطر القطرية (évaluation-pays).

-مؤشر خاص بمناخ الاستثمار (environnement des affaires).

يشمل المؤشر الأول عدة معايير منها الاستقرار السياسي ومستوى الفساد والرشوة ودرجة انفتاح الاقتصاد ومؤشرات أخرى مثل الظروف المناخية القصوى والمخاطر الصحية مثلا، وهي بمثابة مرآة للأوضاع الكلية الاقتصادية والجيوسياسية للمخاطر القطرية في كل دولة. أما المؤشر الثاني،

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

فيشمل معايير تقيس نوعية بيئة الأعمال الخاصة بنشاط ومحيط المؤسسة والعراقيل والمشاكل التي تعترضها من خلال نتائجها المالية وتوازن حساباتها وقدرتها على التسديد عند الاقتراض.

انطلاقاً من كل هذه المؤشرات الكلية والجزئية، وعلى ضوء تحديد أهم نقاط القوة والضعف لاقتصاد ما خلال فترة زمنية، تقدم هذه الهيئة نقطة وترتيب للدول يشكل الخط الأحمر أو الأخضر في المعاملات التجارية ومنح القروض وكذا قرار الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية في تلك الدولة يبين الجدولين التاليين خلاصة رقمية للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2012-2015 من منظور شركة Coface ، بالمقارنة مع بعض الدول:

### الجدول رقم 79 : أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 2012-2015.

المؤشر	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج المحلي الخام	3,3	2,7	4,0	3,5
معدل التضخم السنوي	8,9	3,3	2,9	4,0
رصيد الميزانية/الناتج المحلي الخام (%)	-4,1	-0,8	-6,2	-12,5
الرصيد الجاري/الناتج المحلي الخام (%)	5,9	0,4	-4,3	-15,7
الدين العمومي/الناتج المحلي الخام (%)	10	8,3	8,8	13,6

المصدر: شركة التأمين على التجارة الخارجية Coface

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول 80 : نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري حسب Coface

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>-مخزون البترول والغاز.</li> <li>-مخزون من الطاقة المتجددة.</li> <li>-سياحة.</li> <li>-مديونية ضعيفة.</li> <li>-احتياط من الصرف(3 سنوات من الاستيراد).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-التبعية إلى المحروقات.</li> <li>-مشاكل استعمال الريع.</li> <li>-معدل البطالة مرتفع لدى فئة الشباب.</li> <li>-البيروقراطية.</li> <li>-ضعف الجهاز المصرفي.</li> <li>-مناخ أعمال غير ملائم.</li> <li>-ضغوطات أمنية خاصة على الحدود الشرقية الجنوبية.</li> </ul>

المصدر : شركة Coface

يبين الجدول التالي موقع الجزائر في عينة من الدول الناجحة أو الفاشلة على ضوء المؤشرات القطرية ومؤشر مناخ الأعمال إلى غاية 19 جوان 2015.

الجدول رقم 81 : موقع الجزائر حسب مؤشري المخاطر القطرية ومناخ الأعمال 2015.

الدولة	مؤشر التقييم المخاطر القطرية	مؤشر مناخ الأعمال
اليابان	A1	A1
كندا	A1	A1
ماليزيا	A2	A3
فرنسا	A3	A1
الإمارات العربية المتحدة	A3	A3
بوتسوانا	A4	A3
الجزائر	A4	B
البحرين	A4	A4
المغرب	A4	A4
تونس	B	B
اليمن	D	D
سوريا	D	D
ليبيا	D	D

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات Coface

من خلال المعطيات السابقة وعلى ضوء تقييم الشركة الفرنسية، يمكن استنتاج أن مستوى مناخ الاستثمار بالنظر إلى المؤشرين السابقين كان متوسط بفعل الصلابة النسبية للتوازنات المالية الخارجية للجزائر من حيث القدرة على تسديد الديون الخارجية وأهمية احتياط الصرف رغم التبعية إلى الإيرادات النفطية في حالة نزول أسعار النفط. تشير هذه الهيئة أن مناخ الاستثمار ما زال يعاني من عدة نقائص اختلالات أهمها:

- هشاشة الإطار المؤسسي الذي يتطلب العديد من الإصلاحات.

- صلابة وعدم مرونة بعض التشريعات والقوانين التي تحد من استقطاب الاستثمار الأجنبي وعلى رأسها المادة 69 من قانون المالية التكميلي من خلال القاعدة 51/49، والواجب تعديلها لتنشيط الشراكة مع المستثمرين الأجانب.

- عدم نجاعة وفاعلية النظام المصرفي.

- تحذر الشركة من المستوى المتذبذب في محيط المؤسسة وضعف قدراتها في التسيير وتسديد الديون.

ما يمكن استخلاصه أن التوازنات الكبرى المحققة على المستوى الكلي لا تتطابق مع ضعف البيئة المحلية للاستثمار رغم الفرص والطاقات المتوفرة في فترة " البحبوحة " وأن ضرورة القيام بالإصلاحات العاجلة في تهيئة مناخ استثماري ملائم يدفع بالتشغيل يظل هدفا استراتيجيا في حالة استمرار تدهور أسعار النفط والتي تعني الرجوع إلى الاقتراض الخارجي من جديد.

### 2- تقييم مناخ الاستثمار حسب هيئة DUCROIRE

تأسست هيئة DuCroire البلجيكية في 1921 لتصبح في الوقت الحالي أسم " الوكالة الوطنية لديكروار"<sup>1</sup> (ONDD) المتخصصة في تأمين التجارة الخارجية وضمان القروض. تعتمد هذه الهيئة في تقييم المخاطر القطرية ومناخ الاستثمار في بلدان العالم على سلم تنقيطي من سبع درجات

<sup>1</sup> ONDD : Office National du DuCroire

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تصاعديا حسب مستوى المخاطر من الدرجة 1 الأقل مخاطر إلى الدرجة 7 التي تعبر على أقصى حدة من المخاطر. يتم تصنيف الدول حسب مؤشرين مركبين هما:

(ا) المخاطر السياسية القطرية والمتضمنة:

-المخاطر قصيرة المدى.

-المخاطر متوسطة وطويلة المدى.

-المخاطر الاستثنائية.

-المخاطر التجارية والمصنفة بثلاثة مستويات (من A إلى B).

(ب) المخاطر المتعلقة بالاستثمار المباشر والتي تتضمن:

-المخاطر المتعلقة بالحرب.

-المخاطر المتعلقة بنزع الملكية والتأميم.

-المخاطر المتعلقة بتحويل الأرصدة الأرباح.

صنفت الجزائر من طرف هذه الهيئة في سنة 2005 في الدرجة 4 من 7 وهو مستوى متوسط ثم حسنت هذه المرتبة إلى الدرجة 3 من 7 إثر مساهمة 44 شركة بلجيكية في المعرض الدولي الثامن والثلاثين بالجزائر والذي تزامن من زيارة وفد بلجيكي من أعلى المستوى مرفق برجال أعمال ومستثمرين بلجيكين، ولعل تقييم هذه الهيئات يسوق أحيانا لبعض الجهات حسب نوعية وكثافة العلاقات السياسية والتجارية بين الدول. يبين الجدول التالي موقع الجزائر بالمقارنة مع عينة من الدول الأخرى.

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 82 : موقع الجزائر في تقييم المخاطر السياسية والاستثمار.

المخاطر	المخاطر المتعلقة بالاستثمار المباشر			المخاطر القطرية السياسية				الدولة
	مخاطر التحويل	مخاطر نزاع الملكية	مخاطر وقوع حرب	مخاطر تجارية (من A إلى C)	مخاطر استثنائية	مدى متوسط وطويل	مدى قصير	
الولايات المتحدة	1	1	1	1	1	1	1	2250
فرنسا	1	1	1	4	1	1	1	2250
اليابان	1	1	2	4	1	1	1	2250
المغرب	3	3	3	4	2	3	2	1325
<b>الجزائر</b>	<b>3</b>	<b>5</b>	<b>4</b>	<b>7</b>	<b>2</b>	<b>3</b>	<b>2</b>	<b>1750</b>
تونس	4	4	4	7	4	4	4	500
روسيا	4	5	4	7	4	4	4	1125
مصر	6	5	5	7	5	6	5	750
ليبيا	7	7	7	7	7	7	7	0

المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات وكالة **Ducroire**.

ما يمكن استخلاصه من تقييم هذه الوكالة أن مستوى المخاطر في الجزائر متوسط بالنسبة لمعظم المؤشرات باستثناء المخاطر ذات الطابع التجاري (أقصى نقطة 7/7) ونسبيا بالنسبة لنزع الملكية (بنقطة مرتفعة 7/5)، وهو دليل على أن الهيئات الدولية تحذر وتحتاط دائما من مدى هشاشة المنظومة القانونية المتذبذبة وقدرة القانون على حماية الملكية. رغم ذلك، فقد وضعت أمنت هذه الوكالة القروض في اتجاه الجزائر بمستوى مرتفع ( 1750 مليون أورو) أحسن من المغرب وروسيا ومصر وتونس كما يظهر في الجدول السابق. كذلك، تشير المعطيات إلى أن مناخ

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الاستثمار الخارجي في وضعية أسوأ من المخاطر السياسية بعلامات تفوق 3 من 7، وهو دليل على ضرورة الاجراءات العاجلة لترقية الاستثمار ومناخه خاصة الأجنبي منه.

### 3-تقييم مناخ الاستثمار من وجهة نظر هيئة *Standard and Poor's*

أنشأت هذه الهيئة الأمريكية في سنة 1846 لتصبح في سنة 1941 مؤسسة متخصصة في تقييم المؤشرات المالية في البورصة وتعبيرا عن مدى ديناميكية النشاط الاقتصادية بحيث تشكل تحليلها وتقاريرها سند مهم للشركات الأجنبية في قراراتها الاستثمارية في الخارج، وذلك من خلال مؤشرها في البورصة "Standard and Poor's rating"

لهذه الشركة عدة منافسين مثل:

.FITCH-

.MOODY'S-

.DAGONG-

ويعتمد تنقيطها لمناخ الاستثمار والأعمال في المدى القصير والطويل على سلم تنقيطي تصاعدي ينطلق أحسن وضعية أمان بدون مخاطر بعلامة AAA في صنف Investment «  
« grade إلى غاية أسوأ درجة بعلامة C و D في صنف « Non Investment Grade »  
والتي تعبر على وجود مخاطر قصوى تحوا دون توفير مناخ ملائم للاستثمار في بلد ما، وهو ما يظهر في السلم التنقيطي لهذه الهيئة من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 83 : معايير سلم التنقيط لدى هيئة Standard and Poor's

Moody's		Fitch		Standard and Poor's		هيئة التقييم
مدى طويل	مدى قصير	مدى طويل	مدى قصير	مدى طويل	مدى قصير	درجة المخاطر
Aaa		AAA		AAA		(1) مخاطر قليلة جدا (Prime)
P-1	Aa1 Aa2 Aa3 A1 A2 A3	A1	AA+ AA AA- A+ A A-	A1+   A1-	AA+ AA AA- A+ A	(2) مخاطر منخفضة إلى متوسطة (High Grade)
P-2  P-3	Baa1 Baa2 Baa3	A2  A3	BBB+ BBB BBB-	A2-  A3	A- BBB+ BBB BBB-	(3) مخاطر متوسطة (Medium Grade)
Not Prime	Ba1 Ba2 Ba3 B1 B2 B3	B	BB+ BB BB- B+ B B-	B	BB+ BB BB- B+ B B-	(4) مخاطر كبيرة (Non investment Grade)
	CCC DDD DD		Caa Ca C	C	CCC+ CCC CCC-	(5) مخاطر قصوى

المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات الشركات الثلاثة المذكورة في الجدول.

[https://fr.wikipedia.org/wiki/grille\\_des\\_notations\\_financieres](https://fr.wikipedia.org/wiki/grille_des_notations_financieres). Consulté le 23-01-2016 à 18h30.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

نتأسف لعدم وجود أي نقيط للجزائر لدى هذه المؤسسة بسبب تذبذب أو سوء مناخ الاستثمار والأعمال إلى درجة عدم إدراجها في سلم ترتيب الدول<sup>1</sup> كما هو الشأن بالنسبة لليبيا. بالمقارنة، حسنت هذه الهيئة نقطة المغرب من BB+ إلى BBB- على المدى الطويل وهو دليل على تحسن بيئة الأعمال وارتقائها إلى درجة Investment Grade بمعنى أكثر ضمان للمغرب في الوصول إلى القروض وأكبر ثقة في تسديدها وأكبر فرص لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. كذلك قبيت تونس في نفس مجال الثقة في نفس الدرجة وبنقطة BBB.

### 4- تقييم مناخ الأعمال حسب وكالتي *Credondo* و *Hermes*

حسب المحلل الاقتصادي والمالي J. Debysheer<sup>2</sup> لدى الوكالة البلجيكية لتأمين القروض المتعلقة بالتجارة الخارجية *Credondo*، فإن مرتبة الجزائر قد انخفضت إلى الدرجة C في سلم تنقيطي من ثلاثة درجات - من A إلى C - وهو دليل على وجود مخاطر تجارية مرتفعة نتيجة احتمال ظهور صعوبات أكبر في تمويل الواردات الجزائرية إثر تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية وبسبب تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات.

يرى نفس المصدر أن تأخر ردود الفعل للسلطات الجزائرية بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الجديدة تمس بسمعتها الخارجية على ضوء المؤشرات السيئة التالية:

- تدهور العملة الوطنية التي فقدت 30% من قيمتها منذ سبتمبر 2014.

- معدلات الفائدة الحقيقية مرتفعة.

- ركود اقتصادي مستمر متدهور تنافسية الاقتصاد الجزائري.

- تفشي الفساد والرشوة على كثير من المستويات والذي يعيق تطوير مناخ الاستثمار.

- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> Journal « Le Financier du 7-4-2010 » in [www.lefinancier-dz.com](http://www.lefinancier-dz.com) . Consulté le 6-4-2016 à 8h00 .

<sup>2</sup> *Algerie-focus* : 2-10-2015 in [www.algerie.focus.com/2015/10/l'investissement-etrangerlalgerie-parmi-les-pays-les-plus-mal-notés](http://www.algerie.focus.com/2015/10/l'investissement-etrangerlalgerie-parmi-les-pays-les-plus-mal-notés). Consulté le 15-02-2016 à 14h15.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

من جهة أخرى، يرى L. Subran محلل لدى هيئة التأمين Hermes أن العديد من الدول المنتجة للبتروول مثل الجزائر قد تفقد في المدى القصير والمتوسط الأدوات اللازمة في سياستها الاقتصادية لتحقيق معدل نمو مقبول بسبب انخفاض سعر النفط، وأنه يستحيل عليها مستقبلا شراء السلم الاجتماعي" بسبب تزايد الضغوطات الاجتماعية مثل الطلب المتزايد على التشغيل وتدهور القدرة الشرائية التي أصبحت تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يقتضي اللجوء أكثر فأكثر إلى الاستدانة والخصخصة وسياسات التقشف. من جهة أخرى، أصبح مبدأ الاعتماد على ندرة الطاقة وهما على ضوء التطور غير المسبوق في استغلال الموارد الطاقة الجديدة والبديلة، مما يطرح إشكال وضرورة تصور نموذج تنموي جديد خارج المحروقات.

### 5- تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر التنافسية العالمية لمنندى DAVOS

إن المنندى العالمي للتنافسية WEF الذي يقام سنويا في سويسرا على أساس ترتيب الدول حسب مؤشر التنافسية الكلية<sup>1</sup> GCI والذي جمع مؤخرا 2500 مشاركا من 140 دولة في دورته السادسة والأربعون بتاريخ 23 جانفي 2016، وبمشاركة الجزائر ممثلة في وزيرها للصناعة والمناجم، يقيم مدى تطور الاقتصاد العالمي وبالأخص مدى تنافسية الاقتصاديات العالمية من خلال مؤشر مركب من 12 مجموعة متكونة من 114 معيار. تحصلت الجزائر على المرتبة 79 في سنة 2014 بتقدم ب21 نقطة مقارنة بالسنة الماضية 2013، ويعود هذا التحسن حسب تقرير المنندى إلى المرتبة الجيدة للجزائر بالنسبة للمعيار الخاص ب "توازن الاقتصاد الكلي" - المرتبة 11-، وكذلك المرتبة المتوسطة نسبيا بالنسبة لمعيار "حجم السوق" بمرتبة 47. يبين الجدول التالي تطور موقع الجزائر في عينة من الدول بين 2013 2014، والتي تظهر التحسن الكبير من زاوية توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة وضعية المديونة وتوازن ميزانية الدولة.

<sup>1</sup> GCI : Global Competitiveness Index  
WEF : World Economic Forum

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 84 : موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2013-2014.

الدولة	مؤشر التنافسية 2013	مؤشر التنافسية 2014
سويسرا	1	1
الولايات المتحدة الامريكية	5	3
الامارات العربية المتحدة	19	12
كندا	14	15
قطر	13	16
فرنسا	23	23
المملكة العربية السعودية	20	24
الصين	29	28
اسبانيا	35	35
تركيا	44	45
جنوب افريقيا	53	56
الأردن	68	64
المغرب	77	72
بوتسوانا	74	74
<b>الجزائر</b>	<b>100</b>	<b>79</b>
إيران	82	83
تونس	83	87
الغابون	112	105

Source : Global Competitiveness Index.

يشير المنتدى من جهة أخرى إلى التأخر الكبير للجزائر فيما يخص المؤشر المتعلق بوضعية النظام المصرفي من خلال الضعف الكبير في "توفر الخدمات البنكية" (المرتبة 133) و"منح القروض" (المرتبة 72) والتي تمثل عائقا كبيرا في تمويل المشاريع الاستثمارية خصوصا بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأخص.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

تظل المرتبة متأخرة كذلك بالنسبة إلى نوعية الهياكل القاعدية المتعلقة بنوعية الطرقات (المرتبة 107) والموانئ (المرتبة 117) والنقل الجوي (المرتبة 128) والتي تشكل أداة لوجستية ضرورية للنهوض بمناخ الاستثمار، كما بينته دراسة أخيرة<sup>1</sup> تضمنت تأثير الاستثمار في الهياكل القاعدية على التشغيل. كذلك، ومقارنة بالدول المجاورة والعربية، تبقى الجزائر أقل تنافسية رغم حجم إمكانياتها المالية.

### 6- تقييم مناخ الاستثمار من طرف صندوق النقد الدولي FMI

تشكل التقارير السنوية المتضمنة المشاورات الثنائية بين صندوق النقد الدولي والجزائر أهم مصدر لتقييم مدى تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازناته الكبرى ومستوى أداء المناخ الاستثماري والتشغيل من خلال الأدوات اللازمة لتحسينه .

فبالنسبة لمناخ الأعمال، ينص تقارير<sup>2</sup> سنتي 2011 و 2014 على تدني وعدم تحسن وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر بالنظر إلى المؤشرات السيئة الصادرة عن منظمة Doing Business التابعة للبنك الدولي نتيجة استمرار العديد من المشاكل والاختلالات التي تعيق المستثمرين والأعمال مثل التمويل والبيروقراطية ومشكل العقار الصناعي وحماية الملكية الخاصة. كذلك، توصي الهيئة الدولية في خلاصة التدابير والتوصيات أن " القيام بالقطاع الخاص هي الأداة الجوهرية لتحقيق نمو مرتفع وتنمية مستدامة تمكن من تقليص البطالة ". تبرر المنظمة ذات التوجه بتبعية الاستثمار العمومي في القطاع الحكومي للتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية مما يقتضي إصلاحات هيكلية أساسها تدعيم القطاع الخاص من خلال تسهيل الإجراءات الخاصة بالتمويل وتحسين بيئة الأعمال، وهو البديل كسياسية تنمية خارج المحروقات. استجابت الجزائر لهذه التوصيات بصفة بطيئة من خلال إنشاء لجنة وطنية<sup>3</sup> من طرف الوزير الأول تم تنصيبها من طرف وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار بتاريخ 10 مارس 2013،

<sup>1</sup> G. GARSOUS (2013) : « Job creation through infrastructure investment ». in World Development. Vol 45. 2013.

<sup>2</sup> Rapport du FMI(2011) sur les consultations bilatérales entre le FMI et l'Algérie au titre de l'article IV des statuts du FMI. n°12/20 . Janvier 2012.

-Rapport du FMI(2014) sur les memes consultations. N° 14/341. Décembre 2014. Washington.

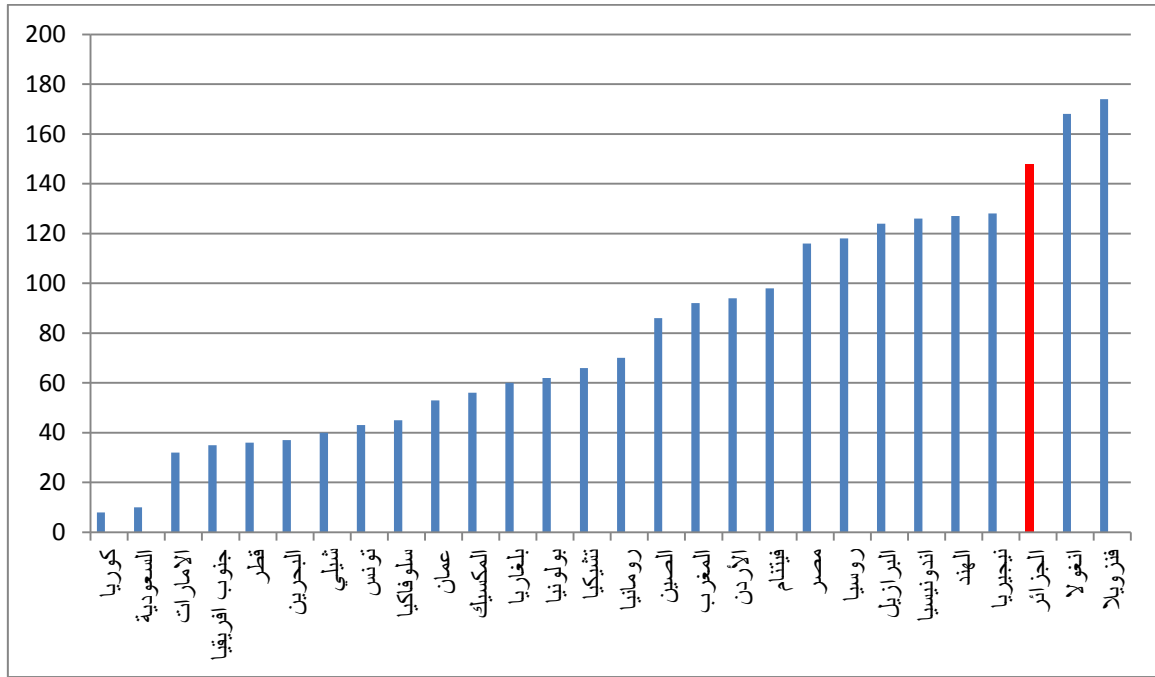
<http://www.imf.org> consulté le 16-03-2016 à 20h00 .

<sup>3</sup> Lettre de mission du cabinet du premier ministre n° 731/DC/PM du 01-12-2012 portant création du Comité d'Evaluation du Climat des Affaires sous le nom « Doing Business-Algérie ».

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

وبحضور ممثل عن البنك الدولي وجميع الأطراف الحكومية والمهنية والنقابية المعنية بهذا الشأن، والتي أسندت إليها مهمة التقييم والنظر في الاجراءات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر. يبين الشكل التالي موقع الجزائر في الترتيب العالمي -المرتبة 148- حسب مؤشرات منظمة .Doing Business

الشكل رقم 38 : ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأعمال لمنظمة (2011)Doing Business.



Source : Rapport du FMI n° 12/20 . Janvier 2012. Washington. P 33.

كما يبين الجدول التالي مرتبة الجزائر من أصل 183 دولة بالنسبة لكل مؤشر على حدى من المؤشرات العشرة المعتمدة في ترتيب منظمة Doing Business الدولية.

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 85 : ترتيب الجزائر حسب مؤشرات منظمة Doing Business .2015

المرتبة في سنة 2015	المرتبة من أصل 183 دولة في سنة 2011	المؤشر
97	59	-القدرة على التسديد.
132	79	-حماية المستثمرين.
127	118	-تحصيل رخصة البناء.
120	122	-احترام وتنفيذ العقود.
131	127	-التجارة الحدودية.
171	150	-تحصيل القروض
141	153	-إنشاء مؤسسة.
147	164	-الربط في شبكة الكهرباء.
176	164	-العبء الضريبي.
157	167	-تسجيل الملكية.

Source :- Rapport du FMI n° 12/20 de Janvier 2012. Appendix. P 33.

-Données Doing Business 2015.

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن الجزائر متأخرة كثيرا بالنسبة للعينة المدروسة المتكونة من دول صاعدة وأخرى منتجة للبتروول حيث كانت في المرتبة الثالثة من زاوية أسوء الترتيب، وفي تدهور من سنة إلى أخرى كما يظهر في الجدول التالي:

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الجدول رقم 86 : تطور ترتيب الجزائر عالميا خلال الفترة 2009-2015.

المرتبة حسب مؤشر Doing Business	السنة
130 من 183	2009
136 من 183	2010
150 من 185	2011
152 من 185	2012
151 من 189	2013
147 من 189	2014
154 من 189	2015

المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات المنظمة العالمية Doing Business

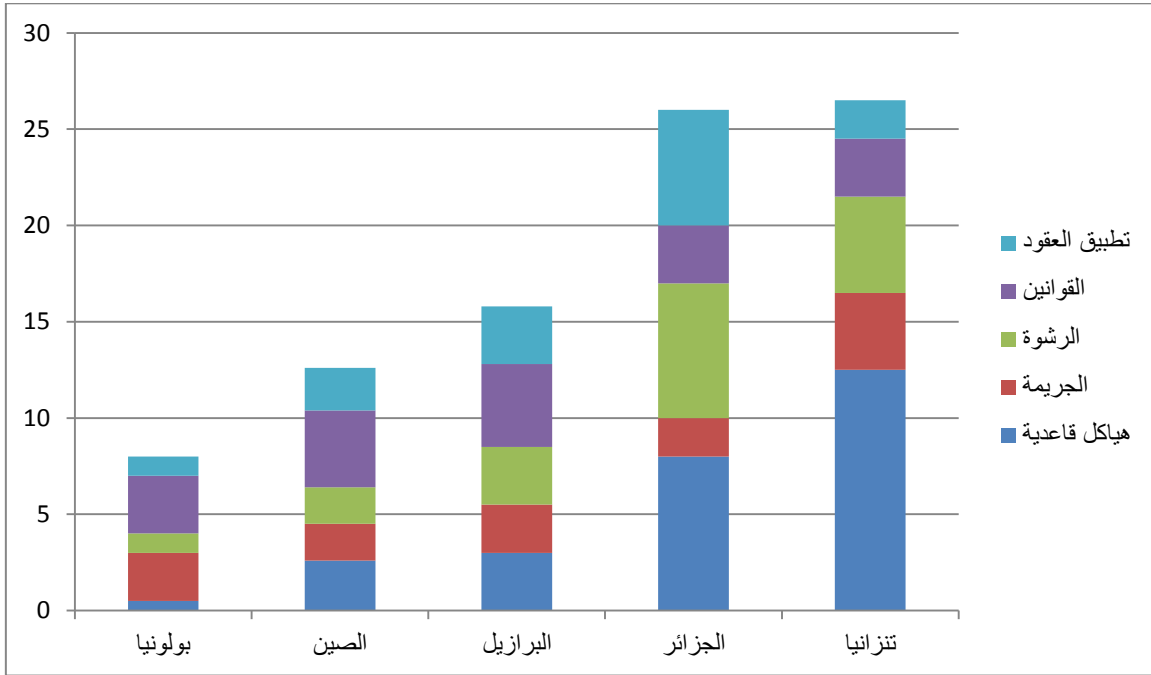
يعنى ذلك أن مناخ الاستثمار في الجزائر ما يزال يعاني من عوائق قانونية ومؤسسية تدل على انعدام الرغبة السياسية في القيام الفعلي بهذا المناخ، وهو ما يثبتته الترتيب الفرعي بالنسبة لكل مؤشر على حدى بحيث أن أغلبية المؤشرات -8 من 10- تتجاوز المرتبة المئة من أصل 168 دولة، خاصة عند إنشاء مؤسسة أو تحصيل قروض تمول بها المشاريع وحتى إشكال الربط بشبكة الكهرباء، ناهيك عن إشكال تسجيل الملكية. كل ذلك يميز النمط البيروقراطي السائد في المعاملات ما دام الريع البترولي هو مرجع ومصدر النشاط الاقتصادي.

من جهة أخرى، يشير البنك الدولي في دراسة<sup>1</sup> حول مناخ الاستثمار في العالم خص 26000 مؤسسة في 53 دولة أن أكبر المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات خاصة الناشئة منها تكمن في المنظومة القانونية وصعوبة احترام العقود ونوعية الهياكل القاعدية و خاصة الرشوة التي تشكل في الجزائر حوالي 6% من التكاليف الإجمالية للمؤسسة كما يظهر في الشكل التالي:

<sup>1</sup> W. Smith et M. Hallward-Driemeier (2005) : « Le climat d'investissement : une donnée primordiale ». Finances et Développement. Mars 2005. p 41.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الشكل رقم 39 : بعض التكاليف لدى المؤسسة في عينة من الدول (%)

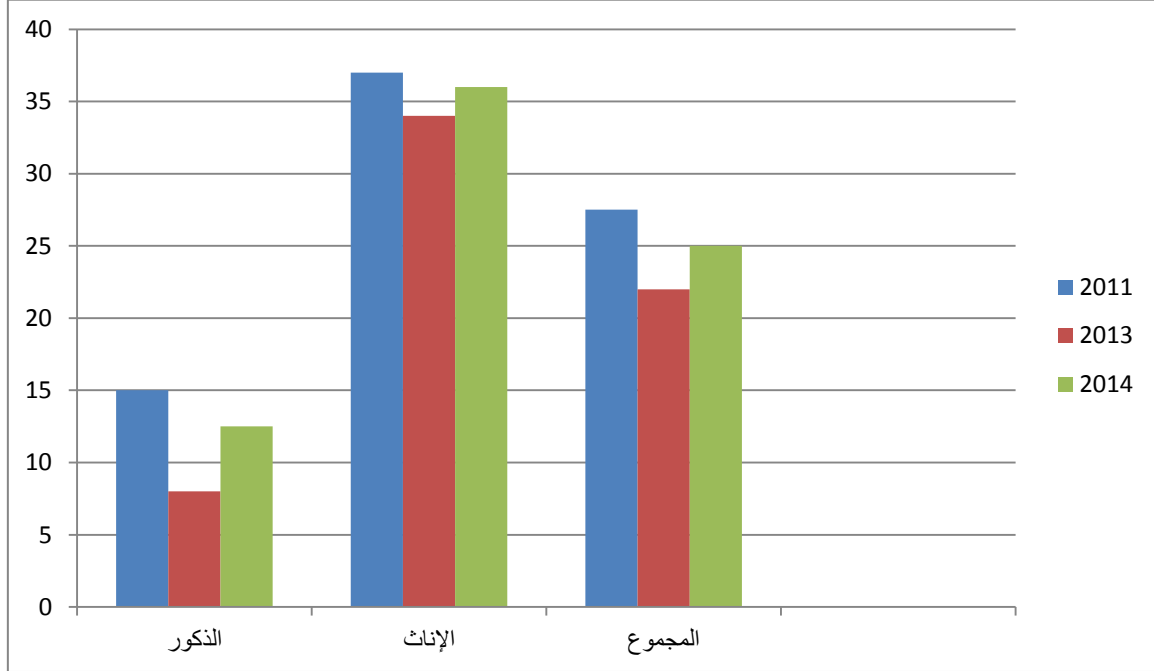


Source : W. Smith et H.Hallward–Dreimeier(2005). Op cité. p41.

أما في باب التشغيل، فإن المنظمة الدولية تحذر من ارتفاع معدل البطالة الخاص بفئة الشباب والفئة النسوية بالخصوص ، والذي يساوي مرتين المعدل الوطني للبطالة. كذلك، فإن معدل التشغيل -بمعنى نسبة العاملين من إجمالي السكان أكثر من 15 سنة - ضعيف لا يتجاوز نسبة 30% مقارنة بمتوسط هذا المعدل في الدول المجاورة مثل المغرب وتونس ومصر الذي يتجاوز 41% حسب نفس المصدر، كما يظهر في الشكل التالي.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الشكل رقم 40 : نسبة الشباب من فئة 15-24 سنة المحرومين من الدراسة والشغل والتكوين (2011-2014).



المصدر: من إنجاز الباحث حسب معطيات تقرير صندوق النقد الدولي.

بالإضافة إلى ذلك ، يشير نفس المصدر إلى الندرة النسبية للعمالة المؤهلة في سوق العمل الجزائرية بالإضافة إلى قلة المرونة في سوق العمل وهو سبب في تعطيل تطوير العمالة في الجزائر.

الخلاصة هي أن مستوى مناخ التشغيل حسب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضعيف إلى متوسط يتطلب إصلاحات هيكلية وسياسات أكثر نجاعة لدفع الاستثمار عبر إعطاء كل الدعم للقطاع الخاص الذي يعتبر كقاطرة التنمية والتشغيل ضمن نموذج تنموي خارج المحروقات.

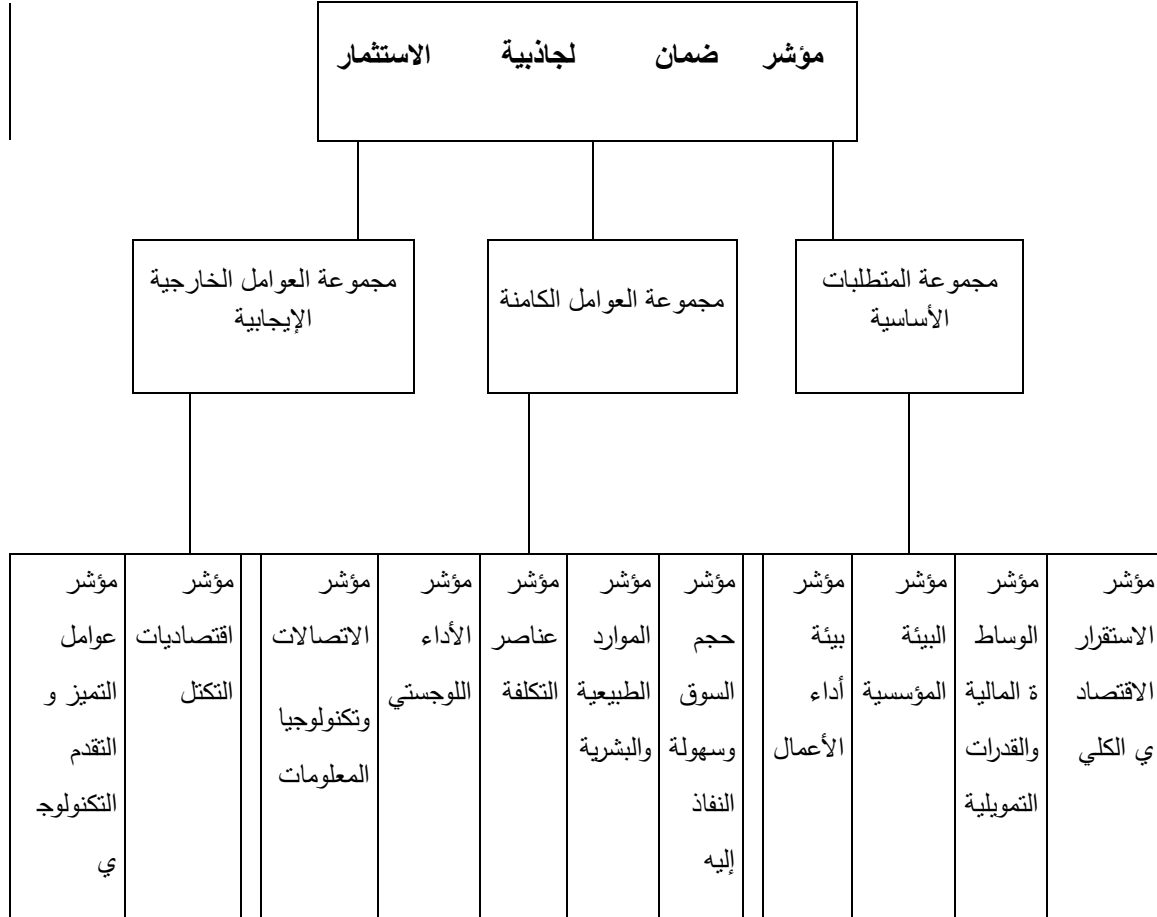
### 7- تقييم مناخ الاستثمار حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

يستند تقييم هذه المنظمة العربية بدولة الكويت في تقاريرها السنوية إلى تحليل وضعية التدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد من وإلى الدول العربية وباقي دول العالم

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

بمجموع 111 دولة منها 18 دولة عربية ومن خلال ثلاثة مجموعات من المعايير متفرعة إلى 11 مؤشر فرعي من إجمالي 60 متغير (حسب الملحق رقم 1).

الشكل رقم 41 : المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

منهجياً، نشير إلى أن:

-بالنسبة للمتغيرات الستين، اعتمدت المؤسسة العربية في تقييمها لجاذبية الاستثمار على متوسط قيمة كل مؤشر للفترة 2010-2012 وذلك لتقليل أثر التقلبات وتعزيز قوة النتائج. كذلك، فإن الدراسة غطت 95% من رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم وهي نسبة معتبرة في التدفقات الرأسمالية العالمية.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

-اعتمدت الدراسة عند غياب المعلومات القطرية والوطنية على بيانات ومقررات المنظمات والهيئات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي. فالهدف من الدراسة هو رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في الدول العربية وأسباب تمركزها في بلدان أو قطاعات دون الأخرى وآثارها الايجابية والسلبية على البلدان المضيفة على التنمية ككل وعلى عدة جوانب مثل القيمة المضافة والتصدير والايرادات الضريبية وتحويل التكنولوجيا وتراكم رأس المال وتطور الاستثمار ومناخه وبالأخص على التشغيل.

من الاستنتاجات الأساسية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يمكن ذكر العناصر التالية:

1) الفشل المقلق للدول العربية في جذب التدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص باستثناء حالي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين تصدرتا الترتيب العربي ب 44% من الاستثمارات ب 45,7 مليار دولار في الفترة 2001-2012، في حين أن الجزائر كانت في المرتبة السادسة عربيا بعد المغرب وتونس ودول الخليج ب 3,8 مليار دولار أي 4% فقط من مجموع الاستثمار الوارد إلى الدول العربية، كما أن نصيب الدول العربية ككل لا يتجاوز حصة البرازيل لوحدها على سبيل المقارنة.

2) تصدرت دولة الكويت الترتيب العربي بالنسبة للاستثمار الصادر إلى باقي العالم ب 35 مليار دولار أي 34,3% ومع السعودية والإمارات والبحرين بأربعة أخماس الاستثمار الصادر العربي أي 81%، في حين أن الجزائر صنفت في مؤخرة الترتيب ضمن " حجم الاستثمار المحدود".

3) الأداء الإجمالي للدول العربية الثاني والعشرون يضل ضعيفا إلى ضعيف جدا في المؤشر المركب للجاذبية، أي 3,5% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهو دليل على ضعف الكفاءة العامة للاقتصاديات العربية وضعف قدرتها التنافسية كون هذا المؤشر مرآة للمدى انفتاح الاقتصاد على العالم وتعبير على جودة مناخ الأعمال وحرية السوق وجودة الخدمات العمومية وطبيعة النظام السياسي والقانوني والمؤسسي ومستوى الابتكار والمبادرة الحرة في الاستثمار والمقاولة وخلق مناصب العمل.

## الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

وعليه تشير النقطة الثالثة من توصيات المنظمة العربية أن " التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار في العالم أثبتت ضرورة الارتكاز على المعلومات الدقيقة والحديثة بشأن بيئة الاستثمار " من جهة، وضرورة " نجاعة السياسة الاستثمارية ضمن خارطة طريق عامة وشاملة للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة بمعنى توضيح العلاقة بين استراتيجية التنمية في الدول العربية وسياسات جذب الاستثمار الخارجي والمحلي بمقتضى العلاقة التكاملية بينهما " <sup>1</sup>.

يبين الشكل التالي موقع الجزائر من المؤشرات الفرعية ضمن المؤشر المركب لجاذبية الاستثمار أن الجزائر استطاعت التحكم نسبيا في مؤشر "الاستقرار الاقتصادي الكلي" وكذلك مؤشر " الموارد الطبيعية والبشرية "، لكن بقيت متأخرة في مؤشر "بيئة المؤسسة" ومؤشر " بيئة أداء الأعمال" وهو التأخر الذي أثبتته مؤشرات Doing Business التابعة للبنك العالمي. في نفس السياق، تشكو الجزائر من ضعف كبير في تمويل الاستثمار ضمن مؤشر "الوساطة المالية والقدرة التمويلية"، بالإضافة إلى ضعف "الأداء اللوجستي" و "عوامل التميز التكنولوجي" كمؤشر يدل على ضعف الابتكار.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2014)، التقرير السنوي حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014"، الكويت، ص ص 18-19.

الفصل الرابع: التقييم الداخلي والخارجي لمناخ الاستثمار والتشغيل في ظل تطور الإطار المؤسسي والقانوني.

الشكل رقم 42 : موقع الجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤسسة العربية لضمان

الاستثمار. 2014.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية.

#### خلاصة الفصل الرابع:

بالرغم من التطور السريع في المنظومة القانونية والمؤسسية المتعلقة بمناخ الاستثمار وعلى ضوء التشريعات المتتالية المتضمنة التعديلات في قوانين الاستثمار من جهة ومؤسسات تأطيره من جهة أخرى، بقيت بيئة الأعمال في مستوى ضعيف إلى متوسط بالنظر إلى استمرار العديد من الاختلالات والفراغات القانونية التي تعيق مبادرة القطاع المحلي والأجنبي. فالقطاع الخاص المحلي ما زال يعاني من مشكلة التمويل وصعوبة التحصل على العقار الصناعي بالإضافة إلى عوائق بيروقراطية ومؤسسية تعطل إنجاز المشروع الاستثماري وتضيع من فرص التشغيل. رغم ذلك، فإن القطاع الخاص بشقيه الرسمي والموازي يسجل بفضل مرونته الكبيرة أكبر حصص في التشغيل والمساهمة في القيمة المضافة.

من جهة أخرى، إن مساهمة القطاع الأجنبي بقيت محدودة من خلال النسبة الضعيفة لتدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، وهو دليل على أن الوجهة الجزائرية لا تشكل مركز الأولويات في قرارات الاستثمار لدى الشركات الأجنبية، التي تركز على بعض القطاعات دون الأخرى وترى في القاعدة القانونية 51/49 عائقا كبيرا في قرارها الاستثماري، بالإضافة إلى عدة حواجز مؤسسية مكلفة مثل الرشوة وندرة اليد العاملة المتخصصة وعوائق لوجستية تجعلها تفضل الدول المجاورة بدلا من الجزائر.

كذلك ومن وجهة نظر أجنبية، يبقى مستوى وجودة بيئة الأعمال وإطارها المؤسسي ضعيف في الجزائر بالنظر إلى مستوى المؤشرات الكلية القطرية لدى المنظمات والهيئات الدولية التي تختتم تقاريرها في أغلب الحالات بضرورة النهوض بمناخ الاستثمار والأعمال بما له من تأثير كبير على دفع التشغيل، وذلك عبر الإسراع في إصلاحات جوهرية في مقدمات إجراءات تحفيزية للقطاع الخاص المحلي وأخرى موجهة بالخصوص إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نموذج تنموي مستدام بعيد المدى.

خاتمة

## خاتمة

إن أكبر الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الرسالة تكمن في مدى شساعة وتعدد المتغيرات والمؤشرات المستعملة في تقييم مناخ الاستثمار، سواء على المستوى الجزئي المتعلق بمحيط وبيئة أعمال المؤسسة، أو على المستوى الكلي عند صعوبة توحيد المؤشرات الكلية القطرية الداخلية منها والخارجية المعتمدة من طرف الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية في تقييم حركة الاستثمار ومدى تأثيرها على التشغيل، وبالتالي كانت نتائج تقييم مناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر متفاوتة نسبيا من مصدر إلى آخر.

من جهة أخرى، تشير معظم المؤشرات في أغلبية الدراسات إلى المستوى الضعيف لأداء المشروع الاستثماري ومناخه في الجزائر، من خلال الصعوبات الكثيرة التي يواجهها المستثمر منذ انطلاق المشروع، والتي تحول دون ديمومة وتطور هذا المشروع في بيئة تتسم بالعديد من الاختلالات الهيكلية والظرفية ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، المؤسسي والقانوني.

بالرغم من المجهودات المعتبرة التي بذلتها الحكومات المتتالية من أجل تطوير مناخ الاستثمار، يمكن من خلال هذه الخلاصة العامة، تقديم موجزا لأهم المعوقات التي ما زالت تعترض تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر، وما ينجر عنها من آثار سلبية في مجال التشغيل.

إن تأخر الحكومة في النهوض بتطوير هيكلية لمقومات وشروط نجاح مناخ الاستثمار، على غرار التجارب الناجحة لدول أخرى أقل وفرة في الإمكانيات، يتضح في تأخر القرار السياسي المتعلق بتأسيس لجنة وطنية في ديسمبر 2012، أسندت لها مهام التكفل وتقييم الوضعية الحالية لمناخ الاستثمار واقتراح التدابير الأولى لتحسينه، وذلك إثر الملاحظات المتكررة الواردة في تقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار المشاورات الثنائية السنوية التي تجمع هذه المنظمات بالجزائر. من جهة أخرى، تشير إلى أن هذا الملف المهم لم يشكل انشغالا رسميا ضمن أولويات البرامج الحكومية إلا مؤخرا، إثر تدهور أسعار النفط وحمية النهوض بالقطاع الخاص كبديل استراتيجي في تحقيق التنمية تحت ضغط منظمات أرباب العمل المحلية ونشوز الشركات الأجنبية فيما يخص الاستثمار في الجزائر. يمكن تلخيص أهم المعوقات التي تحد من فعالية مناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر في النتائج التالية:

## 1- مشكلة التمويل وعصرنة النظام المصرفي:

إن هيمنة القطاع العام على القرار الاقتصادي و كذا احتكاره للموارد المالية تعد من أصعب المشكلات التي تواجه تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة في القطاع الخاص. لا يختلف اثنان في أن طبيعة وهيكل النظام المصرفي في الجزائر وما يتبعه من تدني في مستوى الخدمات البنكية وضعف أدوات وأساليب التسيير ونقص الثقة في تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بسبب مزاحمة القطاع العام له ، يمثل السيمات الأساسية لضعف أداء النظام المصرفي في الجزائر، في غياب سوق نقدية ومالية فعالة وتقرم نشاط البورصة الجزائرية التي تلعب دورا جوهريا في تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها في استثمارات تعود بالفائدة على المستثمرين وتساهم في الحد من البطالة.

إن تفعيل الدور المركزي للبنوك في تمويل الاستثمار والتنمية حتمية في الوقت الراهن على غرار ما يحدث في معظم الدول ، ولن يتحقق هذا الدور إلا بضرورة إعادة هيكلة جذرية في منظومة الاقراض وعصرنة أدوات وأساليب التسيير في البنوك العمومية في الجزائر التي تأخرت خوصصتها لكي تطمح إلى إدماجها في تنافسية فعلية تمكنها من أن تلعب دورا أساسيا في التنمية الوطنية. تكون الأولوية في جدول أعمال هذا الإصلاح في إعادة النظر في قانون النقد والقرض وفتح رأس مال البنوك العمومية بالإضافة إلى العلاقة التي تربط بنك الجزائر بخزينة الدولة.

## 2- إشكال العقار والعقار الصناعي:

خلصت معظم التقارير الرسمية إلى أن إشكال العقار والعقار الصناعي بالخصوص أصبح يشكل عائقا كبيرا في عملية القيام بالاستثمار إلى درجة أن الحكومة قررت مؤخرا إسناد قرار منح الوعاء العقاري للمستثمر عن طريق قرار من والي الولاية. إن لم يكن هذا القرار إجراء تسهيلي لفائدة المستثمرين، فإنه يدل على إن الهيئات المكلفة بالضبط والتسيير ومنح العقارات لم تؤدي المهام الموكلة إليها ، وقد يعود ذلك لأسباب مختلفة منها ثقل الإجراءات والمحاباة والرشوة وغياب سياسات ناجعة في تخطيط وتهيئة الأوعية العقارية الموجهة للاستثمار ضمن مخطط عمراني وعقاري وطني شامل. من المفارقات في هذا الملف الحساس، أن المساحات المتوفرة من زاوية العرض تفوق بكثير حجم الطلب عليها بمعنى ضعف آلية التوفيق بينهما، وهو الدور الذي لا بد أن تلعبه سوق العقار وهي الحلقة المفقودة في هذا السياق. يفسح ذلك المجال إلى العديد من الممارسات السلبية على الاستثمار مثل الفساد والرشوة وخاصة تفشي

المضاربة وتحويل العقارات الممنوحة في إطار المشروع الاستثماري إلى نشاطات أخرى غير المدونة في دفتر الشروط. كذلك، فإن المشكلة العقارية في الجزائر لا تنحصر في العقار الصناعي بل تتسع إلى العقار السياحي والزراعي وحتما إلى العقار الحضري محل كل المضاربات الخيالية حول المدن الكبرى.

### 3-المشاكل البيروقراطية والتنظيمية والفساد:

إن إنشاء شباك وحيد لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بفروعه اللامركزية في كل ولاية لا يحل المشاكل الإدارية والتنظيمية التي تواجه المستثمر. فالإجراءات والملفات المتعلقة بإنشاء مؤسسة مهما قصرت أو سهلت لا تعني أن المناخ الاستثماري ملائم بقدر ما يكون مبدأ ديمومة المشروع وبقائه من الأولويات. وتبقى المرافقة الفعلية والمستمرة للمستثمر من طرف الوكالة هي الحل الوحيد والأنجع لأن تلت المشاريع تموت في مدة سنة أو سنتين بعد انطلاقها وهو الدليل على ضعف دراسات الجدوى ونضج المشروع وتأمينه ضد المخاطر المستقبلية أثناء فترة تأقلم المؤسسة مع بيئتها. صنفت الجزائر من طرف كبرى المنظمات الدولية ضمن الدول المأخرة في مناخ الاستثمار وفي مجال الرشوة التي تشكل نسبة كبيرة من تكاليف المؤسسة، وأن الجدوى من محاربتها لا يقتصر على إنشاء مرصد لمراقبتها بل يتسع ذلك إلى إعادة النظر في المنظومة القانونية ومصداقية الأجهزة القضائية وتدعيم الرقابة الدستورية واللامركزية على كل المستويات في جو تتزايد فيه كل المؤشرات حول الفساد في الجزائر من خلال القضايا الكبرى المطروحة أمام العدالة والرأي العام.

### 4-ضعف الكفاءة والمرونة في سوق العمل:

بقيت كفاءة ومرونة سوق العمل في الجزائر ضعيفة بالنظر إلى تجارب دول أخرى والتي خلصت إلى أن إدراج مرونة أكثر في شروط التعامل في سوق العمل عبر تعديل ومراجعة قوانين العمل كان لها التأثير الإيجابي في ارتفاع نسبة التشغيل في هذه الدول، وذلك من خلال تخفيض تكاليف المؤسسة عند التوظيف أو تسريح العمال. يقتضي الأمر كذلك تسهيل الوساطة في سوق العمل التي تمكن من إعطاء فرصة للوكالات والهيئات الخاصة بهدف التوفيق بين عرض العمل والطلب عليه.

### 5-تهميش دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بقي القطاع الخاص مهما نسبيا بالرغم من مساهمته الكبيرة في القيمة المضافة وخاصة التشغيل وذلك من خلال النسبة القليلة من الموارد الموجهة إليه في ميدان فرص الاستثمار والمناولة والشراكة والعقود في

الصفقات العمومية وحتى حصص الاستيراد من المواد الأولية والتجهيزات. تفيد تجارب الدول المتقدمة في مجال مناخ الاستثمار الناجح أن القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل المصدر الأساسي في عملية التشغيل كونها تخلق أكثر من نصف العمالة في هذه الدول، وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر حتما بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الفاعل. ذلك ما يتجسد في طلبات ممثلي هذا القطاع من خلال منتدى رجال الأعمال الجزائري ضمن اقتراحه لخارطة طريق تعطي الدور الريادي للقطاع الخاص في التنمية مستقبلا.

#### 6- ضعف المساهمة الأجنبية في التشغيل:

بقيت حصة الشركات الأجنبية ضعيفة في الحد من البطالة بسبب الممارسات التمييزية لهذه الشركات التي تشتكي من نقص التأهيل وندرة اليد العاملة المؤهلة المحلية مما يدفعها إلى تفضيل العمالة الأجنبية ذات الانتاجية المرتفعة، كما أنها تحاول بثتى الإغراءات منها الأجور المرتفعة، امتصاص اليد العاملة والإطارات المحلية ذات الكفاءة العالية عند إنجاز مشاريعها. تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مساهمة الشركات الأجنبية ضئيلة بالنظر إلى حجم المشاريع وضخامة الاعتمادات الاستثمارية. من جهة أخرى، تتطلب جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى لسان الشركات الأجنبية، رفع الإشكال القانوني في المادة المتعلقة بالقاعدة 51/49 التي تحد من جاذبية الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، والتي ترى فيها السلطات الجزائرية ضمنا لممارسة سيادتها خاصة في القطاعات الاستراتيجية كونها قاعدة تعمل بها العديد من الدول.

#### 7- تفشي النشاطات الموازية والتحية:

رغم ديناميكيته ومرونتها المؤكدة في الميدان ودورها الكبير في التنمية الاقتصادية وخاصة في باب امتصاص البطالة، أصبحت وتيرة نمو القطاع الموازي غير الرسمي فوضوية تثير القلق في العديد من المجالات والنشاطات، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية والعنيفة أحيانا للقضاء على هذه الظاهرة السائدة حتى في الدول المتقدمة لكن بنسب أقل، أو كما يطالب البعض احتوائها ضمن برنامج يهدف إلى إدماجها في القطاع الخاص الرسمي.

#### 8- ندرة اليد العاملة المؤهلة وتدني مخرجات التعليم العالي وضعف التكوين:

يشتمل المستثمر المحلي والأجنبي من الصعوبة في إيجاد وتوفر المهارات اللازمة في إنجاز المشاريع الاستثمارية خاصة التي تقتضي كثافة عالية من التكنولوجيا وصيانة التجهيزات، وهو دليل على أن مستوى المخرجات من شهادات التعليم العالي تبقى دون المستوى المطلوب لمواكبة الطلب والمستوى العالمي المبني على أساس الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة بالدرجة الأولى.

#### - اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** والمتعلقة بعلاقة المتغير المستقل الممثل في حجم الاستثمارات  $X$  من جهة والمتغير التابع الممثل في حجم العمالة  $Y$  من جهة أخرى ، وباستعمال برنامج E.VIEWS 7 ، تم اختبار مدى استقراره السلاسل الاحصائية من خلال اختبار ديكي فولار المطور ، ومنه تحديد العلاقة الطردية والقوية نوعا ما بين المتغيرين من خلال معادلة الانحدار الخطي التالية:

$$Y = f(X) = 12692,52 + 0,065632 X$$

بمعامل التحديد يساوي 0,6388 بمعنى أن % 63,88 من التغير في قيمة  $Y$  (مناصب الشغل) مرتبطة بقيمة  $X$  (حجم الاستثمارات). أما الباقي أي % 36,22 ترجع لمتغيرات أخرى.

**الفرضية الثانية:** والمتعلقة بمدى تأثير مؤشرات المناخ الاستثماري الناجح في تكوين مستويات مقبولة إلى مرتفعة من التشغيل، حيث لم تتوفر لدينا مجموعة موحدة لمؤشرات القياس الخاصة بمناخ الاستثمار الناجح بدلالة أن أغلبية التقارير القطرية والدولة أظهرت أن مستوى المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال كانت دون المستوى من خلال ترتيب الجزائر في المؤخرة من جهة، وأن تعدد معايير التنقيط والترتيب تختلف من مصدر إلى آخر. فالخلاصة أن ضعف المستويات المحققة في التشغيل في الجزائر سببه ضعف مناخ الاستثمار وعدم ملاءمة بيئة الأعمال.

**الفرضية الثالثة:** والمتعلقة بمدى نجاح التجربة التنموية والاستثمارية في الجزائر في توفير مناصب شغل كافية خلال فترات الإصلاحات الاقتصادية المتتالية، حيث خلصت نتائج الدراسة وفي معظم القطاعات إلى أن تأثير وأداء الاستثمار على الحد من البطالة كان دون المتوسط بتفاوت نسبي بين القطاعات والفئات الاجتماعية من العمالة الناشطة. كانت نسب التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات خاصة في القطاع الخاص الرسمي والموازي تشكل أغلبية الحصص المنجزة في التشغيل ، لكن

تراجعت في القطاع العام مع بقاء مساهمة القطاع الأجنبي ضئيلة. كما خلصت النتائج إلى المعدلات المرتفعة للبطالة في أوساط الشباب والشباب المتحصل على شهادة وبالأخص فئة الإناث منها. يمكن من خلال النتائج السابقة تقديم مجموعة موجزة لبعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مفيدة لتحسين مناخ الاستثمار والتشغيل في الجزائر:

-الإسراع في إعطاء كل الامكانيات للجنة الوطنية التي تم تأسيسها مؤخرا في 2013 والموكلة لها مهام إعادة النظر في الوضعية المقلقة لمناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر ضمن الترتيب العالمي قصد استدراك العديد من الاختلالات التي تعيق تطور مناخ الاستثمار، على أساس أن تهيئة كل الظروف الملائمة لمناخ استثماري ناجح هو بمثابة تحقيق فرص إضافية في التنمية والتشغيل. يحمل مخطط الأعمال السنوي 2013-2014 الكثير من المقترحات المفيدة التي تشكل سندا قويا للقرارات الحكومية.

-النهوض بالقطاع البنكي لتمكينه من أداء الخدمات الناجعة والحديثة اللازمة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة في اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بصفة أشمل على أساس الدور الهام الذي يلعبه في امتصاص نسب كبيرة من البطالين. من التدابير العاجلة نذكر إنشاء بنك متخصص في الاستثمار وادخال اللامركزية في قرارات منح القروض لدى الوكالات بالإضافة إلى التخفيف في مستويات الضمانات المطلوبة من المستثمرين مع إنشاء شبكة إعلامية بين البنوك المانحة للقروض من شأنها تسهيل المعاملات والرقابة وحث الشراكات الممكنة في المشاريع الكبرى.

-التسوية السريعة للإشكالات المطروحة في مجال منح العقار الصناعي للمستثمرين عبر التهيئة لإنشاء سوق عقارية وطنية تعمل بآليات العرض والطلب، ويهدف الحد من المضاربة التي بلغت مستويات تاريخية في أسعار العقار. تهدف هذه التدابير إلى الحد من المضاربة عبر إنشاء مرصد وطني مستقل يراقب الشفافية في سوق العقار. يمكن كذلك رقمنة المعطيات العقارية عبر إنشاء قاعدة معطيات وطنية يطلع عليها كل طرف معني بالاستثمار، مع التفكير في آليات لبيئنة المعاملات العقارية عند تزايد الطلب عليها وتقليص أجال إنجاز عقود منح العقارات وعقود الملكية ورخص البناء، دون أن ننسى تسقيف تكاليف تحرير العقود لدى الموثق.

-التخفيف من العبء الضريبي الذي أثبتت كل النظريات أثره السلبي على التحصيل والإيرادات الجبائية بفعل أن " كثرة الضريبة تميمت الضريبة ". وعليه يترتب نجاح مناخ الأعمال عن تخفيف معدلات

الاقتطاع وتوحيدها جزافيا لمدة أطول عندما تنتج الاستثمارات مستويات عالية من التشغيل خاصة لدى فئات الشباب والشباب الحامل لشهادة. كذلك، لابد من توحيد التزامات المستثمر عبر توجيهه إلى شبك جبايي موحد.

- ضرورة الإسراع بالإجراءات المتعلقة بمعالجة النشاطات في القطاع الموازي من خلال آليات لدمجه في القطاع الخاص الرسمي حفاظا على مناصب الشغل الموجودة . يكون ذلك من خلال إجراءات موضوعية تتدرج ضمن إطار قانوني مندرج للتسوية عبر إحصاء رسمي ومنح التدعيمات الممكنة حسب الحالات تزامنا مع تنشيط دور المجموعات المحلية بهدف ترقية الاستثمارات ذات الطابع المحلي.

-التكثيف من صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وخاصة الأجنبي بالتسويق الفعال للوجهة الجزائرية في الخارج من خلال فتح مكاتب ومراكز إعلام واتصال مهمتها الاستشراف "والتنقيب" عن الفرص الاستثمارية و استقطاب المتعاملين الأجانب، وذلك بالتنسيق مع الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج. يندرج ذلك في إطار أوسع وهو تفعيل كل أنواع الشراكة المفيدة للتشغيل بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

-تحسين الأدوات اللوجستية والخدمات الإدارية والجمركية والتركيز على نوعية البنى التحتية والهياكل القاعدية التي لها علاقة مباشرة بمشاريع الاستثمار.

في النهاية، يمكن فتح آفاق هذه الدراسة إلى نمذجة قياسية حول آثار الاستثمارات على التشغيل في كل القطاعات الاقتصادية يعمق في نظرية التفاعل المتسلسل في المدى القصير والطويل. يكون تقييم المناخ الاستثماري وأثره على التشغيل من خلال عملية موسعة لسبر آراء المستثمرين المحليين والأجانب وكل الأطراف الفاعلة في مناخ الأعمال، وذلك بهدف تشخيص القطاعات والمجالات التي يجب استغلالها مثل السياحة، أو إحداث مركب زراعي صناعي ضخم، أو فرص الاستثمار في الطاقات المتجددة. تخلص هذه الدراسة حينئذ إلى بناء مصفوفة وطنية تحمل عموديا المدخلات من الاستثمارات حسب كل قطاع من جهة، وأفقيا كل المخرجات من التشغيل الدائم والمباشر من جهة أخرى.

## قائمة المراجع

## المراجع

### 1- المراجع باللغة العربية:

#### أولاً: الكتب:

- 1- رشيد فؤاد التميمي وأسامة عزمي سلام (2004)، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- 2- عبد السلام أبو قحف (2001)، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- 3- عبد السلام أبو قحف (2003)، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- 4- دريد كمال آل شبيب (2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5- الحضييري حامد العربي (2000)، تقييم الاستثمارات، إدارة الكتب العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 6- محمد صالح الحناوي (1997)، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 7- ميلودي أبو بكر (1999)، اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع، دار الآفاق، .....
- 8- كامل بكري (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الابراهيمية، الإسكندرية، مصر.
- 9- السعيد بريش (2007)، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
- 10- طاهر حيدر حدران (2008)، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، عمان، الأردن.

- 11-ب.ف.دراكر(1985)،التجديد والمقاولة، ترجمة حسين عبد الفتاح، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.
- 12-زياد رمضان(2005)، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 13-س.أ.شين(2005)، الاستثمار الناجح في التقنيات الحديثة المتقدمة، دار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- 14-عمر صخري(2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر.
- 15-محمد علاء الدين عبد القادر(2003)، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الغات والعولمة وتحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- 16-قاسم نايف علوان(2009)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- 17-حسين عمر(2000)، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- 18-حسين عمر(....)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 19-محمد مطر(2004)، إدارة الاستثمارات-الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 20-عبد الغفار هناء(2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجا، دار الحكم، بغداد، العراق.
- 21-منير ابراهيم هندي(2010)، الفكر الحديث في الاستثمار، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر.
- 22-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(2012)، تقرير حول الاستثمار في العالم، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكة.
- ثانيا: الدوريات:**

- 1-غانم المسيلي ولبنى حسين صالح(2003)، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد 2، دمشق، سوريا.
- 2-بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق(2010)، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 9، جامعة غرداية، الجزائر، صص65-97.
- 3-السعيد بريش(2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حال الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، عدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 4-ناجي بن حسين(2005)، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، عدد 24، جامعة.....
- 5-كريمة حبو(2012)، الاجراءات المتخذة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، عدد 1، ص183.
- 6-رمزي زكي(1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت.
- 7-البشير عبد الكريم(2004)، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلة والمحبطة منها خلال عقد التسعينيات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد....، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف، الجزائر.
- 8-عبد الباسط عبد الله عثمانة وبشير خليفة الزعبي(2009)، العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في الأردن، دراسة تحليلية قياسية(1973-2009)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ص 376-389.
- 9-عادل أحمد الجواد(2005)، البطالة والجريمة، مجلة الأمن والحياة، عدد 278، .....،ص....
- 10-محمد يوسف(1999)، مضمون أهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي12-93 المتعلق بترقية الاستثمار، مجلة إدارة، العدد 2، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، ص 26.

11-البنك الدولي(1991)، تقرير حول التنمية في العالم: رهانات التنمية، واشنطن.

12-البنك الدولي(2006)، تقرير حول النفقات العمومية في الجزائر، مجلد 1 و 2، واشنطن.

13-البنك الدولي(2005) المؤشرات العالمية للتنمية 2005، واشنطن.

### ثالثا: الملتقيات العلمية:

1-علام عثمان(2015)، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي

2001-2014، مداخلة في الملتقى العربي الأول حول "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية

والثبات التشريعي، 25-28/01/2015، شرم الشيخ، مصر، ص ص 1-24.

2-فاروق نشام(2003)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية،

الملتقى الوطني حول : المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 افريل 2003، ص 17.

3-محمد يوسف(2002)، مضمون أحكام الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20

أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، الملتقى الوطني حول :النظام

القانوني للاستثمار في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 29-30 افريل 2002، ص 22.

### رابعا: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1-رقية بوشويشة(2015)، الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار ،

عنابة، الجزائر.

2-مهدي جابر(2016)، أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة قطاع

الصناعات التحويلية( في ولاية عنابة، قالمة، سوق أهراس)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

3- عبد الرزاق مولاي لخضر (2010) ، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .

4- سعدي يحيى (2007)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر .

5- عنان فاطمة الزهراء (2015)، واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وآثارها على التشغيل في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة. الجزائر .

6- عويسي وردة (2015)، الاستثمار الزراعي وأثره على سوق العمالة في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

## 2- المراجع باللغة الأجنبية:

### 1- Ouvrages:

1-K.Ammour, C.Leucate et J.J.Moulin(1974) : « La voie algérienne ».Maspéro. Paris.

2-P.Barthélemy(2000) : « Macroéconomie ». Vuibert. Paris.

3-O.Bellego(2005) : « Dictionnaire des questions sociales : l'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux ». Harmattan. Paris.

4-J.P.Barbier(2006) : « L'intermédiation dans le marché du travail dans les pays du Maghreb : étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et le Tunisie ». BIT.Unité analyse de l'emploi. Genève. Suisse.

- 5-S. Bedrani(1981) : « L'agriculture algérienne depuis 1966. Etatisation ou privatisation ». OPU. Alger.
- 6-A. Benachenhou(1980) : « Planification et développement en Algérie 1962-1980. Presses de l'E.N. Imprimerie commerciale. Alger.
- 7-A. Benachenhou(2006) : « Les nouveaux investisseurs ». Alpha Design. Alger.
- 8-H. Benissad(1994) : « Algérie : Restructurations et réformes économiques 1979-1993 ». OPU. Alger.
- 9-H. Benissad(1999) « L'ajustement structurel : l'expérience des pays du Maghreb. OPU. Alger.
- 10-Blanchard, Solow et Wilson(2011) : « Robotisation, Automation, Labor productivity and employment across country ». MIT. Boston. USA.
- 11-Cnuced(2004) : « Examen de la politique d'investissement en Algérie ». New-York et Genève.
- 12-CNES(2004) : « Le secteur informel : illusions et réalités » . Rapport de la commission relations de travail. Alger. Juin 2004.
- 13-CNES(2004) : « La configuration foncière en Algérie : une contrainte au développement économique » .24<sup>eme</sup> session plénière.Alger .Novembre 2004 .
- 14-I.Fontagné(1991) : « Macroéconomie, prévisions, équilibres et politiques ». Vuibert. Paris.

15–C.Gallez et A.Moroncini(2003) : « Le manager et l’environnement : outils d’aide à la décision stratégique et opérationnelle ». Presses polytechniques et universitaires romandes. Lausanne.Suisse.

16–J.Gautier(1993) : « Les politiques de l’emploi : les marges étroites de la lutte contre le chômage ». Vuibert. Paris. France.

17–R.L.Heilbroner et L.C.Thurow(1979) : « Comprendre la macroéconomie ». Economica. 6<sup>e</sup>édition. Paris. France.

18–A.Henni(1995) : « Essai sur l’économie parallèle : cas de l’Algérie ».ENAG. Alger.

19–A.R.Hadj nacer(1989) : « Les cahiers de la réforme ». Collection n° 1. ENAG.Alger.

20–IMF(2011) : « IMF country report n° 11/40 , Algeria : Statistical appendix »Washington. February 2011.

21–P.Jacquemot et M.Raffinot(1991) : « Le capitalisme d’état algérien ». Maspéro. Paris. France.

22–A.Jacquemin et H.Tulkens et P.Mercier(2006) : « Fondements de l’économie, analyse microéconomique et analyse monétaire ». Vol 1.De Boeck Université. Bruxelles. Belgique.

23–J.Koehl(2003) : « Les choix d’investissement » ; Dunod. Paris. France.

24–J.M.Keynes(1936) : « Théorie générale de l’emploi, de l’interet et de la monnaie ». Pbp. Traduction de J.Largentaye. Paris. 1977.

25–J.M.Keynes( 1933) : « Essai de persuassion ». Gallimard. Paris. France.

- 26–M.Lallement(1994) : « Travail et emploi : le temps des métamorphoses ». Harmattan.Paris. France.
- 27–A.Liejonhufvud(1968) : « On Keynesian Economics and the Economics of Keynes : a study in monetary theory ». Oxford University Press. 1968.
- 28–R.G.Lipsey, D.D.Purvis et P.O.Steiner(1992) : « Macroéconomique ». Gaetan Morin. Quebec. Canada.
- 29–M.Lakehal(2001) : « Dictionnaire d'économie contemporaine ». Hurope.S.L. 2eme édition. Barcelone.
- 30–J.P.Lachaud(1975) : « Travail et développement : concepts et mesure ». SRT. Grenoble. France.
- 31–« Les lois des réformes économiques : 1988–1991 ».ENAG/Editions. Alger.
- 32–M.Mékidèche(2008) : « L'économie algérienne à la croisée des chemins : repères actuels et éléments prospectifs ». Editions Dahlab. Alger.
- 33–M.Musette(2010) : « Algérie, migration et marché du travail ». OIT. Genève. Suisse.
- 34–C.Ménendian(1997) : « Fiches de macroéconomie ». Editions Ellipses. Paris. France.
- 35–ONS(2007) : « Enquete emploi auprès des ménages 2006–2007 ». Alger.
- 36–J.Perrot(1992) : « Les nouvelles théories du marché du travail ». Ed La découverte. Paris . France.

37-S.P.Robbins et R.Stuart-Kotze et M.Koutler(2003) : « Management ». Ed PEARSON-Education. Quebec. Canada.

38-N.E.Sadi(2006) : « La privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux ».OPU. Alger.

39-A.Sauvy(1980) : « La machine et le chômage, le progrès technique et l'emploi ». Dunod. Paris. France.

40-J.Schumpeter(1942) : « Capitalisme, Socialisme et démocratie ». 1ere édition.Traduction de Gael Fain.Ed petite bibliothèque payot. Paris. 1965.

41-A.Tehami(1979) : « Le programme algérien des industries locales ». SNED/OPU. Alger.

42-G.Viratelle(1970) : « L'Algérie algérienne ». Editions ouvrières. Paris. France.

## **2- Revue et Périodiques :**

1-A.Alesina, J.Ozher , N.Roubini et P.Swagel(1996) : « Political instability and economic growth ».Journal of Economic Growth 1. pp 193-215.

2-R.J.Barro et H.Grossman(1971) : « A general Disequilibrium model of income and employment ». American Economic Review. Vol 61.n°1.Mars 1971.pp 82-93.

3-A.Benyacoub(1997) : « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel ». in Confluences Méditerranée. n° 21. Printemps 1997. pp 77-85.

- 4–C.Bernard et H.Solignac–Lecomte(1998) : « Entre l’ajustement et l’ouverture : la transition des entreprises algériennes vers l’économie de marché. Régions en Développement. N° 8. Paris. pp75–96.
- 5–M.Bouhezza(2004) : « La privatisation de l’entreprise publique algérienne et le rôle de l’Etat dans ce processus ». Revue des sciences économiques et de gestion.Université Ferhat Abbès. Sétif. N° 3.
- 6–BIT(2003) : « Marché du travail et emploi en Algérie » Revue du BIT. Genève. Suisse.
- 7–L.Boulbir (2012) : « Crise de l’offre foncière économique en Algérie : du blocage à l’investissement informel, le cas de la ville d’Annaba ». Revue d’économie régionale et urbaine. 2013–3. Armand Collin.pp 353–377.
- 8–E.H.Browning et H.Singh(1993) : « Corporate restructuring, reconfiguring the firm ». Strategic Management Journal. Vol 14. Special Issue.1993.
- 9–W.F.Cascio(1993) : « Downsizing : how do we know, what have we learned ? ». Academy of Management Executive. Vol 7. N° 1. 1993.pp 95–104.
- 10–A.Cheriet(2009) : « Mondialisation de l’économie algérienne : du Big Push à l’ajustement structurel ». Revue des Sciences Humaines. n° 31.Juin 2009. Vol B.Economie. pp 17–36.
- 11–G.D.De Bernis(1971) : « Les industries industrialisantes et les options algériennes ».Revue du Tiers–Monde. Vol XII. N° 47. Juin–Sep 1971.Paris.

- 12-G.D.De Bernis(1966) : « Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale ». Revue d'Economie Appliquée. Tome XIX. N° 3-4.
- 13-M.Ecrement(1980) : « Le programme d'industrie locale de l'Algérie ». Revue du Tiers-Monde. n°80. Paris .1980.
- 14-Hali Edison(2003) : « Qualité des institutions et résultats économiques : un lien vraiment étroit ». Finances et Développement. 2003.
- 15-Femise(2005) : « Profil-Pays : Algérie ». Institut de la Méditerranée, France. Economic Research Forum. Egypt. Janvier 2006.
- 16-N.E.Hammouda(2006) : « Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation ». in informalisation des économies maghrébines(2006). MPRA. Paper N0 58733 . Munich. RFA . pp 68-102.
- 17-M.Karanassou et H.Sala et D.J.Snow(2007) : « The macroeconomics of the labor market : three fundamental views ». IZA Working Paper. Department of Economics. Queen Maru University of London. pp 1-32.
- 18-K.Kpodar(2007) : « Why has employment in Algeria been higher than in MENA and transition countries ? ». IMF Working Paper. African department. Washington.
- 19-D.North(1991) : « Institutions ». Journal of Economic Perspectives. N° 1. Vol 5, 1991.

20–M.Rayvere(2001) : « Le management social des restructurations et la prise en compte du travail : enjeux et défis des restructurations d’entreprises ». International Management. N° spécial. Vol 12. Montréal. Canada. pp 11–18.

21–N.Terki(2012) : « L’investissement direct étranger en Algérie ». Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques. n° 1. Mars 2012. Faculté de Droit. Université d’Alger. Pp 13–.

### **3– Séminaires et colloques :**

1–W.Andreff(1989) : « L’ouverture du tiers–monde socialiste aux investissements directs étrangers ». 5eme colloque du greco–cnrs–efic sur le thème « Investissement international et dynamique de l’économie mondiale ». St–Malo. France. Juillet 1989. Editions Economica. pp 364–391.

2–J.Allouche et P.Laroche et F.Noel(2004) : « Suppression d’emplois et performance de l’entreprise : une méta–analyse ». Actes du congrès de l’AGRH. Tome 4. p1301.

3–A.Belkacem Nacer(2012) : « Territorialisation des politiques publiques et logique foncière en Algérie : évolutions contrastées ». Colloque international sur le thème « 50 ans d’expérience de développement Etat–Economie–Société ». CREAD. Alger.

4–M.Bellataf et B.Arhab(2007) : « Les dispositifs de lutte contre le chômage et d’insertion des jeunes et des femmes au marché du travail : état des lieux et perspectives à Béjaia ». Colloque international sur le thème « Jeunes, générations : continuités/discontinuités/ruptures ». 24–26 Avril 2007. Marseille. France. Pp 7–13.

5–Y.Bellache et P.Adair(...) : « Le secteur informel en Algérie : approches, ampleur et mobilité de la main-d'œuvre » Erudite. Université Paris–Est. p 9.

6–F.Boualem(2008) : « Institutions et attractivité des IDE ». Colloque international sur le thème « Ouverture et émergence en Méditerranée ». 17–18 Octobre 2008. Rabat. Maroc. pp 1–25.

7–P.Bouillaguet(1991) : « Comportement des acteurs et sélectivité du marché du travail ». Actes du colloque sur le thème « Le chômage de longue durée : comprendre, agir, évaluer ». Délégation à l'emploi/MIRE. Paris. Novembre 1991. pp 133–142.Ed Syros–Alternatives. Paris. 1992.

8–CNES(2012) : « La promotion de l'emploi et de la lutte contre le chômage : expérience algérienne ». Séminaire international sur le thème « Les politiques de l'emploi pour les jeunes » . TRESMED. Rabat. Maroc. 30–31 Janvier 2012. P 13.

9–I.Datousaid(...) : « PME et création d'emplois en Algérie : quelles réalités ? ». Communication séminaire.....pp 1–12.

10–J.Freyssinet(1991) : « Comportement des acteurs et sélectivité du marché du travail ». Actes du colloque sur le thème « Le chômage de longue durée : comprendre, agir, évaluer ». Délégation à l'emploi/MIRE. Paris. Novembre 1991. pp 43–59.Ed Syros–Alternatives. Paris. 1992.

11–Moulin(2001) : « Contribution à la connaissance du processus de réduction des effectifs instrumentée par un plan social : une analyse empirique des mécanismes formels et informels » Paris 2. France.

12-V.Rasmus(2000) : « Reconcevoir le processus de création de valeur ». Séminaire annuel de la Direction des statistiques d'entreprise de l'INSEE. INSEE Méthodes. N° 95.Novembre 2000. Paris.

13-M.Sahnoun(2012) : « La PME en tant que renforcement des capacités productives et de création d'emplois ». Communication au Séminaire MIPPI.Addis-Abèba. Ethiopie. 25 Mars 2012.

14-H.Zidouni(2003) : « Evaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie ». Séminaire sur le thème « Fiscalité citoyenne ou économie informelle ». Forum des chefs d'entreprises. FCE. Alger. 09 Avril 2003 .

#### **4-Thèses et mémoires:**

1-K.Lamrous(2015 ) : « L'obtention de prêts, critère d'évaluation du climat d'investissement en Algérie ». Mémoire de Magister. Faculté des Sciences Economiques et de Gestion. Université Mouloud Mameri, Tizi-Ouzou.Algérie.

2-T.E.Malki(2010) : « Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance : analyse empirique dans le cas du Maroc ». Thèse de doctorat en Sciences Economiques. Université de la Méditerranée. Aix-Marseille 2. France.

#### **5-J.O.R.A : RADP**

-n° 28-1990 du 13/07/1990.

-n°..... .du 18/04/1990.

-n°39-1990 du 12/09/1990.

-n°34-82 du 24/08/1992.

- n°64-93 du 10/10/1993.
- n°44-94 du 07/07/1994.
- n°52-96 du 11/09/1996.
- n° 40-96 du 30/06/1996.
- n°91-98 du 06/12/1998.
- n°47-2001 du 22/08/2001.
- n°77-2001 du 15/12/2001.
- n°74-2002 du 13/11/2002.
- n°06-2004 du 25/01/2004.
- n°83-2004 du 26/12/2004.
- n°39-2010 du 23/06/2010.
- n°05-2011 du 26/01/2011.
- n°14-2011 du 06/03/2011.

## **6- Sites internet :**

- [www.algerie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-investissement-et-emploi.html](http://www.algerie-monde.com/forums/economie/8508-relation-entre-investissement-et-emploi.html)
- <http://www.mouvementpourundevveloppementhumain.fr/author/jc-juliani>
- [http://www.prsgroup.com/ICRG\\_methodology.aspx](http://www.prsgroup.com/ICRG_methodology.aspx)

–www.investissementmalin.fr

Siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/Algeria.PER.  
FRENCH.Volume1.pdf

–www.andi.dz

–www.ONS.dz

–www.Doingbusiness.org

–www.coface.com

–www.lepointeco.com/depeches

–www.investis\_medea.org/index.php/componentK2/item/67

–https://www.inf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07210.pdf

https://docs.google.com/viewer?a=vq+cache:zbc2y2wl\_GUJ:www.iefpedia.c  
om

http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2012/O2/29/article.php?sid=130946cid  
=8

–www.unctad.com

الملاحق

# - الملحق رقم 1 -

التي تأسست بموجب القانون رقم 14 لسنة 1974م

## مؤشر ضمان الجارية الاستمرار

مجموعة التوامل الخارجية		مجموعة التوامل الداخلية					مجموعة المتغيرات الأساسية		
مؤشر نمو الصادرات	مؤشر نمو الاستثمارات	مؤشر التضخم	مؤشر البطالة	مؤشر التضخم	مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر تطور السوق	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتجة لـ 24 دولة من منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة	التفاوتات في العرض (البرودات)	كفاءة أداء القطاع المصرفي	ضريبة العمل والمساكنات التجارية (7% من الأرباح)	نصيب عمالة الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	سهولة بدء الأعمال	مؤشر المشاركة والمحاسبة	محل عرض النقد المفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي	
مؤشر تطور بيئة الأعمال	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة نسبة من إجمالي الناتج المحلي	السياسة المالية (الناتج المحلي الإجمالي 100 نقطة)	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	إجمالي معدل التضخم (7% من الأرباح التجارية)	متوسط نمو إنتاجية العمل المحلي	التعامل مع الإفلاس	مؤشر الاستقرار السياسي والحوافز	الانتماء المحلي المعروض للقطاع الخاص نسبة من إجمالي الناتج المحلي	
مؤشر التطور	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة نسبة من إجمالي الناتج المحلي	نسبة مستطفي الإجمالي من السكان	أداء الشركات الكبرى	زمن دفع الضرائب (ساعات سنوية)	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	تسجيل الملكية	مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية	الثقة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كشحة من الناتج المحلي الإجمالي	
المشاركة في إجمالي الناتج المحلي (المباشرة وغيره) نظام لائحة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة نسبة من إجمالي الناتج المحلي	اشتراكات الجهات اإلألى 100 من السكان	جودة رقابة الخدمات المصرفية	متوسط تكلفة التصدير والإيراد (دولار لكل حاوية)	سنوات التطلع الفعالة للأعمال	الحصول على الكهرباء	مؤشر نوعية الأطر التنظيمية		
مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي			تبع وتغير الأداء		مؤشر التنمية البشرية	الحصول على الائتمان	مؤشر جودة القانون		
مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي			زمن الجلاء للإجراءات		مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	حماية المستثمرين	مؤشر السيطرة على الفساد		
			مؤشر أداء النقل الجوي			تقليل العقود			



Textes de référence

- 1) - Ordonnance N° 01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement (JORA N° 47-2001).
- 2) - Ordonnance N° 06-08 du 15 juillet 2006 modifiant et complétant l'ordonnance n° 01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement (JORA N° 47-2006).
- 3) - Ordonnance N°09-01 du 22 juillet 2009 portant la loi de finance complémentaire pour 2009 (JORA N° 44-2009).

## Préambule

Le présent document reprend sous une forme consolidée les modifications et les compléments apportés à l'ordonnance N° 01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement par les ordonnances N° 06-08 du 15 juillet 2006 et N°09-01 du 22 juillet 2009 portant loi de finances complémentaire pour 2009.

Cette initiative répond à un souci pratique, celui de mettre à la disposition des investisseurs potentiels le texte de base régissant le développement de l'investissement en Algérie en un seul et unique document au lieu et place des trois textes de référence se rapportant au même objet.

Version consolidée par les services de la CACI

Ordonnance n° 01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement modifiée et complétée par l'ordonnance n° 06-08 du 15 juillet 2006 et l'ordonnance n° 2009-01 du 22 juillet 2009.

#### Le Président de la République,

Vu la Constitution, notamment ses articles 122 et 124;

Vu la loi n° 88-18 du 18 juillet 1988 portant adhésion à la convention pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères adoptée par la conférence des Nations Unies à New York le 10 juin 1958;

Vu l'ordonnance n° 95-04 du 19 Chaâbane 1415 correspondant au 21 janvier 1995 portant ratification de la convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements, entre Etats et ressortissants d'autres Etats;

Vu l'ordonnance n° 95-05 du 19 Chaâbane 1415 correspondant au 21 janvier 1995, portant approbation de la convention portant création de l'agence internationale de garantie des investissements;

Vu l'ordonnance n° 66-22 du 26 mars 1966, relative aux zones et sites touristiques;

Vu l'ordonnance n° 75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil;

Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce;

Vu l'ordonnance n° 76-105 du 9 décembre 1976, modifiée et complétée, portant code de l'enregistrement;

Vu la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes;

Vu la loi n° 83-03 du 5 février 1983 relative à la protection de l'environnement;

Vu la loi n° 83-11 du 2 juillet 1983, modifiée et complétée, relative aux assurances sociales;

Vu la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances;

Vu la loi n° 86-14 du 19 août 1986, modifiée et complétée, relative aux activités de recherche, d'exploitation et de transport par canalisation, des hydrocarbures;

Vu la loi n° 87-03 du 27 janvier 1987, relative à l'aménagement du territoire;

Vu la loi n° 90-08 du 7 avril 1990, relative à la commune;

Vu la loi n° 90-09 du 7 avril 1990, relative à la wilaya;

Vu la loi n° 90-10 du 14 avril 1990, modifiée et complétée, relative à la monnaie et au crédit;

Vu la loi n° 90-30 du 1er décembre 1990 portant loi domaniale;

Vu la loi n° 90-36 du 31 décembre 1990 portant loi de finances pour 1991, notamment ses articles 38 et 65 relatifs aux codes fiscaux; (NDLR : instituant l'IRG, l'IBS et la TVA).

Vu le décret législatif n° 93-12 du 19 Rabie Ethani 1414 correspondant au 5 octobre 1993, relatif à la promotion de l'investissement;

Vu l'ordonnance n° 95-22 du 29 Rabie El Aouel 1416 correspondant au 26 août 1995, modifiée et complétée, relative à la privatisation des entreprises publiques;

Vu la loi n° 01-10 du 11 Rabie Ethani 1422 correspondant au 3 juillet 2001 portant loi minière;

**Autres textes visés par l'ordonnance 06-08 :**

Vu l'ordonnance n° 01-04 du Aouel Joumada Ethania 1422 correspondant au 20 août 2001 relative à l'organisation, la gestion et la privatisation des entreprises publiques économiques ;

Vu la loi n° 01-20 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire ;

Vu la loi n° 03-01 du 16 Dhou El Hidja 1423 correspondant au 17 février 2003 relative au développement durable du tourisme ;

Vu la loi n° 03-03 du 16 Dhou El Hidja 1423 correspondant au 17 février 2003 relative aux zones d'expansion et sites touristiques ;

Vu la loi n° 03-10 du 19 Joumada El Oula 1424 correspondant au 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable ;

Vu la loi n° 05-07 du 19 Rabie El Aouel 1426 correspondant au 28 avril 2005 relative aux hydrocarbures ;  
Le Conseil des ministres entendu,

**Promulgue l'ordonnance dont la teneur suit:**

**TITRE I**

**DISPOSITIONS GENERALES**

**Article 1er.** - La présente ordonnance fixe le régime applicable aux investissements nationaux et étrangers réalisés dans les activités économiques de production de biens et de services ainsi que les investissements réalisés dans le cadre de l'attribution de concession et/ou de licence.

**Art. 2.** - Il est entendu par investissement au sens de la présente ordonnance:

1. - les acquisitions d'actifs entrant dans le cadre de création d'activités nouvelles, d'extension de capacités de production, de réhabilitation ou de restructuration;
2. - la participation dans le capital d'une entreprise sous forme d'apports en numéraires ou en nature;

3. - les reprises d'activités dans le cadre d'une privatisation partielle ou totale.

**Art. 3. (modifié par l'ordonnance n° 06-08)** - Les investissements visés aux articles 1 et 2 ci-dessus, à l'exception de ceux visés à l'alinéa 2 du présent article, bénéficient des avantages de la présente ordonnance.

La liste des activités, biens et services exclus des avantages prévus par la présente ordonnance est fixée par voie réglementaire après avis conforme du conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessous.

**Art. 4. (modifié par l'ordonnance n° 06-08)** - Les investissements sont réalisés librement sous réserve de la législation et des réglementations relatives aux activités réglementées et au respect de l'environnement. Ils bénéficient de plein droit de la protection et des garanties prévues par les lois et règlements en vigueur.

Les investissements bénéficiant des avantages de la présente ordonnance font l'objet, préalablement à leur réalisation, d'une déclaration d'investissement auprès de l'agence visée à l'article 6 ci-dessous.

**Art. 4 bis. (créé par l'ordonnance 09-01)** - Les investissements étrangers réalisés dans les activités économiques de production de biens et de services font l'objet, préalablement à leur réalisation, d'une déclaration d'investissement auprès de l'agence visée à l'article 6 ci-dessous.

Les investissements étrangers ne peuvent être réalisés que dans le

cadre d'un partenariat dont l'actionnaire national résident représente 51% au moins du capital social. Par actionnaire national, il peut être entendu l'addition de plusieurs partenaires.

Malgré les dispositions du précédent alinéa, les activités de commerce extérieur ne peuvent être exercées par des personnes physiques ou morales étrangères que dans le cadre d'un partenariat dont l'actionnaire national résident est égal au moins à 30% du capital social.

Tout projet d'investissement étranger direct ou d'investissement en partenariat avec des capitaux étrangers doit être soumis à l'examen préalable du conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessous.

Les investissements étrangers directs ou en partenariat sont tenus de présenter une balance en devises excédentaires au profit de l'Algérie pendant toute la durée de vie du projet. Un texte de l'autorité monétaire précisera les modalités d'application du présent alinéa.

Les financements nécessaires à la réalisation des investissements étrangers, directs ou en partenariat, à l'exception de la constitution du capital, sont mis en place, sauf cas particulier, par recours au financement local. Un texte réglementaire précisera, en tant que de besoin, les modalités d'application des présentes dispositions.

Art. 4 ter. (créé par l'ordonnance 09-01) . Les investissements étrangers réalisés en partenariat avec les entreprises publiques économiques doivent satisfaire aux conditions édictées à l'article 4 bis ci-dessus.

Ces dispositions sont également applicables dans le cas de l'ouverture du capital des entreprises publiques économiques à l'actionnaire étranger.

Les modalités d'application du présent article seront précisées, en tant

Art. 4 quater. (créé par l'ordonnance 09-01)- Les investissements réalisés par des nationaux résidents en partenariat avec les entreprises publiques économiques ne peuvent être réalisés que dans le cadre d'une participation minimum de ces entreprises égale ou supérieure à 34% du capital social.

Ces dispositions sont également applicables dans le cas de l'ouverture du capital des entreprises publiques économiques à l'actionnaire national résident.

A l'expiration de la période de cinq années et après constatation dûment établie du respect de tous les engagements souscrits, l'actionnaire national peut lever, auprès du conseil des participations de l'Etat une option d'achat des actions détenues par l'entreprise publique économique.

En cas d'approbation par le conseil, la cession est réalisée au prix préalablement convenu dans le pacte d'actionnaires ou au prix fixé par le conseil.

Les modalités d'application du présent article seront précisées, en tant que de besoin, par voie réglementaire.

Art. 4 quinquies (créé par l'ordonnance 09-01).- L'Etat ainsi que les entreprises publiques économiques disposent d'un droit de préemption sur toutes les cessions de participations des actionnaires étrangers ou au profit d'actionnaires étrangers.

Le droit de préemption s'exerce conformément aux prescriptions du code de l'enregistrement.  
Les modalités d'application du présent article seront précisées, en tant que de besoin, par voie réglementaire.

Art. 5. - La forme et les modalités de la déclaration d'investissement, de la demande d'avantages et de la décision d'octroi des avantages, sont fixées par voie réglementaire.

**Art. 5. (modifié par l'ordonnance n° 06-08)** - Il est créé une agence nationale de développement de l'investissement ci-après dénommée "l'agence".

**Art. 7. (modifié par l'ordonnance n° 06-08 et l'ordonnance 09-01)** - Sous réserve des dispositions particulières applicables aux investissements présentant un intérêt pour l'économie nationale, l'agence a pour mission de dynamiser le traitement des demandes d'avantages pour les investissements.

L'agence peut, en contrepartie des frais de traitement des dossiers, percevoir une redevance versée par les investisseurs. Le montant et les modalités de perception de la redevance sont fixés par voie réglementaire.

**Art. 7 bis. (créé par l'ordonnance n° 06-08 et modifié par l'ordonnance 09-01)** - Les investisseurs estimant lésés, au titre du bénéfice des avantages, par une administration ou un organisme chargé de la mise en oeuvre de la présente ordonnance ainsi que ceux faisant l'objet d'une procédure de retrait engagée en application de l'article 33 ci-dessous, disposent d'un droit de recours.

Ce recours est exercé auprès d'une commission dont la composition, l'organisation et le fonctionnement sont fixés par voie réglementaire.

Ce recours s'exerce sans préjudice du recours juridictionnel dont bénéficie l'investisseur.

Ce recours doit être exercé dans les quinze (15) jours qui suivent la notification de l'acte objet de la contestation. En cas de silence de l'administration ou de l'organisme concernés, ce délai ne peut être inférieur à deux (2) mois à compter de la saisine.

Le recours visé à l'alinéa ci-dessus est suspensif des effets de l'acte contesté. Toutefois, l'administration peut prendre des mesures conservatoires.

La commission statue dans un délai d'un (1) mois. Sa décision est opposable à l'administration ou à l'organisme concernés par le recours.

**Art. 8. - La décision de l'agence indique, outre le bénéficiaire, les avantages accordés à celui-ci ainsi que les obligations à sa charge conformément aux dispositions de la présente ordonnance.**

Un extrait de la décision de l'agence identifiant le bénéficiaire et les avantages accordés fait l'objet d'une publication au bulletin officiel des annonces légales.

## TITRE II

### LES AVANTAGES

#### Chapitre I

##### Le régime général

**Art. 9. (modifié par l'ordonnance n° 06-08 et l'ordonnance n°09-01)** - Outre les incitations fiscales, parafiscales et douanières prévues par le droit commun, les investissements définis aux articles 1 et 2 ci-dessus, bénéficient :

① Au titre de leur réalisation telle que visée à l'article 13 ci-dessous, des avantages suivants :

- a) exonération de droits de douane pour les biens non exclus, importés et entrant directement dans la réalisation de l'investissement;
- b) franchise de la TVA pour les biens et services non exclus importés ou acquis localement entrant directement dans la réalisation de l'investissement;
- c) exemption du droit de mutation à titre onéreux pour toutes les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de l'investissement concerné.

② Au titre de l'exploitation après constat d'entrée en activité établi par

les services fiscaux à la diligence de l'investisseur, pour une durée de cinq (5) ans s'il crée plus de 100 emplois au moment de démarrage de l'activité.

a) de l'exonération de l'impôt sur le bénéfice des sociétés (IBS),  
b) de l'exonération de la taxe sur l'activité professionnelle (TAP);

**Art. 9 bis . (créé par l'ordonnance n°09-01)** - L'octroi des avantages du régime général est subordonné à l'engagement écrit du bénéficiaire à accorder la préférence aux produits et services d'origine algérienne.

Le bénéfice de la franchise de la taxe sur la valeur ajoutée est limité aux seules acquisitions d'origine algérienne. Toutefois, cet avantage peut être consenti lorsqu'il est dûment établi l'absence d'une production locale similaire.

Le taux de la préférence aux produits et services d'origine algérienne ainsi que les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire.

**Art. 9 ter. (créé par l'ordonnance n°09-01)**- Les investissements dont le montant est égal ou supérieur à 500 millions de dinars ne peuvent bénéficier des avantages du régime général que dans le cadre d'une décision du conseil national de l'investissement.

## Chapitre II

### Le régime dérogatoire

**Art. 10.-** Bénéficient d'avantages particuliers:

- 1- les investissements réalisés dans les zones dont le développement nécessite une contribution particulière de l'Etat,
- 2 - ainsi que ceux présentant un intérêt particulier pour l'économie nationale et notamment lorsqu'ils utilisent des technologies propres

susceptibles de préserver l'environnement, de protéger les ressources naturelles, d'économiser l'énergie et de conduire au développement durable.

Les zones visées à l'alinéa 1er, ainsi que les investissements visés à l'alinéa 2 ci-dessus sont définis par le Conseil National de l'investissement cité à l'article 18 ci-dessous.

**Art. 11 (modifié par l'ordonnance n° 06-08)**. - Les investissements portant sur des activités non exclues des avantages et réalisées dans les zones citées à l'alinéa 1er de l'article 10 ci-dessus bénéficient des avantages suivants :

1. - Au titre de la réalisation de l'investissement:

- exemption du droit de mutation à titre onéreux pour toutes les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de l'investissement;
  - application du droit fixe en matière d'enregistrement au taux réduit de deux pour mille (2‰) pour les actes constitutifs de sociétés et les augmentations de capital;
  - prise en charge partielle ou totale par l'Etat, après évaluation de l'Agence, des dépenses au titre des travaux d'infrastructures nécessaires à la réalisation de l'investissement;
  - franchise de la TVA pour les biens et services non exclus des avantages entrant directement dans la réalisation de l'investissement, qu'ils soient importés ou acquis sur le marché local.
- exonération de droits de douane pour les biens importés non exclus des avantages, entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
2. - Après constat de mise en exploitation établi par les services fiscaux à la diligence de l'investisseur :
    - exonération, pendant une période de dix (10) ans d'activité effective,

de l'impôt sur le bénéfice des sociétés (IBS) et de la taxe sur l'activité professionnelle (TAP);

- exonération, à compter de la date d'acquisition, de la taxe foncière sur les propriétés immobilières entrant dans le cadre de l'investissement pour une période de dix (10) ans.

**Art. 12. (modifié par l'ordonnance n° 06-08)** - Les investissements visés à l'alinéa 2 de l'article 10 ci-dessus donnent lieu à l'établissement d'une convention négociée dans les conditions prévues à l'article 12 bis ci-dessous.

La convention est conclue par l'agence, agissant pour le compte de l'Etat, après approbation du conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessus. La convention est publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

**Art. 12 bis (créé par l'ordonnance 06-08)** - Bénéficient d'avantages établis par voie de négociation entre l'investisseur et l'agence agissant pour le compte de l'Etat, sous la conduite du ministre chargé de la promotion des investissements, les investissements présentant un intérêt pour l'économie nationale.

Les investissements présentant un intérêt pour l'économie nationale sont identifiés selon des critères fixés par voie réglementaire après avis conforme du conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessus.

**Art. 12 ter (créé par l'ordonnance 06-08 et complété par l'ordonnance 09-01)** - Les avantages susceptibles d'être accordés aux investissements visés à l'article 12 bis ci-dessus peuvent comprendre tout ou partie des avantages suivants :

1 - En phase de réalisation, pour une durée maximale de cinq (5) ans :

a) d'une exonération et/ou franchise des droits, taxes, impositions et autres prélèvements à caractère fiscal frappant les acquisitions opérées tant par voie d'importation que sur le marché local, des biens et services nécessaires à la réalisation de l'investissement ;

b) d'une exonération des droits d'enregistrement portant sur les mutations des propriétés immobilières affectées à la production ainsi que la publicité légale dont elles doivent faire l'objet ;

c) d'une exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs de sociétés et les augmentations de capital ;

d) d'une exonération de la taxe foncière sur les propriétés immobilières affectées à la production.

2 - En phase d'exploitation, pour une durée maximale de dix (10) années à compter du constat d'entrée en exploitation établi par les services fiscaux, à la diligence de l'investisseur :

a) d'une exonération de l'impôt sur le bénéfice des sociétés ;

b) d'une exonération de la taxe sur l'activité professionnelle.

Outre les avantages visés aux alinéas 1 et 2 ci-dessus, des avantages supplémentaires peuvent être décidés par le conseil national de l'investissement conformément à la législation en vigueur.

3- Sans préjudice des règles de concurrence, le conseil national de l'investissement est habilité à consentir, pour une période qui ne peut excéder cinq années, des exemptions ou réductions des droits, impôts ou taxes, y compris la taxe sur la valeur ajoutée grevant les prix des biens produits par l'investissement entrant dans le cadre des activités industrielles naissantes.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire.

**Art. 13.** - Les investissements visés aux articles 1er, 2 et 10 ci-dessus doivent être réalisés dans un délai préalablement convenu lors de la décision d'octroi des avantages. Ce délai commence à courir à dater de la notification de la dite décision sauf décision de l'agence, citée à l'article 6 ci-dessus, fixant un délai supplémentaire.

### TITRE III

#### GARANTIES ACCORDEES AUX INVESTISSEMENTS.

**Art. 14.** - Les personnes physiques et morales étrangères reçoivent un traitement identique à celui des personnes physiques et morales algériennes, eu égard aux droits et obligations en relation avec l'investissement.

Les personnes physiques et morales étrangères reçoivent toutes le même traitement sous réserve des dispositions des conventions conclues par l'Etat algérien avec les Etats dont elles sont ressortissantes.

**Art. 15.** - Les révisions ou abrogations susceptibles d'intervenir à l'avenir ne s'appliquent pas aux investissements réalisés dans le cadre de la présente ordonnance à moins que l'investisseur ne le demande expressément.

**Art. 16.** - Sauf dans les cas prévus par la législation en vigueur, les investissements réalisés ne peuvent faire l'objet de réquisition par voie administrative.

La réquisition donne lieu à une indemnisation juste et équitable.

**Art. 17.** - Tout différend entre l'investisseur étranger et l'Etat algérien, résultant du fait de l'investisseur ou d'une mesure prise par l'Etat algérien à l'encontre de celui-ci, sera soumis aux juridictions compétentes sauf conventions bilatérales ou multilatérales conclues par l'Etat algérien, relatives à la conciliation et à l'arbitrage ou accord spécifique stipulant une clause compromissoire ou permettant aux parties de convenir d'un compromis par arbitrage ad hoc.

### TITRE IV

#### LES ORGANES DE L'INVESTISSEMENT

##### Chapitre I

##### Le conseil national de l'investissement

**Art. 18.** (modifié par l'ordonnance n° 06-08) - Il est créé, auprès du ministre chargé de la promotion des investissements, un conseil national de l'investissement ci-après dénommé "le conseil", placé sous l'autorité et la présidence du Chef du Gouvernement.

Le conseil est chargé des questions liées à la stratégie des investissements et à la politique de soutien aux investissements, de l'approbation des conventions prévues par l'article 12 ci-dessus et, d'une manière générale, de toutes questions liées à la mise en oeuvre des dispositions de la présente ordonnance.

La composition, le fonctionnement et les attributions du conseil national de l'investissement sont fixés par voie réglementaire.

**Art. 19.** - (Abrogé par l'ordonnance 06-08)

**Art. 20.** - (Abrogé par l'ordonnance 06-08)

##### Chapitre II

##### L'Agence nationale de développement de l'investissement

**Art. 21.** - L'Agence visée à l'article 6 ci-dessus est un établissement public doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

L'Agence a, notamment, pour missions dans le domaine des

investissements et en relation avec les administrations et organismes concernés.

- d'assurer la promotion, le développement et le suivi des investissements.

- d'accueillir, d'informer et d'assister les investisseurs résidents et non résidents.

- de faciliter l'accomplissement des formalités constitutives des entreprises et de concrétisation des projets à travers les prestations du Guichet unique décentralisé.

- d'octroyer les avantages liés à l'investissement dans le cadre du dispositif en vigueur.

- de gérer le fonds d'appui à l'investissement visé à l'article 28 ci-dessous.

- de s'assurer du respect des engagements souscrits par les investisseurs durant la phase d'exonération.

L'organisation et le fonctionnement de l'agence sont fixés par voie réglementaire.

Art. 22. - Le siège de l'agence est fixé à Alger. L'agence dispose de structures décentralisées au niveau local.

Elle peut créer des bureaux de représentation à l'étranger.

Le nombre et l'implantation des structures locales et des bureaux à l'étranger sont fixés par voie réglementaire.

#### Le Guichet unique

Art. 23. - Il est créé, au sein de l'agence, un guichet unique regroupant les administrations et organismes concernés par l'investissement.

Le guichet unique est dûment habilité à fournir les prestations

administratives nécessaires à la concrétisation des investissements, objet de la déclaration visée à l'article 4 ci-dessus.

Les décisions du guichet unique sont opposables aux administrations concernées.

Art. 24. - Le guichet unique est créé au niveau de la structure décentralisée de l'Agence.

Art. 25. - Le guichet unique s'assure, en relation avec les administrations et les organismes concernés, de l'allègement et de la simplification des procédures et formalités constitutives des entreprises et de réalisation des projets.

Il veille à la mise en oeuvre des simplifications et allègements décidés.

Art. 26. - A partir des actifs résiduels des entreprises publiques dissoutes et en vue d'assurer leur valorisation pour le développement de l'investissement, l'Etat constituera un portefeuille foncier et immobilier, dont la gestion est dévolue à l'agence chargée du développement de l'investissement visée à l'article 6 ci-dessus.

Les modalités de mise en oeuvre de cet article sont fixées par voie réglementaire.

Art. 27. - L'offre d'assiettes foncières s'effectuera à travers la représentation, au niveau du guichet unique décentralisé, des organismes chargés du foncier destiné à l'investissement.

#### TITRE V

#### DISPOSITIONS COMPLEMENTAIRES

Art. 28. - Il est créé un Fonds d'appui à l'investissement sous forme d'un compte d'affectation spécial.

Ce fonds est destiné à financer la prise en charge de la contribution de

l'Etat dans le coût des avantages consentis aux investissements, notamment les dépenses au titre des travaux d'infrastructures nécessaires à la réalisation de l'investissement.

La nomenclature des dépenses susceptibles d'être imputées à ce compte est arrêtée par le Conseil national de l'investissement visé à l'article 18 ci-dessus.

Les modalités d'organisation et de fonctionnement de ce Fonds sont fixées par voie réglementaire.

## TITRE VI

### DISPOSITIONS DIVERSES

**Art. 29.** - Sont maintenus les droits acquis par les investisseurs en ce qui concerne les avantages dont ils bénéficient en vertu des législations instituant des mesures d'encouragement aux investissements, lesquels avantages demeurent en vigueur jusqu'à expiration de la durée, et aux conditions pour lesquelles ils ont été accordés.

**Art. 17 de l'ordonnance 06-08 :** « - Les avantages prévus aux articles 9 à 11, modifiés, de l'ordonnance n° 01-03 du 20 août 2001, susvisée, s'appliquent aux investissements déclarés après publication de la présente ordonnance au Journal officiel.  
Ces avantages ne peuvent être cumulés avec les avantages de même nature institués par la législation-fiscale

**Art. 30.** - Les investissements qui bénéficient des avantages prévus par la présente ordonnance peuvent faire l'objet de transfert ou de cession. Le repreneur s'engage auprès de l'agence à honorer toutes les obligations prises par l'investisseur initial et ayant permis l'octroi des dits avantages, faute de quoi ces avantages sont supprimés

**Art. 31.** - Les investissements réalisés à partir d'apports en capital, au moyen de devises librement convertibles, régulièrement cotées par la

Banque d'Algérie et dont l'importation est dûment constatée par cette dernière, bénéficient de la garantie de transfert du capital investi et des revenus qui en découlent. Cette garantie porte également sur les produits réels nets de la cession ou de la liquidation, même si ce montant est supérieur au capital initialement investi.

**Art. 32.** - Les investissements qui bénéficient des avantages de la présente ordonnance font l'objet durant leur période d'exonération d'un suivi de l'agence.

Le suivi de ces investissements est effectué par l'agence en relation avec les administrations et les organismes chargés de veiller au respect des obligations nées du bénéfice des avantages octroyés.

**Art. 32 bis (créé par l'ordonnance 06-08).** - Le suivi exercé par l'agence se réalise par un accompagnement et une assistance aux investisseurs ainsi que par la collecte d'informations statistiques diverses.

**Art. 32 ter (créé par l'ordonnance 06-08).** - Au titre du suivi, les autres administrations et organismes concernés par la mise en oeuvre du dispositif d'incitations prévu par la présente ordonnance sont chargés de veiller, conformément aux procédures regissant leur activité et pendant toute la durée des exonérations, au respect, par les investisseurs, des obligations mises à leur charge au titre des avantages accordés.

**Art. 33 (modifié par l'ordonnance n° 06-08)** - En cas de non-respect des obligations découlant de la présente ordonnance ou des engagements pris par les investisseurs, les avantages fiscaux, douaniers, parafiscaux, financiers, sont retirés, sans préjudice des autres dispositions législatives. La décision de retrait est prononcée par l'agence.

**Art. 34.** - En attendant la mise en place de l'agence visée à l'article 6 ci-dessus, les dispositions de la présente ordonnance ainsi que les effets induits par la période de transition visée à l'article 29 ci-dessus, sont pris en charge par l'agence de promotion et de soutien de l'investissement (APSI).

**Art. 35.** - Sont abrogées, à l'exception des lois relatives aux hydrocarbures susvisés, toutes dispositions antérieures contraires à la présente ordonnance, notamment celles relatives au décret législatif n° 93-12 du 5 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement.

**Art. 36.** - La présente ordonnance sera publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le Aouel Joumada Ethania 1422  
correspondant au 20 août 2001.

Abdelaziz BOUTEFLIKA.